أحوال العامة في حكم المماليك

٦٧٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٧٩ - ١٣٨٢م

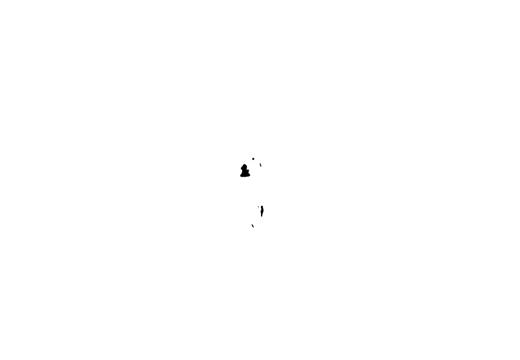
دراسة في

الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية



أ. د. حياة ناصر الحجّي

أستاذة تاريخ العصور الوسطى



٢٥٩٣٩

أحوال العامة في حكم المماليك

٦٧٨ - ٧٨٤هـ / ١٢٧٩ - ١٣٨٢م

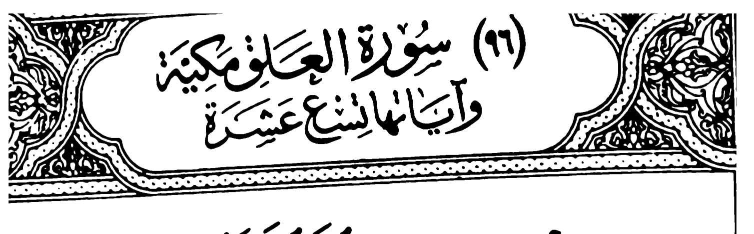
دراسة في
الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية

أ. د. حَياة ناصر الحجّي

أستاذة تاريخ العصور الوسطى
قسم التاريخ
جامعة الكويت

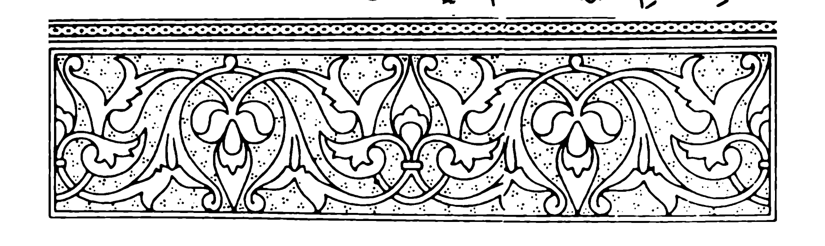
الطبعة الثانية
١٩٩٤
الكويت

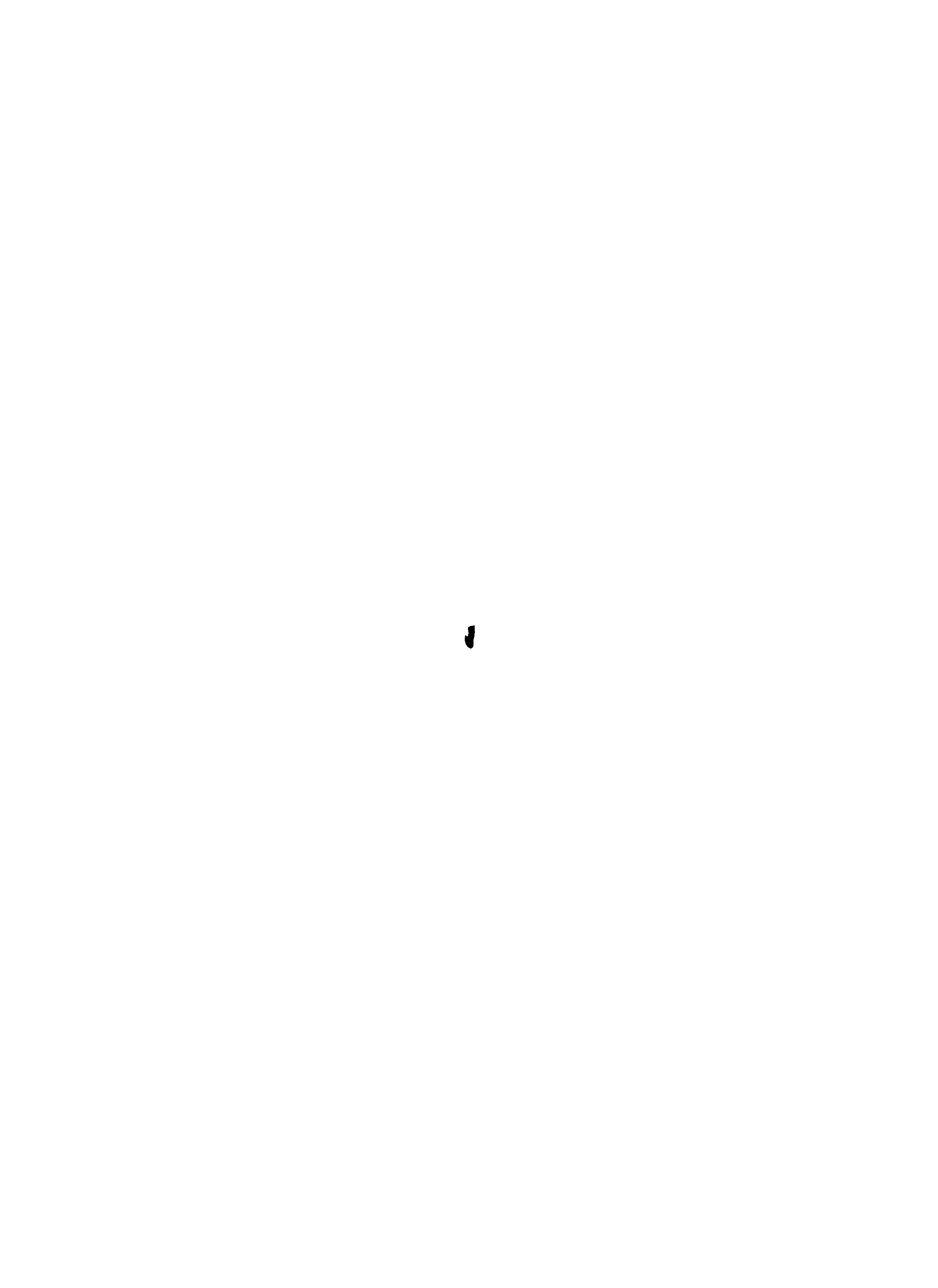
التوزيع
دار القلم للنشر والتوزيع
شارع السور - عمارة السور
هاتف ٢٤٥٧٤٠٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ فاكس ٢٤٢٥١٦٠
ص.ب ٢٠١٤٦ الصفاة - 13062 الكويت



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ
مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ
بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾





المحتويات

مقدمة

تفخر المكتبة العربية الإسلامية اليوم بما يقدم إليها من دراسات جديدة في حقل تاريخ سلطنة المماليك بين آونة وأخرى ، مما يدل بوضوح على تزايد العناية الاكاديمية في سبيل توفير مزيد من المعالجات الموضوعية لجوانب غامضة في تاريخ هذه الدولة الإسلامية التي امتد عمرها قرابة قرنين ونصف .

ويعتبر موضوع العامة أحد هذه الزوايا المبهمة ضمن إطار المجتمع المصري ـ المملوكي . وعلى الرغم من الإشارات التي عني بعض المؤرخين بتناولها عن هذا العنصر الانساني المهم ، الا أنها لا تعدو عن كونها نقاط موجزة لا تفي غرض الشمول التفصيلي ، حيث إن هناك الكثير من الغموض حول نشاط العامة في جميع مجالات العمل اليومي سواء أكان سياسيا ، أم اقتصاديا ، أم اجتماعيا . ومن ثم تركزت عنايتنا في هذا الكتاب على كشف ذلك الابهام الذي شمل العديد من صفحات الأنشطة الحيوية لهذه الطبقة . ومن الجدير بالذكر أن جانبا كبيرا من أهمية هذه الدراسة يكمن في كونها موضوعا جديدا لم تتناوله يد أيا من الباحثين بالدراسة التفصيلية الدقيقة . ومن ثم جاء حرصنا على أن تكون دراسة شاملة متفحصة تخدم الصورة الأكاديمية المتكاملة . بالاضافة إلى عنايتنا بأن يكون موضوع العامة مبوبا في فصول ثلاث متفرقة يخدم كل منها جانبا مختلفا من حياة ونشاط وعادات هذه الطائفة الاجتماعية الدنيا .

في الفصل الأول انحصر اهتمامنا في توضيح دور العامة تجاه الحوادث السياسية الكثيرة ، اذ أن دورهم غالبا ما خرج من مجرد الوقوف في زاوية المتفرج على فصول تلك الوقائع السياسية ، فشاركوا في تأييد من يعمل لأجل مصالحهم وخيرهم . وكذلك الثورة ضد الأقوياء المتعنتين الطامعين في كسب مزيد من المنافع

الخاصة على حساب تلك الطبقة الضعيفة . علاوة على المشاركة المخلصة في مساندة السلطة ضد الاعتداءات الخارجية والمؤامرات الداخلية رغبة في سيادة الاستقرار الاجتماعي في البلاد بشكل دائم . وعلى ذلك فإن القاريء سيتعرف على العديد من وجوه الممارسات السياسية لأفراد هذه الطبقة .

وفي الفصل الثاني انحصرت جهودنا على بيان موقف العامة من الأحوال الاقتصادية المتغيرة حيث نعالج ظاهرة الغلاء التي تألم منها العامة في الكثير من الأوقاف العصيبة ، مع الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة ، وتوضيح أسبابها ، والنتائج التي نجمت عن معاناة العامة من جراء تفشيها وتكرار حدوثها .

ومن جانب آخر حرصنا على كشف العديد من صور العطف السلطاني والأميري نحو العامة مساهمة من هذه الفئة المترفة في التخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية على العامة . ومن ناحية أخرى كانت المناسبات الدينية عاملا فعالا في حصول العامة على أنواع مختلفة من المعونات المادية والمعنوية . علاوة على ذلك نلاحظ بشكل ظاهر تلك الحظوة الخاصة التي حصل عليها العامة في عهود حكم بعض السلاطين المماليك .

أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة مسهبة عن الحياة الاجتماعية للعامة ، وما يندرج تحت هذا الموضوع من شرح مستفيض للعديد من مظاهر القسوة الاجتماعية في حياة تلك الطائفة ، حيث عانى العامة من أسباب السخرة ، والمصادرة ، والرشوة في كثير من الأحيان ، مما كان له نتيجة سلبية على أحقيتهم في التمتع بعناصر الحياة الطبيعية . بالإضافة إلى معاناتهم للكثير من نتائج الأزمات المعيشية من أوبئة ومجاعات . كل هذا يجرنا إلى التساؤل عن مدى تأثر الحياة اليومية للعامة بتلك الضغوط المختلفة ؟ لا شك أننا سنعجب إذ نرى حرص العامة في التمتع بمظاهر العيش الكريم بما يتيسر لهم من وسائل بسيطة فكانت لهم أعيادهم وأفراحهم ومناسباتهم الدينية والاجتماعية التي حرصوا على إحيائها ، والاحتفال

بمظاهرها من لباس وشراب وحلوى ، فاصبحت تلك الأيام غير العادية منفذا طبيعيا لهم لغرض السلوى والمرح واللذة البريئة . ونتيجة لذلك نكون قد اجتهدنا في تقديم صورة متكاملة للباحث في تاريخ سلطنة المماليك عن طبقة العامة ، وردود الفعل لديها نحو جميع الأسباب المؤثرة في شكلية وجوهرية ذلك المجتمع المصري ـ المملوكي . وزيادة على ذلك اهتممنا في نهاية كل فصل على حصر النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا الطويلة والمتفحصة لكي يتيسر للمرء التعرف بسهولة على أهم المعالم التاريخية لتلك الفئة في جميع مجالات الأنشطة الحيوية .

وفي الختام أرفقنا بهذه الدراسة قائمة طويلة بأسماء المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي كانت لنا عونا رئيسيا في استكمال هذه الدراسة عسى أن تحقق الأهداف العلمية والثقافية التي نتطلع إليها والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

دور العامة في الأوضاع السياسية

دور العامة في الأوضاع السياسية

١ ـ علاقة العامة بالحكام :

على الرغم من الإشارات المختصرة التي يتناول فيها المؤرخون المعاصرون لسلطنة المماليك وضع العامة في المجتمع ، أو علاقتهم بالسلطة ، أو الدور الذي يلعبونه من أجل المساهمة في دفع عجلة العمل البناء في خضم تلك الصراعات غير المتناهية ، بل ومع قلة تلك الإشارات إلا أنها تدل على ان تلك الطائفة كانت على الدوام ركيزة فعالة في الكثير من المظاهر الحيوية لذلك المجتمع في ظل الحكم المملوكي . كما أننا نلاحظ أنه رغم الاهتمام الزائد الذي يوليه مؤرخو ذلك العصر في سبيل بيان تطور حوادث سلطنة المماليك فيما يختص فقط بعلاقتها بالسلطان الحاكم ، ودور كبار الشخصيات في المشاركة بنشاط البلاط السلطاني في مختلف المجالات ، إلا أن أولئك المؤرخين يجدون أنه لا مفر من الاشارة إلى دور « العامة » في هذا الحدث أو تلك الظاهرة حيث تكون تلك الإشارة المختصرة أمرا مهما لا يمكن إغفاله بسبب فعالية دور هؤلاء العامة في وقوع هذه الواقعة دون غيرها مما يظهر لنا بوضوح أن العامة بمجموعهم كانوا يشكلون محورا فعالا في الكثير من أوجه التغيير في سلطنة المماليك حتى عجز المؤرخون رغم اهتمامهم المنصب على الحوادث الرسمية عن إهمال ذكرهم ولو بكلمات محدودة وعبارات موجزة ، ولكنها تخبر عن الكثير مما يستحق الدراسة والتحليل .

إن المقصود بالعامة في هذه الدراسة هو جمهور الناس من عامة الشعب في

سلطنة المماليك سواء أكانوا من العاملين من ذوي الدخل المتوسط ، أم العاطلين عن العمل ، أم المتقاعسين عن تعاطي الحرف المختلفة في المجتمع المعاصر حينذاك . ويشير المؤرخون المعاصرون إلى هؤلاء بالعامة أو « العوام » . ورغم طابع الايجاز الذي اتصفت به أخبارهم إلا أنه يمكن القول إنهم يمثلون فئة كبيرة من جمهور الشعب المصري أو الشامي أو الحجازي أهل البلاد الاصليين ، بل وأصحاب الحق الشرعي في العيش ضمن حدود ذلك المجتمع ، إلا أنهم افتقروا إلى السلطة التي انفردت طبقة المماليك من السلاطين والأمراء والأجناد بممارستها دون رقيب أو حسيب فاحتكروا مزاولة مختلف النشاطات السياسية والفعاليات الاقتصادية والإسهامات الاجتماعية حتى كانوا في ذلك الاستفراد والاحتكار سببا رئيسيا في حرمان العامة من المشاركة في كافة تلك المظاهر[١] ، فأصبح حقهم مغبونا وكلمتهم ضائعة ، فكان من نتيجة ذلك كله أن أضحت الإشارة إليهم في كتابات المؤرخين المعاصرين نادرة وموجزة . ومن هنا تأتي اهمية بذل عناية كبيرة من أجل دراسة أحوالهم في ظل الحكم المملوكي ، والدور الذي لعبوه في سبيل المشاركة بطبيعة تطور الحوادث حتى يمكننا أن نصل إلى صورة متكاملة لهذه الطائفة التي تضم فئات متعددة .

ويصنف المؤرخ بولياك Poliak العامة بأنهم من الفلاحين والبدو العبيد والحرفيين وصغار التجار الذين عانوا من الفوارق الطبقية التي نتجت عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى تمردهم المستمر ضد نظام الحكم القائم وقتذاك[٢] . ونحن لا نختلف معه في هذا التصنيف إلا أننا نضيف إليهم تلك الطوائف من العاطلين عن العمل ومحترفي البطالة والحرافيش الذين طالما كان لهم دور في الكثير من الحوادث الجارية وقتذاك .

ودأب العامة على الربط بين حالة الوضع الاقتصادي في الدولة وبين شخص السلطان الجالس على كرسي الحكم ، فإذا ارتفع السعر بتولي سلطان جديد الحكم تشاءم الناس منه واعتبروه دلالة على الضيق ونذير شؤم مثلما حدث ذلك عندما تولى

العادل كتبغا[٣] السلطنة[٤] إذ اعتبره الناس سببا في النحس الذي أصاب الحالة الاقتصادية « فكانت أيامه شر أيام من الغلاء والوباء وكثرة الموتان »[٥] ؛ كما قال البعض « يا نهار الشوم ! إن هذا نهار نحس ؛ فجرى هذا الكلام في هذا اليوم على ألسنة جميع الناس »[٦] .

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بحكم العادل كتبغا إلا أن سوء الأحوال الاقتصادية ، وانتشار المجاعة والوباء بين مختلف الطبقات الاجتماعية يعتبر من أهم هذه الأسباب[٧] . ونتيجة لذلك يمكننا أن نعتبر عهده صورة تمثل بوضوح ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي طالما منيت بها سلطنة المماليك .

وعندما تولى المنصور لاجين[٨] السلطنة[٩] تفاءل الناس به حيث انخفضت الأسعار ، وعم الرخاء ، وارتفع الوباء[١٠] فكأنه كان سببا في هذا التغيير نحو الأفضل وفألا حسنا في انتشار الخير إذ يقول المقريزي ضمن حوادث سنة ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٦ م :

« وفي يوم قدومه انحطت الأسعار إلى نصف ما هي عليه ، فسر الناس به فإن القمح كان أربعين درهما الإردب إلى ما دونها ، فأبيع بعشرين ، وكان الشعير بثلاثين درهما الإردب ، فأبيع بعشرة ، وكان الرطل اللحم بدرهم ونصف ، فأبيع بدرهم وربع ، ودرت الأرزاق وكثر الخير »[١١] .

وطوال فترة حكم السلطان المنصور لاجين تمتعت الرعية بالخير والرزق الوفير ، وقد استمرت فترة حكمه سنتين وشهرين ، وتعتبر من أكثر عهود الانتعاش الاقتصادي ازدهارا[١٢] .

في شعبان سنة ٧٦٤ هـ/ آيار - مايو سنة ١٣٦٣ م جلس السلطان الأشرف شعبان بن حسين[١٣] بن الناصر محمد بن قلاون على كرسي الحكم في دولة المماليك . وكان عمره حينذاك لا يتجاوز العشر السنوات[١٤] ومن ثم استمرت

سلطنته أربع عشرة سنة وشهرين وخمسة عشر يوما حتى قتل على يد بعض كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية في شهر ذي القعدة سنة ٧٧٨ هـ/ آذار ـ مارس سنة ١٣٧٧ م[١٥] .

ثم بعد ذلك بفترة وجيزة ورد الخبر بوقوع الوباء بمدينة حلب وأعمالها ، وأنه مات بها خلق كثير ، أغلبهم من الأطفال والشبان[١٦] .

وفي السنة التالية ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٨ م وقع الفناء في البقر حتى هلك منها أعداد كثيرة مما أضر بالزراعة[١٧] .

ولكن على الرغم من حدوث هذا كله لا نقرأ في كتابات المؤرخين المعاصرين ما يدل على كراهية العامة من الرعية لشخص الأشرف شعبان . ولعل هذا يعود إلى كونه طفلا صغير السن تولى الحكم نتيجة تدبير الأتابك يلبغا العمري الخاصكي ، فكان على ذلك مسلوب الإرادة ، مغلوبا على أمره ، لا حول له ولا قوة ، في حين كان الأمر كله بيد الأمير يلبغا .

حظي الناصر محمد بن قلاون[١٨] منذ سنوات حكمه الأولى بشعبية كبيرة بين مختلف طبقات المجتمع المعاصر ،[١٩] بل نلاحظ أنه عندما بعث إليه الأمراء في الكرك أن يحضر لتولي زمام الحكم في سلطنة المماليك هيأ له :

« نائب الكرك ما يليق به ، وسار به إلى القاهرة ، فخرج الأمراء والعساكر إلى لقائه وكادت القاهرة ومصر ألا يتأخر بهما أحد من الناس فرحا بقدومه ، وخرجوا إليه عامة في يوم السبت رابع جمادى الأولى (٦٩٨ هـ/١٢٩٨ م) »[٢٠] .

وهذا يدل بوضوح تام أن الرعية في سلطنة المماليك بوجه عام والعامة خاصة كانت تحمل مشاعر الود والتقدير للناصر محمد ، بل ولأسرة قلاون جميعها . ولعل هذا يعود إلى أنهم كانوا يرون فيها رمزا وسببا في الاستقرار السياسي ،

والسـلام الاجتماعي ، والـطمأنينـة الفكريـة ، فيسود المجتمـع طابـع الأمـان والنظام ، ولكن الأحوال لم تستقر بالناصر محمد حيث يشير المقريزي إلى حـالة الضيق التي كان الناصر محمد يعاني منها بسبب الحجر الذي فرضه عليه كل من سيف الدين سلار(٢١) وبيبرس الجاشنكـير(٢٢) فكان في أمس الحـاجة إلى المـال لدرجة أنه كثيرا ما لجأ إلى التجار والميسورين كي يقرضوه مبـالغ من المـال لسد احتياجاته ومتطلبات معيشته .(٢٣) ومن ثم ففي سنة ٧٠٧ هـ/١٣٠٧ م « ضجر السلطان من تحكم الأميرين بيبرس وسلار عليه ، ومنعه من التصرف ، وضيق يده ، وشكا ذلك لخاصكيته، واستدعى الأمير بكتمر الجوكندار أمير جاندار(٢٤) في خفية ، وأعلمه بما عزم عليه من القيام على الأميرين ، فقرر الأمير أن القلعة إذا اغلقت في الليـل ، وحملت مفاتيحهـا إلى السلطان على العـادة ولبست مماليـك السلطان السـلاح ، وركبت الخيول من الاسـطبـل ، وسـارت إلى اسـطبـلات الأمراء ، ودقّت كوسات السلطان بالقلعة دقا حربيا ليجتمع تحت القلعة من هو في طاعة السلطان ، ويهجم بكتمر الجوكندار في عدة على بيتي بيبرس وسلار بالقلعة ، ويأخذونهما ، وكان لكل من بيبرس وسلار أعـين عند السلطان ، فبلغهـما ذلك فاحترسا ، وأمر الأمير سيف الدين بلبان الدمشقي والي القلعة ـ وكان خصيصا بهما ـ أن يوهم أنه أغلق باب القلعة ، ويطرف أقفالها ، ويعبر بالمفاتيح على العادة ففعل ذلك ، وظن السلطان ومماليكه أنهم قد حصلوا على غـرضهم ، وانتظروا بكتمر الجوكندار أن يحضر إليهم فلم يحضر ، وبعثوا إليه ، فإذا هو مع بيبـرس وسلار ، قد حلف لهما على القيام معهما ، فلما طلع النهار ظنّ السلطان أن بكتمر قد غدر به ، وترقب المكروه من الأمراء »(٢٥) .

وكان من نتيجة هذه المؤامرة أن عم القاهرة موجات من الاضطراب والقلق والتوتر ، فأغلقت الأسواق ، وأحاط الأجناد بالقلعة مما أدى إلى أن الناصر محمد أظهر عزمه على الاعتزال عن السلطنة والحكم .(٢٦) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرحالة المعاصرين الـذين زاروا مصر في عهـد

الناصر محمد بن قلاون يشيدون بحالة الازدهار الاقتصادي والانتعاش التجاري الكبيرين في البلاد ، مما أدى إلى انتظام منهج المدفوعات من الضرائب المقررة دون أن ينتج عن ذلك أي توتر اقتصادي .(٢٧) ولذا حرص العامة على بقاء الناصر محمد في الحكم والسلطنة دون منافس .

ولكن ما أن علم العامة ما حل بالناصر محمد من ضغط الأمراء وتسلطهم ورغبته في الاعتزال حتى ماجوا وزحفوا زرافات نحو القلعة وهم يظهرون غضبهم لما حدث لسلطانهم الذي يحظى بحبهم وتأييدهم ، بل لقد بلغ من حماسهم وشدة تأييدهم للناصر محمد ومعاضدتهم له أن أثاروا قلق سيف الدين سلار وبيبرس الجاشنكير اللذين أصبحا على ادراك تام بمدى ما كان يتمتع به الناصر محمد من منزلة عالية بين العامة من رعيته(٢٨) . ولذا وبدافع من الرغبة في تطمين العامة والتخفيف من غضبهم

« سأل الأمراء السلطان أن يركب في أمرائه إلى الجبل الأحمر حتى تطمئن قلوب العامة ويعلموا أن الفتنة خمدت ، فأجاب وخرجوا ، وبات السلطان في قلق زائد وكرب عظيم لإخراج مماليكه ، وركب من الغد بالأمراء إلى قبة النصر تحت الجبل الأحمر ، و عاد بعد ما قال لبيبرس وسلار : « إن سبب الفتنة إنما كان من بكتمر الجوكندار » ، وذلك أن رآه قد ركب بجانب الأمير بيبرس وحادثه ، فتذكر غدره به ، وشق عليه ذلك ، فتلطفوا به في أمره فقال : « والله ما بقيت لي عين تنظر إليه ، ومتى أقام في مصر لا جلست على كرسي الملك أبدا ، فأخرج من وقته إلى قلعة الصبيبة في خامس عشره ، واستقر عوضه أمير جاندار بدر الدين بكتوت الفتاح ،(٢٩) فلما مات سنقر شاه(٣٠) نائب صفد استقر عوضه بكتمر الجوكندار » .(٣١)

ولا شك أن هذه الحقيقة تبين ثقل الدور الذي يمكن أن يلعبه العامة في المشاركة بطبيعة الوضع السياسي للدولة .

وهكذا وللمرة الأولى في تاريخ سلطنة المماليك يظهر التأييد الشعبي إلى حيز الوجود ، بل ويصبح حقيقة لا يمن نكرانها أو تجاهل أهميتها . لقد رغب العامة في تقوية مكانة الناصر محمد وموقفه ضد كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية أصحاب السلطة الفعلية في الدولة . وبعد ذلك نجح العامة في أن يظهروا رفضهم لذلك الوضع غير الطبيعي ، وتأييدهم للناصر محمد وهتافهم باسمه بجرأة وشجاعة أثارت قلق الأمراء ومخاوفهم ، خاصة عندما صمم العامة على الوقوف في وجه الأجناد في محاولتهم إبعاد العامة عن أبواب القلعة وأسوارها مضحين بذلك بأرواحهم . ومن ثم أدرك كل من سيف الدين سلار وبيبرس الجاشنكير عدم جدوى استخدام القوة العسكرية ، وأنه لا بد من محاولة الوسائل الديبلوماسية لعلهم ينجحون في التخفيف من ثورة العامة وتهدئة غضبهم . ومن هنا جاءت خطوة إقناع الناصر محمد بالظهور شخصيا أمام العامة كي يطمئنوا أنه بخير ولا داع أن يقلقوا عليه .

وعلى ذلك تأتي أهمية دراسة موقف العامة في القاهرة من الطبقة الحاكمة ، فنلاحظ **أولا** ظهور المؤازرة الشعبية لشخص السلطان الذي كان يتمتع دون شك بمكانة كبيرة في نفوسهم ، ومنزلة جليلة بين رعاياه .

وثانيا إدراك كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية رغبة العامة من الشعب في حكم مستقر بعيدا عن الاضطرابات السياسية ، وبالتالي الأمل القوي في انتهاء تلك السلسلة الطويلة من الصراعات والمؤامرات وتدابير القتل والاغتيال .

وثالثا عناية كل من سيف الدين سلار وبيبرس الجاشنكير بأخذ موقف العامة بعين الاعتبار ، خاصة عندما فشلوا في تهدئة ثورة العامة وإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية العادية باستخدام القوة .

ورابعا معرفة الناصر محمد شخصيا بمدى ما كان يحظى به في نفوس العامة من محبة واحترام وتقدير ، ومن ثم فانه سيهتم بعد ذلك في الاستفادة من هذا العنصر

الفعال في تحقيق تطلعاته السياسية في حكم سلطنة المماليك بشكل عملي ونافع .

كذلك مما يدل على شعبية الناصر محمد بين الرعية بشكل عام والعامة بصورة خاصة أنه سنة ٧٠٩ هـ/ ١٣١٠ م عندما « شاع بين الناس سير الملك الناصر من الكرك ، فثارت العوام وصاحوا : « نصره الله » وركب الأجناد إلى النائب فاستدعى من بقي من الأمراء والقضاة ، ونادى : « معاشر أهل الشام ! مالكم سلطان إلا الملك المظفر » ، فصرخ الناس بأسرهم : لا لا ! ما لنا سلطان إلا الملك الناصر » .(٣٢)

وهكذا كانت الرعية أشد ما يكون لهفة لرؤية الناصر محمد جالسا على كرسي الحكم في سلطنة المماليك ، ولذلك فعندما ترك الناصر محمد الكرك متجها نحو دمشق « نزل الكسوة ، فخرج إليه بقية الأمراء والأجناد ، وقد عمل له سائر شعار السلطنة من الصناجق الخليفتية والسلطانية والعصائب والجتر والغاشية . فحلف العساكر ، وسار في يوم الثلاثاء ثاني عشر شعبان من الكسوة يريد المدينة ، فدخلها بعد ما زينت زينة عظيمة . وخرج جميع الناس إلى لقائه على اختلاف طبقاتهم حتى صغار المكاتب ، فبلغ كراء البيت من البيوت التي من ميدان الحصا إلى القلعة للتفرج على السلطان من خمسمائة درهم إلى مائة درهم . وفرشت الأرض بشقاق الحرير الملونة ، وحمل الأمير سيف الدين قطلوبك المنصوري(٣٣) الغاشية ، وحمل الأمير الحاج بهادر(٣٤) الجتر . وترجل الأمراء والعساكر بأجمعهم ، حتى إذا وصل باب القلعة خرج متولي القلعة وقبل الأرض ، فتوجه السلطان حتى نزل بالقصر الأبلق من الميدان »(٣٥) .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير قد قام في رمضان سنة ٧٠٩هـ/ ١٣١٠ م بتأمير سبعة وعشرين أميرا منهم بعض ألزامه « وشقّوا القاهرة على العادة ، فصاحت بهم العامة : « يافرحة لاتمّت » . . . . وقبض في ليلة الجمعة ثاني عشره على جماعة من العوام ،

وضربوا وشهروا لإعلانهم بسب الملك المظفر ، فما زادهم ذلك إلا طغيانا ، وفي كل ذلك تنسب البرجية فساد الأمور إلى الأمير سلار » .(٣٦)

وعلى ذلك كانت طوائف العامة حريصة على إظهار مشاعرها سواء من الود أو الحقد بشكل علني دون خوف أو وجل أو تردد وهي تعلم مسبقا ما يحتمل أن ينالها من العقاب ومظاهر التأديب ، مما يدل على شجاعة نادرة حيث كانت تمثل طائفة ضعيفة في السلطة والمال والمركز الاجتماعي ، ولكنها تأبى إلا المشاركة . ومن ثم لا يمكننا إلا أن نصف هذه المساهمة بأنها صورة شجاعة للتعبير الشعبي داخل حدود سلطنة المماليك .

كل ذلك يظهر أن تطور الحوادث لم يكن لصالح بيبرس ولا بد له أن يتخذ موقفا حاسما لانقاذ نفسه قبل أن يفلت زمام الأمور من يده .

ونرى على العكس من ذلك تماما بعد عودة الناصر محمد إلى القاهرة وتوليه مقاليد الحكم ، فعندما أمر اثنين وثلاثين أميرا من مماليكه « وركبوا جميعا بالشرابيش ، وشقّوا القاهرة ، **وقد أوقدت الحوانيت كلها إلى الرميلة وسوق الخيل ، ورصت المغاني وأرباب الملاهي في عدة أماكن ، ونثرت عليهم الدراهم ، فكان يوما مشهودا** . وكان المذكورون منهم أمراء طلبخاناه ، ومنهم أمراء عشراوات » .(٣٧)

ومن ثم عزم المظفر بيبرس على التوجه نحو الصعيد ، وذلك في منتصف رمضان سنة ٧٠٩هـ/ ١٣١٠ م « ودخل الخزائن ، فأخذ من المال والخيل والهجن ما أحبّ ، وخرج في يومه من باب الاسطبل في مماليكه وعدتهم سبع مائة فارس ، ومعه الأمير عز الدين أيدمر الخطيري(٣٨) الأستادار ، والأمير بدر الدين بكتوت الفتاح ، والأمير سيف الدين قجماس ، والأمير سيف الدين تناكر في بقية ألزامه من البرجية . **وكأنما نودي في الناس بأنه قد خرج هاربا ، فاجتمع الناس ، وقد برز من باب الاسطبل ، وصاحوا به وتبعوه وهم يصيحون عليه ، وزادوا في**

الصياح حتى خرجوا عن الحد ، ورماه بعضهم بالحجارة . فشق ذلك على مماليكه ، وهمو بالرجوع إليهم ووضع السيف فيهم ؛ فمنعهم من ذلك، وأمرهم بنثر المال عليهم ليشتغلوا بجمعه عنهم ؛ فأخرج كل من المماليك حفنة مال ونثرها ، فلم تلتفت العامة لذلك وتركوه وأخذوا في العدو خلف العسكر ، وهم يسبون ويصيحون ، فشهر المماليك حينئذ سيوفهم ، ورجعوا إلى العوام فانهزموا عنهم . وأصبح الحراس بقلعة الجبل يوم الأربعاء سابع عشره يصيحون باسم الملك الناصر ، باشارة الأمير سلار ، فانه أقام بالقلعة » .(٣٩)

وعلى ذلك يبدو لنا واضحا أن العامة قد وجدوا في خروج المظفر بيبرس من القاهرة مخذولا فرصة مناسبة كي يظهروا له كل ما يحملونه نحوه من مشاعر الكراهية والبغض غير مهتمين بما كان ينثره حولهم من المال والذهب إذ كانوا أكثر حرصا على خروجه مهزوما بحيث لا يمكن أن يشغلهم عن ذلك شيء حتى التقاط الذهب من الأرض على الرغم مما كانوا يعانونه من الفاقة والجوع .

وقد كان من نتيجة ذلك أن تمتع الناصر محمد بسلطة واسعة مكنته حتى من عزل الخليفة العباسي وتولية آخر بدلا منه .(٤٠)

واستمر الناصر محمد في أثناء سنوات حكمه الطويل يتمتع بذلك التقدير الشعبي الكبير لدرجة أن خروجه إلى الميدان اعتبر فرصة نادرة وثمينة يتسابق العامة فيها لرؤية سلطانهم الذي يجلونه ويحبونه ،(٤١) وكان حدوث ذلك يتكرر بانتظام مما يبين مدى المكانة التي كان الناصر محمد يحظى بها في نفوس العامة من رعيته ، إذ يقول المقريزي :

« ثم ركب السلطان إلى الميدان في موكب عظيم ، واجتمع الناس لرؤيته ، واستأجروا الحوانيت والدور بمال كبير ، فكان يوما مشهودا » .(٤٢)

علاوة على ذلك يشير المقريزي في مواضع أخرى إلى شعبية الناصر محمد

فيقول :

« وقدم السلطان في يوم السبت ثاني عشر المحرم (٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م) ، فخرج الأمراء إلى لقائه ببركة الحاج ، وركب بعد انقضاء أمر السماط في موكب جليل ، وقد خرج سائر الناس لرؤيته وسار إلى القلعة ، فكان يوما مشهودا ، وزينت القاهرة ومصر زينة عظيمة » .(٤٣)

فالعامة إذن تبتهج لقدوم الناصر محمد من الحج سالما معافا ، فكأنهم يرون في عودته بشير خير باستمرار الاستقرار السياسي والطمأنينة الاجتماعية . ومن ناحية أخرى ومع مرور السنوات أصبح الناصر محمد على أتم الإدراك بمدى ما كان يحظى به من شعبية واسعة بين صفوف العامة .(٤٤) بل إن الناصر محمد كان يعلم أنه لولا تأييد العامة له عند انكشاف سر مؤامرته مع بكتمر الجوكندار ضد بيبرس وسلار ، لكان من المحتمل كثيرا أن يحاول الأخيرأن التخلص منه بالقتل ، (٤٥)ولكنهما خشيا ثورة العامة ، الأمر الذي لابد أن يهدد طابع الاستقرار السياسي في المجتمع ، وينذر بوقوع كثير من النتائج التي لا تحمد عقباها .

يبدو أنه في بعض الأحيان كان من الصعب على العامة مقابلة السلطان شخصيا بطريقة مباشرة دون إثارة شكوك كبار الأمراء والخاصكية ، ولذا كان من الطبيعي أن يحاولوا ذلك عن طريق بعث رسائل مجهولة الاسم أو المرسل إلى السلطان لإخباره بما كانوا يعرفونه من تدابير الأمراء المقربين إليه في القلعة ضده ، أو بما يسمعون عنه من المؤامرات التي تحاك في الخفاء من أجل الإطاحة بحكمه . وقد كان الناصر محمد يرجح صدقها ويعتمدها لمصلحته وأنها يقينا تهدف إلى مساعدته وحمايته ، بل ويأخذ بما تتضمنه من اتهامات ضد الأمراء والمقربين منه . وفي أحيان كثيرة تضمنت تلك الرسائل المجهولة الإمضاء الانكار على الناصر محمد محاباته لأهل الذمة ، وتقريبهم منه ، واستخدامهم في الدواوين ، فيصلون إلى المراكز العالية ويتطاولون على العامة وينالون منهم ، ومن جانب آخرحرص العامة

على التبليغ عن أي شخص غريب يشكون بأمره خشية أن يكون ضامرا للشر ضد السلطان ، وينوي ايذاءه ، فكانوا في هذا الدور بمثابة جواسيس طبيعيين يعملون من أجل حماية شخص السلطان بدون ثمن تعبيرا عما يكنونه له من المحبة والود بحيث يمكن القول إن الناصر محمد حظي بالفعل بشعبية كبيرة بين رعيته ، وفي هذا الموضوع يقول المقريزي إنه في عام ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م « كثرت كتابة الأورق للسلطان في أمرائه وأهل دولته ، وإلقائها من غير أن يعلم من أين هي ، أو ربطها بجناح طائر حمام وحذفه خارج حائط الميدان تحت القلعة إلى داخله ، فتأذى بذلك جماعة كثيرة . فاتفق أن السلطان ركب إلى مطعم الطيور بالمسطبة التي أنشأها قريبا من بركة الحبش ، فوجد ورقة مختومة فقرأها ولم يعلم أحدا بما فيها ، وعاد إلى القلعة وقد اشتد حنقه ، ووقف عند دار النيابة وأمر بهدم المساطب والرفرف وغلق الشباك . ثم بعث السلطان أمين جاندار إلى الأمير سيف الدين البوبكري[٤٦] أن يتحول من داره بالقلعة ويسكن بالقاهرة ، فنزل من يومه وسكن بدار كراى المنصوري[٤٧] ، وهدمت الدار التي كان البوبكري يسكنها ، وعمرت قاعات وطباق للخاصكية . وامتنع السلطان من ركوبه إلى المطعم المذكور ، وصار يركب إلى ميدان القبق . وكانت الورقة تتضمن سبّ السلطان وسوء تصرفه ، وتسليطه الكتاب النصارى على المسلمين ، وصلحه مع المغل .

واتفق أن بعض العامة أخبر عن شخص غريب ، فأفضى الأمر إلى حملهما إلى الخازن وإلى القاهرة ، فقال العامي : « هذا الغريب قاصد ومعه فداوية » فقرره الوالي فاعترف أن معه أربعة من جهة قراسنقر بعثهم لقتل السلطان ؛ فقبض منهم على رجلين ، وفرّ الآخران . وحمل الوالي الرجلين إلى السلطان ، فأقرا بأنهما من جهة قراسنقر[٤٨] . فأمر بهما فقتلا . وأخذ السلطان يحترس على نفسه ، ومنع عند ركوبه إلى الميدان المتفرجين من الجلوس في الطرقات ، وألزم الناس بغلق طاقات البيوت » .[٤٩]

وتتكرر صور تأييد العامة للناصر محمد ، فهم يحزنون لمرضه ، ويتألمون

لتوعكه ، ثم يفرحون لشفائه ومعافاته لما في ذلك من استمرارية المحافظة على العدالة الاجتماعية التي نالوها في عهده ، ويبذلون كل ما يملكون ولو كان قليلا في إظهار ما يشعرون به من الابتهاج لسلامته ، فيبالغون في الزينة ونثر الدراهم التي لا يكادون يملكونها تعبيرا عن سرورهم ، إذ يذكر المقريزي :

« وفي خامس عشريه (ربيع الآخر سنة ٧٣٠ هـ / شباط ـ فبراير سنة ١٣٣٠ م) سار السلطان إلى نواحي قليوب يريد الصيد ؛ فبينما هو في ذلك إذ تقنطر عن فرسه وانكسرت يده وغشي عليه ساعة وهو ملقى على الأرض ؛ ثم أفاق وقد نزل إليه الأمير أيدغمش أمير آخور[٥٠] والأمير قماري أمير شكار[٥١] وأركباه ، فأقبل الأمراء بأجمعهم إلى خدمته . وعاد السلطان إلى قلعة الجبل في عشية الأحد ثامن عشريه ، فجمع الأطباء والمجبرين لمداواته . . . .
ثم عوفي السلطان ، فزينت القاهرة ومصر في يوم الأحد رابع جمادى الآخرة ، وتفاخر الناس في الزينة بحيث لم تعهد زينة مثلها ، وأقامت اسبوعا تفنن أهل البلدين فيه بأنواع الترف . ونزلت ست حدق[٥٢] في عدة من الخدام والجواري حتى رأت الزينة ، وقد اجتمع أرباب الملاهي في عدة أماكن بجميع آلات المغنى .

هذا والأفراح بالقلعة وسائر بيوت الأمراء مدة الأسبوع ، ومع هذا فالبشائر من ضرب الكوسات مستمرة ، وكذلك طبلخاناه الأمراء ، فلم يبق أمير إلا وعمل في بيته فرحا وأنعم السلطان وخلع على كثيرين من أرباب الوظائف من الأمراء والمماليك السلطانية .

ثم خرج السلطان إلى القصر الأبلق ، وفرق مثالات على الأيتام ، وعمل سماطا جليلا ، وخلع على جميع أرباب الوظائف . وأنعم السلطان على المجبر بعشرة آلاف درهم ، ورسم له أن يدور على جميع الأمراء ، فلم يتأخر أحد من الأمراء عن إفاضة الخلع عليه وإعطائه المال ؛ فحصل له ما يجلّ وصفه ، وكانت هذه الأيام مما يندر وقوع مثله » .[٥٣]

وهكذا كان العامة والمحتاجون يحظون بعطف الناصر محمد وصدقاته الوفيرة ، فهو لا يتردد في توزيع « المثالات على الأيتام » طلبا للأجر والثواب ، ولا يبخل على العامة بنثر الدراهم وهو يمر في وسط صفوفهم إلى الميدان. ومن جانب آخر كان صغار التجار يبادرون إلى إغلاق حوانيتهم والخروج إلى شوارع القاهرة لمشاهدة الناصر محمد خاصة عند خلاصه من أزمة صحية ، أو محنة سياسية ، من ذلك قول المقريزي وهو يصف عودة الناصر محمد من الحج إذ يذكر :

« وقدم السلطان إلى القاهرة في يوم السبت ثامن عشر المحرم سنة ٧٣٣ هـ / تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٣٢ م بعد ما ورد الخبر بموت بكتمر الساقي[٥٤] وولده[٥٥] وكثرت الإشاعات . وقد خرج معظم الناس إلى لقائه ، بحيث غلقت أسواق القاهرة و مصر ؛ وخرج شرف الدين النشو ،[٥٦] فبسط الشقاق الحرير والزربفت ـ التي جباها من الأمراء المقيمين وأرباب الدولة ـ من بين العروستين إلى باب الاصطبل . فلما توسط السلطان بين الجبلين صاحت العامة : « هو إياه ؟ ما هو إياه ؟ بالله اكشف لثامك وأرنا وجهك !! « وكان السلطان قد تلثم ، فحسر اللثام عن وجهه ، فصاحوا بأجمعهم : « الحمد لله على السلامة » ، وبالغوا في إظهار الفرح به والدعاء له فسره ذلك منهم . وصعد السلطان القلعة ، فدقت البشائر ، وعملت الأفراح ثلاثة أيام » .[٥٧]

وعندما توفي الناصر محمد سنة ٧٤١ هـ/١٣٤١ م ، تولى الحكم من بعده ولده أبو بكر[٥٨] باسم السلطان المنصور الذي خلع سنة ٧٤٢ هـ/١٣٤١ م ،[٥٩] وتولى بعده الأشرف علاء الدين كجك[٦٠] وهو لم يكمل من العمر خمس سنين ، ولكنه خلع بعد ستة أشهر فقط[٦١] . وشهد عهده نفي أولاد الناصر محمد إلى قوص في الصعيد[٦٢] إلا أنه عندما تم اتفاق الأمراء على تولية أحمد[٦٣] بن الناصر محمد اشترط عليهم عودة إخوته من المنفى ، فتم له ما أراد[٦٤] .

في يوم الخميس السابع من رمضان سنة ٧٤٢ هـ/٢١ شباط ـ فبراير سنة

١٣٤٢ م « قدم أولاد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون من قوص ، وعدتهم ستة . فركب الأمراء إلى لقائهم ، وهرعت العامة إليهم . فساروا من الحراقة على القرافة حتى حاذوا تربة جركتمر ، فصاحت العامة : « هذه تربة الذي قتل أستاذنا الملك المنصور » ، وهجموها وأخذوا ما فيها وخربوها حتى صارت كومة تراب ، فلما وصل أولاد السلطان تحت القلعة أتاهم الأمير جمال الدين يوسف(٦٥) والي الجيزة الذي تولى القاهرة ، وقبل ركبة رمضان بن السلطان(٦٦) ، فرفسه برجله وسبّه ، وقال : « أتنسى ونحن في الحراقة عند توجهنا لقوص ، وقد طلبنا مأكلا من الجيزة ، فقلت خذوهم وروحوا إلى لعنة الله ، ما عندنا شيء ؟ » فصاحت به العامة : « لله مكنا من نهبه ، هذا قوصوني ! » فأشار بيده أن انهبوا بيته ، فتسارعوا في الحال إلى بيته المجاور للجامع الظاهري من الحسينية ، حتى صاروا منه إلى باب الفتوح . فقامت إخوته ومن يلوذ به في دفع العامة بالسلاح ، وبعث الأمير ايدغمش أيضا بجماعة ليردهم عن النهب ، وخرج إليهم نجم الدين والي القاهرة ؛ وكان أمرا مهولا قتل فيه من العامة عشرة رجال ، وجرح خلق كثير ، ولم ينتهب شيء »(٦٧) .

وهكذا نلاحظ أن أولاد الناصر محمد بن قلاون قد حظوا مثله بشعبية كبيرة بين صفوف العامة . كما كان لتألب كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية ضدهم بالغ الأثر في تعزيز مكانتهم تلك في نفوس الرعية ، فانتصروا لهم ، وتعرضوا للخطر في سبيل مساندتهم والذود عنهم . ثم بعد ذلك أرسل السلطان أحمد بن الناصر محمد بن قلاون رجالا من الكرك ليبشروا بقدومه إلى القاهرة ، فوصلوا إلى الأمير أيدغمش(٦٨) يوم الاثنين الخامس والعشرين من رمضان سنة ٧٤٢ هـ/ ٩ آذار ـ مارس سنة ١٣٤٢ م « وبلغوه السلام من السلطان ، وعرفوه أنه قد ركب الهجن وسار على البرية صحبة العرب ، وأنه يصابح أو يماسي ، فخلع عليهم ايدغمش ، وبعثهم إلى الأمراء فأعطاهم كل من الأمراء المقدمين خمسة آلاف درهم ، وأعطاهم بقية الأمراء على قدر حالهم ؛ وخرج العامة إلى لقاء السلطان » .(٦٩)

ولعل العامة في هرعهم هذا للقاء السلطان الناصر أحمد يرجون صادقين أن يكون قدومه إلى مصر بشير خير ، وحكمه انموذجا مشابهـا لعهد والـده فتحظى الدولة بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي .

علاوة على ذلك كان العامة يأملون أن يكون عهد الناصر أحمد نهاية حاسمة للنزاع المستمر بين الأمراء المماليك الاوليجاركية في سبيل السلطة والصلاحيات المطلقة .

ولكن هذه الآمال باءت بالخيبة والفشل وانتهى حكم الناصر أحمد في محرم سنة ٧٤٣ هـ/ حزيران ـ يونيـة سنة ١٣٤٢ م بتولي أخيه الصالح اسماعيل [٧٠] مقاليد الحكم في سلطنة المماليك .[٧١]

واستمر حكم الصالح اسماعيل حوالي ثلاث سنوات وثلاثة أشهـر حيث توفي في يوم الخميس الرابع من شهر ربيع الآخر سنة ٧٤٦ هـ/١٣٤٥ م .[٧٢]

وخلفه في حكم سلطنة المماليك الكامل شعبان[٧٣] بن الناصر محمد حتى قتل في السجن في جمادى الآخرة سنة ٧٤٧ هـ/١٣٤٦ م [٧٤] ثم جلس على كرسي الحكم بعده المظفر حاجي [٧٥] الذي يعتبر السادس من أولاد الناصر محمد الذين تتابعوا على حكم سلطنة المماليك ، وكانت مدة سلطنته سنة واحدة وثلاثة أشهر وأربعة عشر يوما -حيث قتل عصر يوم الأحد الثاني عشر من شهـر رمضان سنـة ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ م[٧٦] .

ومن ثم اتفق الأمراء المماليك على سلطنة الناصر حسن[٧٧] في يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان سنة ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ م ؛[٧٨] فكانت مدة سلطنته ثلاث سنوات وتسعة أشهر وأربعة عشر يوما حيث عـزل على يـد بعض الأمراء المماليك الاوليجاركية في جمادى الآخرة سنة ٧٥٢ هـ/١٣٥١ م[٧٩] .

عنـد ذلك تسلم مقـاليد الحكم في سلطنـة المماليـك السلطان الصـالـح

صالح[٨٠] في يوم الاثنين الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٥٢ هـ/١٣٥١م[٨١] .

ويشير المقريزي في دراسته لتاريخ هذه المرحلة إلى أنه « في يوم الثلاثاء خامس عشري شوال (سنة ٧٥٣ هـ / تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٥٢ م) قدم السلطان ، ومشى بفرسه على شقاق الحرير التي فرشت له ؛ وخرج الناس إلى لقائه ورؤيته ، فكان يوما مشهودا لم يتفق مثله لأحد من أخوة السلطان الذين تسلطنوا » .[٨٢]

وهكذا حظي السلطان الصالح صلاح الدين صالح بن الناصر محمد بشعبية تضاهي شعبية والده بين رعاياه من مختلف الطبقات ، فربطت بينه وبينهم أواصر المودة والتقدير . ولعل هذا يعود إلى حرص الصالح على أن يتمتع الناس في أثناء فترة حكمه بالعدل والمساواة وهو المبدأ الذي حرص عليه والده الناصر محمد كثيرا ، واعتنى بتطبيقه إلى أقصى الحدود .

وهكذا توالى أولاد الناصر محمد على حكم سلطنة المماليك ؛ وعلى الرغم من أن الظروف السياسية لم تستقر بأي منهم طويلا على كرسي الحكم ، إلا أنه يمكن القول إنهم جميعا حظوا بمحبة العامة وتأييدهم حيث تشير كتابات المؤرخين للعصر المملوكي لتلك الشعبية والمناصرة الدائمة التي كان العامة لا يترددون في إظهارها مساندة لأسرة قلاون . ولعل هذا الأمر هو أحد الأسباب التي أدت إلى استمرارية حكم هذه الأسرة في سلطنة المماليك لمدة تزيد على القرن (٦٧٨ - ٧٨٣هـ/ ١٣٧٩ - ١٣٨١م) من الزمان . ذلك انهم أي أفراد هذه الأسرة يمثلون بالنسبة للرعية رمز السلام والأمان والطمأنينة ؛ ولذا كان حرص الأمراء المماليك الاوليجاركية الشديد على استمرار جلوس أولاد هذه الأسرة على كرسي الحكم ، على الرغم من أننا نعرف أن حكام النصف الأخير من هذه الفترة كانوا أطفالا لا حول لهم ولا قوة ، في حين تمتع كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية بسلطات واسعة

وصلاحيات مطلقة ، وكانوا الحكام الفعليين لسلطنة المماليك دون أولئك السلاطين الأطفال . بل كان سلاطين أسرة قلاون مجرد واجهة رسمية لإقناع الرعية باستمرار وجود هذه الأسرة على كرسي السلطنة ، ولكن حوادث التولية والخلع التي عانى منها هؤلاء الأطفال بسبب تنازع كبار الأمراء على السلطة والسيادة الكاملة أثارت الكثير من أسباب القلق والاضطراب في الدولة مما أدى بالتالي إلى إحساس الرعية باستمرار حالة عدم الاستقرار والتوتر في المجتمع المعاصر . ومن هنا جاء تأييد الرعية ـ العامة والأغنياء ـ لهؤلاء الحكام الأطفال من أسرة قلاون حيث يتجلى هذا واضحا فيما واجهته الحكومة من ثورات أميرية في سبيل مزيد من الصلاحيات المطلقة ، والسلطات الواسعة والسيادة غير المحدودة ، والسلطان الشامل .

(٢) طبيعة المشاركة الشعبية :

في محرم سنة ٧٧٥هـ/حزيران ـ يونية سنة ١٣٧٣م حدثت فتنة الأمير الجاى اليوسفي(٨٣) الذي كان مدبر جميع أمور الدولة وقتذاك ، فأخذه الطمع والجشع وترأس جمعا موفورا من مماليكه وأتباعه ، وبدأ صراعه ضد السلطان الأشرف شعبان والمماليك السلطانية . ومن ثم وقع قتال شديد بين الطرفين انتهى بهزيمة الجاى وتراجعه ناحية الصليبة . عند ذلك أرسل إليه الأشرف شعبان يترضاه ويحاول أن يثنيه عن الاستمرار في الفتنة فأبى ، بل وأصر على القتال(٨٤) . « فتوجه إلى قتاله الأمير أرغون شاه(٨٥) في عدة وافرة ، **وخلائق من العامة** . ومضى أيضا الأمير منكلى بغا البلدى(٨٦) من طريق أخرى **في جمع موفور وكثير من العامة** . وسار الأمير ناصر الدين محمد بن شرف الدين ، ومعه طائفة من المقاتلة ، **وطوائف من أهل الحسينية ، وغيرهم من طريق ثالثة** . فعندما رأى الجاى أوائل القوم ، تأخر عن موضعه قليلا قليلا ، حتى صار الأمير ارغون في مكانة من قبة النصر ، وانضم إليه الأمراء ، ومن معهم ، وبعث طائفة منهم فلقيت الجاى

وقاتلته ، فانكسر منهم ، وأخذ في الفرار ، فركب القوم قفاه ، وقد تأخر عنه من بقى معه ، حتى وصل إلى الخرقانية من القليوبية في ثلاثة فرسان ، وابن شرف الدين في طلبه . فوقف على شاطيء النيل ظاهر قليوب ، واقتحمه بفرسه فغرقا في النيل ودعا ابن شرف الدين بالغطاسين فأخرجوه ووضعوه على بر ناحية شبرا ، وحملوه في تابوت إلى القاهرة ، في بكرة يوم الجمعة يوم تاسوعاء ، فدفن بمدرسته من سويقه العزى قريبا من القلعة . وكان الأمير أرغون قد عاد لما انهزم الجاى وغرق وعرف السلطان ، فصعد إلى القلعة ، وبقيت العساكر واقفة تحت القلعة يوم الخميس » .(٨٧)

وهكذا خسر الأمير الجاى اليوسفي حياته بسبب طمعه في مزيد من السلطة والقوة والصلاحيات المطلقة . ومن جانب آخر أكدت هذه الحلقة من صور الصراع من أجل الحكم مدى قوة الرابطة بين السلطان الأشراف شعبان ورعاياه من العامة ، فالتفوا حوله مناصرين ومؤيدين ، بل ومضحين بأنفسهم في سبيل حمايته والذود عن حياته ، واستمرارية وجوده على كرسي الحكم . وكانوا بالفعل عنصرا فعالا فيما حققه من نصر كبير في هزيمته لالجاى وأتباعه . كما كانوا دائما موجودين بشجاعتهم وسلاحهم إلى جانب الأمراء المماليك ، فعرف الجاى أنه إذا استطاع الانتصار على الأشرف شعبان والمماليك السلطانية ، فلن يستطع أبدا أن يهزم هذه الجموع الوفيرة من طوائف العامة من شتى المناطق في القاهرة ، وكان يكفي أن ينادى فيهم باسم السلطان ؛ فيهرعون لتلبية النداء دون تردد أو تأخير . فقد كانوا بالفعل الجيش غير الرسمي الذي كان أبدا على أتم أهبة لمساعدة الحكام من أسرة قلاون .

ويبدو أن الأشرف شعبان أراد أن يتخلص من جميع مماليك الجاى وأتباعه ، كما كان متأكدا أنه ليس هناك غير العامة يتمون له هذه الرغبة على أحسن حال وبشكل تام ولذا نودي فيهم « من وجد مملوكا من الاجيهية ، وأحضره فله خلعة ، وحذر من أخفاهم . فظفر السلطان منهم بعدة » .(٨٨)

وبذلك حقق الأشرف شعبان كل ما يهدف إليه من إخماد فتنة الجاى ومعاقبة كل من له يد المساعدة لإثارة حركة التمرد هذه .

في يوم الاثنين الرابع والعشرين من رجب سنة ٧٨١هـ/تشرين الأول ـ اكتوبر سنة ١٣٧٩م وقعت الفتنة بين الأمير الكبير برقوق[٨٩] والأمير اينال اليوسفي[٩٠] . وقد اشتهر الأمير برقوق بمحاولاته للتقرب إلى العامة حتى كسب عطفهم ومحبتهم . فلما حدثت هذه الواقعة تعصبوا له « **وغصت الرميلة تحت القلعة بالعامة** »[٩١] فشكرهم وقال لهم : « **يا إخوتي هذا وقت المروءة والعصبية** » .[٩٢]

ومن ثم ، فأننا نلاحظ اجتهاد بعض الأمراء المماليك الكبار في كسب مودة العامة وعطفهم حيث اشتهر الأمير برقوق بمحاولاته المستمرة لمساعدة المحتاجين منهم ، فأكثر من توزيع الصدقات عليهم والعمل على أن يشعروا إنه واحد منهم ، بل ويحتاج إلى تأييدهم ومساعدتهم ومساندتهم من أجل هزيمة غرمائه وارساء قواعد الاستقرار السياسي في سلطنة المماليك .

في يوم الثلاثاء الثامن من ذي الحجة سنة ٧٨٢هـ/آذار ـ مارس سنة ١٣٨١م قدم آنص والد الأمير الكبير برقوق إلى القاهرة فتلقاه برقوق في طائفة كبيرة من الأمراء والجند ، كما « **بالغ العامة في اشعال الشموع والقناديل** » .[٩٣]

ومن جانب آخر يصف ابن تغرى بردى والد الأمير برقوق « الأمير آنص العثماني الجركسي » إنه كان ذا « دين كبير وخير وصدقات كثيرة ومحبة لأهل العلم وشفقة على الفقراء وأهل الصلاح . وكان لا يدخر شيئا من المال ، بل كان مهما حصل في يده فرقه في الحال على الفقراء والمساكين » .[٩٤]

ويلفت نظرنا في محاولة الأمير يلبغا الناصري القبض على الظاهر برقوق « نودي بالقاهرة ومصر : من أحضر السلطان الملك الظاهر برقوق إلى الأمير الكبير

يلبغا الناصري[٥] **إن كان عاميا خلع عليه وأعطى ألف دينار ، وإن كان جنديا أعطى إمرة عشرة بالديار المصرية . . »**[٩٦]

هذه المناداة الرسمية بالمكافأة الكبيرة للعامة إذا استطاعوا أن يدلوا الأمير يلبغا الناصري على مكان الظاهر برقوق تحوى ضمنا إشارة غير مباشرة إلى مدى المكانة العليا التي كان الظاهر برقوق يحظى بها عند العامة إلى درجة أنهم لن يتخلوا عن مناصرته حتى مقابل مبلغ ألف دينار وهم أشد ما يكون حاجة للطعام والمال القليل ؛ ولذا فأن الأمير يلبغا الناصري يعدهم ببذل هذا المبلغ الكبير وكأنه يعلم مسبقا أنه لن يجدي نفعا في تخليهم عن مساندة الظاهر برقوق .

وعند حادثة التخلص من حكم السلطان الظاهر برقوق بن آنص الجركسي ومحاولته الدفاع عن ملكه وحكمه في الأول من جمادى الآخرة سنة ٧٩١هـ/حزيران ـ يونية سنة ١٣٨٩م ، « **اجتمع حوله من العامة ما لا يقع عليه حصر** ، ثم سار إلى الاسطبل وجلس فيه ، وصعد الخليفة إلى منزله بالقلعة وقد نزلت الذلة بالدولة وظهر من جزع السلطان وبكائه ما أبكى الناس شفقة له ورحمة ، فلما غربت الشمس صعد إلى القلعة » .[٩٧]

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه عندما انتهى أمر الظاهر برقوق ، وثقلت وطأة أتباع الأمير يلبغا الناصري صارت العامة تقول :

« راح برقوق وغزلانه ، وجاء الناصري وتيرانه »[٩٨]

ومن جانب آخر وفي سبيل القبض على الظاهر برقوق يقول المقريزي :

« غلقت جميع الدروب والخوخ ، وسد باب القرافة ، وماج الناس ، وانتشرت الزعر وأهل الفساد في أقطار المدينة ، وأفسدوا . ونزل السلطان والخليفة من القلعة إلى تحت دار الضيافة ، فقدم من الإسكندرية رماة قسى الرجل بالقسي محملة على الجمال وهم نحو الثلثمائة رام . ففرق فيهم مائة درهم لكل واحد ،

ورتبهم في عدة أماكن . ونودي في القاهرة ومصر بابطال جميع المكوس . وفرقت دراهم على العامة . وخرج كثير من العامة إلى بركة الجب ، حتى شاهدوا عسكر الناصري وحدثوهم بما فعله السلطان من تحصين القلعة وغيرها »[٩٩].

وفي أثناء وقوع تلك الحوادث متتالية كانت « الرميلة قد امتلأت بالزعر والعامة ومماليك الأمراء » .[١٠٠]

ولكن الجند اجتهدوا في منع « العوام من التوجه إلى يلبغا الناصري »[١٠١] ، مما أدى إلى إثارة غضب العامة ، ورجموا المماليك بالحجارة ،[١٠٢] « وتكاثر الزعر يريدون نهب القاهرة لكثرة ما كان فيها من حواصل الأمراء ، فقاتلهم أهل الحارات والدروب ، ومنعوهم فكان يوما في غاية الشناعة » .[١٠٣]

اتصف بعض السلاطين المماليك بالعطف على العامة خاصة المحتاجين والضعفاء منهم ، فكانوا يكثرون من توزيع الصدقات عليهم ، وتخصيص المثالات للأيتام ، وتأسيس مودع جديد لمال الأيتام ، وإعادة الأملاك المصادرة إلى أصحابها المغلوبين على أمرهم وتأكيد حرمة الأوقاف والتشديد على عدم التعرض إليها او اغتصابها خاصة العقارات الموقوفة لصالح الفقراء .[١٠٤] من هؤلاء السلاطين « كان لاجين معظما للشرع وأهله منفذا لأوامره : ومن ذلك أنه طلب أموال الأيتام من الأمراء وكانت تحت أيديهم ، ونقلها إلى مودع جديد لمال الأيتام استجده وكتب توقيعا بأن من مات وله ورثة صغار ينقل ميراثهم إلى مودع الحكم ويتحدث فيه قاضي القضاة الشافعي ، فإن كان للميت وصي فيقيم القاضي الشافعي معه عدولا من جهته ، ورد لاجين عدة أملاك كانت قد أخذت بغير حق إلى ملاكها منها قرية ضمير من عمل دمشق ، وكانت وقف الملك الظاهر على أولاده . ورد على عز الدين بن القلانسي ما أخذ منه في الأيام المنصورية قلاون من المال بغير طريق شرعي . ووضع عن أهل بلقس الأشراف ما كان عليهم من المظالم ، وهو يبلغ

ثلاثين ألف درهم في كل سنة ، وعوض مقطعيه بدل ذلك . ورد وقف قراقوش على الفقراء ، وكان قد أقطع منذ سنين ، فتسلمه القاضي الشافعي وبلغه في السنة عشرة آلاف درهم ، وعوض مقطعيه عنه ورد الدار القطبية إلى من وقفت عليه من جهة الملك الكامل ، وكانت بيد أحد مقدمي الحلقة وورثته من نحو ستين سنة . وكانت عدة من الإقطاعات بيد الأمراء فردها إلى أربابها ، وكانت العساكر من ذلك في مضرة لأنهم لا يحصل لهم من دواوين الأمراء كبير شيء ، ويبقى الإقطاع في حمى الأمير يأوى إليه كل مفسد وقاطع طريق .

وكان لاجين شجاعا مقدما على أقرانه في الفروسية وأعماها ، كثير الوفاء لمعارفه وخدامه . ومنع من لبس الكلفتاه الزركش والطرز الزركش وملابس الذهب ، وشدد في المنع من المحرمات كلها ، وحد في الخمر بعض أولاد الأمراء . وكان يصوم رجب وشعبان ويقوم الليل ، ويكثر من الصدقات ، مع لين الجانب وخفض الجناح » .(١٠٥)

ونتيجة لهذا كله من الأعمال الطيبة والأفعال الخيرية تمتع المنصور لاجين بشعبية كبيرة بين رعاياه ، وكانوا يفرحون لمشاهدته « فرحا شديدا خصوصا الحرافيش » .(١٠٦)

بل إنه « لما تسلطن الملك المنصور لاجين تفاءل الناس ، واستبشروا بسلطنته . وجاء في تلك السنة غيث عظيم بعد ما كان تأخر » .(١٠٧)

وهذا كله أدى إلى تقارب كبير بين المنصور لاجين والرعية ، فنال محبتهم ونصرتهم وتأييدهم ، مثلما كان عادلا معهم ، رؤوفا بهم ، عطوفا عليهم ، ومن صور تقربه إلى الرعية إبطال عدد من المكوس والضرائب التي كانوا يتحملون دفعها عن كثير من الاشياء سواء الضرورية أو الكمالية ، فأزاح عن كاهلهم حملا ثقيلا كانوا يتألمون من وطأته واستحالة الاستمرار في الوفاء به . وفي هذا الموضوع يقول المقريزي ضمن حوادث سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م عن السلطان المنصور لاجين إنه

كان « شجاعا مقداما ، عاقلا متدينا يحب العدل ، ويميل إلى الخير ويحب أهله ، جميل العشرة مع تقشف وقلة أذى . وأبطل عدة مكوس ، وقال : « إن عشت لا تركت مكسا البتة » . وكان يحب مجالسة الفقهاء والعامة ويأكل طعامهم » .(١٠٨)

كذلك كان بعض السلاطين لا يمانع من اللعب مع العوام من أجل اللهو والترفيه عن النفس ، في حين نظر كبار الأُمراء المماليك الاوليجاركية إلى هذا النوع من اللعب مع العوام على أنه اسفاف يحط من مكانة السلطان ومنزلته كحاكم لدولة المماليك ، بل تواضع غير كريم لا يليق بمن يجلس على كرسي السلطنة ، فكان هذا الأمر أحد الأسباب التي أدت إلى عزل السلطان المظفر حاجي . ويشرح المقريزي هذا الموضوع بقوله إنه في شعبان سنة ٧٤٨هـ/تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٧م صار للسلطان المظفر زين الدين حاجي بن الناصر محمد (٧٤٧ ـ ٧٤٨هـ/١٣٤٦ ـ ١٣٤٧م) « اجتماعات بالأُوباش وأراذل الطوائف ، من الفراشين ، والبابية ، ومطيري الحمام ، فكان يقف معهم ويراهن على الطير الفلاني والطيرة الفلانية . وبينا هو ذات يوم معهم عند حضير الحمام وقد سيبها ، إذ أذن العصر بالقلعة والقرافة ، فجفلت الحمام على مقاصيرها وتطايرت . فجرد السلطان ، وبعث إلى المؤذنين يأمرهم أنهم اذا رأوا الحمام لا يرفعون أصواتهم .

وكان السلطان أيضا يلعب مع العوام ، ويلبس تبان جلد ، ويتعرى من ثيابه كلها ويصارعهم ، ثم يلعب معهم بالعصى ، ويلعب بالرمح وبالكرة . فيظل نهاره مع الغلمان والعبيد في الدهيشة ، ويحضر في الليل عبد على العود ، ويأخذ عنه الضرب بالعود ، ويتجاهر بما لا يحمد » .(١٠٩)

بالإضافة إلى ذلك يشير المقريزي أنه في يوم السبت الرابع من رمضان سنة ٧٤٨هـ/السادس عشر من كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٣٤٧م « قدم ابن الحراني من دمشق بمال يلبغا اليحياوي ، فتسلمه الخدام وأنعم السلطان من ليلته على كيدا حظيته بعشرين ألف دينار منه سوى الجواهر واللآليء ، ونثر الذهب على الخدام

والجواري ، فاختطفوه وهو يضحك منهم . وفرق السلطان على لعاب الحمام والفراشين والعبيد الذهب واللؤلؤ ، وصار يحذفه لهم ، وهم يترامون عليه ويأخذونه ، بحيث لم يدع منه شيئا سوى القماش والتفاصيل والآنية والعدد ، فانها صارت إلى الخزانة . فكانت جملة ما فرقه السلطان ثلاثين ألف دينار وثلاثمائة ألف درهم ، وجواهر وحليا ، وزركشا ولؤلؤا ومصاغا قيمته زيادة على ثمانين ألف دينار .

فعظم ذلك على الأمراء ، وأخذ الجيبغا[١١٠] وطنيرق يعرفان السلطان ما ينكره عليه الأمراء من اللعب بالحمام وتقريب الأوباش ، وخوفاه فساد الأمر » .[١١١]

كثيرا ما نقرأ في الكتابات التاريخية المملوكية عن وجود العامة في مختلف أنواع التجمعات الاجتماعية سواء أكان لهم بالفعل دور ملموس فيها ، أم لمجرد التواجد ؛ إما بدافع من الرغبة في معرفة ما يجري من حوادث وتطورات اجتماعية ، وإما نتيجة الفراغ الفكري الذي كانت تعيشه بالفعل بعض تلك الجماعات الشعبية . ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما « قام تاج الدين أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء[١١٢] ، وشيخ سعيد السعداء ، وجمعوا فوق الخمسمائة رجل ، وساروا إلى القلعة وتبعهم العامة ، وشكوا من ابن تيمية[١١٣] أنه يتكلم في مشايخ الطريقة ؛ فرد أمرهم إلى القاضي الشافعي ، فدفعه عنه إلى تقي الدين علي بن الزواوي المالكي ؛[١١٤]فحكم بسفر ابن تيمية إلى الشام ، فسار على البريد وحبس بها » .[١١٥]

ولعل السؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا أكان تواجد العامة في هذه القضية والمطالبة الشعبية نتيجة الرغبة في المشاركة الفعلية ، أم بدافع من حب المعرفة لما يجري من حوادث داخلية ؟ من دراستنا لهذه القضية نلاحظ أن العامة لا يرجون أي فائدة مادية أو معنوية من وراء هذه الواقعة ، وبالتالي لا يمكننا تقدير موقفهم

هذا سوى بصفة البساطة والعفوية للإطلاع على ما يجرى من حوادث في المجتمع المملوكي ، وكأنهم ينتهزون وقوع هذه الفرص كي يهرعوا للتواجد فيها عن قرب لعلهم يطلعون على بعض تطورات سلطنة المماليك ، وما يحدث في البلاط المملوكي من فتن ومؤامرات . لقد كانوا يشعرون بتلك العزلة السياسية التي فرض المماليك أسياجها حول القلعة وكل ما هو مملوكي ، فابتعد العامة عن ميدان التفاعلات السياسية ، وباتوا منعزلين ضمن حدود مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ، جاهلين بكل ما يمت بالتطورات السياسية من صلة أو تفاصيل ، إلا أنهم كانوا مصرين على معرفة ما يقع من حوادث سياسية ، بل المشاركة فيها إن أمكن فيكون لهم بالتالي دور سواء أكان كبيرا أم صغيرا فيما يقع من تغييرات سياسية ، أو تظاهرات شعبية ، أو مطالبات اصلاحية . من ذلك مثلا ما حدث في ذي الحجة سنة ٧٣٤هـ/آب ـ أغسطس سنة ١٣٣٤م . « استقر علاء الدين مغلطاى(١١٦) في تدريس الحديث بالمدرسة الظاهرية ، بعد موت فتح الدين محمد بن سيد الناس ، بعناية قاضي القضاة جلال الدين محمد بن القزويني .(١١٧) فاستعظم الناس ذلك ؛ وقالوا : « ويّه ويّة ! تولى درس الحديث مغلطية ؟ »(١١٨)

وهكذا يجرؤ العامة على التعبير عما يشعرون به من نفور ورفض تجاه من يتولى مراكز المسؤولية العليا من الشخصيات الضعيفة ، بل إنهم يفصحون عن ذلك في علانية وشجاعة غير أبهين لما يمكن أن يتعرضوا له من العقاب والايذاء ، إنه الإصرار للحصول على الأفضل سواء في نوعية الشخصية التي تتولى النهوض بمسؤوليات بعض المراكز العليا في الدولة ، أو في طبيعة التغييرات السياسية التي كانت البلاد تعاني من تضاربها ، وتفرق أحزابها حتى بات السلام هدفا صعب الحصول ، بعيد المنال داخل المجتمع المملوكي .

البعض كان يطالب نتيجة رغبة فعلية صادقة في المشاركة في سبيل الوصول إلى الأحسن . والبعض الأخر كان يجد نفسه منساقا وراء تلك التجمعات إما نتيجة

الفراغ الذي يعيشه ، وإما بسبب الرغبة في معرفة ما يدور من حوادث دون العناية بالمشاركة الفعلية الهادفة في تلك المطالبات الجماعية ؛ إنها بعبارة أخرى بساطة العامة المتمثلة في عدم الاكتراث فيما يقع من حوادث أيا كان نوعها ونتائجها .

ومن جانب آخر يقول المقريزي :

« وفي يوم السبت سادس عشريه (صفر سنة ٧٤٢هـ/آب ـ أغسطس سنة ١٣٤١م) سمر ولي الدولة أبوالفرج بن الخطير صهر النشو . وسببه أنه لما أفرج عنه كثرت الإشاعة بأن الأمير ملكتمر الحجازي[١١٩] يستقر به في نظر الخاص ، وأنه ينهض بما نهض به النشو ، وأنه صار يخلو بالسلطان المنصور أبي بكر ويحادثه في أمور الدولة ، وأنه كثر نزول ملكتمر الحجازي وغيره من الأمراء إلى بيته ليلا ، وحضوره عنده إلى مجالس اللهو ، واتهم الملك المنصور أبو بكر بأنه نزل إليه أيضا . فنقل ذلك اعداؤه من الكتاب إلى الامير قوصون ،[١٢٠] وأغروا به إلى أن كان من قيامه على السلطان ما كان ، فقبض على ولي الدولة وسجنه . فقام الكتاب في قتله حتى أجابهم قوصون إلى ذلك ، **فطلب ابن المحسني والي القاهرة طوائف من العامة ، وألزمهم أن يشعلوا الشموع من بعد صلاة الصبح خارج باب زويلة ، وأخرج** ولي الدولة من خزانة شمايل ، وسمره على جمل تسميرا فاحشا بمسامير خافية ، وأمر فنودي عليه ، « هذا جزاء من يرمي الفتن ويتحدث فيما لا يعنيه ، ويفسد عقول الملوك » . **وشهر ولي الدولة والشموع بين يديه بالقاهرة ومصر ، فطافوا الأزقة والشوارع وهو ساكت يتجلد** ، فإذا مر بالشهود في الحوانيت أو بجمع من القضاة صاح : « يا جماعة ! اشهدوا لي أنني مسلم ، وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول اللّه ، وأنا أموت عليها » . فكان يوما مشهودا » .[١٢١]

هذه الحادثة تتضمن عددا من الدلالات التاريخية التي لا تغفل عن نظر الباحث ، فنلاحظ **أولا** تسلط بعض الشخصيات من أهل الذمة على أولى الأمر في سلطنة المماليك ، فيحاولون الهاءهم بمجالس اللهو ومظاهر المتعة الزائفة من أجل

مزيد من السلطة والسيادة .

ثانيا : الزام طوائف العامة باشعال الشموع عند الفجـر خارج بـاب زويلة على الرغم من أن ذلك يكلفهم المال الذي لا يقدرون عليه ، إلى جانب السهر والمبيت خارج باب زويلة كي يشهدوا تسمير أصحاب الجرائم ، فيكون لهم في ذلك رادع عن اقتراف الخطيئة والإقدام على عمل ما يسيء إلى الحكام وأصحاب السلطة الأمر الذي يتضمن طابعا تعسفيا كان العامة لا يملكون سوى الانصياع له .

ثالثا : إيضاح بعض صور العقاب الذي من المحتمل أن يناله من يقدم على اقتراف الشر والممنوع ، فيكون في ذلك عبرة لطوائف الناس على مختلف طبقاتهم خاصة الضعفاء منهم .

رابعا : اهمية منصب نظر الخاص حيث يكون في يد صاحبه الكثـير من مقاليـد السلطة وصلاحيات التدبير ، فيكون قادرا على تحقيق الكثير من المنـافع الشخصية والمصالح الذاتية ، بل لا يتردد في سبيل ذلك عن الاتيان بالكثير من صور الظلم والاضـطهاد ، ممـا أضفى على هـذا المنصب طابعـا من الخطورة أثارت دائـما أسباب الجـزع والقلق لدى كبـار الأمراء الممـاليك الاوليجاركية ، فاجتهدوا في التخلص من كل هؤلاء النظار الذين تسول لهم نفوسهم تحقيق الفائدة الشخصية على حساب مظهر العدالة الاجتماعية .

وإذا كان كبار الأمراء المماليك لا يترددون في التخلص من النظار مسببي الفساد والظلم ، فإن طوائف العامة كذلك لا تتهاون في التصريح عما يحملونه في قلوبهم من مشاعر البغض والكراهية نحو الأمراء أصحاب السلطة في الدولة دون خوف أو وجل ، فيذكر المؤرخ المقريزي إنه في ربيع الآخر سنة ٧٤٢هـ/تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٤١م « أخذت أمور قوصون تضطرب ، وذلك أنه ألـزم المماليك السلطانية بالمشي في خدمته ، كما كانوا في الأيام الناصرية يمشون في خدمة

السلطان الناصر محمد ، فلم يوافقوه على ذلك ؛ وكان قوصون مع كثرة إحسانه قد القى الله بغضته في قلوب الناس جميعا حتى صاروا يلهجون بها »[١٢٢]

هذه الواقعة تبين بشكل مباشر أن عامة الناس كانوا في غالب الوقت على اطلاع بما كان يدور في البلاط السلطاني ، كما كان طبيعيا أن يظهروا مشاعرهم ازاء ما يقع من الحوادث إلى درجة اظهار استخفافهم بسلطة الأمراء ، واستهجانهم لما يأتونه من تصرفات دون أدنى مبالاة بما يحتمل أن يحصل لهم نتيجة هذه الجرأة والتطاول على أصحاب السلطة . بل إن شجاعتهم العفوية هذه ورد فعلهم البسيط يعتبر من أهم ملامح فعاليتهم في المجتمع المعاصر حينذاك .

كذلك من صور التلاحم الاجتماعي بين طبقة العامة والمماليك ذوي المسؤولية والسلطة تلك الفتنة التي حدثت بين الأمير قوصون نائب السلطنة وطائفة المماليك السلطانية ففي ربيع الآخر سنة ٧٤٢هـ/تشرين الأول ـ اكتوبر سنة ١٣٤١م أراد الأمير قوصون نائب السلطنة بالديار المصرية أن يوظف المماليك السلطانية لخدمته ولكنهم رفضوا « وقام منهم نحو المائة مملوك ، وقالوا : « نحن مماليك السلطان ، ما نحن مماليك قوصون » ، وأخرجوا الطواشي المقدم على أقبح صورة . فمضى الطواشي المقدم إلى قوصون وعرفه ذلك ، فأخرج إليهم الأمير برسبغا الحاجب[١٢٣] وشاورشي داودراه في عدة من مماليكه ليأتوه بهم ، فإذا بالمماليك السلطانية قد تعصبوا مع كبارهم ، وخرجوا على حمية إلى باب القلة يريدون الأمير بيبرس الأحمدي ،[١٢٤] فإذا به راكب . فمضوا إلى بيت الأمير جنكلي بن البابا ،[١٢٥] فلقوه في طريقهم ، فتقدموا إليه وقالوا له : « **نحن مماليك السلطان مشترى ماله ، كيف نترك ابن استاذنا ونخدم غيره ، فينال غرضه منا ، ويفضحنا بين الناس » وجهروا بالكلام الفاحش »** .[١٢٦]

ومن هنا كانت بداية الفتنة بين الأمير قوصون والمماليك السلطانية ، الأمر الذي لا بد أن يشكل خطرا على الوضع السياسي في المجتمع ، ويهدد الاستقرار

الاجتماعي ، ويكون سببا في إثارة الاضطراب والقلاقل ، بالإضافة إلى ذلك تظهر هذه الواقعة بأسلوب واضح أن المماليك السلطانية كانوا يأخذون بعين الاعتبار اهمية السمعة الطيبة بين طوائف العامة ، بل وكانو حريصين على الاحتفاظ بهذه المنزلة إلى درجة الإقدام على الدخول في صراع مع الأمير قوصون وأعوانه مهما كان الثمن باهظا .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه كان لعامة الناس حساب في تصرفات أصحاب النفوذ الذين كانوا يأخذون في الحسبان نظرة العامة إلى ما يأتونه من أفعال وأعمال ، فعمدوا إلى تحاشي كل ما يسيء إلى مكانتهم بين طوائف العامة مما يدل على ثقل وزن طائفة العامة بين الطبقات العليا صاحبة السلطة الواسعة والصلاحيات المطلقة .

ويتناول المقريزي هذه الأزمة التي وقعت بين الأمير قوصون والمماليك السلطانية مشيرا إلى تحالف المماليك السلطانية مع العامة لأول مرة في تاريخ سلطنة المماليك ضد كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية فيقول :

« فلما كانت ليلة الاثنين (الثامن عشر من ربيع الآخر سنة ٧٤٢ هـ/٢٦ تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٧٤١هـ) وقت الغروب تحالف المماليك السلطانية على قتل قوصون ، وبعثوا إلى من بالقاهرة منهم ، فبات قوصون ـ وقد بلغه ذلك ـ على حذر . وركب قوصون يوم الاثنين ثامن عشره الموكب مع الأمراء تحت القلعة ، وطلب ايدغمش أمير آخور ، وأخذ يلوم الأمراء على إقامته في نيابة السلطنة ، وهم يترضونه ويعدونه بالقيام معه . فأدركه الأمير بيبرس الأحمدى ، وأعلمه بأن المماليك السلطانية قد اتفقوا على قتله ، فمضى بالموكب مع الأمراء إلى جهة قبة النصر . فارتجت القلعة ، وغلقت أبوابها ، ولبست المماليك السلطانية السلاح بالقلعة ، وكسروا الزرد خاناه . **وقد امتلأت الرميلة بالعامة ، وصاحوا : « يا ناصرية » ، فأجابهم المماليك من القلعة** . ثم رجعوا إلى باب اصطبل قوصون

وهجموا عليه ، وكسروا من كان يرجمهم من أعلاه . فبلغ ذلك قوصون ، **فعاد بمن معه من الأمراء ، فأوقعوا بالعامة حتى وصلوا إلى سور القلعة ، فرماهم المماليك السلطانية بالنشاب لحماية العامة** . فقتل أمير محمود صهر الأمير جنكلي بن البابا بسهم وقتل معه آخر . ووصل الأمراء إلى اصطبل قوصون ، وقد بدأ النهب فيه ، **فقتلوا من العامة جماعة كبيرة ، وقبضوا على جماعة** . فلم تطق المماليك السلطانية مقاومة الأمراء ، وكفوا عن الحرب ، وفتحوا باب القلعة . فطلع اليها الأمير برسبغا الحاجب ، وأنزل ثمانية من أعيان المماليك إلى قوصون ، وقد وقف بجانب زاوية تقي الدين رجب تحت القلعة . فوسط قوصون واحدا منهم اسمه صربغا ، فإنه هو الذي فتح خزائن السلاح وألبس المماليك ، وأمر به قوصون على باب زويلة . وشفع الأمراء في البقية ، فسجنوا بخزانة شمايل مقيدين . **ورسم بتسمير عدة من العامة** ، فسمر منهم تسعة على باب زويلة **وأمر بالركوب على العامة وقبضهم ، ففروا حتى لم يقبض منهم على حرفوش واحد** ، ثم طلع الأمير قوصون إلى القلعة قريب العصر ، ومد له وللأمراء سماط ، فأكلوا وبقيت الأطلاب وأجناد الحلقة تحت القلعة إلى آخر النهار ، فكان يوما مشهودا ، وكانت جملة من قتل فيه من الفئتين ثمانية وخمسين رجلا .

وفي ليلة الثلاثاء طلع الأمير برسبغا في جماعة إلى طباق المماليك بالقلعة ، وقبضوا على مائة مملوك منهم ، وعملوا في الحديد ، وسجنوا بخزانة شمايل ، فمنهم من قتل ، ومنهم من نفى من مصر .

وفي يوم الثلاثاء تاسع عشره **سمر تسعة من العوام** .

وفي يوم الأربعاء عشريه سمر ثلاثة من الطواشية على باب زويلة ، **في عدة من الحرافيش**(١٢٧) "

إن هذه الحادثة لا تعني مجرد حلقة من حلقات الصراع في سبيل البقاء أحيانا ، والسلطة أحيانا أخرى بين طوائف المماليك الاوليجاركية ، وإنما هي

نسجل وجود ظاهرة جديدة لأول مرة في تاريخ سلطنة المماليك حيث يتحالف المماليك السلطانية مع طوائف العامة ، بل والحرافيش منهم أيضا في سبيل الاطاحة بفئة من الأمراء أصحاب السلطة المطلقة ، إذ جمع بين الطرفين عنصر المودة الشديدة للناصر محمد وأسرته ، وبالتالي الانتصار لأولاده الذين بدأوا يعانون من ضغوط متنوعة على يد كبار الأمراء . ومن هنا جاء هذا التلاحم الاجتماعي في صورة تشكيل حلف متعاون لهزيمة العابثين بما بين أيديهم من صلاحيات . إنها بداية جديدة لامكانية التعاون بين فئتي المماليك السلطانية في القلعة والعامة خارج الأسوار من أجل خدمة الصالح العام للدولة حتى لو اقتضى تحقيق هذا الهدف مقاتلة الأمراء الأقوياء حيث إن صفحة التحالف هذه لا بد أن تصل إلى تحصيل بعض الطموحات المأمولة حتى إذا استغرق ذلك وقتا طويلا ومعاناة قاسية .

. ومن دراستنا لهذه الفتنة يمكننا أن نسجل بعض الملاحظات الجديرة بالعناية والاهتمام :

أولا : تكاتف المماليك السلطانية الناصرية ضد نائب السلطنة الأمير قوصون الذي عينه الناصر محمد وصيا على أولاده ، فسلبهم سلطتهم الشرعية ونازعهم في حقوقهم المادية ، وتطاول على صلاحياتهم الرسمية ، فكان في ذلك بئس الرجل الذي لم يقم على تأدية الأمانة الموكلة إليه .

ثانيا : التفاف العامة حول المماليك السلطانيةالناصرية تلبية لنداء النجدة على لسان ولدالناصرمحمد الذي حرم من صلاحيات السلطة والسيادة ، فكونوا في ذلك تلاحما عسكريا فريدا بين المملوكي السلطاني والعامي من أجل هزيمة كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية مغتصبي السلطة من يد أصحابها الشرعيين .

ثالثا : التلاحم الاجتماعي الكبير الذي يظهر لأول مرة بين المماليك السلطانية والعامة حيث يهرع كل منهما مضحيا بنفسه من أجل الآخر في سبيل تحقيق

النصر المرجو والثمار المرتقبة .

رابعا : تعرض العامة لعقاب شديد جزاء تأييدهم للمماليك السلطانية ، ولكي يكونوا عبرة لغيرهم من العامة فلا يقدموا مرة أخرى على مساعدة المماليك السلطانية ضد كبار الأمراء ، الأمر الذي يبين شدة الحقد الذي يحمله الأمراء الاوليجاركية ضد العامة ، وبل وخشيتهم منهم لاحتمال قيامهم بثورة تشكل خطرا للمكانة الكبيرة التي كان بعض الأمراء يحظى بها في البلاط السلطاني .

خامسا : العقاب القاسي الذي كان من نصيب المحرضين من المماليك السلطانية بحيث يكون ذلك انموذجا حيا للجزاء الذي سيناله أي مملوكي يجرؤ على التطاول ضد أصحاب السلطة والسيادة .

سادسا : إن العقاب المشترك الذي عاناه كل من العامة والمماليك السلطانية كان له بالغ الأثر في تأكيد مشاعر الود والتحالف وعلاقة التعاون بين الطرفين حيث تأكد كلاهما أن تحالفهما معا يحمل بين طياته خطرا جسيما من شأنه إلاطاحة بالسيادة العليا التي تمتع بها كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية .

ويبدو أن العقاب الذي أنزله قوصون بالعامة زاد من شدة حقدهم عليه وكراهيتهم له ، وباتوا يتحينون الفرصة من أجل النيل منه ، والانتقام لما تعرضوا له على يديه من إلاعدام والتسمير . وجاءت الفرصة في التاسع والعشرين من رجب سنة ٧٤٢هـ/١٤ كانون الثاني - يناير سنة ١٣٤٢م عندما اتفق الأمير أيدغمش مع عدد من الأمراء على مقاتلة الأمير قوصون « ومضى كل واحد إلى اصطبله ، فلم ينتصف الليل إلا وعامة الأمراء باطلابهم في سوق الخيل تحت القلعة ، وهم الطنبغا المارداني[١٢٨] ويلبغا اليحياوي[١٢٩] وبهادر الدمرداشي[١٣٠] والحاج آل ملك[١٣١] والجاولي[١٣٢] وقمارى الحسني[١٣٣] أمير

شكار وارنبغا وآقسنقر السلاري[134] . وبعثوا إلى اصطبلات الأمراء مثل جنكلي بن البابا وبيبرس الأحمدي وطرغاي الطباخي[135] وقياتمر وغيرهم ، فأخرجوا أطلاب الجميع إليهم . وخرج لهم ايدغمش بمماليكه ومن عنده من الأُوجاقية ، فوقفوا جميعا ينتظرون نزول قوصون إليهم ، حتى يمضوا إلى الكرك . فأحس قوصون بهم ، وقد انتبه فطلب الأمراء المقيمين بالقلعة ، فأتاه منهم اثنا عشر أميرا منهم جنكلي بن البابا والأحمدي وطرغيه[136] وقياتمر والوزير . ولبست مماليكه التي كانت عنده بالقلعة ، وسألته أن ينزل ويدرك اصطبله ، ويجتمع بمن فيه من مماليكه وكان يعتز بهم ، فإنهم كانوا سبع مائة مملوك ، وطالما كان يقول : « ايش أبالي بالأمراء وغيرهم ! عندي سبع مائة مملوك ألقي بهم كل من في الأرض » ، فلم يوافقهم قوصون لما أراد الله به ، وأقام إلى أن طلع النهار . فلما لم تظهر له حركة أمر ايدغمش أن يطلع الاوجاقية إلى الطبلخاناه السلطانية وأخرج لهم الكوسات ، ودق ايدغمش حربيا ، ونادى : « معاشر أجناد الحلقة ومماليك السلطان وأجناد الأمراء والبطالين يحضروا ، ومن ليس له لبس ولا فرس ولا سلاح يحضر يأخذ له الفرس والسلاح ويركب معنا » . فأتاه جماعة كثيرة من أجناد الحلقة والمماليك ، ما بين لابس السلاح راكب وبين ماش أو على حمار ، وأقبلت العامة كالجراد المنتشر . فنادى ايدغمش : « يا كسابة ! عليكم باصطبل قوصون ، انهبوه » ، فأحاطوا به ومماليك قوصون من أعلاه ترميهم بالنشاب حتى أتلفوا منهم عدة كثيرة . فركب مماليك يلبغا اليحياوي أعلا بيت يلبغا حيث مدرسة السلطان حسن الآن ، ورموا مماليك قوصون بالنشاب مساعدة للعوام ، وجرحوا منهم جماعة ، وحالوا بينهم وبين العامة . فهجم العامة عند ذلك على اصطبل قوصون ، ونهبوا ركبخاناته وحواصله ، وكسروا باب قصره بالفئوس بعد مكايدة شديدة وطلعوا إليه . فخرجت مماليك قوصون على حمية ، وشقوا القاهرة ، وصاروا إلى الطنبغا الصالحي نائب الشام[137] ، فبعث ايدغمش في أثرهم إلى الطنبغا نائب الشام ومن معه من الأُمراء بالسلام عليهم ، وأن يمنعوا مماليك قوصون من الاختلاط بهم ،

فأن الأمير يلبغا اليحياوي والأمير آقسنقر قادمان في جمع كبير لأخذ مماليك قوصون وحاشيته فأمر الطنبغا نائب الشام مماليك قوصون ويلجك وبرسبغا أن يكونوا على حدة ولبس الجميع . وأخذ برسبغا وجماعته نحو الجبل ، فلقيهم يلبغا اليحياوي ومن معه وكان ذلك بعد ما أمسك قوصون ، فسار خلفهم إلى قرب اطفيح ، وهم في جمع كبير .

ولم تمض إلا ساعات من النهار حتى نهب جميع ما في اصطبل قوصون من الخيل والسروج وآلات الخيل والذهب وغير ذلك ، وقوصون ينظر ويضرب يدا على يد ، ويقول « ياأمراء ! هذا تصرف جند ؟ ينهب هذا المال جميعه ؟ » ، وكان ايدغمش قصد بذلك أن يقطع قلب قوصون . فبعث قوصون إلى ايدغمش بأن « هذا المال عظيم ، وهو ينفع المسلمين والسلطان ، فكيف تفعل هذا وينادي بنهبه ؟ » فرد جوابه : « نحن قصدنا أنت ، ولو راح هذا المال وأضعافه » ، هذا والقلعة مغلقة الأبواب ،وجماعة قوصون يرمون من الأشرفية بالنشاب إلى قرب العصر **والعامة تجمع نشابهم وتعطيه لأجناد الأمراء المحاصرين للقلعة** . فألقى حينئذ قوصون بيديه ، واستسلم ودخل عليه مماليكه ، وقد خذلوا ، فدخل عليه بلك الجمدار[١٣٨] وملكتمر السرجواني[١٣٩] يأمرانه أن يقيم في موضع حتى يحضر ابن أستاذه من الكرك ، فيتصرف فيه كما يختار ، فلم يجد بدا من الإذعان ، وأخذ يوصي الأمير جنكلي على أولاده . وأخذ قوصون ، وقيد ، ومضوا به إلى البرج الذي كان به بشتاك[١٤٠] ، ورسم عليه جماعة من الأمراء . وكان الذي تولى مسكه وحبسه أرنبغا أمير جندار وجنكلي بن البابا وأمير مسعود حاجب الحجاب .[١٤١]

وأما الطنبغا الصالحي نائب الشام ومن معه ،فان برسبغا ويلجك والقوصونية لما فارقوه سار هو وأرقطاي[١٤٢] نائب طرابلس والأمراء يريدون القلعة ، فأشار الأمير الطنبغا نائب الشام على الأمير أرقطاي نائب طرابلس أن يرد برسبغا ويلجك والقوصونية ويقاتل ايدغمش ، فإنه ينضم إليهم جميع حواشي

قوصون ويأخذون ايدغمش ، ويخرجون قوصون ويقيمونه كبيرا لهم ويخروجونه إلى حيث يختار ، ويقيمون سلطانا أو ينتظرون قدوم أحد ؛ فلم يوافقه أرقطاي لعفته عن سفك الدماء . فلما وافيا تحت القلعة وأيدغمش واقف في أصحابه ، أقبل إليهما ايدغمش وعانقهما وأمرهما أن يطلعا إلى القلعة ، فطلعا . وأمر ايدغمش فقبض على ابن المحسنى والى القاهرة ، وأحضره والأمراء واقفون تحت القلعة ، فأنزله عن فرسه وسجنه بالقلعة ، بعدما كادت العامة تقتله لكونه من جهة قوصون ، ثم أرسل ايدغمش الأمير أقسنقر والأمير قازان في عدة مماليك وراء برسبغا ويلجك ومن معهما . وجلس أيدغمش مع ثقاته من الأمراء ، وقرر معهم تسفير قوصون في الليل إلى الاسكندرية ، والقبض على الطنبغا الصالحي نائب الشام وأرقطاي نائب طرابلس ومن يلوذ بهما من الغد ، وتسفير الأمير بيبرس الأحمدي والأمير جنكلي بن البابا لإحضار السلطان من الكرك . »[١٤٣]

هذه الحادثة توضح عددا من العناصر التي كان لها بالغ الأثر في تطور الوضع السياسي داخل سلطنة المماليك :

١ ـ تعاون الأمراء المماليك الأوليجاركية ضد نائب السلطنة الأمير قوصون لتحقيق هدفين ، الأول القبض على الأمير قوصون الذي أصبح يعمل على تركيز جميع السلطات والصلاحيات في يده دون بقية الأمراء ، فدبروا مؤامرة القبض عليه . والثاني الرغبة في الحصول على نفوذ أكبر وسلطات أكثر من التي بين أيديهم فيما لو نجحوا في التخلص من الأمير قوصون ، وعلى ذلك فهي الأطماع الشخصية والمطامح السياسية في مجال السلطة والحكم .

٢ ـ استعانة كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية بالعامة للاستفادة من جهودهم ومساعداتهم لتحقيق مصالحهم ، وهذه الظاهرة تبرز لأول مرة في تاريخ سلطنة المماليك ، إذ لا نقرأ قبل هذه الفترة عن تحالف مثل هذا بين كبار أصحاب السلطة من الأمراء وبين العامة ، ويبدو واضحا أن السبب

الأساسي وراء ذلك هو رغبة الأمراء أو العنصر القوي في مساندة ومساعدة العامة وهم العنصر الضعيف من أجل تحقيق المنافع الكبرى لمصلحة الطبقة العليا الراغبة في مزيد من السلطة والقوة .

٣ ـ الاستعداد الكبير لدى العامة للنهب والسلب وخاصة ممتلكات الطبقة المتسلطة صاحبة النفوذ المطلق والمقتنيات الثمينة ، وربما ترجع تلك الرغبة القوية عند العامة في سلب كل ما يصل إلى أيديهم إلى شدة حاجتهم لتلك الأصناف ، فطالما عانت فئات كبيرة من العامة من الجوع والفقر والفاقة وكانت في حرمان دائم من تلك الأشياء الغالية . ومن ثم وجد العامة في هذه الفتنة فرصة مناسبة للسلب والنهب خاصة مع تشجيع الأمراء لهم على نهب اسطبل الأمير قوصون وقصره ، فكان لهم في هذا دافع قوى لحمل كل ما يقدرون عليه من السروج وآلات الخيل والذهب والفضة .

٤ ـ الانتصار الكبير الذي نجم عن تحالف الأمراءمع العامة ، فهزم قوصون هزيمة منكرة ، وسافر إلى الاسكندرية لكي يسجن بها ، ونهبت العامة بيوته ودوره ، وسيطر ايدغمش وجماعته على القلعة ، بل وأرسل الطلب في الحال إلى الكرك من أجل أن يحضر الأمير أحمد بن الناصر محمد كي يتسلم مقاليد السلطة في سلطنة المماليك .

٥ ـ لعب العامة دوراً كبيراً في مساعدة كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية ، وقد كان لهذا الدور أثر إيجابي في أن يحقق الأمراء الانتصار المأمول في هزيمة قوصون وسجنه ، بل ما كان يمكن أن يتم ذلك للأمراء لولا مساعدة العامة ، وما بذلوه من جهود مضنية في الحرب والقتال والسلب والنهب لدرجة أنه يمكن القول إن العامة في بلاءهم هذا كانوا عنصرا حاسما في ترجيح كفة أيدغمش وجماعته ، وبالتالي تركوا أثرا بالغا على طبيعة الوضع السياسي في دولة المماليك . ومن هنا بدأت تظهر مشاركة العامة بشكل فعلي في تغيير الوضع



السياسي السائد في الدولة بحيث تبدو بصماتهم واضحة في نتائج هذه الحلقة من حلقات الصراع السياسي الدائم بين طوائف الأمراء المماليك الأوليجاركية .

ولكن الوضع في القاهرة تطور بشكل لم يكن متوقعا حيث جرؤت العامة على سلب كل ما تقدر عليه خاصة طائفة الحرافيش والنهابة « **وشنع الحال في النهب ،** وكان ذلك من سوء تدبير أيدغمش ، **فإنه جرأ العامة على نهب اصطبل قوصون لغرضه ، فوجدوا فيه مالا يكاد يوصف . وبلغ ذلك مماليك الأمراء والأجناد ، فأتوهم ووقفوا لانتظار من يخرج بشيء حتى يأخذوه ، فإن امتنع من دفعه إليهم قتلوه** . فوجد لقوصون أربع سراري نهب جميع مالهن ، وحملت أكياس الذهب والفضة ونثرت بالدهليز والطرق . فأخذ مماليك أيدغمش وغيره شيئا كثيرا من المال ، ونزلت مماليك يلبغا اليحياوي من سور اصطبله **وقووا على الناس ، واقتسموا الذهب . وأخرجت النهابة من البسط الرومية والآمدية وعمل الشريف شيئاً كثيراً . قطعوها قطعا وتقاسموها** ، وكسروا أواني البلور الصيني وسلاسل الخيل الفضة والذهب ، ومن السروج واللجم مالا يحد ، وقطعوا الخيم وثياب الخركاوات ما بين حرير وزرنيب بحاصله .

وكان بحاصل قوصون لما نهب ما ينيف على أربع مائة ألف دينار ذهبا في أكياس ومن الحوايص والزركش والأواني ـ ما بين أطباق وخونجات ـ زيادة على مائة ألف دينار ، ومن حلي النساء مالا ينحصر ، وثلاثة أكياس أطلس فيها جواهر بما ينيف على مائة ألف دينار ، ومائة وثلاثين زوج بسط ، منها ما طوله أربعون ذراعا وثلاثون ذراعا ، كلها من عمل الروم وآمد وشيراز ، وستة عشر زوجا من عمل الشريف بمصر ، قيمة كل زوج اثنا عشر ألف درهم ، وأربعة أزواج بسط حرير لا يقوم عليها ، ونوبة خام جميعها أطلس معدني قص فانحط لذلك سعر الذهب حتى كان صرفه بأحد عشر درهما للدينار ، **من كثرة ما صار في الأيدى ، بعدما كان الدينار بعشرين درهما ، ولأن أيدغمش نادى في القاهرة ومصر أن من أحضر من**

العامة ذهبا لتاجر أو صيرفي أو متعيش يقبض عليه ويحضر به إليه ، فكان من معه منهم ذهب يأخذ فيه ما يدفع إليه من غير توقف. وكثرت مرافعة الناس بعضهم لبعض فيما نهب ، فجمع أيدغمش شيئا كثيراً من ذلك . ثم أن العامة ـ بعد نهب اصطبل قوصون وقصره ، حتى أخذوا سقوفه ورخامه وأبوابه ، وتركوه خرابا ـ مضو إلى خانكاته بباب القرافة ، فمنعهم أهلها من النهب ، فما زالوا حتى فتحوها ونهبوها ، وسلبوا الرجال والنساء ثيابهم ، فلم يدعوا لأحد شيئا ، وقطعوا بسطها ، وكسروا رخامها ، وخربوا بركتها ، وأخذوا الشبابيك وخشب السقوف والمصاحف ، وشعثوا الجدر . ثم مضوا إلى بيت مماليك قوصون ، وهو حشد عظيم ، فنهبوها وأحرقوها وما حولها حتى بيعت الغلة بستة دراهم كل إردب من القمح وتتبعوا حواشي قوصون بالقاهرة والحكورة وبولاق والزربية وبركة قرموط وغير ذلك ، وباعوا الأمتعة والأواني والثياب بأبخس ثمن ، وصاروا إذا رأوا نهب أحد قالوا هو قوصوني فللحال يذهب جميع ماله . وزادت الأوباش حتى خرجوا عن الحد وشمل الخوف كل أحد فقام الأمراء على أيدغمش وأنكروا عليه تمكين العامة من النهب فأمر بسبعة من الأمراء ، فنزلوا إلى القاهرة والعامة مجتمعة على باب الصالحية في نهب بيت قاضي القضاة حسام الدين الغوري ، فقبضوا على عدد منهم وضربوهم بالمقارع وأشهروهم ، فانكفوا عن النهب .

وفي ليلة الخميس أخرج الأمير قوصون من سجنه بالقلعة ، في مائة فارس حتى ركب النيل ، ومضى إلى الاسكندرية .

وكان قوصون في أول أمره على حاله ، وفي أوسطه وآخره من أعاجيب الزمان ومما قيل فيه :

قوصون قد كانت له رتبة	تسمو على بدر السما الزاهر
فحطه في القيد أيدغمش	من شاهق عال على الطائر

ولم يجد من ذلة صاحبا فأين عين الملك الناصر
صار عجبا أمره كله في أول الأمر وفي الآخر[١٤٤]

من دراسة هذه التطورات الاجتماعية يمكننا أن نصل إلى النتائج الآتية :

١ ـ تشجيع كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية للعامة على النهب والسلب فتجرأوا على ذلك إلى درجة عدم الخوف من السلطة ، بل اجتهدوا في تحين الفرص لممارسة هذه الأنشطة غير المشروعة بإذن رسمي من السلطات مما أدى إلى إثارة روح الفوضى في مختلف نواحي القاهرة ، وتلاشي مظاهر الأمان والسلام والطمأنينة .

٢ ـ فقدت مدينة القاهرة نتيجة استفحال أفعال السلب والنهب طابع الاستقرار الاجتماعي الذي طالما تميزت به ، بحيث أصبح من الضروري سرعة العمل لوقف هذه العمليات من أجل خدمة الصالح العام للمجتمع ، وحمايته من نتائج لا تحمد عقباها .

٣ ـ انحطاط سعر الذهب كان من أهم النتائج الاقتصادية لنشاط العامة في السلب والنهب ، فارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة بحيث عانت الأسر الفقيرة من صعوبة الحصول على الغذاء ، في حين تمتع النهابون بالذهب والتحف الغالية ، والملابس الثمينة ، والأكل الفاخر .

٤ ـ تلاشى مبدأ العدالة الاجتماعية المتبلور عن مسألة الجزاء والعقاب ، فالنهابون حظوا بعفو شامل من السلطة ، بل وتصريح واضح بإباحة النهب والسلب حتى فقدت البيوت حرمتها ، وأصبح النهب مسموحا ، والسلب مباحا . وبالنتيجة انتاب النفوس المعاصرة أسباب الفزع والهلع ولم يعد أحد يأمن على نفسه وأسرته وبيته .

٥ ـ ازدياد اتهامات الحقوق الباطلة ، ونعني بهذا كثرة مرافعة الناس لبعضهم فيما

نهبوه وسرقوه ، فما يطالبون بعضهم به لم يكن أصلا ملكا لهم ، وما يرغبون في الحصول عليه هو ملك غيرهم ، ومن هنا ضاعت حقوق الكثيرين على يد النهابة من الحرافيش .

٦ ـ انتباه السلطة إلى النتائج السيئة التي تبلور عنها هذا النهب المباح والسلب المسموح به رسميا ، فاجتهدت في القبض على بعضهم ، ومعاقبتهم بالضرب والتشهير حتى يكونوا عبرة لغيرهم ، فتكف العامة عن النهب ، ويسود الاستقرار والسلام والأمان في القاهرة ، وتتوطد ركائز العدالة الاجتماعية داخل حدود المجتمع المملوكي .

ولكن يظهر أن هذه العقوبات لم تكف ، ومن ثم استمر العامة في النهب والسلب بدرجة غير معقولة بحيث تطاولوا على بيوت القضاة وسلبوها ، وانتهكوا حرمتها ، واعتدوا على أصحابها بالضرب الشديد ، فيذكر المقريزي أنه في يوم الأربعاء الثلاثين من رجب سنة ٧٤٢ هـ/ ١٥ كانون الثاني ـ يناير سنة ١٣٤٢ م « خرج الحصني بواب المدرسة الصالحية تجاه باب المارستان وقت الصبح ، بأعلام خليفية ومصحف على رأسه ، وهو ينادي بصوت عال : « يامسلمين قاض يفعل كذا بنساء المسلمين من غير كناية ، ويأكل الحشيش ، هذا لا يحل » ، **فاجتمع الناس عليه ، ومضى بهم إلى بيت قاضي القضاة حسام الدين الغوري الحنفي بالمدرسة الصالحية ، وكسروا بابه ، ودخلوا عليه . ففر منهم حسام الدين إلى السطح وهم في أثره ، وقد نهبوا جميع ما عنده حتى خشب الرفوف حتى وجدوه ، فضربوه ونتفوا لحيته ، وهو يعدو إلى أن خرج من البيت** . واستجار حسام الدين بقاضي القضاة موفق الدين الحنبلي فأجاره وأدخله داره ، **وأقام الحنابلة على بابه لمنع العامة منه وقد اقتحموا بابه** ، فقال لهم قاضي القضاة موفق الدين الحنبلي : « معكم مرسوم بنهبي ؟ قالوا : « لا ! لكن سلمنا الغوري » . فقال لهم : « هذا غريم السلطان قد صار عندي ، وأنتم قد أخذتم ماله ، وما زال بهم حتى **انفضوا عنه** »(١٤٥) .

وعلى ذلك يمكن القول إن الحوادث السالفة قد أعطت العامة الشعور بمقدرتهم على تحصيل حقوقهم دون الاستعانة بالسلطات الرسمية ، وشعروا أنهم قادرون أكفاء في النيل من كل مسئول يجرؤ على إهمال مبادىء الحق والفضيلة ، بل إن ذلك يعتبر جزءا من مسئوليتهم كمواطنين يعيشون داخل حدود هذا المجتمع ، ويتمتعون بأسباب العدل والمساواة التي يوفرها لهم . ومن ثم كان لابد لأصحاب السلطة سواء من القضاة أو الأمراء من العمل على تأديب هؤلاء ووقفهم عند حدهم ، ومنعهم من التطاول على الناس ، واللجوء إلى أصحاب السلطة لشكاية من يعمل على إهمال مسئوليات منصبه .

في يوم الخميس الأول من شعبان سنة ٧٤٢ هـ/١٦ كانون الثاني - يناير سنة ١٣٤٢ م « طلب ايدغمش جمال الدين يوسف والي الجيزة ، وخلع عليه بولاية القاهرة ، فنزل إلى القاهرة ، فإذا بالعامة في نهب بيت بعض مماليك قوصون ، فقبض على عشرين منهم ، وضربهم بالمقارع وسجنهم ، بعد ما أشهرهم . فاجتمعت الغوغاء ووقفوا لايدغمش ، وصاحوا عليه : « وليت على الناس قوصوني ما يخلي منا أحد ، « وعرفوه ما وقع . فبعث ايدغمش الاوجاقية إليه في طلبه ، فوجدوه بالصليبة يريد القلعة ، فصاحت عليه الغوغاء : « قوصوني ! ياغيريه على الملك الناصر » ، ورجموه من كل جهة ، فقامت الجبلية والاوجاقية في ردهم ، فلم يطيقوا ذلك ، وجرت بينهم الدماء . فهرب الوالي إلى اصطبل الطنبغا المارداني ، وحمته مماليك الطنبغا من العامة . فطلب ايدغمش الغوغاء ، وخيرهم فيمن يلي ، فقالوا نجم الدين الذي كان قبل ابن المحسني ، فطلبه وخلع عليه ، فصاحوا : « بحياة الملك الناصر عزل عنا ابن رخيمة المقدم وحمامص رفيقه ، ومكنا منهما » . فاذن لهم في نهبهما ، فشرع نحو الألف منهم إلى دار ابن رخيمة بجانب بيت الأمير كوكاي(١٤٦) بالقاهرة ، فنهبوه

ونهبوا بيت رفيقه .[١٤٧] .

وفي الحقيقة نحن نعجب إذ نتفحص تطورات هذه الحوادث ، فالعامة مستمرون في نهب بيوت مماليك قوصون واسطبلاتهم ، وحينما يلجأ الوالي إلى القاء القبض على بعضهم ، يعملون على شكايته إلى الأمير ايدغمش على أنه « قوصوني » يريد الانتقام منهم بسبب ما اقترفوه في حق قوصون وأتباعه من نهب وسلب . ويستفحل الوضع حينما يرسل ايدغمش جماعة من المماليك للقبض على الوالي جمال الدين يوسف وهو يعاني من رجم العامة له بالحجارة إلى حد سفك الدماء . ومن جانب آخر نلاحظ أن ايدغمش يستدعي العامة ويخيرهم فيمن يريدونه واليا للمدينة ، وكأنه يسأل رضاءهم ، ويرجو تعاطفهم مع من يتولى مسؤولية منصب الوالي ، فهو يدرك تماما أنهم إذا لم يرضوا عنه لن يتعاونوا معه ، ويتكرر حدوث ما وقع من اضطراب وقلاقل وجري دماء . لقد لعب العامة دورا كبيرا في القبض على قوصون وأتباعه ونهب دورهم ، ولا بد بالتالي من حصولهم على مكافأة مرضية ولا أقل من تخييرهم فيمن يرغبونه واليا عليهم . علاوة على ذلك نجد العامة يطلبون من الأمير ايدغمش تصريحا واضحا يسمح لهم بنهب دور البعض ممن يحقدون عليهم ، فيقبل ، ويحصلون على ما يريدون ، ويشنع النهب في داري ابن رخيمة المقدم ورفيقه حمامص . كل هذا يمثل أبلغ صور الإرضاء الذي يحاول الأمير ايدغمش أن يسبغه على العامة حيث يصبح النهب حقا قانونيا يمارسه العامة في دور بعض المسئولين ، وكأنه لم يعد هناك مكان للقضاء في المجتمع المملوكي ، فيتم تسوية مثل هذه المشاكل بالطرق القانونية الشرعية . النهب يصبح حقا مشروعا يعطيه أصحاب السيادة للغوغاء والحرافيش لكسب رضائهم لقاء خدماتهم غير المحدودة في الانتقام من المتسلطين على صلاحيات السلطان الشرعي للدولة .

والجدير بالذكر أن العامة لم يكتفوا بذلك ، ويقصروا نشاطهم على اختيار الولاة الذين يرغبون ، وعزل من لا يريدون ، بل امتد نشاطهم الى حد المشاركة في

إحضار السلطان المطلوب ، الناصر أحمد بن الناصر محمد بن قلاون . ونحن ندرك تماما مدى ما تمتعت به أسرة قلاون من شعبية بين طوائف العامة ، وبعد التخلص من قوصون يرغبون في تحقيق الخطوة التالية وهي تولي أحد أولاد الناصر محمد زمام الحكم في دولة المماليك . ولا يجد قوصون سوى الموافقة على طلبهم لإحضار الناصر أحمد حيث يذكر المقريزي أنه في يوم الاثنين الخامس من شعبان سنة ٧٤٢هـ/ ٢٠ كانون الثاني ـ يناير سنة ١٣٤٢م « تجمعت الغوغاء بسوق الخيل ومعهم الرايات الصفر ، وتصايحوا بأيدغمش : « زودنا لنروح إلى أستاذنا الملك الناصر ، ونجي صحبته » ، فكتب لهم مرسوما بالإقامة والراتب في كل منزلة ، وتوجهوا مسافرين من الغد »(١٤٨) .

وهكذا يقوم العامة بتشكيل وفد ينوب عنهم في السفر إلى الكرك لإحضار الناصر أحمد ، ويأتي الأمير ايدغمش كي يضفي على هذا الوفد طابع الرسمية والشرعية مع التزويد بالمؤن والرواتب ولوازم السفر تعبيرا صادقا عن رغبته المخلصة في تولي الناصر أحمد زمام السلطنة ، ونواياه الطيبة في مساعدة العامة على تحقيق أهدافهم في رؤية سلطان قلاوني جالسا على كرسي الحكم . ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هل كان الأمير ايدغمش صادقا حقا في نواياه بمساعدة العامة ، وتولية الناصر أحمد مقاليد الحكم في سلطنة المماليك ؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال بموضوعية ودقة حياد لابد من متابعة مجريات الحوادث ، وتطورها حتى يمكننا أن نلمس عن قرب حقيقة موقف الأمير ايدغمش من هذه التطورات .

ومن جانب آخر نجد أن العامة تناصر أعداء الأمير قوصون الذين سجنوا على يده من أجل أن ينفرد بممارسة مسؤوليات الحكم ، وعندما يطلق سراحهم يحتفل العامة بهم ، ويبتهجوا لقدومهم إلى القاهرة إذ يقول المقريزي إنه في يوم الأربعاء السابع من شعبان سنة ٧٤٢هـ/٢٢ كانون الثاني ـ يناير سنة ١٣٤٢م « وصل الأمراء الذين كان سجنهم قوصون من سجن الاسكندرية ، وهم ملكتمر

الحجازي[١٤٩] وقطليجا الحموي(١٥٠) ، وأربعة وخمسون نفرا من المماليك السلطانية . .

وخرجت العامة لرؤيتهم ، بحيث غلقت الأسواق يومئذ حتى طلعوا إلى القلعة » .[١٥١]

بالإضافة إلى ذلك كان سرور العامة كبيرا بالقبض على عبد المؤمن والي قوص الذي نفذ مؤامرة قتل المنصور أبي بكر ، حيث تم إمساكه بأمر الأمير ايدغمش ، وأحضر إلى القاهرة كي يعاقب جزاء فعلته المشينة . كان ذلك في يوم الخميس الثلاثين من شعبان سنة ٧٤٢هـ/١٤ شباط ـ فبراير سنة ١٣٤٢م « وصل عبد المؤمن[١٥٢] والي قوص مقيدا ، صحبة شجاع الدين قنغلي المتوجه إلى قوص ؛ وكان قد توجه لإحضاره ، وكتب إلى الوافدية أجناد قوص والى العربان بأخذ الطرقات عليه . فلما قدم قنغلي إلى قوص ركب ليلا بالوافدية ، وأحاط بدار الولاية ، فلبس عبد المؤمن سلاحه ، وألبس جماعته ، وقاتل قنغلي ورجاله حتى نجا منهم ، وهم في أثره يومين وليلتين ، يأخذون من انقطع من أصحابه ، حتى أمسكوه وقيدوه . وعندما وصل ابن عبد المؤمن إلى القاهرة خرجت العامة إلى رؤيته ، وقصدوا قتله ، فأركب إليه الأمير ايدغمش جماعة حتى حموه ، وأتوا به إلى القلعة ، فلما طلعها أقامت أم المنصور أبي بكر العزاء ، وأمر به فسجن .

وفي ليلة الجمعة أول شهر رمضان نزلت أم المنصور أبي بكر من القلعة ومعها مائة خادم ومائة جارية لعمل العزاء ، فدخلت بيت جركتمر بن بهادر ونهبت ما فيه ، وألقته إلى من تبعها من العامة ؛ ففرت حرم جركتمر[١٥٣] منها حتى نجت من القتل » .[١٥٤]

وهكذا تظهر مكانة أولاد الناصر محمد واضحة في نفوس العامة حيث خرجوا إلى شوارع القاهرة لرؤية عبد المؤمن والي قوص مقيدا ، والشماتة به لما اقترفه في

حق المنصور أبي بكر ، بل إنهم يرغبون في الانتقام منه بالقتل لولا حماية السلطات حتى أوصلوه إلى القلعة . ويبدو أن والدة المنصور أبي بكر قد أجلت العزاء عليه حتى يقبض على قاتله ، فلما تم ذلك ، أقامت العزاء ، في حين سجن عبد المؤمن عقابا لفعلته الشائنة . وبعد ذلك توجهت والدة المنصور أبي بكر إلى بيت جركتمر بن بهادر حيث نهبت ما فيه لصالح العامة ، فقد كان جركتمر شريكا لقوصون في أعماله ضد أبي بكر ، إذ بعثه « قوصون مبشرا بسلطنة الأشرف كجك ، ثم سجن بعد القبض على قوصون ، وقتل بالاسكندرية سنة ٧٤٢ » .[١٥٥]

وعلى ذلك يمكن القول إن هذه المناسبات كانت تعتبر في نظر العامة فرصا ملائمة لجمع الغنائم ، وكل ما هو غال ونفيس حيث يصبح النهب والسلب من الأمور المشروعة ، والانتقام من أعداء أسرة قلاون تنفيسا اجتماعيا طبيعيا مما يعانونه من المحن الاقتصادية والأزمات المعيشية بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، وأطماع كبار الأمراء الاوليجاركية في السيادة والحكم . ولا يفوتنا أن هدف مناصرة أسرة الناصر محمد هو المحور الرئيسي المحرك لمختلف أنشطة العامة سواء ضد أعداء هذا البيت ، أو تأييد المحبذين لقضية جلوس أولاد الناصر محمد على كرسي الحكم في سلطنة المماليك .

ولكن من جانب آخر يبدو أن العامة استمرأوا مسألة نهب البيوت وسلب الدور ، وتمادوا فيها إلى حد تهديد الوضع السياسي في المجتمع ، بحيث أصبح من الضروري وقف هذا التيار الجارف من أجل سلامة الدولة .

ومن ثم وجد الأمير ايدغمش نفسه أمام اختيارين ، إما التفريط بالاستقرار السياسي داخل سلطنة المماليك ، وإما معاقبة بعض العامة النهابين ليكونوا عبرة لغيرهم من أجل وقف عمليات النهب التي استفحل أمرها ، فاختار الأمر الثاني حيث يقول المقريزي :

« وفي يوم الثلاثاء خامسه (رمضان سنة ٧٤٢هـ/شباط ـ فبراير سنة

١٣٤٢م تفاوض الأميران ملكتمر الحجازي ويلبغا اليحياوي حتى خرجا إلى المخاصمة ، وصار لكل منها طائفة ، ولبسوا آلة الحرب . **فتجمعت الغوغاء تحت القلعة لنهب بيوت من ينكسر من الفريقين ، فلم يزل الأمير ايدغمش بهم حتى كفوا عن القتال وبعث إلى العامة جماعة من الأوجاقية ، فقبضوا على جماعة منهم ، وأودعوهم السجن »** . (١٥٦)

وبذلك يكون الأمير ايدغمش قد أقدم على اتخاذ الخطوة الحاسمة واللازمة في سبيل إرساء ركائز السلام والأمان والطمأنينة داخل حدود المجتمع المملوكي مفرطا ـ لتحقيق ذلك ـ بجزء من مساندته التامة والشاملة للعامة نظير وقوفها إلى جانبه في صراعه مع الأمير قوصون . ونتيجة لذلك استتب الامان في البلاد وتهيأ الوضع لاستقبال السلطان الناصر أحمد بن الناصر محمد بن قلاون .

وفي يوم الاثنين العاشر من شوال سنة ٧٤٢هـ/٢٣ آذار ـ مارس سنة ١٣٤٢م « ألبس السلطان شعار السلطنة ، وجلس على تخت الملك ، وقد حضر الخليفة الحاكم بأمر الله وقضاة مصر الأربعة ، وقضاة دمشق الأربعة ، وجميع الأمراء والمقدمين . وعهد إليه الخليفة ، وقبل الأمراء الأرض على العادة ، ثم قام السلطان على قدميه ، فتقدم الأمراء وباسوا يده واحدا بعد واحد ، على مراتبهم وجاء الخليفة بعدهم ، وقضاة القضاة ما عدا الحسام حسن بن محمد الغوري فإنه لما طلع مع القضاة وجلسوا بجامع القلعة حتى يؤذن لهم على العادة ، **جمع عليه صبي من صبيان المطبخ السلطاني جمعا كبيرا من الأوباش لحقد كان في نفسه عليه عندما تحاكم هو وزوجته عنده ، فإنه أهانه وضربه وهجم هذا الصبي على القضاة بأوباشه ، ومدّ يده إلى الغوري من بينهم ، فأقاموا الأوباش وحرقوا عمامته ، وقطعوا ثيابه ، وهم يسحبونه ويصيحون عليه : « يا قوصوني**(١٥٧) ثم ضربوه بالنعال ضربا مؤلما ، وقالوا له « يا كافر ! يا فاسق ! » فارتجت القلعة وأقبل علم دار حتى خلصه منهم ، وهو يستغيث : « يا مسلمين ! كيف يجري هذا على قاض من

قضاة المسلمين » . **فأخذ المماليك جماعة من تلك الأوباش ، وجروهم إلى الأمير أيدغمش فضربهم** ، وبعث طائفة من الأوجاقية فساروا بالغوري إلى منزله ، ولم يحضر الموكب ، **فثارت العامة على بيته بالمدرسة الصالحية ونهبوه ، وكان يوما شنيعا »** .(١٥٨)

هذه الحادثة تظهر الكثير من جوانب الحياة السياسية في سلطنة المماليك :

١ ـ إصرار كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية على أخذ البيعة للسلطان من الخليفة العباسي بحضور قضاة البلاد الأربعة ، مع أننا ندرك أن الأمر كله لا يتعدى حدود الشكليات والطابع الإسمي ، وأن السلطة الحقيقية كانت في يد هؤلاء الأمراء . وربما تكون غاية هذا العمل البروتوكولي خدمة الإطار الرسمي للدولة حيث إنه الجزء الوحيد الظاهر للرعية من صورة نظام الحكم القائم وقتذاك .

٢ ـ حظي بعض الأوباش في القلعة بسلطة كبيرة وامتيازات واسعة هيأت لهم ما يرغبون فيه من فرص ملائمة للانتقام من المسؤولين في الدولة حتى القضاة منهم .

٣ ـ تعرض بعض القضاة في أثناء هذه الحقبة للمهانة على يد العامة والأوباش والحرافيش ، وكأنه لم يعد لهذا المنصب تلك الهيبة المعنوية الكبيرة التي كانت تهيىء له دائما عناصر الاحترام والتبجيل والتقدير من مختلف الطوائف والطبقات الاجتماعية .

٤ ـ استمرار العامة في الاستفادة من عمليات النهب والسلب منتهزين في سبيل تحقيق المنافع المادية كل ما يتحين لهم من الفرص ومناسبات الفوضى وعدم الأمن ، من ذلك مثلا الاعتداء على بيت القاضي الغوري بالمدرسة الصالحية ونهبه رغم أنف كتبة الأوجاقية التي كانت موكلة لحمايته .

٥ ـ اثبتت واقعة نهب بيت القاضي الغوري أن زمام الوضع الاجتماعي ما زال منفلتا ، وأن السيطرة المملوكية التامة على العامة ما زالت بعيدة المنال حيث عاد العامة إلى استئناف عمليات النهب والسلب دون أدنى مبالاة لما يحتمل أن يتعرضوا له من الضرر والعقاب ، ودون بذل أقل اهتمام لما سبق أن قاسوه على يد الأمير أيدغمش حينما أودع جماعة منهم السجن .

٦ ـ حاجة سلطنة المماليك إلى شخصية قوية تمسك بين يديها بمختلف مقاليد الحكم وشئون السلطة بحيث يسود النظام ، ويستتب الأمن وتستقر الأحوال لما فيه خدمة المصلحة العامة للدولة .

ولكن كيف يمكن أن تستقر الأحوال في الدولة وكبار الأمراء المماليك مصرين على التمتع بصلاحيات السيادة والسلطة على الرغم من وجود سلطان شرعي جالسا على كرسي الحكم . ومن هنا تبدأ منافسة بعض هؤلاء الأمراء المماليك للسلطان الناصر أحمد حيث يجتهدون في حرمانه من ممارسة واجباته في الحكم ، والإدارة والنظر في مختلف القضايا الاجتماعية والشؤون العامة ؛ وابعاده عن الاستمتاع بحقوقه في حقلي العمل الرسمي ، والسعادة الذاتية .

لقد اجتهد كل من الأمير طشتمر حمص أخضر[١٥٩] وقطلوبغا الفخري[١٦٠] في الاستفادة من الحقوق السلطانية في البلاط المملوكي لصالحهما دون الالتفات لما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج حاسمة . ومن ثم سعي السلطان الناصر أحمد إلى تحقيق هدف القبض عليهما ، وتم له ذلك بنجاح كبير .

وفي يوم الخميس السابع عشر من ذي الحجة سنة ٧٤٢هـ/ الأول من آيار - مايو سنة ١٣٤٢م « وصل أمير علي بن أيدغمش بالأمير قطلوبغا الفخري مقيدا إلى غزة ، وبها العسكر المجهز من مصر ، ومضى به إلى الكرك . فبعث السلطان إليه من تسلم الفخري منه ، وأعاده إلى أبيه ، ولم يجتمع به . فسجن قطلوبغا الفخري وطشتمر حمص أخضر بقلعة الكرك ، **بعد ما أهين الفخري من العامة إهانة**

بالغة ، ونكل به نكالا فاحشا .[١٦١]

بالإضافة إلى ذلك « كتب السلطان لآقسنقر[١٦٢] نائب غزة بإرسال حريم قطلوبغا الفخري إلى الكرك ، وكانوا قد ساروا من القاهرة بعد مسيره بيوم ، فجهزهن آقسنقر إليه ، **فأخذ أهل الكرك جميع ما معهن حتى ثيابهن وبالغوا في الفحش والإساءة** »[١٦٣] .

وهكذا بازدياد أعداء البيت القلاوني يشتد حقد العامة ونقمتهم ، فينكلون بهؤلاء الطامعين ، ويبالغون في إهانتهم والحط من مقدارهم ، عقابا لهم بسبب ما اقترفوه في حق أولاد الناصر محمد من التطاول على حقوقهم ، والاستئثار بامتيازات الحكم ومسؤولياته . بل إن الأمر قد يستفحل إلى حد إهانة أهل هؤلاء المتمردين ، فينالهم الكثير من أسباب الذل والتحقير والاستهزاء . وعلى ذلك يمكننا أن نستنبط أن العامة كانوا في موقف تأييد متزايد ومستمر لأسرة قلاون إحساسا منهم بقسوة ما عاناه أبناء هذا البيت على يد بعض كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية ، ومن هنا جاء تعاطفهم معهم ، وانتصارهم لهم في كافة الأزمات التي مرت بهم ، والمحن التي قاسوها . ولعلهم في مواقف التأييد هذه يتذكرون تلك اللحظات الحاسمة التي مرت بهم في عهد الناصر محمد ، فوقف إلى جانبهم مناصرا بعدل ومساواة ، لقد حظى بعطف العامة ، فسعد العامة باخلاصه للعمل من أجلهم وفي سبيل راحتهم في مختلف المجالات .

ومن الحوادث الملفتة للنظر في هذه الحقبة التي نحن بصدد دراستها رفض العامة لخطبة علي بن عبد الكافي بن علي السبكي[١٦٤] في الجامع الأموي[١٦٥] حيث يقول ابن حجر : « ولما توفي القاضي جلال الدين القزويني بدمشق طلبه الناصر في جماعة ليختار منهم من يقرره مكانه ، فوقع الاختيار على الشيخ تقي الدين فوليها على ما قرأت بخطه في تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ٧٣٩ ، وتوجه إليها مع نائبها تنكز فباشر القضاء بهمة وصراحة وعفة وديانة ؛ **وأضيفت إليه**

الخطابة بالجامع الأموي ، فباشرها مدة في سنة ٧٤٢ ، ثم أعيدت لابن الجلال القزويني » .(١٦٦)

ويوضح المقريزي حادثة رفض العامة لخطبة القاضي تقي الدين علي السبكي في المسجد الأموي إذ يقول إنه في يوم الخميس الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٧٤٣هـ/١٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٢م « قدم الخبر بأن قاضي القضاة الشافعي بدمشق تقي الدين السبكي لما أراد أن يخطب بالجامع الأموي **لم يرض به أهل دمشق خطيبا ، وكرهوا خطبته ، ولم يؤمنوا على دعائه ، وصاحوا عليه صياحا منكرا ، وترك جماعة الصلاة ، وقالوا ما نصلي خلفك ، فثارت عليه العامة** . فلما كانت الجمعة الثانية جرى أفحش ما جرى في الأولى ، فآل الأمر إلى أن أشهد على نفسه أنه ترك الخطابة » .(١٦٧)

ومن ثم فالعامة يصرون على استمرار بعض الأسباب الاجتماعية التي يرتاحون إليها ، واذا حدث وتغير ذلك ، فإنهم يثورون ، ويرفضون التغيير ، بل ويطالبون بعودة الأوضاع إلى وضعها التقليدي المعتاد الذي يأنسون إليه . والحكومة تسعى دائما إلى تأكيد وسائل الاستقرار والطمأنينة ، ولذا فهي تلجأ إلى العمل الفوري في إعادة الأمور إلى نصابها المعتاد ، وتلبي مطالب العامة لما فيه خدمة مصلحة المجتمع الذي يعيشون وفق تقاليده الاجتماعية المتوارثة .

وقد كان خطيب جامع دمشق الأموي الشيخ بدر الدين محمد بن قاضي القضاة جلال الدين محمد القزويني الشافعي إلا أنه توفي سنة ٧٤٢هـ .(١٦٨) ومن ثم تولى القاضي تقي الدين علي السبكي خطابة جامع دمشق الأموي في جمادى الآخرة سنة ٧٤٣هـ/تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٢م ، فثار عليه الناس حيث يبدو أنهم افتقدوا الشيخ بدر الدين محمد القزويني الذي « كان فاضلا خطيبا فصيحا »(١٦٩) كما يظهر أن أهل دمشق اعتادوا ان تكون خطابة الجامع الأموي مسئولية البيت القزويني ، إذ تعاقب قضاة هذا البيت على القيام بواجبات هذا

المنصب ، وكانوا جديرين به ، فلما انتقلت الخطابة إلى القاضي تقي الدين السبكي استنكر الناس ذلك ، وثاروا ، فعملت الحكومة على تولية ابن الجلال القزويني خطابة الجامع الأموي .(١٧٠) وبذلك استقرت الأوضاع على ما كانت عليه في السابق ، وعاد قضاة البيت القزويني إلى منصب خطابة الجامع الأموي حسب رغبة العامة .

قد ينظر البعض إلى هذه الحادثة على أنها من اليوميات العادية التي كثيرا ما تقع ، إلا أننا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبرها كذلك حيث إننا نجد فيها مظهرا يحمل الطابع الاستثنائي ، ويستحق بالتالي العناية والدراسة . قد يكون طبيعيا أن يطلب العامة مطلبا اجتماعيا أو حاجة اقتصادية ، ولكن تلبية السلطات على الفور لهذا المطلب لا يمكن اعتباره أمرا عاديا بأي شكل من الاشكال . إذن ماذا وراء هذا الإسراع الحكومي في تنفيذ سؤال العامة بعزل القاضي تقي الدين السبكي عن خطابة الجامع الأموي بدمشق ؟ في محرم سنة ٧٤٣هـ/حزيران ـ يونية سنة ١٣٤٢م اتفق الأمراء المماليك على خلع الناصر أحمد وتولية أخيه الصالح اسماعيل سلطانا لدولة المماليك لما بلغهم عن حسن سيرته وتدينه وطيب أخلاقه ؛(١٧١) في حين كان الناصر أحمد منشغلا بملذاته الخاصة ومتعته الشخصية في الكرك ، تاركا تدبير الأمور بيد طائفة من كبار الأمراء الاوليجاركية .

ولكن الناصر أحمد رغم عزلته في الكرك قرر مع بعض الكركيين أن يدخل إلى مصر ويقتل الصالح اسماعيل ، مما أثار حالة من عدم الاستقرار السياسي والتشوش العسكري .(١٧٢) ومن ثم أصبح من الضروري مقاتلة الناصر أحمد في الكرك حيث توجهت أول تجريدة عسكرية إلى الكرك في ربيع الآخر سنة ٧٤٣هـ/أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٤٢م .(١٧٣) وهكذا بدأ الصراع العسكري بين الأخوين بسبب السلطة وفي سبيل الحكم والسيادة .

ووصل العسكر السلطاني إلى الكرك ، وقاتلوا أهله ، وهزموهم إلى القلعة

لدرجة أن الناصر أحمد رضخ ، وسأل أن يمهل حتى يكتب إلى الصالح اسماعيل كي يرسل إليه من يتسلم منه قلعة الكرك . فرجع العسكر السلطاني عن القلعة ولكنهم أدركوا بعد قليل أنها حيلة يقصد بها إبعادهم قليلا لكي يستعد لمقاتلتهم مرة أخرى .(١٧٤)

إذن كانت بلاد الشام تعيش حالة عدم استقرار سياسي ، إلى جانب هذه التجاريد والمناوشات الحربية في الكرك . ونتيجة لذلك كان نواب الأقاليم الشامية أبعد ما يكون حماسا لأي ظاهرة اضطراب يحتمل أن تحدث ، ولذا اجتهدوا في تلافي أسباب القلاقل ، ومظاهر الفوضى الاجتماعية . ومن هنا جاءت تلبية السلطة في بلاد الشام على الفور لمطلب العامة في تغيير الشخص القائم بواجبات منصب الخطابة ، حيث عزل القاضي تقي الدين السبكي ، وعين بدلا منه ابن الجلال القزويني . وعلى ذلك يمكن القول إن حالة التوتر السياسي التي كانت تعيشها سلطنة المماليك وقتذاك ، والصراع بين الأخوين الصالح اسماعيل في القاهرة ، والناصر أحمد في الكرك ، كانت وراء هذا الإسراع في تحقيق مطلب العامة ، ولمنع وقوع المزيد من حوادث القلق والتوتر داخل حدود المجتمع المعاصر . إنها بعبارة أخرى رغبة السلطات في وجود الاستقرار التام والشامل في مختلف جوانب الحياة ، وعلى الصعيدين الرسمي والعامي ، داخل حدود سلطنة المماليك .

علاوة على واقعة تمرد الناصر أحمد في الكرك ، ومحاولته الوصول إلى كرسي الحكم في سلطنة المماليك ، والإطاحة بحكم أخيه الصالح اسماعيل ، كذلك منيت الدولة في أثناء هذا العهد بفتنة أخي السلطان الأمير رمضان في محاولة منظمة من أجل الحصول على السلطة ، إذ يذكر المقريزي أنه في يوم الأربعاء الرابع من رجب سنة ٧٤٣هـ/ الثامن من كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٣٤٢م « كانت فتنة رمضان(١٧٥) أخي السلطان ، وذلك أنه كان قد أنعم عليه بتقدمة ألف ، فلما خرج

السلطان إلى سرحة سرياقوس تأخر عنه بالقلعة ، وتحدث مع جماعة من المماليك في إقامته سلطانا . فلما مرض السلطان بالاسترخاء قوى أمره ، وأشاع ذلك وراسل بكا الخضري[176] ومن خرج معه من الأمراء وواعد من وافقه على الركوب بقبة النصر . فبلغ ذلك السلطان ومدبر دولته الأمير أرغون العلائي[177] ، فلم يعبأ به إلى أن أهل رجب جهز الأمير رمضان خيله وهجنه بناحية بركة الحبش ، وواعد أصحابه على يوم الأربعاء . فبلغ الأمير آقسنقر أمير آخور[178] عند الغروب من ليلة الأربعاء ما هم فيه من الحركة ، فركب بمن معه ، وندب عدة من العربان ليأتوه بخبر القوم إذا ركبوا . فلما أتاه خبرهم ركب وسار إليهم ، وأخذهم عن آخرهم من خلف القلعة ليلا ، وساقهم إلى الاصطبل . وعرف آقسنقر أمير آخور السلطان وأرغون العلائي من باب السر بما فعله ، فطلباه إليهما ، فصعد بما ظفر به من أسلحة القوم . واتفقوا على طلب أخوة السلطان إلى عنده ، والاحتفاظ بهم فلما طلع الفجر خرج أرغون العلائي من بين يدي السلطان ، وطلب الإخوة ، ووكل ببيت رمضان حتى طلعت الشمس ، وصعد الأمراء الأكابر باستدعاء واعلموا بما وقع فطلبوا رمضان إليهم فامتنع من الحضور ، وهم يلحون في طلبه إلى ان خرجت أمة وصاحت عليهم ، فعادوا عنه إلى أرغون العلائي . فبعث أرغون عدة من الخدام والمماليك لإحضاره ، فخرج رمضان في عشرين مملوكا إلى خارج باب القلة ، وسأل عن النائب آقسنقر السلاري[179] ، فقيل له إنه عند السلطان مع الأمراء ، فمضى إلى باب القلعة وسيوف أصحابه مصلته ، وركب من خيول الأمراء ، ومرّ بمن معه إلى سوق الخيل تحت القلعة ، فلم يجد أحدا من الأمراء ، فتوجه جهة قبة النصر . ثم وقف رمضان ومعه بكا الخضري ، وقد اجتمع الناس عليه .

وبلغ السلطان والأمراء خبره ، فأخرج بالسلطان محمولا بين أربعة لما به من الاسترخاء ، وركب النائب وآقسنقر أمير آخور وقماري[180] أخو بكتمر . وأقام أكابر الأمراء عند السلطان ، ووقفت أطلابهم تحت القلعة ، وضربت الكوسات

حربيا ، ونزل النقباء في طلب الأجناد . **فوقف النائب بمن معه تجاه رمضان وقد كثر جمعه من أجناد الحسينية ومن مماليك بكا ومن العامة** ؛ وبعث يخبر السلطان بذلك ، فمن شدة انزعاجه نهضت قوته ، وقام على قدميه يريد الركوب بنفسه . فقام الأمراء وهنوه بالعافية ، وقبلوا له الأرض ، وهونوا عليه أمر أخيه . فأقام السلطان إلى بعد الظهر ، والنائب يراسل رمضان ويعده الجميل ، ويخوفه العاقبة ، وهو لا يلتفت إلى قوله . **فعزم النائب على الحملة عليه بمن معه ، وسار فلم يثبت العامة والمتجمعة من الأجناد مع رمضان ، وانفلوا عنه ، فانهزم رمضان هو وبكا الخضري في عدة من المماليك** ، وتوجهوا نحو البرية ، والأمراء في طلبه ؛ ثم عاد النائب إلى السلطان .

فلما كان بعد عشاء الآخرة من ليلة الخميس ، أحضر برمضان وبكا ، وقد أدركوهما بعد المغرب عند البويب ، ورموا بكا بالنشاب حتى ألقوه عن فرسه ، وقد وقف فرس رمضان من شدة السوق . فوكل برمضان من يحفظه » .[١٨١]

وبذلك تحول الصراع في سبيل السلطة من بين الأمراء الكبار الاوليجاركية الى أولاد الناصر محمد حيث باتوا يتقاتلون من أجل الجلوس على كرسي الحكم ، متناسين ما بينهم من روابط الدم والأخوة والمودة ، بل ورغبة والدهم في أن يكونوا يدا واحدة في سبيل دعم مكانة سلطنة المماليك ، وإدارة شؤونها الداخلية ، وعلاقاتها الخارجية لما فيه خدمة المصلحة العامة للدولة . وعلى الرغم من فشل الأمير رمضان في تحقيق أي انتصار يمكن أن يوصله لما يريد من السيادة والحكم ، بل على العكس من ذلك تماما حيث قبض عليه ، ووضع تحت المراقبة ، فإننا نلاحظ وقوف **العامة** إلى جانبه مؤيدين له ، ومساندين لحركته التمردية ضد أخيه السلطان الصالح اسماعيل . وندهش في الحقيقة لهذا الموقف الغريب ، فإذا كنا نعلم أن العامة كانوا دائما في موقف المنتصر لأولاد الناصر محمد ، فمن باب أولى إذن أن يؤيدوا السلطان الشرعي من هذا البيت ، ولكنهم هنا يناصرون أخاه الثائر

ضده ، الطامع في سلطته ، الراغب في الإطاحة بحكمه والقضاء عليه . في الواقع نحن لا نعرف الأسباب التي جعلت العامة يتخذون هذا الموقف العدائي ضد الصالح اسماعيل إذ لا تشير المصادر المملوكية التاريخية لهذه الأسباب على الإطلاق ، ومن هنا قد يجوز لنا التخمين . من المحتمل كثيرا أن يكون خلع الناصر أحمد وهو في الكرك من السلطنة ، وتولية أخيه الصالح اسماعيل مقاليد الحكم قد جعلت من الأخير في صورة مغتصب السلطة من يد أخيه المقيم في الكرك . ونتيجة لذلك حقد العامة عليه ، ونفروا منه ، فلما وقعت حركة تمرد الأمير رمضان وجدوا فيها متنفسا طبيعيا لمشاعر الكراهية والرفض التي يحملونها ضد الصالح اسماعيل ، فشاركوا في هذه الحركة معبرين عن سخطهم ومقتهم للسلطان الحاكم . ولكننا ندرك أن واقع الأمر ليس كذلك وأن الناصر أحمد كان زاهدا في الحكم والسلطنة ، ومولعا بالإقامة في الكرك والشوبك حيث يمارس مختلف وسائل اللذة والمتعة الشخصية ؛ في حين كان الصالح اسماعيل أبعد ما يكون عن التفكير في تولي السلطنة ومسك زمام الأمور حتى وقع اختيار الأمراء له للجلوس على كرسي الحكم ، فوافق وهو يعلم عدم رغبة أخيه الناصر أحمد في السلطة بدليل أنه كتب اليه يهديه السلام « واعلامه إن الأمراء أقاموه في السلطنة لما علموا أنه ليس له رغبة في ملك مصر ، وأنه يحب بلاد الكرك والشوبك »[١٨٢] . إذن فالصالح اسماعيل بريء من تلك الصورة التي كان العامة يرونه من خلالها ، خاصة وأنه كان متدينا « يصوم يومي الاثنين والخميس ، ويشغل أوقاته بالصلاة وقراءة القرآن مع العفة والصيانة عما يرمي به الشباب من اللهو واللعب »[١٨٣] . ولم تكن له أطماع في السلطة أو الجلوس على كرسي الحكم على حساب أخيه . والعامة أخطأوا في النظر إليه ضمن حدود هذا الإطار إذ لم يكن في يوم من الأيام طامعا في الحكم ، ولم يجلس على كرسي السلطنة إلا وهو في قناعة تامة بزهد أخيه فيها وعندما شن الأخير الحرب ضده ، لم يجد مفرا من مواجهة ذلك ، فاشتعل الصراع العسكري بينهما ، والعامة أبعد ما يكون عن معرفة حقيقة الأوضاع الجارية في البلاط السلطاني . وربما يكون

الطمع هو الذي جعل الناصر أحمد يتمسك ببقائه سلطانا لدولة المماليك ، بينما هو في حقيقة الواقع كان لاهيا بالكثير من مظاهر الترفيه والأنس . ولعله كان يريد الاستمتاع بما يهيئه منصب السلطنة من صلاحيات مطلقة في تسخير الناس والأموال لخدمة السلطان ، فيعمل على الاستفادة من كل ذلك في الإعداد لمجالس اللذة التي يهواها . ولذا صمم على محاربة أخيه السلطان الصالح اسماعيل لكي يسلبه مقاليد الحكم في دولة المماليك ليس من أجل خدمة هذه السلطنة ومصلحتها ، ولكن في سبيل بعض المصالح الشخصية والمتع الذاتية .

أما السبب الثاني الذي من المحتمل أن يكون وراء موقف العامة المؤيد للأمير رمضان فهو رؤيتهم الصادقة لطبيعة الواقعة . فالأمير رمضان يكاد يكون وحيدا في حركته الثورية هذه لا يناصره سوى عدد قليل من كبار الأمراء وبعض المماليك ، في حين كان السلطان الصالح اسماعيل هو الحاكم الشرعي للدولة ، والى جانبه يقف كل الأمراء بمماليكهم ، إلى جانب الجيش الرسمي وكافة الأجناد . إذن منذ البداية كانت الهزيمة متوقعة ، ويكاد يكون مصير الأمير رمضان معروفا ، ولا يحتاج الأمر سوى وقوع النهاية ، وحدوث الهزيمة حيث كان من المتعذر كثيرا ، بل من المستحيل أن ينجح في هذه الحركة بسبب قلة عدد من كان حوله من المناصرين ، وندرة كمية ما يحملونه معهم من السلاح . ونتيجة لذلك لم يستحق الحال سوى الوقت القصير والجهد الضئيل كي تحل الهزيمة المنكرة بالأمير رمضان وأعوانه ، ويقدر لمؤامرته التمردية هذه أن تموت قبل أن تقف على قدميها . ومن هنا يظهر أن العامة كانوا يدركون احتمال وقوع هذه النتيجة ، وأن الأمير رمضان سيفشل في حركته لا محالة ، ولذا اشفاقا منهم عليه ، وتعاطفا مع المصير المظلم الذي قد يقع له ، وقفوا إلى جانبه ، ليس حقدا على الصالح اسماعيل ، وانما الرغبة في إنقاذ أخيه من المصير الذي يسير إليه . ولكنهم فشلوا في إعطاء المساعدة المطلوبة إذ كانت أكبر كثيرا مما يتحملون ، فانهزموا أمام تقدم المماليك السلطانية بقيادة أرغون العلائي . لقد كان العامة يعلمون أنه لا قدرة للأمير رمضان وأتباعه في الوقوف

ضد السلطان الصالح اسماعيل والجيش كله ، إلا أنهم لم يكونوا في موقف يتيح لهم التصريح بهذه الظنون للأمير رمضان ، فلم يسعهم سوى تأييده ، ومناصرته ، ومساعدته لعله يصمد ، وينجو من الوقوع في يد كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية ، فلم يتم ذلك . وهكذا تفرق العامة أمام كتائب الأجناد ، ووقع الأمير رمضان في الأسر حيث تم سجنه ، وأمكن كشف هذه المؤامرة ، واخماد ما تبلور عنها من حركة قزمة لم تكن تستطيع بأي حال من الأحوال أن تحقق ولو قدرا ضئيلا أو جزئيا من النجاح المأمول . إنه ولا شك تعبير شعبي بسيط يبين مدى ما كان العامة يشعرون به من المودة والتقدير والاهتمام نحو أولاد الناصر محمد خاصة في أثناء المحن التي تعرضوا لها ، والأزمات التي قاسوها عقب وفاة الناصر محمد حيث بدأ عهد التسلط الأميري الاوليجاركي في تاريخ سلطنة المماليك .

ولم يكتف العامة بالمشاركة في الحياة السياسية داخل المجتمع المملوكي بمختلف مظاهرها ، وإنما اجتهدوا أيضا في المشاركة بالأنشطة الاجتماعية على أنواعها . ويهمنا هنا العمل على تأكيد مبادىء الشرع الحنيف حيث كان العامة دائما وسيلة نشطة في توطيد ركائز الإسلام في المجتمع لكي يكون خلية إصلاحية مثالية تخدم الهدف العام للدولة . ولعل أبلغ مثال على ما نقول ما حدث في يوم الاثنين الرابع من ربيع الأول سنة ٧٤٤هـ/التاسع والعشرين من تموز ـ يولية سنة ١٣٤٣م عندما « اشتد الأمير الحاج آل ملك النائب على والي القاهرة ومصر في منع الخمر وغيره من المحرمات ، وتتبع أهل الفساد واحضارهم إليه . ونودي بالقاهرة ومصر من أحضر سكرانا أو أحدا معه جرة خمر خلع عليه . فقعد العامة لشربة الخمر بكل طريق ، وأتوه مرة بجندي قد سكر ، فضربه وقطع خبزه ، وخلع على من أحضره . وقبض العامة أيضا على بعض مماليك الأمراء ، وقد أحضر جرة خمر في مركب ، فضربه وقطع خبزه . وأخذ النائب كثيرا من شربة الخمر وباعته بناحية شبر الخيم ومنية السيرج ، ومن المراكب ، ومن البيوت ، فضربهم عرايا ، وكشف رؤوسهم ، وصب عليهم الخمر وشهرهم . ونادى من اشترى عنبا بالقنطار قبض

عليه ، ويؤتى به إليه . فعرفه شاد الدواوين أن متحصل الديوان من معاملة العنب مائة ألف درهم ، وقد بطلت ، فلم يلتفت إليه ، وتنجز مرسوم السلطان بالمسامحة بذلك ، وبعث النائب في خفية من اشترى له عنبا بدرهمين ، فجاءه عشرة أرطال ؛ فطلب المحتسب ، وأنكر عليه كيف يكون العنب بهذا السعر وقد منعنا اعتصاره .

ومنع الأمير الحاج ملك النائب أن يحمل الفرنج إلى الاسكندرية خمرا ، فقام في ذلك جمال الكفاة(١٨٤) ، وذكر أنه يتحصل من ذلك في السنة نحو الأربعين ألف دينار ، ومتى منع الفرنج من حمل الخمر فسد حال الاسكندرية ، وما زال بالسلطان حتى منع النائب من ذلك » . (١٨٥)

هذه الحادثة تظهر عددا من الملاحظات التي تبين بعض جوانب الحياة الاجتماعية في أثناء هذه الحقبة ؛ فنجد **أولا** حرص بعض الأمراء على تنفيذ مبادىء الشرع الحنيف في سبيل تأكيد العناصر الأساسية اللازمة لإصلاح المجتمعات الإسلامية ، فتكون مثالا للإسلام في صورته التنفيذية الحقة .

ثانيا : تصميم بعض كبار المماليك على أن يكون القضاء على الفساد هو الهدف الرئيسي لذلك المجتمع الإسلامي ، بل لدولة المماليك بكل حدودها المترامية الأطراف ، إذ لا يمكن أن يستمر بقاء دولة فترة طويلة من الزمن والفساد يستشري في أعماق جذورها الاجتماعية وخلاياها الداخلية .

ثالثا : اجتهاد العامة في العمل على خدمة السلطة حيث كانوا وسيلة ناجعة في القضاء على مظاهر الفساد وأسبابه ، وبرهنوا عن حسن نواياهم في خدمة القائمين على تحسين الشئون الداخلية والأوضاع العامة ، وأنهم أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الكثير من الإصلاحات الداخلية .

رابعا : وضوح نوايا العامة في الانتقام من المماليك المتسلطين عليهم دائما خاصة في أوقات الشدة ، فما أن أصدر النائب مرسومه في القبض على شاربي الخمر

حتى وجد العامة فرصتهم في الانتقام من هؤلاء المتسلطين ، فحرصوا على تتبعهم ، والقبض عليهم في سكرتهم ، وتسليمهم للوالي كي ينزل بهم العقاب المقرر . إنها ولا شك فرصة مشروعة ومدعومة بمرسوم حكومي للانتقام من المماليك الذين حظوا بكل شيء ، في حين حرم العامة من كل شيء . وقد اجتهد العامة في الاستفادة من مناسبة الانتقام هذه إلى أبعد الحدود حيث أمسكوا كل من استطاعوا العثور عليه في بحثهم المستمر والدقيق . لقد كانوا يأملون أن يشرب المماليك من نفس الكأس الذي طالما سقوا العامة منه ، ألا وهو الظلم والعقوبة دون ذنب .

خامسا : عزم أصحاب السلطة في بعض الأحيان على تأكيد المراسيم التي يصدرونها حيث نلاحظ هنا متابعة النائب لقضية منع شرب الخمر حتى يبلغ الأمر اصدار مرسوم يقضي بعدم بيع العنب بكميات كبيرة حرصا على تطبيق المرسوم الحكومي السابق من أجل صالح المجتمع ، ومكافحة أسباب الفساد .

سادسا : تهاون بعض المسئولين في الدولة في تطبيق المراسيم الحكومية إذا وجدوا أن تنفيذها يؤدي إلى خسارة مالية تضر بخزانة الدولة ، ومن ثم فهم يفضلون أن يمارس الناس بعض مظاهر الفساد في سبيل أن يوجد مورد مالي يمول الخزانة باستمرار وانتظام بغض النظر عن النتائج التي من المحتمل ان تتبلور عنها أسباب الفساد هذه . وهنا تبرز شخصية القائمين على تدبير شئون الدولة ، فنجد أن النائب يحرص على كشف واقع الحال ويبعث من يشتري له عنبا خفية من أجل أن يعرف إذا كان اعتصار العنب ما زال مستمراً بدلالة سعره ؛ فيعلم أن كان سعر العنب مرتفعا ، مما يعني أن اعتصاره مستمراً سرا . ونتيجة لذلك يبادر النائب باستدعاء محتسب القاهرة ، وتعنيفه على السماح للبعض القيام باعتصار العنب ، وشدد عليه أن يلتزم في تنفيذ مرسوم النائب في منع الخمر وغيره من المحرمات مهما بلغ حجم الخسائر المادية المترتبة على ذلك . ومن المؤكد أن هذا التصميم على تطبيق مبادىء الشريعة الإسلامية كان نابعا من رغبة صادقة في إصلاح المجتمع ،

واجتثاث خلايا الفساد من جذورها . كذلك لا شك أن وجود مثل هذه الشخصيات الإصلاحية ، والداعية إلى القضاء على أسباب الفساد كان من العناصر المهمة التي يعود إليها الفضل في المحافظة على الفضيلة كركيزة جوهرية من بين الأسس الرئيسية التي يقوم عليها أي مجتمع إسلامي . كما يظهر بشكل واضح الفارق الكبير بين شخصية النائب المصلح ، والمحتسب صاحب الأطماع المادية والمنافع الخاصة ؛ ففي نظره أن الغاية تبرر الوسيلة ، وإذا كان شرب الخمر واعتصاره يمول الخزانة السلطانية بالمال المطلوب ، فلا بأس من السماح به ، وغض النظر عن كونه حراما ورجسا من عمل الشيطان . ولكن وجود المصلحين حال دون تمادي هؤلاء الطامعين في تحقيق النفع الحرام ، بل شددوا على تطبيق الأخلاق الإسلامية ، ومبادىء الشريعة الحنيفة في سبيل إصلاح المجتمع ، وخدمة الهدف العام للدولة .

سابعا : تشدد بعض المصلحين في أن يخضع الفرنجة في الاسكندرية للتقاليد الإسلامية حيث يجب منعهم من حمل الخمر إلى الاسكندرية ، فما داموا يقيمون في بلد إسلامي فيجب عليهم التقيد بما تحتمه عقيدة هذه البلاد من قوانين وعادات وتقاليد .

ولكننا نعلم أن للفرنج وضعا خاصا في الاسكندرية ، وبالتالي تمتعوا بمعاملة استثنائية ، على أساس انهم يكونون جالية أجنبية تعيش ضمن نطاق خلية انعزالية لها الحق في ممارسة عادات بلدها حسب ما تم الاتفاق عليه في السفارات الديبلوماسية المتبادلة بين سلطنة المماليك والدول الأوروبية ، حيث نصت المراسلات الودية بين حكام هذه الدول والسلطان المملوكي على أن تتمتع هذه الجاليات الإسلامية والأجنبية من كلا الجانبين في دول الطرف الآخر بممارسة تقاليد بلادها وشعائر ديانتها بحرية بعيدا عن تدخل السلطان حرصا على توطيد العلاقات الطيبة بين هذه الدول . وعلى ذلك لا يمكن فرض تطبيق هذا القانون بتحريم جلب الخمر إلى الاسكندرية على أفراد الجاليات الأجنبية حيث يعتبر حمل

الفرنج للخمر إلى الاسكندرية ، وشربه في فنادقهم المعروفة حقا قانونيا منحته لهم المراسلات والاتفاقات الدولية بين حكوماتهم وسلطنة المماليك ، ومن ثم لا يمكن منعهم من ممارسته بشرعية بعيدا عن تدخل السلطة . ولهذا نجد السلطان يؤيد طلب نائب الاسكندرية في منع نائب السلطنة من تطبيق قانون التحريم على الجاليات الفرنجية .

علاوة على أن منع الفرنج من حمل الخمر إلى الاسكندرية يعني خسارة خزانة الدولة قدرا كبيرا من المال سنويا يصرف في إنشاء المرافق العامة ، والاصلاحات المعمارية والمؤسسات التوجيهية ، وسوف يتوقف هذا النشاط المعماري التوجيهي الاصلاحي إذا منع التجار الفرنج من حمل الخمر إلى الاسكندرية . بل ربما يؤدي الأمر إلى توقف بعضهم عن القدوم إلى الثغر مما يسبب تشنج النشاط التجاري وتجمد العلاقات التجارية بين سلطنة المماليك والدول الأوروبية ، الأمر الذي قد يضر كثيرا بالوضع الاقتصادي داخل سلطنة المماليك .

ثامنا : التناسب الفردي الواضح بين ازدياد سعر العنب ، واتساع نشاط اعتصاره فكلما توسع أصحاب المعاصر في نشاطهم ، كلما أدى هذا إلى ارتفاع سعر العنب في العصر المملوكي ، وذلك نتيجة استهلاك كميات هائلة منه في المعاصر لكي تعصر وتخمر وتباع بأثمان غالية . وكان يكفي السؤال عن سعر رطل العنب لكي يعرف السائل إذا كان يوجد نشاط تعصير وتخمير للعنب سواء سرا أم علنا ؛ مما حتم ضرورة تحديد سعر رطل العنب في الأسواق كوسيلة غير مباشرة للحيلولة دون تعصيره وتخميره .

إنها ولا شك محاولة إصلاحية صادقة جديرة بالبحث والدراسة ، إلا أننا نعرف أن نتائجها لا بد أن تكون قصيرة العمر ، ضئيلة التأثير حيث إن عصر العنب وتخميره يعني من ناحية أخرى وجود عدد كبير من المعاصر ، وتوظيف عدد لا بأس به من الناس يرتزقون من هذا العمل ، وفعالية مورد اقتصادي نشط يمول الخزانة العامة بكميات من النقد بشكل مستمر ومنتظم ، وكل هذا يعني بطريقة أو

بأخرى المساهمة في البناء الاقتصادي للمجتمع المملوكي المعاصر وقتذاك . لقد اعتاد المعاصرون وجود هذا المظهر الاقتصادي ، وما يحققه من منافع مادية ، بغض النظر عن كونه حراما بحيث إن انتفاءه لا يمكن أن يستمر سوى فترة قصيرة من الزمن ، فتعود أسبابه المختلفة إلى ممارسة أنشطتها وفعاليتها إذ اصبحت جزءا طبيعيا ومظهرا ضروريا للكيان الاقتصادي الحيوي داخل بوتقة الحياة المملوكية .

ومن جانب آخر تؤكد هذه الحركة الإصلاحية أن الخيرين ما زالوا موجودين في المجتمع المملوكي ، بل ويأملون في إصلاح المجتمع ، وتطبيق المبادىء الإسلامية الحقة من أجل الخير والصلاح . ربما هي الرغبة في إعادة المجتمعات الإسلامية الأولى القائمة على أسس ثابتة من الفضيلة ، والأخلاق المثالية ، والعمل المخلص . ولكن على الرغم من اهمية هذه المحاولة ، ومشاركة العامة بشكل فعال في تطبيقها ، وتنفيذ مبادىء الإسلام الخالصة ، إلا أنها ليست سوى محاولة واحدة ولا بد أن تتبعها سلسلة متعددة الحلقات في محاولات الإصلاح حتى يصبح بالإمكان تحقيق الهدف المأمول في تأسيس مجتمع إسلامي بالاسم والفعل معا . وقد حصلت الحركة الثانية من خطة الإصلاح الاجتماعي هذه حسبما يذكر المؤرخ المقريزي في يوم الثلاثاء الخامس عشر من ربيع الآخر سنة ٧٤٥هـ/ السابع والعشرين من آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٤ م « تنكر الأمير أرغون العلائي والأمير ملكتمر الحجازي على الأمير آل ملك النائب بسبب أنه كان إذا قدم إليه منشور باقطاع أو مرسوم بمرتب ليكتب عليه بالاعتماد يتكره من ذلك ، واذا سأله أحد إقطاعا أو مرتبا قال له : « يا ولدي ! رح إلى باب الستارة أبصر طواشي ، أو توصل لبعض المغاني تقضي حاجتك » . **ودله بعض العامة على موضع تباع فيه الخمر والحشيش ، فأحضر أولئك الذين يبعونها ، وضربهم في دار النيابة بالقلعة بالمقارع ، وشهرهم ، وخلع على ذلك العامي ، وأقامه عنه في إزالة المنكر ، فصار يهجم البيوت لأخذ الخمور منها .**

فلما كان يوم الاثنين ثامن عشرى ربيع الآخر خلع على شجاع الدين غرلو ،

واستقر في ولاية القاهرة ، عوضا عن نجم الدين . فمنع شجاع الدين ذلك الرجل العامي من التعرض للناس ، وأدبه ، فطلبه الأمير الحاج آل ملك النائب ، وأنكر عليه منعه له . فأحضر ذلك الرجل من الغد رجلا معه جرة خمر ، فكشف النائب رأسه وصبها عليه ، وحلق لحيته على باب القلعة بحضرة الأمراء ، فعابوا عليه ذلك . وأخذ الأمير أرقطاي(١٨٦) يلوم الأمير الحاج آل ملك النائب ، وينكر عليه ، فتفاوضا في الكلام وافترقا على غير رضى .

واتفق أن الأمير ملكتمر الحجازي كان مولعا بالخمر ، ويحمل إليه الخمر على الجمال إلى القلعة . فمرت الجمال بالنائب وهو بشباك النيابة ، فبعث نقيبا لينظر اين تدخل ، ويأتيه بالجمال . فلما دخلت الجمال بيت الحجازي وتسلم الشر بدار ما عليها ، وقد فطن الجمال بالنقيب ، تغيب في داخل البيت وعرف الأمير ملكتمر الحجازي الخبر . فأحضر الأمير ملكتمر النقيب وضربه ضربا مؤلما ، فقامت قيامة الأمير الحاج آل ملك النائب ، وتحدث مع الأمير أرغون العلائي في الخدمة ، وأنكر على الحجازي تعاطيه الخمر . فأتاه الحجازي وفاوضه مفاوضة كثيرة ، وقام مغضبا ، والأمير أرغون العلائي ساكت . فلم يعجب النائب من العلائي سكوته ، وانفضوا على غير رضى »(١٨٧) .

لا شك أن أي حركة إصلاحية تحتاج إلى جماعة متحدة ومتعاونة تعمل يدا واحدة من أجل تحقيق الهدف المشترك ، ولكننا ونحن ندرس هذه الجهود المتتالية التي يقوم بها النائب الحاج آل ملك نلاحظ أن أعماله جميعها لا تخرج عن نطاق الجهد الفردي ومساعدة العامة ، أما بقية الأمراء مثل ملكتمر الحجازي ، وشجاع الدين غرلو ، وأرغون العلائي ، فإنهم لم يظهروا أي إشارة تدل على مساندتهم لجهود النائب آل ملك ، بل على العكس من ذلك تماما حيث يمكننا بسهولة أن نلتمس مظاهر الاستهجان التي يبديها بعض الأمراء نحو ما يقوم به الأمير آل ملك ضد شاربي الخمر على سبيل المثال ، وكأنهم يرفضون معارضته لهذه الظاهرة الحرام . ولكن هذا الموقف السلبي من الأمراء ضد النائب آل ملك وأعماله لم تثبط

من عزيمته على المضي في طريق الإصلاح ، وخدمة فلسفة الخير ، وتطبيق مبادىء الشريعة الحنيفة .

علاوة على ذلك نرى أن النائب آل ملك يستهجن ظاهرة حيازة بعض الطواشين والمغاني والمحظيات القدر الكبير من السلطة والصلاحيات المطلقة . ولا يكتفي بهذا ، بل يصر على أن يستنكر ذلك الوضع غير الطبيعي في علانية واضحة ، وأن هؤلاء الوضيعين سلبوا كبار المسئولين صلاحياتهم وامتيازاتهم حتى باتوا يحكمون الدولة ، ويوزعون الإقطاعات ، ويقسمون المرتبات ؛ في حين أضحى أصحاب السلطة مجردين من هذه الصلاحيات والامتيازات . لقد كان النائب آل ملك يرغب في عودة الأحوال إلى وضعها الطبيعي والعادل بحيث يمكن أن يتيسر للمجتمع المعاصر الاستقرار المطلوب ، والأمان المرغوب ، غير أنه ما كان يمكن لتلك الأهداف أن تتحقق في ظل تلك الظروف غير العادية . ولعل أكثر ما يؤلم هو إحساسه بعدم مقدرته على إصلاح تلك الاوضاع وعودتها إلى حالها الطبيعي اللازم ، إذ يبدو أن بعض الأمراء كان يحقق الكثير من المنافع المادية والمصالح الشخصية عن طريق استمرار ذلك الوضع غير المألوف . ومن ثم رغبت هذه الفئة الانتهازية الطامعة في المحافظة على هذه الحالة الشاذة ، التي كانت تسود البلاط السلطاني من أجل الحاجة في تحقيق المزيد من الفوائد المادية والامتيازات الخاصة . ولذا كان من الطبيعي أن ترفض هذه الطائفة التعاون مع النائب آل ملك في تنفيذ مشروعاته الاصلاحية في البلاط السلطاني ، والإدارة الداخلية ، وتطبيق التقاليد الإسلامية الحقة ، غير أن كل ذلك لم يحل دون استمرار النائب آل ملك في سياسته الإصلاحية ، ودعوته إلى الخير والصلاح ، ومناداته لتنفيذ مبادىء الإسلام وأخلاقه المثالية . بالإضافة إلى ذلك كان النائب آل ملك مصرا أشد الإصرار على تطبيق أسس الإسلام وقوانينه حيث كان يجد في هذا التنفيذ الوسيلة الناجحة لإصلاح المجتمع ، والقضاء على خلايا الفساد فيه . كما كان حريصا أن يكون في شخصه وأخلاقه وتصرفاته انموذجا للمسلم الصالح ، وقدوة لغيره من المواطنين المسلمين . ومن جانب آخر برهن العامة على أنهم فعلا الإدارة الأكثر عملا وجهدا

وفعالية في تنفيذ المراسيم الحكومية ، خاصة تلك التي يصدرها النائب آل ملك . لقد اجتهد هؤلاء العامة في مديد العون والمساعدة لهذا الرجل المصلح ، فكانوا خير المساعدين له بدون أجر أو مكافأة . ومن ثم ظهرت مثابرتهم في البحث عن شاربي الخمر ، فما أن يجدوا واحدا منهم حتى يهرعوا للقبض عليه ، وتسليمه للنائب ، حيث يتم ضربه بالمقارع وتشهيره ، فيكون عبرة لغيره من متعاطي الخمر ومدمني الحشيش . كذلك حرصوا على إمساك بائعي الخمر والحشيش وتسليمهم للنائب لينزل به العقوبة التي يستحقونها ؛ إلى جانب الوسطاء القائمين على توصيل هذه المحرمات . وهكذا لعب العامة دورا كبيرا في مكافحة تعاطي هذه المشروبات المحرمة ، وبذلك كانوا خير عون للنائب آل ملك في تحقيق الأساليب المطلوبة لهدف الإصلاح الاجتماعي .

ولكن من الغريب حقا ان يتبين لنا أن بعض الإداريين والمسئولين في الدولة قد تحمسوا للوقوف في وجه العامة ، والتصدي لهم لمنعهم من مزاولة نشاطهم في مساعدة النائب آل ملك للقبض على مدمني الخمر والحشيش ، في حين أنه من المفروض أن يكونوا في موقف المشجع لهؤلاء العامة الذين يقدمون هذه الخدمات مجانا بدون أجر ، بل إن ضرورة الواقع الاجتماعي كانت تقضي بأن يقدم هؤلاء الإداريون والمسئولون المرتبات الجزيلة ، والمكافآت القيمة للعامة لقاء خدماتهم المجانية للسلطة . غير أن المصالح المادية والأرباح الشخصية قد جعلت هؤلاء الإداريين يتخذون هذا الموقف السلبي ، بل العدائي من العامة ، ويوبخهم على تطاولهم ضد متعاطي المحرمات ؛ وهنا تبرز شخصية النائب آل ملك مرة أخرى حينما يتخذ موقفا صلبا أمام هؤلاء المسئولين ، وينكر عليهم تطاولهم على العامة ، ويعنفهم على جرأتهم ضد مساعديه وأعوانه ، ويتوعدهم ويحذرهم مغبة الاستمرار في ذلك الموقف ضد العامة . ومن ناحية ثانية نجده يؤكد على العامة ضرورة الوقوف إلى جانبه في تطبيق منهاجه الإصلاحي ، والقبض على كل من تسول له نفسه العمل عكس أوامره ومراسيمه . وبالتالي فهو يسد الطريق على الإداريين في عدم منحهم أي فرصة لمعاقبة العامة ، أو تأديبهم ، أو منعهم من ممارسة عملهم

المعتاد في مساعدته للقبض على الفاسقين . وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد إذ يظهر الأمراء علنا استخفافهم بسياسة النائب آل ملك ، واستنكارهم لما يقوم به في معاقبة المدمنين بشتى أنواع الجزاء والتشهير ، ورفضهم السماح له بالاستمرار في هذه السياسة حتى يصل الوضع إلى درجة التحدي الواضح مع التهديد الضمني باستخدام القوة واعلان الحرب .

من دراستنالبعض هذه الظواهر يتبين لنا أن ولع بعض الأمراء بشرب الخمر هو السبب الرئيسي وراء وقوفهم ضد أعوان النائب من العامة وتطاولهم عليهم بالضرب . ومن ثم كيف لنا أن نستنكر عدم مساندة هؤلاء الأمراء للنائب آل ملك في حملته الإصلاحية ضد شاربي الخمر وهم أول المدمنين على شربه ومجالسه ، وبالنتيجة لقد كان طبيعيا أن يرفض هؤلاء الأمراء المدمنون على شرب الخمر سياسة منعه وتحريم بيعه ، بل وإن نتوقع اشتداد حدة التوتر بين النائب آل ملك والأمراء بسبب تصميم الأول على تطبيق مبدأ المنع والتحريم ، ولإصرار الآخرين على ضرورة التهاون في هذه المسألة ، وغض النظر عن قضية تعقب المدمنين والبائعين من أجل حفظ الأعراض والتستر عن فضح الخلق،زيادة على ذلك يظهر لنا بوضوح أن الأمر لم يقتصر على جماعة قليلة من الأمراء ، وإنما شمل موقف الرفض هذا لسياسة النائب آل ملك عددا كبيرا من الأمراء الذين ـ على ما يبدو ـ كانوا متفقين على مقاومة دعوة النائب آل ملك والتي تتضمن :

اولا : القبض على شاربي الخمر

ثانيا : إمساك بائعي الخمر والحشيش .

ثالثا : منع الأمراء من شرب الخمر.

رابعا: تشجيع العامة على مكافحة مظاهر الفساد .

خامسا: الوقوف بصلابة ضد الأمراء خاصة فيما يدعونه حقا لهم وحلالا عليهم مع أنه رجس من عمل الشيطان .

سادسا : إظهار النائب آل ملك استهجانه علنا لسياسة تمادي أصحاب السلطة من أن يسبغوا على الطواشين والمغاني والمحظيات الكثير من الصلاحيات المطلقة والامتيازات الواسعة .

سابعا : مناهضته لمجموع الأمراء حيث عمل بعضهم على تحدي سياسته الإصلاحية ، واجتهد البعض الآخر في مؤازرة هؤلاء الأمراء الرافضين لوجود الأمير آل ملك أصلا في منصب النيابة ، فكان توليه الوظيفة سببا في حدوث هذا التوتر مع الأمراء وعلى رأسهم الأمير أرغون العلائي مدبر الدولة مما أدى إلى تشنج العلاقات بين الطرفين .

٣ ـ تأثر العامة بالأزمات الاجتماعية :

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة الناس ، ويعنينا هنا طبقة العامة لم تقتصر على تطبيق المراسيم الحكومية سواء من أجل خدمة الصالح العام للمجتمع ، أو في سبيل الانتقام من طبقة المماليك والنيل منهم ، وإنما اتسعت هذه المشاركة الاجتماعية فشملت إظهار مشاعر الاستهجان عند تولية بعض الشخصيات الضعيفة في المناصب العليا للدولة . ومن الأمثلة الدالة على ما نقول ما حدث في رجب سنة ٧٤٤ هـ/ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٣ م عندما « استقر علاء الدين علي بن محمد بن الأطروشي السقطي في حسبة دمشق ، بعناية الأمير أرغون العلائي ، **فشنع الناس بسبب ولايته ، لجهله بالأمور الشرعية** »[١٨٨] .

وهذا يبين في صورة واضحة أن العامة على الرغم من ضآلة مركزهم الاجتماعي ، وضعف حالتهم المادية ، وعدم اكتراث السلطات الحاكمة في الاستعانة بهم في إدارة الشئون الداخلية في البلاد ، إلا أنهم ـ على ما يبدو- يتخذون من هذا الوضع الضعيف سببا لضرورة إظهار موقفهم تجاه ما يحدث في المراكز الحكومية الحساسة ، والتي تتضمن مسئوليات متوليها الكثير من قضايا العامة ، ومشاكلهم ، ونوعية أحوالهم الاجتماعية . ولذا فالعامة عندما يجدون أن

المسئول الجديد ليس بالشخص الكفء الذي من الممكن أن يحقق لهم مطالبهم من الحاجة المادية والمساعدة الاجتماعية ، فإنهم يثورون ، ويعلنون في صراحة وشجاعة عن نفورهم ورفضهم لوجود واستمرار هذا الشخص في هذا المنصب . وكثيرا ما تستجيب الحكومة لمطالب العامة ، وتسعى إلى عزل الشخص المرفوض ، وتولية آخر بدلا منه ، حرصا على كسب رضاء العامة ، ورغبة في حدوث التعاون المطلوب بين المسئولين في الدولة والرعية من طبقة العامة .

يبدو أن ركوب العسكر تحت القلعة ، وضرب الكوسات الحربية كان يعتبر بمثابة إنذار رسمي للدولة بمختلف أجهزتها ، وللمجتمع بكافة طبقاته بوقوع فتنة ، او اكتشاف تدبير مؤامرة ، أو حدوث الصراع الحربي التقليدي بين كبار الأمراء الاوليجاركية وأحزابهم . وواحد من هذه الأسباب كان يكفي لجعل العامة تهرع إلى أسوار القلعة لاستطلاع جلية الأمر ، مما كان يثير مظاهر القلق والاضطراب في أنحاء المدينة ، فتغلق الأسواق ، وتقفل الحوانيت ، ويتزاحم الناس عند أبواب القلعة . وهذا الوضع يؤكد أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أو حتى مجرد الإشارة باحتمال حدوث ذلك كان يسبب انتشار الهلع والفزع والقلق بين طوائف الناس على مختلف مستوياتهم ، ويسود البلاد حالة من التوتر وعدم الأمان حتى تنجلي الأمور ، وتستقر الأحوال ، مما يدل على الارتباط الوثيق بين الحالة السياسية في البلاد ، واستمرارية النشاط الاقتصادي ، وثبات الوضع الاجتماعي المستقر في المجتمع .

ومن جانب آخر كانت حركة الاستنفار هذه سببا في فزع كبار الأمراء واثارتهم ، بل واسراعهم في تخزين الغلال في الأهراء والغذاء في البيوت خشية وقوع الفتنة ، وقلة الأقوات ، وارتفاع الأسعار ، وانتشار الوباء .

وزيادة على كل ذلك كانت هذه الصورة بمظهريها الأميري الارستقراطي ، والعامي البسيط ، محورا فعالا في ظهور التعبيرات الشعبية وأغاني العامة عما يحدث داخل المجتمع المملوكي من توتر سياسي في القلعة ، وتكالب الأمراء على تجميع

الغلال والغذاء ، واستشراء أسباب الهلع والقلق بين طبقات المجتمع . وهذا الصدى العامي الصريح الجرىء كان لا بد أن يصل بشكل أو بآخر إلى سمع السلطان حيث يكون سببا في عدم راحة باله ، وخوفه مما يحتمل أن يقع .

وهكذا كان السلطان ، والأمراء ، والعامة ، يكونون مثلثا اجتماعيا واضحا تلتقي أضلاعه المتساوية في زوايا ظاهرة هي عبارة عن تعبير واقعي عن حقيقة الحال داخل سلطنة المماليك . فكل طائفة من هؤلاء كان لا بد لها من المساهمة في هذه التفاعلات الداخلية التي كانت تقع باستمرار ، كما كان يتحتم عليها التأثر بنتائج ما يحدث سواء بصورة مباشرة ، أم غير مباشرة .

ونعجب في الواقع من تأثر السلطان الصالح اسماعيل بأغاني العامة الشعبية لدرجة أنه يتوقع حدوث فتنة في يوم العيد ، بل يستولي عليه الخوف والجزع من أن تدبر مؤامرة تهدف إلى التخلص منه حتى أنه يوشك ألا يصلي يوم العيد . ولا شك أن هذا التأثر المباشر من السلطان الصالح اسماعيل بما يردده العامة من الأغاني الشعبية ، والأزجال العامية يدل بشكل واضح على إيمان السلطان القوي بصدق العامة ، وتصوراتهم المخلصة عما يرونه يجري داخل حدود المجتمع من مؤامرات ، ودسائس في سبيل الإطاحة بحكم السلطان الشرعي . إنه يعتقد بعدم كذبهم ، وبساطتهم في التعبير الصادق عما يشعرون به ، وفطرتهم الساذجة في البوح عن مخاوفهم في صورة علنية بدون وجل . إنهم لا يجنون أي منفعة مادية من وراء ما يرددون ، إذن فلا داعي للكذب ، أو التصوير الخاطيء ، أو الايحاء غير المخلص . لهذا كله يصدق السلطان ما يردده العامة ، بل يجد فيه نوعا من التحذير البسيط ، وغير المباشر بأن يحترس على نفسه ، ولا يعرضها للخطر على يد كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية .

هذا نجده واضحا فيما يذكره المقريزي من أنه في مستهل ذي الحجة سنة ٧٤٤ هـ/ التاسع من نيسان ـ ابريل سنة ١٣٤٤ م « عرض السلطان الخيل ليختار فرسا يركبه يوم العيد ، وأحضر عشرة من النقاراتية ، فدقوا كوساتهم عند

العرض . فظن العسكر أنها حربية ، فركبوا تحت القلعة ، وتجمعت العامة على عادتهم ، وغلقت الأسواق . فركب إليهم نقيب الجيش ، ولامهم على ركوبهم ، وردهم .

وأخذت القالة تكثر حتى تنكرت قلوب الأمراء ، وادخروا الأقوات خوفا من الفتنة . ولهجت العامة بقولهم : « يا ولد خرا للعيد » ، وغنوا به في الأسواق . فتوهم السلطان من فتنة تكون يوم العيد ، وهم ألا يصلي يوم العيد خوفا من طائفة تهجم عليه في الصلاة من جهة أخيه رمضان ، واستعد لذلك . ثم بعث السلطان إلى أخيه رمضان ، فقتله ليلة العيد ، وصلى صلاة العيد وهو متحرز »(١٨٩) .

وفي عهد السلطان المظفر حاجي بن الناصر محمد في حكم سلطنة المماليك(١٩٠) اشتد الصراع والمنافسة بين كبار الأمراء من أجل مزيد من الأطماع المادية ، والمصالح الشخصية ، والصلاحيات المطلقة في الحكم والإدارة ؛(١٩١) حتى بلغ الأمر تدبير مؤامرات الاغتيال ضد بعضهم البعض ، فيذكر المقريزي أنه في يوم الجمعة الخامس عشر من جمادي الآخرة سنة ٧٤٨ هـ/ السابع والعشرين من أيلول - سبتمبر ١٣٤٧ م عندما « خرج السلطان لصلاة الجمعة على العادة ، قتلوا غرلو وهو في الصلاة ، وأخذ السلطان بعد عوده من الصلاة يسأل عنه أنه قال : « ما أروح مكانا » ، فأراد سل سيفه وضرب الأمراء به ، وأنهم تكاثروا عليه ، فما سلم نفسه حتى قتل . فعز قتله على السلطان وحقد عليهم قتله ، ولم يظهره لهم . وتقدم السلطان بايقاع الحوطة على حواصله ، فكان يوما عظيما بالقلعة والمدينة ، وخرج معظم الناس إلى تحت القلعة ، فشوهد يومئذ من اجتماعهم أمر مهول . وأخرج غرلو حتى دفن بباب القرافة ، فأصبح ، وقد خرجت يده من الأرض ، فأتاه الناس أفواجا ليروه ، ونبشوا عليه ، وجروه بحبل في رجله إلى تحت القلعة . وأتوا بنار ليحرقوه ، وصار لهم ضجيج عظيم ، فبعث السلطان عدة من الأوجاقية قبضوا على كثير منهم ، فضربهم الوالي بالمقارع ، وأخذ منهم غرلو ، ودفن ، ولم يظهر له كبير مال »(١٩٢) .

مما لا شك فيه أن هذه الحادثة تدل على استمرار حوادث الاغتيالات ، وتدبير المؤامرات ، وخطط الفتن والوقيعة بين الناس داخل أسوار القلعة ، مع الحرص البالغ على إبعاد السلطان عن دائرة المنافسة الدموية الأميرية هذه مما يدل على أن السلطان كان في أثناء هذا العهد مجرد صورة شكلية تخدم هدف الشرعية ، ولا يملك من السلطة سوى الاسم فقط .

وفي نفس الوقت بدأت مشاعر الحقد بين السلطان والأمراء تظهر بوضوح من خلال هذه الحوادث ، بل أنها تفاقمت إلى درجة كبيرة نتيجة مقتل الأمير غرلو ، وأن كان ظاهر الوضع ينبىء عن وجود التعاون القسري بين طرفين قوي أميري وضعيف سلطاني . كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه الحادثة برهنت على سرعة انتشار الأنباء من البلاط السلطاني إلى خارج أسوار القلعة ، مما كان يثير أسباب الفزع والاضطراب بين طوائف الناس في أنحاء القاهرة ، فيهرعوا إلى أبواب القلعة لمعرفة حقيقة الأمر الواقع .

ومن ثم كان يترتب على هذه النتيجة تشنج حركة النشاط الاقتصادي في المجتمع القاهري ، مع تجمد ظاهرة البيع والشراء في الأسواق ، وإغلاق الحوانيت ، وتوقف التجار عن العمل ، وتقاعس الحرفيون عن مزاولة حرفهم المختلفة ، إذ يتجمع هؤلاء الناس عند أسوار القلعة رغبة في المشاركة بما يجري من حوادث متتابعة سواء وافقت السلطة على مشاركتهم ، أم رفضت ذلك . وهنا يتبين لنا بوضوح تعبير الناس عن بغضهم للأمير غرلو حيث ينبشون قبره ، ويخرجون جثته ، ليأتوا بها إلى القلعة ، ويكشفوا عن جرأتهم في الإقدام على حرق الجثة علنا أمام أبواب القلعة انتقاما لما كان ينزله بهم من ألوان الظلم والقسوة والقسر(١٩٣) . ولكن السلطان يغضب ، وينكر قيام العامة بنبش قبور الموتى ، ونبذ حرمة الميت ، بل ومحاولة حرق جثة الأمير غرلو ، فيبادر بإرسال عدة من الجند للقبض على بعضهم ، ومعاقبتهم بالضرب على يد الوالي ورجاله ، في حين يتم دفن الأمير غرلو .

وهكذا يظهر السلطان المظفر حاجي رغبته الشديدة بشكل واضح في استقرار الأحوال الداخلية ، ووضع نهاية حاسمة لتلك السلسلة الطويلة من التدابير والمؤامرات التي كانت تحاك في السر بين الأمراء ضد بعضهم البعض بعيدا عن معرفة السلطان . فالسلطان يرفض ذلك التيار الجارف الذي يكاد يطيح بالبناء الداخلي لسلطنة المماليك . كما أنه يستنكر تدخل العامة بهذا الأسلوب المباشر للمشاركة في نتائج تلك الخطط المأساوية التي كانت تدبر في الخفاء ، ويترتب عليها قتل البعض ، وسجن ومصادرة البعض الآخر من الأمراء المتآمرين . فهو يدرك أن توقف العجلة الدائمة الدوران لا يمكن أن ينتهي إلا إذا اتخذ السلطان موقفا حاسما يؤكد تصميمه الشخصي في وضع حد لحالة الفوضى السياسية التي يعانيها البلاط السلطاني . غير أن طبقة الأمراء المماليك الاوليجاركية ما كانوا يسمحون للمظفر حاجي اتخاذ هذه الخطوة الفاصلة فاتفقوا على قتله « وذبحوه من ساعته قبيل عصر يوم الأحد ثاني عشر شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ، ودفن بتربة أمه »(١٩٤) .

وبذلك يكون المظفر حاجي قد دفع حياته ثمنا لنواياه في القضاء على تلك الحلقات المتتالية من الفتن والاغتيالات ،وأصبح الميدان خاليا أمام طبقة المماليك الاوليجاركية لممارسة نشاطها المعتاد في رسم الخطط والمؤامرات ، وتنفيذ القتل والمصادرات .

كذلك شهد عهد السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون بعض صور المشاركة الاجتماعية بين الطبقتين الارستقراطية المملوكية والعامة الشعبية ؛ ففي يوم الجمعة الثاني والعشرين من صفر سنة ٧٥١ هـ/ الأول من آيار - مايو سنة ١٣٥٠ م « وقت الصلاة وقعت نار بخط البندقانيين(١٩٥) من القاهرة ؛ فأحرقت دار هناك . فركب الأمير علاء الدين علي بن الكوراني لاطفائها على العادة ، وكان الهواء شديدا ، والدور متلاصقة ، فاشتد لهب النار بحيث رؤى من القلعة . فركب الوزير منجك(١٩٦) ، والأمير بيبغاروس النائب(١٩٧) ، والأمير

شيخو[١٩٨] ، والأمير طاز[١٩٩] والأمير مغلطاي [٢٠٠] ، والأمير قبلاي[٢٠١] حاجب الحجاب ، وغيرهم من الأمراء بمماليكهم ؛ وأتوا إلى الحريق ، ونزلوا عن خيولهم ، ومنعوا العامة من النهب . فامتدت النار من دكاكين البندقانيين إلى دكاكين الرسامين ودكاكين الفقاعين ، والفندق المجاور لها ، والربع علوة . وتعلقت بما تجاه ذلك من الدور المجاورة لبيت المظفر بيبرس الجاشنكير[٢٠٢] ، فأحرقت الربع ، واتصلت بزقاق الكنيسة إلى بيت كريم الدين بن الصاحب أمين الدين ، إلى بير الدلاء التي كانت تعرف قديما ببئر زويلة . فأحرقت النار الدكاكين والربع المجاور لدار الجوكندار ، ولم يبق إلا أن تصل إلى دار علاء الدين علي بن فضل الله كاتب السر . وعظم الأمر ، والأمراء جميعهم على أرجلهم بمن معهم ، والمقيدون بالمساحي بين أيديهم تهدم الدور وتطفي النار ، والناس في أمر مريج .

وبينما أصحاب الدار في نقلة متاعهم خوفا من وصول النار إليهم ، إذا بالنار قد ظهرت عندهم ، فينجون بأنفسهم ، ويتركون أموالهم ، حتى شمل الهدم والحريق ما هنالك من العمائر . ولم يبق بالقاهرة سقاء إلا وأحضر لاطفاء الحريق ، وكانت الجمال تحمل الروايا بالماء من باب زويلة إلى البندقانيين ، واستمرت النار يومين وليلتين ، وجميع الأمراء وقوف حتى خف اللهب . فوكل بالحريق بعض الأمراء مع الوالي ، ومضى بقيتهم إلى بيوتهم ، وبهم من التعب ما لا يوصف . فأقامت النار بعد انصرافهم ثلاثة أيام وهي تطفأ ـ فكان حريقا مهولا ، ذهب فيه من الأموال ما لا ينحصر .

وامتد الحريق إلى قيسارية طشتمر ، وربع بكتمر ، ثم صارت النار توجد بعد ذلك في مواضع عديدة من القاهرة وظواهرها . ووجد في بعض المواضع التي بها الحريق كعكات زيت وقطران ، ووجد في بعضها نشابة في وسطها نفط . وكان أكثر الأماكن تقع النار بسطحها ، ولم يعرف من فعل ذلك . فنودي باحتراس الناس على أملاكهم من الحريق ، فلم يبق جليل ولا حقير حتى اتخذ عنده أوعية ملأها ماء . ولم يزل الحريق في الأماكن إلى أثناء شهر ربيع الأول ، فقبض في هذه

المدة على كثير من أوباش العامة ، وقيدوا ليكونوا عونا على اطفاء الحريق ؛ ففر معظمهم من القاهرة . ثم نودي ألا يقيم بالقاهرة غريب ، ورسم للخفراء بتتبعهم واحضارهم .

وتعب والي القاهرة في مدة الحريق تعبا لا يوصف ، فإنه أقام مدة شهر لا يكاد ينام هو وحفدته ، فإنه لا يخلو وقت من صيحة تقع بسبب الحريق ، فذهبت دور كثيرة.ثم وقع بعد شهر بمصر حريق في شونة حلفاء ، بجوار مطابخ السلطان وبعدة أماكن »(٢٠٣) .

مـن دراسة مراحل هذه الواقعة يمكننا أن نعرف أن مسئولية اطفاء أي حريق ينشب في أنحاء القاهرة هو من اختصاص الوالي وواجباته الأولى ؛ ولكن عندما اشتد الحريق واستفحلت خطورته قام الوزير منجك شخصيا بالإشراف على اطفاء الحريق بغض النظر عن أن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصاته مما يوضـح اقتناع البعض من كبار المسئولين والإداريين بأن الصالح العام للدولة هو الهدف الأكثر ضرورة وأهمية . كذلك تم تجنيـد المماليـك لعملية الاطفـاء ، فكل أمـير التزم باحضار مماليكه معه للمشاركة في تطويق الحريق ، والحيلولة دون انتشاره أكثر حتى لا يعم الضرر وتكثر الخسائر . ومن جانب آخر سيطرت على الناس حالة من التوتر والقلق، كما انتشرت أسباب الفزع والخوف بين طوائف الناس ، مما كان له بالغ الأثر في إسراع الناس على اختلاف مستوياتهم لتلبية نداء الواجب ، والإسهام في اطفاء الحريق دون أدنى اعتبار للفروق الطبقية الكبيرة بين كافة المشاركين في خدمة هذا الواجب الاجتماعي . بل يمكن القول إن هذا التعاون كان وقت فعاليته صورة صادقة للمشاركة الاجتماعية بين جميع الطبقات على قدم المساواة في سبيل خدمة مسئوليات ذلك المجتمع الذي يعيشون بين حدوده .

ورغبة من الوزيـر في تكثيف العمل من أجـل اطفاء الجـريق في أسرع وقت ، أصدر أمرا بالزام السائقين في المساهمة باطفاء الحريق ولو قسرا أو اجبارا ،

حيث لا يعتبر الوضع هنا مظهرا للتعسف لأن ضرورة الخطر المتفاقم كانت تستلزم مشاركة كل فرد في المجتمع لتحقيق غاية محاصرة النيران وإخمادها ؛ خاصة بعد أن تبين للمسئولين أن الحريق قد نشب نتيجة تدبير مسبق بين بعض المتآمرين في الخفاء بدلالة العثور على كعكات زيت وقطران مما يؤكد أن طائفة بعينها ترغب في تزايد الحريق وشموله ، مما يقتضي العمل الجماعي النشط لتفادي نتائج اتساع دائرة المنطقة التي كانت تلتهبها النيران . كذلك كان من أثر العثور على هذا البرهان المناداة الرسمية بين الناس في كل مكان بالاحتراس على أملاكهم ، والحذر من نشوب الحريق في منازلهم بعد أن بدا واضحا أن البعض يقصد إشعال النيران في الدور والمنازل والخطط والاسطبلات وغيرها من الأماكن الخاصة والعامة .

والحكومة حريصة على أن تطلب من الناس التوقي والحذر خشية نشوب الحرائق في دورهم ، مما يشمل ضمنيا التهديد غير المباشر بضرورة عدم مجازفة هؤلاء المتآمرين في إشعال حرائق أخرى إذ أن السلطات ستبذل غاية جهدها من أجل القبض عليهم ، ومعاقبتهم بأشد أنواع العقوبات ، وألوان الجزاء .

ولا يمكن أن يأتي هذا التوعد الرسمي اعتباطا حيث إن الدولة ستبذل غاية جهودها في سبيل إمساك مسببي الحرائق نتيجة للحرص البالغ على سلامة المجتمع ، وحياة المواطنين ، وحماية أموالهم وأملاكهم وعقاراتهم . وهذا كله يعبر بدون شك عن طابع صادق لمبدأ المساواة الاجتماعية التي لا بد أن تظهر بوضوح في المجتمعات الإنسانية في أوقات الأزمات ، حيث تنعدم الفوارق الاجتماعية بين أصحاب السلطة والعامة ، وتتلاشى الاختلافات الطبقية بين الأغنياء والفقراء فيصبح الجميع بمثابة أسرة واحدة تهدف إلى تأكيد أهداف الخير والاصلاح والرفاهية للمجتمع الواحد الذي يعيشون بين حدوده .

ويبدو أن البعض من أوباش العامة قد تقاعس عن مد يد المساعدة في هذه الأزمة ، الأمر الذي اقتضى تسخيرهم قسرا للمعاونة في اطفاء هذا الحريق الكبير . ونتيجة لذلك لجأ عدد منهم إلى الفرار والخروج من القاهرة . ولا نجد

تفسيرا لهذا الموقف سوى انعدام مشاعر التعاون الايجابي لدى البعض من أوباش العامة ، مع تلاشي الإحساس باهمية المساندة التي يمكنهم تقديمها في مثل هذه المحن ، فلم يكن باستطاعتهم تقدير حجم المساعدة التي من الممكن تقديمها ، وأنهم يشكلون عونا كبيرا لا يمكن الاستغناء عنه أو اغفاله . وربما كانوا يرون أن الدولة لم تهيء لهم العيش الكريم الذي يمكن اعتباره فضلا أو جميلا يستحق الرد الايجابي عليه بالشكر والثناء الذي يجب أن يظهر في مساعدتهم للدولة في هذه المحنة . ومن ثم كان من المحتم أن يبرز شعور السلبية هذه ، وكان لا بد للدولة من استخدام أسلوب التعسف والتسخير لخدمة غرض سلامة المجتمع ، بغض النظر عن طبيعة الوسائل التي يمارسونها ضد مثل هذه الطوائف السلبية بحيث يمكن تسخيرها للعمل الجماعي البناء .

ومن جانب آخر يظهر انتشار شعور الخوف بين أصحاب السلطة من أن يكون الغرباء هم السبب في حدوث الحريق ،ولذا أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بطرد الغرباء من القاهرة بواسطة تتبعهم ، والقبض عليهم ، واحضارهم للوالي كي يجبرهم على الخروج من القاهرة لمنع حدوث حرائق أخرى .

على أي حال يمكننا أن نستنبط من وقوع هذه الحادثة ، وما تبعها من مظاهر العمل المشترك ، والتفاني المخلص ، والبذل لدرجة التضحية ، أن تاريخ دولة المماليك في هذه الحقبة كان يشمل صورا رائعة للمشاركة الاجتماعية بين طبقتي الأمراء المماليك ، والعامة المصريين ، دون بذل أدنى اعتبار للفوارق المادية والاختلافات الطبقية بين الطائفتين حيث اجتهدت كلتا الجماعتين في تقديم العطاء اللازم لخدمة هدف المصلحة العامة للدولة ، والسلام الشامل للمجتمع .

ولكن يلفت نظرنا في كتاب المواعظ للمقريزي قوله : « وكان المصاب بهذا الحريق عظيما تلف فيه للناس من المال والثياب والمصاغ وغيره بالحريق ، والنهب ما لا يعلم قدره اللّـه ، **هذا مع ما كان فيه الأمراء من منع النهابة ، وكفهم عن أموال الناس ، إلا أن الأمر كان قد تجاوز الحد** »(٢٠٤) .

إذن فقد كان البعض يجد في هذه المصائب فرصة مناسبة لممارسة نشاط السلب والنهب ، فيحقق شيئا من المنافع المادية على حساب الآخرين ومعاناتهم الأزمات الشخصية . ومن ثم اجتهد الأمراء في القبض على النهابة ، ومنعهم من الوصول إلى أموال الناس ، إلا أن تمادي النهابة في ممارسة السلب والنهب جعل الأمراء عاجزين عن محاصرة أنشطتهم غير المشروعة هذه بحيث اقتضى الحال الضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه استباحة أموال الناس دون أدنى اعتبار سواء للوازع الديني ، أم للرادع النفسي ، أم للضمير الانساني .

وعلى الرغم من أننا لا نحاول إيجاد مبررات لهذه الأعمال غير المشروعة التي قام بها بعض الأوباش خلال وقوع هذه الحرائق ، غير أنه لا يجوز أن يكون الجوع هو الدافع وراء قيامهم بتلك الأعمال ، وأن يكون غلاء الاسعار ، وعدم القدرة على شراء الطعام اللازم هو السبب في إقدام هؤلاء الأوباش على أفعال النهب والسلب ، فيجدون في حدوث هذه المحن مناسبة ملائمة للحصول على الغذاء والملبس !؟

وعلى ذلك يمكن القول إنه إذا كان كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية ينتهزون وقوع الفتن الكبرى والأزمات الحاسمة الخطيرة لتحصيل مزيد من الفوائد المادية ؛ فأن أوباش العامة كانوا يستغلون حدوث المحن الصغيرة من أجل الوصول إلى القليل من المنافع الضرورية في سبيل البقاء ؛ مع أننا نرفض بشكل أساسي قبول هذا المبدأ كسبب تفسيري مشروع يبيح لهذه الطائفة العمل به ، لأن قبولنا هذا يعني الموافقة على الفوضى الاجتماعية ، وما يتبعها من أسباب عدم الاستقرار ، والاضطراب الداخلي والبلبلة النفسية ، وهو ما نرفضه حتى ولو كان الجوع هو الدافع الرئيسي لحوادث النهب والسلب هذه ، ذلك أننا نقدم هذه التحليلات من أجل معرفة حقيقة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة الخطيرة التي طالما تكرر ظهورها في صفحات التاريخ المملوكي .

وقد ترتب على ذلك أن صدر « أمر الوزير منجك للأمير علاء الدين علي بن

الكوارني والى القاهرة بالقبض على الحرافيش ، وتقييدهم ، وسجنهم خوفا من غائلتهم ، ونهبهم الناس عند وقوع الحريق ، فتتبعهم وقبض عليهم في الليل في بيوتهم ، ومن الحوانيت حتى خلت السكك منهم ، ثم أن الأمراء كلموا الوزير في أمرهم فأمر باطلاقهم »(٢٠٥) .

وهكذا كانت السلطات المملوكية لا تتهاون على الاطلاق في معاقبة كل من يقدم على نهب الناس لتحقيق هدف الاستقرار الاجتماعي والسلام الداخلي واذا عجزت الدولة عن إنجاز هذه الأهداف الأساسية انتفى المبرر الرئيسي لوجودها ، ولم يعد هناك داع لاستمرارها .

لذا يظهر لنا بصورة بارزة وثابتة من خلال هذه الظاهرة وغيرها من الوقائع حرص السلطة على تأكيد أهمية وجودها للمحافظة على فعالية هذه الأهداف المحورية .

ويشير المقريزي إلى احتمال كون النصارى(٢٠٦) هم السبب في حدوث حريق خط البندقانيين ، كما تسببوا في السابق في الحريق الذي وقع في عهد الناصر محمد بن قلاون(٢٠٧) . ولكن مصادر التاريخ المملوكي لا تقدم أي براهين تدل على صحة هذا الرأي ، ولذا نجد أنفسنا غير قادرين على قبوله أو رفضه إلى أن يقع بين أيدينا ما يمكن أن يؤكد هذا أو ذاك ؛ أو ربما تتاح الفرصة لغيرنا من الباحثين لاستئناف الدراسة في هذا الموضوع بما يتيسر بين يديه من مخطوطات ووثائق مملوكية .

مع هذه الظروف التي أثبتت أصدق صور التلاحم الاجتماعي ، فإننا كنا نتوقع أن يسود الاستقرار والسلام في سلطنة المماليك ، ولكن السنوات التي تلت برهنت أنه على الرغم من مرور الأعوام ، فإن المؤامرات استمرت تحاك في الخفاء ، ويتم التدبير الأميري المشترك من أجل تنفيذ أغراض بعينها يمكن عن طريقها تحقيق بعض المصالح الشخصية . واتجهت تلك التكتلات الحزبية إلى ممارسة أسلوب آخر

لخدمة أغراضها الخاصة ومصالحها وهو تأليب أولاد الناصر محمد ضد بعضهم البعض ، والأمراء المماليك الاوليجاركية وراءهم يوجهونهم حسبما يرونه مناسبا، فأصبح وراء كل ابن حزب أميري يؤيده ويحرضه ضد إخوته الآخرين . ومن ذلك ما حدث على سبيل المثال في يوم الجمعة الثاني من رجب سنة ٧٥٢ هـ/ الثاني والعشرين من آب ـ اغسطس سنة ١٣٥١ م إذ دخل الأمير طاز على السلطان صالح بن الناصر محمد « عرفه أن الأمير بيبغا ططر[٢٠٨] حارس الطير النائب والأمراء اتفقوا على إعادة الناصر حسن إلى السلطنة ، وأخذه في مماليكه ، ونزل به من باب السر إلى الاصطبل واستدعى السلطان بالخيل ليركب ، فقعد به أيدغدي[٢٠٩] أمير آخور ، واحتج بقلة السروج ، فإنه كان ممالئاً لمغلطاي ؛ فأخذ المماليك ما وجدوه ، وخرجوا بالسلطان ، ودقت الكؤوسات . فاجتمع إليه الأمراء والأجناد والمماليك السلطانية من كل جهة حتى عظم جمعه ، فلم تغرب الشمس إلا والمدينة قد غلقت ، والرميلة قد امتلأت بالعامة . وسار طاز بالسلطان يريد قبة النصر حتى يعرف خبر صرغتمش[٢١٠] فوافى قبة النصر بعد المغرب .

وأما صرغتمش فإنه تمادى في طلب مغلطاي ومنكلي بغا حتى أظلم الليل ، فلم يشعر إلا بمملوك الأمير بيبغا ططر حارس الطير النائب قد أتاه برسالة النائب ان مغلطاي عنده في بيت آل ملك بالحسينية ، فبعث جماعة لأخذه . ومر صرغتمش في طلب منكلي بغا ، فلقيه الأمير محمد بن بكتمر الحاجب[٢١١] ، وعرفه أن منكلي بغا نزل قريبا من قناطر الأميرية ، ووقف يصلي ، وأن طلب الأمير مجد الدين موسى الهذباني كان قد جاء من جهة كوم الريش ، ولحق بالأمير منكلي بغا الأمير أرغون المكي في جماعة ، فقبضوا عليه ، وهو قائم يصلي ، وكتفوه بعمامته ، وأركبوه بعدما نكلوا به . فلم يكن غير قليل حتى أتوا به وبمغلطاي ، فقيدا وسجنا بخزانة شمائل ؛ ثم أخرجا إلى الاسكندرية ، ومعهما ابن منكلي بغا ، فسجنوا بها وأقبل صرغتمش ومن معه إلى السلطان بقبة النصر ، وعرفه بمسك الأميرين ، فسر سرورا كبيرا ، ونزل هو والأمراء وباتوا عند قبة النصر . وركب السلطان بكرة يوم السبت ثالثة إلى القلعة ، وجلس بالإيوان ، ودخل الأمراء فهنأوه بالسلامة ،

ونودي بالزينة . وفي الحال كتب باستدعاء الأمير شيخو[٢١٢] ، وخرج جماعة من الأمراء ومماليكه إلى لقائه . ونزلت البشائر إلى بيوت شيخو وبيبغاروس ومنجك ، وكان يوما مذكورا ، وبات الأمراء على تخوف .

وأما شيخو ، فان حراقة أخي طاز وطقطاي[٢١٣] وافت الاسكندرية يوم الخميس أول رجب ، فخرج شيخو من السجن وهو ضعيف ، وركب الحراقة في الخليج وأهل الاسكندرية في فرح وسرور بخلاصة . . والمراكب قد ملأت وجه الماء تبادر لبشارته واعلامه بما وقع من الركوب ومسك مغلطاي ومنكلي بغا . فسر شيخو بذلك سرورا كثيرا ، وسار إلى أن أرسى بساحل بولاق ، في يوم الأحد رابعه .

وكان الناس قد خرجوا يوم السبت إلى لقائه ، وأقاموا ببولاق ومنبابه . ووصلت المشاة إلى منية السيرج تنتظر قدومه . فلما رأوا الحراقة صاحوا ودعوا له ، وتلقته مراكب أصحابه . وخرج الناس للفرجة ، فبلغ كراء المركب إلى مائة درهم ؛ وما وصلت الحراقة إلا وحولها فوق الألف مركب . وركب الأمراء إلى لقائه ، وزينت الصليبة ، وأشعلت الشموع ، وخرج مشايخ الصوفية بصوفيتهم إلى لقائه ؛ فسار شيخو في موكب عظيم إلى الغاية ، لم ير مثله الأمير إلى أن صعد القلعة »[٢١٤] .

ولعل اكثر ما يلفت النظر في هذه الواقعة التفاف المماليك السلطانية وطوائف العامة حول السلطان الشرعي صالح بن الناصر محمد - ربما - رغبة منهم في أن يشمل السلام والأمان أرجاء الدولة لتحظى بشيء من الاستقرار الداخلي المطلوب من أجل استمرار أسباب الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . كذلك نرى أن الأمراء المماليك الاوليجاركية ينجحون في تأليف حزبين على رأس كل منهما أحد أولاد الناصر محمد ، فإذا تم تحقيق الإنجازات المطلوبة يجري تعيين هذا الابن حاكما لدولة المماليك . وندهش حقا لهذا الإصرار الاوليجاركي من أجل جلوس

أحد أولاد الناصر محمد على كرسي الحكم ، وهم يدركون بأنه سيكون مجرد صورة تشغل الإطار الرسمي لسلطنة المماليك ، في حين سيكون زمام السلطة بيد فئة من هؤلاء الأمراء المماليك . ولا نجد تفسيرا لذلك سوى مطلب الشرعية في الحكم ، وتأييد الرعية للسلطان من أسرة قلاون . إن تولي أحد هؤلاء الأمراء مقاليد السلطة سيعطي للموقف طابع الاغتصاب ، والافتقار إلى الشرعية ، بل ربما تؤدي حدة الوضع السياسي إلى نشوب ثورة الرعية ضد السلطان الجديد من غير أسرة قلاون ، ورفضهم له كحاكم لدولة المماليك ، فيترتب على ذلك تهديد الأحوال الداخلية ، ويتأزم الموقف بظهور عنصري المنافسة والتأييد بين طوائف الأمراء المماليك الاوليجاركية . ومن ثم لا يجرؤ كبار الأمراء الإقدام على مثل هذه الإجراءات غير الاعتيادية خوفا من مغبة ما تحتمل من نتائج تؤدي إلى تأزم الموقف ، وتهديد استقرار الدولة .

علاوة على ذلك يظهر أن جماعة الأمراء الكبار كانوا متساوين في المراكز الاجتماعية ، والمكانة الرفيعة ، والثروات الطائلة ، بحيث يصعب اختيار واحد بعينه كي يجلس على كرسي السلطنة ، الأمر الذي كان يسبب ظهور الضغينة والمنافسة غير الشريفة من أجل السلطة والسيادة والحكم ؛ فتتأزم العلاقات بين الأمراء ؛ وتبرز التكتلات الحزبية ، وينشب الصراع الدموي ، وتعاني الدولة من أسباب التفكك والانهيار . ومن هنا تبرز اهمية تقليد السلطة لأحد أبناء الناصر محمد بن قلاون في سبيل خدمة الكثير من الأهداف الخاصة والمصالح العامة .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ في هذه الواقعة وقوف الأمير صرغتمش إلى جانب السلطان صالح ، في حين عزم الأميرين مغلطاي ومنكلي بغا على إعادة الناصر حسن بن الناصر محمد إلى السلطنة . وأصبح لكل جماعة أصحاب ومناصرون وأتباع ، ودقت الكوسات الحربية في القلعة ، واستعدت كلتا الطائفتين للحرب ، ولكن المؤامرات والفتن لعبت دورها كالعادة ، وتم القبض على زعماء حركة التمرد هذه بمعاونة مماليكهم سرا ، ونجح الأمير صرغتمش في إمساك الأميرين مغلطاي

ومنكلي بغا . ومن النتائج التي ترتبت على هذه المؤامرة إطلاق سراح الأمير شيخو مما يعطينا فكرة واضحة أن نجاح بعض الأمراء في تعيين سلطان معين يعني دون أدنى شك القبض على عدد من كبار الأمراء في الدولة ، في حين وصول سلطان آخر إلى كرسي السلطنة يؤدي إلى اطلاق سراح هؤلاء المقبوض عليهم في الماضي . وهكذا دواليك ، البعض يسجن والبعض يسرح في ظل سلسلة متعددة الحلقات من الفتن والوقيعة والمؤامرات .

كذلك يتبين لنا بوضوح مشاركة الناس بالفرحة والسرور عند الافراج عن الأمراء الذين سجنوا ظلما وبهتانا ، واشتهروا بعطفهم الكبير لطوائف العامة ، مثل الأمير شيخو حيث هرع عامة الناس لاستقباله بسعادة بالغة وسرور كثير . إنها بالتأكيد إشارة بالغة التعبير عن رغبة العامة في أن يكون العدل الاجتماعي ، والنوايا الخالصة ، الطابع الأساسي للعلاقات السياسية والروابط الشخصية بين الأمراء أصحاب السلطة ، فيجنبوا المجتمع المملوكي نتائج صراعهم الدموي وطموحاتهم البعيدة المدى في السياسة والحكم ، ويهنأ الجميع في معاصرة حقبة من السلام والأمان الذي يأملون .

كذلك كان من نتائج استتباب الوضع الداخلي في المجتمع المملوكي بعد كشف هذه المؤامرة أن تم في يوم الأحد الحادي عشر من رجب سنة ٧٥٢ هـ/ الحادي والثلاثين من آب ـ اغسطس سنة ١٣٥١ م أن اطلق سراح عدد من الأمراء الذين سجنوا في فترات سابقة ، فغادروا سجن الاسكندرية إلى القلعة في القاهرة ، ثم « نزلوا إلى بيوتهم ، فامتلأت القاهرة بالأفراح والتهاني »[٢١٥] .

كذلك تعتبر واقعة الاسكندرية التي حصلت في محرم ٧٦٧ هـ/ أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٦٥ م عندما شن الفرنج هجومهم المفاجيء ضد هذا الثغر[٢١٦] ، من أكثر الحوادث الحاسمة التي تصور أصدق مظاهر المشاركة الوطنية والتعاون الإنساني ، والمساواة الاجتماعية بين طبقتي المماليك الحكام والعامة المحكومين ، حيث اجتهد اصحاب السلطة والرعية معا في تحقيق التلاحم المخلص من أجل

الدفاع عن البلاد ضد العدو الصليبي .

وقد بدأ ذلك عندما وردت الأخبار إلى القاهرة بنزول الفرنج إلى الاسكندرية ، وتحقق الأمير يلبغا الأتابك من صحة الخبر « ونودي بالقاهرة : من تأخر من الأجناد غدا حل دمه وماله . فخرج الناس أفواجا »(٢١٧) .

أما بالنسبة لما حدث في الاسكندرية فقد قدم في بكرة يوم الأربعاء حادي عشرينه إلى الميناء ، ثمانية أغربة ، وتلاها من الأغربة والقراقر ما بلغت عدتها ما بين سبعين إلى ثمانين قطعة . فأغلق المسلمون أبواب المدينة ، وركبوا الأسوار بآلة الحرب ، وخرجت طائفة إلى ظاهر البلد ، وباتوا يتحارسون . وخرجوا بكرة يوم الخميس يريدون لقاء العدو ، فلم يتحرك الفرنج لهم طول يومهم وليلة الجمعة . فقدم بكرة يوم الجمعة طوايف من غربان البحيرة وغيرهم ، ومضوا جهة المنار ، وقد نزل من الفرنج جماعة في الليل بخيولهم ، وكمنوا في الترب التي بظاهر المدينة فلما تكاثر جمع المسلمين من العربان ، وأهل الثغر ، عند المنار ، برز لهم غراب إلى بحر السلسلة ، حتى قارب السور ، فقاتله المسلمون قتالا شديدا ، قتل فيه عدة من الفرنج ، واستشهد جماعة من المسلمين . وخرج إليهم أهل المدينة وصاروا فرقتين ، فرقة مضت مع العربان نحو المنار ، وفرقة وقفت تقاتل الفرنج بالغراب ، وخرجت الباعة والصبيان وصاروا في لهو ، وليس لهم اكتراث بالعدو . فضرب الفرنج عند ذلك نفيرهم ، فخرج الكمين وحملوا على المسلمين حملة منكرة ، ورمى الفرنج من المراكب بالسهام ، فانهزم المسلمون ، وركب الفرنج اقفيتهم بالسيف ، ونزل بقيتهم إلى البر فملكوه بغير مانع ، وقدموا مراكبهم إلى الأسوار ، فاستشهد خلق كثير من المسلمين ، وهلك منهم في الازدحام عند عبور باب المدينة جماعة . دخلت الأسوار من الحماة ، فنصب الفرنج سلالم ، وطلعوا السور ، وأخذوا نحو الصناعة ، فحرقوا ما بها ، وألقوا النار فيها ، ومضوا إلى باب السدرة ، وعلقوا الصليب عليه ، فانحشر الناس إلى باب رشيد ، وأحرقوه ، ومروا منه على وجوههم ، وتركوا المدينة مفتوحة بما فيها

للفرنج ...... فأعلن الفرنج بدينهم ، وانضم إليهم من كان بالثغر من النصارى ، ودلوهم على دور الأغنياء ، فأخذوا ما فيها . واستمروا كذلك ، يقتلون ، ويأسرون ، ويسبون ، وينهبون ، ويحرقون ، من ضحوة نهار الجمعة إلى بكرة نهار الأحد ، فرفعوا السيف وخرجوا بالأسرى والغنايم إلى مراكبهم ، وأقاموا بها إلى يوم الخميس ثامن عشرينه . ثم أقلعوا ،ومعهم خمسة آلاف أسير ، فكانت إقامتهم ثمانية أيام ....

فكانت هذه الواقعة ، من أشنع ما مر بالاسكندرية من الحوادث ، ومنها اختلت أحوالها ، واتضع أهلها ، وقلت أموالهم ، وزالت نعمهم . وكان الناس في القاهرة ، منذ أعوام كثيرة ، تجري على ألسنتهم جميعا : « في يوم الجمعة تؤخذ الاسكندرية » ، فكان كذلك . ومر بمن خرج من الاسكندرية في وقت الهزيمة من العربان ، بلاء لا يوصف »[٢١٨] .

إن النظرة الشاملة لواقعة الاسكندرية بما اشتملته من حوادث متتابعة تعطينا فكرة واضحة عن استمرار التهديد الصليبي للبلاد الإسلامية ، حيث يظهر أن بعض الممالك الصليبية كانت مصرة على اقلاق راحة الحكومات الإسلامية ، وازعاجها من حين لآخر بتهديد عسكري جديد يستهدف ضررها وايذاءها . إذ لم يكن سهلا على هذه الدول الصليبية أن تنسى الهزيمة الفادحة التي أنزلها بهم الأشرف خليل عندما فتح عكا آخر القلاع الصليبية في الساحل الشامي سنة ١٢٩١ م . ولكن من جانب آخر يتبين لنا بشكل ظاهر أنه عندما تلوح في الأفق بوادر خطر خارجي يهدد سلامة سلطنة المماليك ، فإن ذلك يكون إيذانا ببروز التلاحم المشترك بين الطبقة الارستقراطية المملوكية والعامة الشعبية ، حيث يجتهد الجميع بالتساوي دون أية فروقات في العمل من أجل دعم هذا البنيان السياسي ، والدفاع عن حدوده ، ورد أي اعتداء خارجي يترصده ، فكل هذه الطبقات بمجموعها تحمل صفة المواطنة ضمن حدود هذه الدولة ، ومن هنا يأتي العزم الصادق والبذل المخلص في سبيل هدف السلامة والأمن . بالإضافة إلى ذلك

نلاحظ مظهر فرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، والالتحاق الفوري بالجيش خاصة بين طوائف الجند . وبالمقابل كان إقبال الناس من كافة الطوائف للانضمام إلى كتائب الدفاع عن البلاد ، وتقديم المساعدة العسكرية المطلوبة ، وما يترتب على ذلك من خدمات متنوعة . أما داخل ثغر الاسكندرية فقد تعاون المسلمون من العربان ، وأهل الاسكندرية ، وكتيبة الجند المحلية ، لتحقيق هدف الدفاع عن هذا الثغر المهم الذي طالما تميز بمركز اقتصادي كبير بين مجمل ثغور وموانىء حوض البحر الأبيض المتوسط . ومن ثم كان غرض مهاجمته حلما طالما خطط الفرنج من أجل تحقيقه . وقد تفانى سكان الاسكندرية في الدفاع عنها لدرجة الاستشهاد ، غير أن العدو كان قد ضمن عدة أسباب لتنفيذ الهجوم المرغوب ، والحاق الأذى الذي يأمل بهذا الثغرذي الاهمية الاقتصادية الفريدة .

ولكن من ناحية ثانية نرى تلاشي الشعور بضرورة المساهمة الفعلية في الدفاع عن الاسكندرية عند بعض حرافيش العامة . علاوة على عدم وجود التنظيم العسكري الملائم القائم على خطة عسكرية مدروسة لهدف حماية الاسكندرية مما جعل دخولها ، ونهبها ، وسلبها سهلا على الفرنج . ولو كان هناك خطة عسكرية تتناسب مع الاهمية الاستراتيجية لهذا الثغر ، لأمكن صد الفرنج ، والحيلولة دون دخولهم المدينة . ولا يمكننا أن نفسر هذا التساهل في وجود نظام عسكري دفاعي مستمر في الاسكندرية كنتيجة لسوء تقدير المماليك بأهمية هذه المدينة من جميع النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ولكنه شعور الاطمئنان بأن الدول والممالك الصليبية قد تخلت عن فكرة الاسترداد الصليبي ، وإعادة بناء كيانات صليبية في الأراضي المقدسة ، والاستمرار في شن الهجوم وارسال الحملات إلى العالم الإسلامي ، وإنها مشغولة بتطبيق سياسة جديدة في العلاقات مع الدول الإسلامية تقوم أساسا على التعاون المثمر في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية ، والمبادلات التجارية ، والامتيازات الاجتماعية للتجار الفرنج في سلطنة المماليك ، إلى جانب توفير الحماية والعدل الاجتماعي ورفاهية العيش لأهل الذمة من النصارى

بوجه خاص . ولذا يبدو أن السلطات المملوكية كانت تستبعد تنفيذ خطة صليبية تقصد ضرب الأقاليم الإسلامية . ومن هنا جاء التهاون في تأسيس تنظيم عسكري دائم داخل الثغر لصد الحملات الصليبية المتوقعة ، بل إن دولة المماليك ما كانت تتخيل أن الحكومات الصليبية قد تفكر في التخطيط لضرب مصر والشام بعد أن توطدت الروابط بين كلتا الجهتين في سبيل تحقيق المكاسب المشتركة . ويحتمل أن تكون هذه النوايا المملوكية الأمنة سببا رئيسيا في تهاون بعض الحرافيش والصبيان في الدفاع عن الثغر ، فلم يخطر ببالهم أن يهدد الصليبيون الثغر بعد هذه المراحل المتعددة من صور التقارب الودي ضمن إطار المراسلات الديبلوماسية ، وتبادل الوفود الرسمية ، وعقد المعاهدات لأغراض الدفاع المشترك ، والتبادل التجاري ، والروابط الاجتماعية .

وقد كان من نتائج سلامة النية المملوكية وقوع هذا الهجوم الصليبي المفاجيء مما أثار أسباب الفوضى بين المدافعين المسلمين وأهالي الثغر ، ففروا خارج المدينة في حالة من الهلع والفزع بعيدا عن مواجهة كتائب الفرنج وفرقهم المتعددة . وقد ساعد موقف النصارى المستهجن ، ومساعدتهم لطوائف الفرنج في تعريفهم على بيوت الأغنياء لغرضي السلب والنهب على انتشار الجزع بين سكان الثغر ، فلم يصمدوا للدفاع عن مدينتهم ، في حين أظهر الصليبيون بشاعة نواياهم السيئة ضد المسلمين حيث قتلوا البعض منهم ، وجرحوا آخرين ، إلى جانب تماديهم في السلب والنهب . ومن ثم كان تخريب المدينة ودمارها من أبرز النتائج المباشرة التي تبلورت بعد ذلك فهي تبدو بشكل ظاهر في تجمد حركة النشاط التجاري ، وتشنج حيوية البيع والشراء . زيادة على ذلك ضعفت همة الناس ، وعزمهم في العمل الجاد البناء ، واصبحوا يعانون أسباب الفاقة والفقر والعيش الوضيع . وبناء على ذلك تلاشت صفة الازدهار الاقتصادي التي طالما ميزت هذا الثغر على غيره من بقية ثغور السواحل الإسلامية ، كما ترتب على ذلك ضياع الكثير من مظاهر الرفاهية الاجتماعية والخيرات الوفيرة .

أما عن رد الفعل المملوكي فقد اجتهدت السلطة في تأكيد عناصر الدفاع العسكري عن المدينة ، وتكثيف أعداد الجند والمحاربين ، مع العناية بتوفير السلاح اللازم . لقد كانت هذه الهجمة الفجائية بمثابة النذير لسلطنة المماليك لكي تبذل الجهود العسكرية اللازمة لسلامة هذا الثغر ضد أي عدوان . علاوة على اجتهاد السلطات وخاصة الأتابك يلبغا في معاقبة كل من تقاعس في الدفاع عن الثغر من سكانه ، مع إعدام أعداد كثيرة من جماعات العربان الذين فروا خارج الثغر ، وتهاونوا في حمايته والدفاع عن أمنه وسلامة أهله .

ويبدو أن واقعة الاسكندرية شجعت الصليبيين على تكرار هجومهم ضد بقية الثغور الإسلامية بعد أن وجدوا المهمة سهلة التنفيذ ، ولذا نجد أنه في أول صفر سنة ٧٦٩ هـ/ الثامن والعشرين من أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٦٧ م ورد الخبر إلى القاهرة بوصول الفرنج إلى طرابلس في مائة وثلاثين مركبا بقيادة حاكم قبرص . وكان نائب طرابلس غائبا خارج الثغر « فقاتلهم المسلمون قتالا شديدا حتى اقتحم العدو المدينة ، ونهبوا من أسواقها ، فتحامل المسلمون عليهم واشتدوا في قتالهم ، حتى أخرجوهم بعدما قتلوا منهم نحو الألف ، واستشهد من المسلمين نحو الأربعين رجلا . فركبوا سفنهم وانقلبوا خايبين »[٢١٩] .

ولكن نتائج الهجوم في طرابلس تختلف كثيرا عن تطورات واقعة الاسكندرية ، فعلى الرغم من أن نائب طرابلس كان غائبا خارج الثغر ، إلا أن أهل المدينة اجتهدوا في قتال الفرنج ، ودفعهم خارجها ، حتى قتلوا منهم عددا كبيرا ، كما أسروا آخرين مما أدى إلى فرار الفرنج خارج طرابلس ، وركبوا سفنهم عائدين إلى بلادهم . قد يكون المسلمون هنا قد اتخذوا مما حدث للاسكندرية نتيجة فرار أهلها خارجها عبرة حرصوا ألا تتكرر في طرابلس بحيث لا تتعرض مدينتهم للنهب والسلب والسرقة بدون حدود على يد هؤلاء المرتزقة من مختلف الجماعات المسيحية . وبذلك استطاع المسلمون في طرابلس حمايتها ، والدفاع عن أسواقها وبيوتها وقيسارياتها وحوانيتها فلا تصبح منالا سهلا للفرنج . وأثبتوا أنه

إذا لم تكن السلطات مستعدة للدفاع عن المدينة ضمن خطة عسكرية تهيء للمدينة استعداد دفاعي دائم ومنتظم ، فإن أهلها قادرون على الاستبسال في القتال لتحقيق الحماية للمدينة ، والصمود أمام الفرنج ، حتى يتمكنوا من بلوغ الانتصار المطلوب ، وايقاع الهزيمة الفادحة بهم ، فلا يعاودوا الكرة ، ويهددوا حدود الثغور الإسلامية .

في يوم الجمعة السادس من صفر سنة ٧٦٩ هـ / الثاني من تشرين الأول ـ اكتوبر سنة ١٣٦٧ م ركب المماليك الأجلاب اليلبغاوية لمحاربة الأمير أسندمر الناصري[٢٢٠] الأتابك ، وألزموه بتسليم بعض الأمراء إليهم حيث حملوهم مقيدين إلى الاسكندرية ، ولكن ذلك لم يقنعهم واتفقوا على قتل الأمير أسندمر ، وقتل السلطان ، وإقامة سلطان غيره . وعندما بلغت هذه الأخبار السلطان الأشرف شعبان استعد لملاقاتهم بآلة الحرب[٢٢١] .

« ونودي في القاهرة بركوب أجناد الحلقة ، **وحضور العامة لقتال الأجلاب . وكانت النفوس قد مقتتهم لقبح سيرتهم ، وكثرة شرهم ، وزيادة تعديهم . فبادروا إلى تحت القلعة زمرا زمرا** ، وركب الأمير أسنبغا بن البوبكري ،[٢٢٢] والأمير قشتمر المنصوري[٢٢٣] وغيره . **فتناولت العامة الأجلاب بالرجم من كل جهة** ، وتقدم إليهم المماليك السلطانية والأمراء والأجناد وقاتلوهم ، فكسروهم . فمضوا في كسرتهم إلى الأمير أسندمر بمنزله من الكبش ، وما زالوا به حتى ركب معهم في موكب عظيم ومر على القرافة ، حتى أتى من وراء القلعة ، . . . . فلم تثبت له المماليك السلطانية وانهزمت عند رؤيته ، **فثبتت العامة وحدها لقتاله** ، وتقدموا إليه ورموه بالحجارة رميا متتابعا ، وهو ومن معه يرموهم بالنشاب ، فكان بين الفريقين قتال شديد شنيع ، قتل فيه جماعة منهما . وطالت المعركة بينهما ، فعادت المماليك السلطانية والأمراء ، **وعملوا هم والعامة على أسندمر والأجلاب** ، حملة منكرة ، فلم يثبت لهم ، وولى الأدبار بمن معه وامتنع باصطبله من الكبش وقت الظهر ، فقبض من أصحابه على الأمير قرمش

الصرغتمشي والأمير أقبغا آص الشيخوني ،(٢٢٤) والأمير ارسلان خجا ، وسجنوا بخزانة شمايل من القاهرة .

وركب الوالي عن أمر السلطان ، ونادى بالقاهرة ومصر وظواهرهما ، « من قدر على أحد من الأجلاب فله سلبه ، ويعطى كذا من المال إذا أحضره » ، فتتبعت العامة عند ذلك الأجلاب في الأزقة والحارات ، وأخذوا منهم جماعة .
وركب الأمير خليل بن قوصون إلى الأمير اسندمر ، فأخذه من داره وطلع به إلى القلعة ليقيد ويسجن . فشفع فيه جماعة من الأمراء ، وقرروا عليه مالا لينفق في مماليك السلطان . فقبل السلطان شفاعتهم ، وخلع عليه ، وأقره على حاله ، فنزل إلى داره في ليلة الاثنين ، ومعه الأمير خليل بن قوصون مرسما عليه ، حتى يحضر من الغد فخدع أسندمر ابن قوصون ووعده بأن يقيمه في السلطنة ، فإنه ابن بنت السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون ، فانخدع ابن قوصون ومال إليه وتحالفا على ذلك . فبعث أسندمر فجمع إليه الأجلاب ، وبذل فيهم المال ، ووعدهم ومناهم ، فلما طلع نهار يوم الاثنين حتى ركب اسندمر وابن قوصون في جمع كبير ، ووقفا تحت القلعة فعادت الحرب وركب الأمراء والأجناد ، وخرج عامة الناس ، فكان الأمراء إذا رأوا ابن قوصون بجانب أسندمر انضموا إليه ، ظنا منهم أنه سلطاني . فأمر السلطان فدقت الكوسات ، ونزل إلى الاسطبل بآلة الحرب ، فاجتمع إليه الأمراء والمماليك السلطانية والعامة ، وبعث إلى أسندمر وابن قوصون ليحضرا إليه ، فامتنعا ، وصرحا بأنهما يريدان نزع السلطان من الملك وإقامة غيره من السلطنة لتخمد الفتنة . فلما عاد جوابهما إلى السلطان ، بعث ثانية يخوفهما عاقبة الغدر ، فأظهرا أنهما أجابا ، وهما بالحضور ، ثم سلا سيفيهما ، ومرا ليفتكا بالسلطان ، وقد ركب ووقف تحت الاصطبل فتبعهما من معهما من الأجلاب ، وهم شاهرون السلاح ، ليفعلا فعلهما . فبادر السلطان بالنداء في العامة « هؤلاء مخامرون فارجموهم » . فصاحت العامة بأجمعها « مخامرين » ورجموهم بالحجارة ، ورمتهم المماليك السلطانية بالنشاب ، فلم يكن غير ساعة حتى انكسر اسندمر وابن

قوصون ، وقتل عدة من الأجلاب ، فأخذتهم العامة في هزيمتهم ، وأتوا بهم إلى السلطان إرسالا وقد نزعوا ثيابهم ، وكشفوا رؤوسهم ، ونالوا منهم ما شفي صدورهم ، ثم قبضوا على خليل بن قوصون من ناحية المطرية ، وأتوا به . ثم اخذوا أسندمر من نحو وادي السدرة تجاه قبة النصر . وقبض على الأمير الطنبغا اليلبغاوي ،(٢٢٥) والأمير سلطان شاه بن قرا ، وهما من أمراء الألوف . وقبض على أحد عشر أميرا سوى هؤلاء من اليلبغاوية ، وقيدوا ومضى بهم الأمير ملكتمر ، والأمير الطنبغا العلاى(٢٢٦) ، والأمير درت بغا البالسي إلى الاسكندرية . . . . . .

ونودي في آخر النهار بالأمان ، فلا ينهب أحد شيئا ، فقد ظفر السلطان بغرمائه ، فزينوا القاهرة ، ومصر ، فزينتا أحسن زينة ، وفرح الناس بزوال دولة الأجلاب »(٢٢٧) .

وبذلك يتكرر في الدولة المملوكية ظهور أحزاب جديدة تملك الكثير من السلطات من الناحيتين العسكرية والسياسية . والأجلاب أحد هذه الطوائف التي بدأت تمارس كثيرا من الصلاحيات في شئون السلطنة ودواوين الأمراء . وقد بلغوا شأوا كبيرا في القوة المادية والمعنوية إلى درجة تحدي الأمراء وتهديدهم ،بل التدبير لقتل بعض الأمراء المعارضين لصلاحياتهم المطلقة ، فقد خشوا أن هؤلاء الأمراء أصحاب السلطة قد يعمدون إلى القضاء على نفوذ المماليك الأجلاب ، ومن هنا جاء التفكير بالتدبير لقتلهم . وقد تطورت حدة الوضع إلى تهديد المماليك الأجلاب بقتل السلطان وإقامة غيره مكانه . وقد ترأس الأمير أسندمر الناصري حركة الأجلاب هذه حيث أعلنوا الحرب ضد السلطان الأشرف شعبان لوقوفه ضد مطالبهم ، وأطماعهم الشخصية ، وتطاولهم على نفوذ الأمراء . وهكذا تظهر لنا أهمية التدرج في السلك الوظيفي المملوكي في البلاط السلطاني ، فهؤلاء المماليك الذين كانوا بالأمس صغارا ، أصبحوا بعد وقت قصير كبارا بما حصلوا عليه من صلاحيات ونفوذ وسلطات مطلقة .

وعندما تم إعلان الحرب بين طائفة المماليك الأجلاب بقيادة الأمير أسندمر

الناصري ، والسلطان الأشرف شعبان نجده يصدر أمرا رسميا إلى العامة يطلب منهم الحضور إلى القلعة ، والقتال إلى جانب السلطان ضد الأجلاب . ومن جانب آخر اتصف الأجلاب بسوء سمعتهم بين طوائف العامة على مختلف مستوياتهم بسبب شرهم ، وتطاولهم على الناس ، وتعديهم على حقوق الآخرين وحرماتهم . وقد كانت الاستجابة الفورية من العامة لطلب الأشرف شعبان صورة صادقة تعبر بشكل واضح عن مدى محبتهم له ، وشعبيته بين طوائفهم . ونتيجة لذلك التف العامة حول الأشرف شعبان مناصرين ومؤيدين بكل ما يملكون من سبل متواضعة ، ووسائل بسيطة وبدائية . ومن ثم أخذ العامة المبادرة في شن الحرب ضد الأجلاب برجمهم بالحجارة ، وبعد ذلك تبعهم المماليك السلطانية والأمراء والأجناد حتى أنزلوا بهم هزيمة منكرة . وهكذا تظهر ظاهرة محاربة العامة إلى جانب المماليك السلطانية كأحد أبرز ملامح هذا العهد من حكم أحفاد الناصر محمد بن قلاون .

كما نلاحظ انهزام المماليك السلطانية أمام الأمير اسندمر الناصري والأجلاب ، في حين صمد العامة وحدهم لقتاله حتى اشتدت الحرب بين الفريقين ، وطال القتال ، فكانوا بذلك انموذجا يحتذى به للاستبسال والتضحية في سبيل حماية السلطان وأتباعه مما أدى إلى تشجيع المماليك السلطانية على اللحاق بهم ، والقتال إلى جانبهم ضد الأجلاب . وعلى ذلك تمت هزيمة الأمير أسندمر الناصري والأمراء أنصاره والأجلاب على يد هذا الحلف الشعبي السلطاني . بل إن العامة حرصوا على تتبع الأجلاب في كل مكان حيث اجتهدوا في اقتفاء آثارهم ، والقبض عليهم ، وتسليمهم لوالي القاهرة لينزل بهم العقاب اللازم لقاء تطاولهم على السلطان ، واعلان الحرب ضده . ومن ناحية أخرى يلفت نظرنا تهاون الأشرف شعبان في القبض على الأمير أسندمر أدى إلى تفكير الأخير بإعادة الكرة والقيام بمحاولة أخرى لتحقيق هدف خلع الأشرف وتولية أسندمر بن قوصون حفيد الناصر محمد من ابنته زوجة الأمير قوصون .

وعندما بدت بوادر إعلان الحرب مرة أخرى برزالعامة إلى ميدان القتال لمساعدة الأشرف شعبان ، في حين ظهر واضحا حلم الأشرف شعبان ، وعدم تسرعه في مقاتلة أسندمر وأتباعه ، مع رغبته الصادقة في تهدئة الأمور ، وحل المشاكل دون حرب أو قتال . لقد « كان السلطان الملك الأشرف ـ رحمه الله تعالى ـ من أجل الملوك سماحة وشهامة وتجملا وسؤددا . . . . . وكان ملكا جليلا شجاعا مهابا كريما هينا لينا محبا للرعية ، قيل إنه لم يل الملك في الدولة التركية أحلم منه ولا أحسن خلقا وخلقا»[(٢٢٨)] ومن ثم عرض عليهم مناقشة الوضع ، والوصول إلى حل مناسب إلى كل الأطراف ، فأظهروا استجابتهم لهذا الاقتراح ، غير أن أسباب الغدر ظهرت واضحة عند أسندمر ومؤيديه متبعين في هذا المجال مبدأ الغاية تبرر الوسيلة . ففي سبيل خلع الأشرف شعبان وتعيين آخر سلطانا بدلا منه « أسندمر بن قوصون » استخدموا مختلف الوسائل ؛ إذ أنهم أعلنوا الحرب ضد السلطان وغدروا به ، وحرضوا أبناء أسرة قلاون ضد بعضهم ؛ مع استغلال طيبة الأمراء في الشفاعة عن المتآمرين عند السلطان ، وخداع الأشرف شعبان شخصيا محاولين قتله غدرا وغيلة لولا نصرة العامة في الوقت المناسب . وأخيرا تحققت هزيمة الأمير أسندمر الناصري وطائفة الأجلاب بشكل نهائي ، إلى جانب إطلاق العنان للعامة للانتقام من الأجلاب ، والحط من قدرهم ومكانتهم جزاء جرأتهم على السلطان الأشرف شعبان . وبذلك حقق العامة أملهم في مذلة الأجلاب وإهانتهم ، ونصرة الأشرف شعبان وتأكيد حكمه وسلطنته .

علاوة على ذلك تتضمن الفترة التي نحن بصدد دراستها الكثير من صور مشاركة العامة في مجريات الحوادث مما يترك أثرا بالغا في طبيعتها ، ويبين أهمية العامة كعنصر مشارك ، بل تعتبر مساعدته ضرورية لاتمام هدف انتصار فئة أميرية بعينها ضد طائفة مناوئة تنافسها سلطاتها وصلاحياتها . من ذلك مثلا ما حدث في عهد السلطان علاء الدين علي[(٢٢٩)] بن الأشرف شعبان بن الناصر محمد عندما وقعت الفتنة بين الأمير برقوق والأمير بركة[(٢٣٠)] في ربيع الأول سنة ٧٨٢ هـ / حزيران - يونية سنة ١٣٨٠م « نادى الأمير برقوق في العامة « عليكم ببيت بركة فانهبوه»

فجاء منهم خلق كالجراد المنتشر إلى بيت بركة من جهة بابه الذي بالرميلة تجاه باب السلسلة ، وقد أغلق ، فأضرموا فيه النار حتى احترق ، وهجموا عليه ، فلم يثبت لهم وللرمي عليه من أعلا مأذنتي مدرسة حسن . وخرج بمن معه من باب سر داره ، ومر إلى باب زويلة ، فدخله ، وشق بمن معه القاهرة إلى باب الفتوح في عسكر عظيم . وأخذ والي القاهرة حتى فتحه له ، وقد أغلق . وخرج منه إلى قبة النصر . وكانت بينه وبين أصحاب برقوق وقعة انتصف كل طائفة من الأخرى . وبعث الأمير برقوق إلى الأمير حسام الدين حسين بن الكوراني[٢٣١] فأحضره إليه ، وولاه ولاية القاهرة ، عوضا عن بهاء الدين باد ، لمخامرته مع الأمير بركة . فنزل إلى القاهرة وأغلق أبوابها على العادة في أيام الفتنة ، ومنع المماليك من دخولها . فلما كان الغد يوم الثلاثاء ثامنه ، أصبح بيت بركة خرابا نبابا ، قد نهبت العامة أخشابه ورخامه ، وهدمت عدة مواضع منه ، ولم تدع فيه إلا الجدر القائمة ، ولا يجد به مالا ولا حريما ، فإنه كان قد استعد للحرب ، ووزع حريمه وأمواله في عدة أماكن »[٢٣٢] .

بالإضافة إلى ذلك « نادى الأمير برقوق في العامة » من قبض على مملوك من مماليك بركة كان له ماله ولنا روحه . وركب الأمير آلان الشعباني ، والأمير أيتمش البجاسي[٢٣٣] ، والأمير قرط التركماني من جهة الأمير الكبير برقوق ، لقتال الأمير بركة . فركب إليهم الأمير يلبغا الناصري ـ من أصحاب بركة ـ وقاتلهم وكسرهم كسرة قبيحة ، قتل فيها جماعة ، فباتوا متحارسين . وصار العسكر فريقين ، فرقة جراكسة ـ وهم أصحاب الأمير الكبير برقوق ـ وفرقة ترك ـ وهم أصحاب الأمير بركة . فلما أصبح نهار يوم الأربعاء تاسعه ، أنزل الأمير برقوق بالسلطان إلى عنده بالحراقة من الاصطبل ، ودقت الكوسات حربيا بالطبلخاناة من القلعة ، فطلع مماليك السلطان إليه ، وأمر بباب القلعة من جهة باب القرافة ، فسد بالحجارة . ونودي في الأجناد البطالة وأجناد الحلقة بطلوعهم إلى السلطان ، فطلع جماعة كبيرة ، فرقت فيهم أسلحة ، أخذت في الليل من سوق السلاح بالقاهرة .

وركزت كل طائفة منهم على تربة من الترب - فيما بين القلعة وقبة النصر - ليرموا من أعلاها أصحاب بركة عند محاربتهم بالسهام ، وبالغ حسين بن الكوراني في حفظ القاهرة ، وأخذ الطرقات على من يتوجه إلى بركة بشيء من الأقوات والعلوفات ، وقبض على جمال الدين محمود المحتسب ، وسجن بالاصطبل من أجل أنه نقل عنه أنه بعث إلى الأمير بركة بمأكل من خبز ولحم وغيره . وتوجه الأمير سودون الشيخوني الحاجب إلى بركة بتشريف نيابة الشام ، فأخرق به وأعاده أقبح عود ، ثم ركب وقت القايلة ، وكان الوقت صيفا ، ومعه الأمير يلبغا الناصري ، من طريقين ، وهجما على حين غفلة إلى تحت الطبلخاناة ، يريدان الهجوم على القلعة ، **فتناولت العامة الحجارة يرجمونهم بها** ، ورماهم مع ذلك من بأعلا القلعة بالنشاب . وثبت لهم الأمير آلان في نحو مائة فارس ، فكانت وقعة عظيمة جدا ، أبلى فيها أحمد بن همز التركماني ومماليك بركة - وعدتهم ستمائة فارس - بلاء عظيما ، كسروا فيه أصحاب برقوق عشرين كسرة ، يمر في كل وقعة منها ما يتعجب منه . فلما كثرت عليهم حجارة العامة ونشاب من بالقلعة ، تقنطر بركة عن فرسه ، فأركبه أصحابه ، وعادوا به إلى مخيمهم بقبة النصر مكسورا . وقد اقتحم أيتمش على يلبغاالناصري بطبر وضربه حتى كاد يأتي على نفسه ، وأخذ جاليشه وطبلخاناته ، وجرح كثير منهم ، وفر منهم الأمير مبارك شاه المارديني إلى الأمير برقوق في طائفة . فلما دخل الليل تفرق عن بركة أكثر من معه ، وأشرفت خيول من بقي على الهلاك ، من كثرة جراحاتها ، أمرهم أن يطلبوا النجاة لأنفسهم . . . . .

ثم نودي من آخر يوم الجمعة في القاهرة بالأمان ، ونودي « ياعوام إن كنتم راضين بمحتسبي القاهرة ومصر ، وإلا عزلناهما » . فطلع جمع من الغوغاء إلى تحت القلعة وصاحوا « ما نرضى بهما » فرسم بعزلهما .(٢٣٤)

من دراستنا المتفحصة لمراحل هذه الفتنة يمكننا أن نصل إلى بعض النتائج :

١ - استغلال بعض الأمراء بساطة العامة وتفانيهم في الإخلاص لهم من أجل خدمة أغراضهم الخاصة ، وطموحاتهم الشخصية في مجال الحكم

والسياسة . وقد ظهر العامة من خلال هذه النظرة وكأنهم الوسيلة الفعالة التي كانت دائما موجودة تحت الطلب ومستعدة للعمل مجانا بدون أجر باستمرار وانتظام . ومن ثم يتجلى اطمئنان كبار الأمراء إلى أن العامة جاهزون على الدوام لخدمتهم ، ويكفي اطلاق نداء الإغاثة بين طوائفهم حتى يجتهدوا في تلبيته بأسرع وقت ، مهملين في سبيل هدف خدمة أولئك المستغيثين أصحاب السلطة الذين تمتعوا بالشعبية بين طوائفهم ، جميع أعمالهم الخاصة وسبل معيشتهم وأرزاقهم . في حين كان البعض من كبار الأمراء المماليك لا يتذكر العامة إلا وقت الأزمات والمحن ، فيطلب المساعدة ، ويجد الاستجابة المأمولة وما أن تنجز الانتصارات المطلوبة حتى تبطل أهمية العامة ، ويصبحوا من منسيات الدهر ، وكأن شئونهم وقضاياهم ليست جزءا من مسئوليات حكومة سلطنة المماليك .

٢ ــ إدراك بعض الأمراء لاهمية أحد نقاط الضعف عند العامة وهي الرغبة في السلب والنهب نتيجة معاناتهم الجوع والفاقة . ومن ثم اجتهد هؤلاء الأمراء في استغلال هذه الصفة لخدمة أطماعهم ومصالحهم الشخصية ، فيطلقون لهم عنان ممارسة هذه الأنشطة غير المشروعة في دور المتآمرين والمخامرين ومسببي الفتن ، وفي اسطبلاتهم وبساتينهم ، فيتم لهم بذلك هدف النيل من أعداء السلطنة عن طريق تسليط العامة على ممتلكاتهم وأموالهم وعقاراتهم . بينما يسد العامة جميع احتياجاتهم من الغذاء والملبس وكماليات الزينة والرفاهية عن طريق السلب والنهب المباح قانونا ، والمشروع رسميا من حكام الدولة وأصحاب السلطة فيها .

٣ ــ تهاون بعض الأمراء في قضية استتباب الأمان والسلام والاستقرار والاطمئنان في المجتمع المملوكي ، حيث يعاني الكبار والصغار من عبث العامة في أملاكهم ، فيسلبون وينهبون كل ما يرغبون به ، وكأن السلطة الرسمية تبيح غير المشروع ، وتتهاون بضرورة تمتع المجتمع بالاستقرار ، بل وتسمح

بانتشار أسباب الفزع والهلع بين طوائف الناس ، وتغض النظر عن معاناتهم عدم الاطمئنان نتيجة السماح للعامة التطاول على مخصصاتهم ، كل ذلك في سبيل تحقيق أهداف بعينها تتضمن الكثير من المنافع الشخصية لبعض أصحاب السلطة ، فلا بأس من تسليط العامة ، ولا ضرر من السلب والنهب ، بل حتى الاستقرار الاجتماعي يمكن التخلي عن ضرورة انتظامه واستمراره من أجل إنجاز الأغراض الخاصة والطموحات الشخصية .

٤ ـ تمتع بعض كبار الأمراء بفرق عسكرية كبيرة خاصة بهم ، تعمل على حمايتهم ، والانتصار لهم في أوقات المحن ، كما أنهم يسخرون هؤلاء العساكر للدفاع عنهم ، ومهاجمة أعدائهم عند وقوع الصراعات الشخصية الحزبية بين أصحاب السلطة من كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية .

٥ ـ كثرة وقوع الفتن والنزاعات بين طوائف الأمراء المماليك جعلت مسألة استباحة الدماء سهلة ، وسرقة البيوت قضية عادية ، وهدم دور الأمراء أمرا قانونيا مشروعا ، حتى استفحل الوضع إلى درجة التطاول على نساء الأمراء مثيري الفتن ومدبري المؤامرات ، وهو الشيء الذي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال مهما كانت طبيعة أسبابه وأهمية نتائجه . وعلى ذلك كان هؤلاء المتآمرون يحرصون على تأمين نسائهم عند من يثقون بهم من الأقرباء والأتباع خشية أن يقع لهم مالا تحمد عقباه سواء على يد المماليك السلطانية ، أم أجناد الأمراء ، أم طوائف العامة .

٦ ـ برزت في عهد أحفاد الناصر محمد بصورة واضحة أهم خصائص النظام الإقطاعي في مختلف البلاد وهي الحرب الاقطاعية في سبيل مزيد من السلطة والسيادة ، خاصة في ظل حكم سلطان صغير السن ، مسلوب الإرادة ، محجور عليه ، وليس له من الحكم إلا الاسم ، فبدأ سباق التنافس على السلطة بين الأمراء .

٧ ـ شيوع عرف مكافأة العامة فور إنجاز النصر المأمول ، حيث يحرص المنتصر

على تلبية مطالبهم في تعيين من يريدون من الولاة لمدينة القاهرة ووظيفتي المحتسب ، فلهم حق الاختيار ، في حين يقع على عاتق الدولة مسئولية التنفيذ مكافأة لهم مقابل ما بذلوه من خدمات جليلة ، وتضحيات غير محدودة في سبيل قمع الفتنة ، والقبض على مدبريها ، وتحقيق السلامة والحماية للسلطان وكبار الأمراء المماليك الاوليجاركية أصحاب السلطة الفعلية في الدولة . والتقدير المحدود من السلطات الرسمية التي تمسك بيدها جميع مقاليد الحكم والسيادة في سلطنة المماليك .

بالإضافة إل ذلك كان العامة يجاهرون باستيائهم تجاه أي موقف يجدونه غير لائق في أجهزة الدولة الإدارية ومرافقها التعليمية والتوجيهية ، من ذلك على سبيل المثال ما حدث في ذي القعدة سنة ٧٧٨ هـ / آذار ـ مارس سنة ١٣٧٧ م « خلع على جمال الدين محمود القيصري العجمي[٢٣٥] خطيب مدرسة الجاي ، واستقر في حسبة القاهرة ، عوضا عن شمس الدين محمد الدميري .[٢٣٦] فسخر العامة منه واستهزأوا به ، لعهدهم به أمس ـ وهو من فقراء العجم ، يجلس تجاه باب المارستان بالقاهرة ، ويبيع التمر ـ فلم يجد له بيتا ينزل فيه ، حتى نزل في بيت تاج الدين أحمد بن علي بن الظريف ، إلى أن وجد دارا سكنها »[٢٣٧] .

ولا تعني هذه الدراسة أن العامة لعبوا على الدوام دور المشارك في كل ما يقع من حوادث وفتن ومؤامرات ، ففي كثير من الأحيان نلاحظ أن دور العامة في العديد من الحوادث السياسية الحاسمة لم يكن يتجاوز منزلة المشاهد لما كان يحل بمدبري الفتنة أوالمؤامرة من عقاب شديد ينالونه على مرأى من الجماهير في شوارع العاصمة كي يكونوا عبرة لغيرهم من الطامعين في السلطة والحكم حيث يذكر المقريزي أنه في سنة ٦٩٣ هـ/١٢٩٣ م مع بداية سلطنة الناصر محمد « وقع الطلب على الأمراء الذين كانوا مع بيدرا في قتل الأشرف : فأول من وجد منهم الأمير سيف الدين بهادر رأس نوبة ، والأمير جمال الدين أنش الموصلي الحاجب ، فضربت أعناقهما في المجاير ثامن يوم سلطنة الناصر . ثم أخذ بعدهما سبعة أمراء

فسجنوا بخزانة البنود من القاهرة : وتولى بيبرس الجاشنكير عقوبتهم ليقروا على من كان معهم ، ثم أخرجوا يوم الاثنين ثامن عشره ، وقطعت أيديهم بالساطور على قرم خشب بباب القلعة ، وسمروا على الجمال وأيديهم معلقة في أعناقهم وشقوا بهم ـ ورأس بيدرا على رمح قدامهم ـ القاهرة ومصر . واجتمع لرؤيتهم من العالم مالا يمكن حصره ، بحيث كادت القاهرة ومصر أن تنهبا . ومروا بهم على أبواب دورهم ، فلما جازوا على دار علاء الدين الطنبغا خرجت جواريه حاسرات يلطمن ، ومعهن أولاده وغلمانه قد شقوا الثياب وعظم صياحهم ، وكانت زوجته بأعلى الدار ، فألقت نفسها لتقع عليه فأمسكنها جواريها ، وهي تقول«ليتني فداك» وقطعت شعرها ورمته عليه ، فتهالك الناس من كثرة البكاء رحمة لهم » .(٢٣٨)

على ذلك يمكن القول إن حوادث العقوبة التي تنزل بالمتآمرين كانت فعلا فرصا ملائمة لعامة الناس ، أما للفرجة ورؤية ما يحل بهؤلاء المذنبين من أصناف العذاب ، وإما أن انشغال الناس بالتفرج يتيح مجالا مناسبا لحرافيش العامة والأوباش لنهب ما يمكن نهبه من الحوانيت والقيساريات والمنازل التي تركها أهلها رغبة في الفرجة .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ عدم معرفة عامة الشعب في مصر والشام أحيانا بما يجري من حوادث سياسية ، فكانت النتائج التي تسفر عنها تلك الحوادث بمثابة ظواهر يفاجئون بحدوثها ولا يملكون سوى تقبلها مثلما حصل عندما خلع العادل كتبغا عن كرسي السلطنة سنة ٦٩٦ هـ/١٢٩٦ م إذ « كثر كلام الناس واختلفت أقوالهم وعظم اجتماعهم بظاهر دمشق حتى أنه سقط في الخندق جماعة لشدة الزحام فيما بين باب النصر وباب القلعة ، فمات نحو العشرة »(٢٣٩) .

إذن فقد كان هناك عدد من صور النزاع السياسي والتنافس الأميري في سبيل السلطة حيث يتم تسوية القضايا المتعارضة بسهولة دون تدخل العامة ، أو مشاركتهم ، أو مساعدتهم بشكل أو بآخر ، وفي هذه الحالة يكون العامة آخر من يعلم بما يقع من حوادث في البلاط السلطاني . ومن ثم كانت واقعة عزل العادل

كتبغا وتولية المنصور لاجين مقاليد الحكم في سلطنة المماليك أحد هذه الحوادث التي لم يتعد دور العامة فيها عن مشاهدة تطور الأوضاع والنتائج المتبلورة عنها .

كذلك من الصور التي تبين عدم تجاوز العامة دور المتفرج لما يحدث من الوقائع السياسية ما يذكره المقريزي عند تناوله حادثة قدوم الأمير ارغون إلى دمشق من أجل القبض على الأمير شمس الدين قراسنقر عام ٧١١ هـ/١٣١١ م حيث يقول : « وكثر تحدّث الناس بدمشق في مجيء أرغون ،[٢٤٠] وأنه يريد قبض قراسنقر ، وأن قراسنقر قد حضره ، فهمّ الأمراء بالركوب على قراسنقر وأخذه ، ثم خشوا العاقبة ، وأنه لم يصل إليهم مرسوم السلطان بذلك ، فكفوا عنه »[٢٤١] .

في ذي الحجة عام ٧٣٠ هـ / أيلول ـ سبتمبر ١٣٣٠ م قتل في مكة الأمير سيف الدين ألدمر أميرجندار[٢٤٢] وولده خليل[٢٤٣] .

وكان من غريب الاتفاق أنه في يوم الجمعة قتل فيه الدمر كأنما نودي في القاهرة ومصر وقلعة الجبل بقتل الدمر في فتنة كانت بمكة في هذا اليوم ، وتحدث الناس بذلك حديثا فاشيا إلى أن بلغ السلطان وأمراء الدولة . فلم يعبأوا به ، وجعلوه من ترهات العامة .

وأغرب من ذلك أن الأمير علم الدين سنجر الخازن[٢٤٤] كان كاشفا بالغربية من نواحي القاهرة ، فلما عاد إلى منزله بعد صلاة عيد الأضحى وافاه أحد غلمانه وقد حضر إليه من القاهرة ، فأخبره أنه اشيع بالقاهرة أن فتنة كانت بمكة قتل فيها الأمير الدمر أمير جندار ، فسخر من قوله وقال : هذا كلام لا يقبله عاقل ؛ وأخذ الخبر ينتشر حتى تحدث به كل أحد » .[٢٤٥]

وفي هذا الموضوع يقول المقريزي : « في ثالث المحرم (٧٣١ هـ / تشرين الأول ـ اكتوبر ١٣٣٠م) قدم مبشر والحاج ، وأخبره بما وقع بمكة من الفتنة وقتل الأمير الدمر أمير جندار وولده ، فتعجب الناس من صحة ما أشيع بالقاهرة من قتل

الدمر في يوم قتله . فشق على السلطان ذلك ، وكتب باحضار الشريف عطيفة[٢٤٦] أمير مكة وولده وقواده »[٢٤٧] .

إذن فقد كان العامة يكثرون الحديث فيما لا يعنيهم من مواضيع تعتبر ضمن قضايا الدولة ، ولكن يبدو أن العامة كانوا يجدون في التحدث بهذه المسائل تسلية وتلهية لا يمكن أن يمنعهم أحد من ممارستها ، فلم يكن لديهم ما يشغلهم عن ذلك . وكانت أخبار الدولة والمسئولين فيها تنتشر بسرعة بينهم ، ويتم تناقلها ومعرفتها بين فئاتهم المختلفة قبل أن يعلم بها أصحاب السلطة بصفة رسمية . وقد يتناقل العامة أخبارا تكون باطلة من الأساس وتعتبر من ترهات العامة بسبب عدم صحتها ، وقد يكثر بينهم الحديث بخصوص أنباء حوادث لم تصل رسميا لأجهزة الدولة ، ولكن تثبت صحتها ، وتصدق أقوالهم ، وتتحقق السلطات من وقوع ما تنبأ العامة به وتناقلوه .

وفي يوم الاثنين سادسه (محرم سنة ٧٤١هـ / ٢ تموز - يولية سنة ١٣٤٠م) قدم الأمير بشتاك[٢٤٨] والأمير الطنبغا الصالحي إلى دمشق فيمن معهما من الأمراء ، وقد خرج الناس إلى لقائهم ، فكان يوما مشهودا »[٢٤٩] .

وهكذا في كثير من الأحيان لا يملك العامة سوى التفرج على ما يدور داخل حدود المجتمع من مؤامرات سياسية تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم والتخلص من السلطان ، ولكن جميع التدابير التي نظمت في أثناء هذه الفترة تم اكتشافها نتيجة للمخططات الأمنية التي كان الناصر محمد يعتمدها شخصيا . وقد حتمت طبيعة العلاقات الودية بين طوائف العامة والسلطان وقوف الطرف الأول إلى جانب السلطان في الفتنة التي وقعت بينه وبين الأمير تنكز الحسامي نائب الشام .

وعلى ذلك دأب العامة على اتخاذ موقف ايجابي يتضمن مصلحة السلطان بشكل أساسي ، ويرتكز على عنصرين رئيسين ، الأول التأييد المطلق للسلطان في كل ما يتعرض له من تدابير عدوانية وفتن ومؤامرات سواء اقتصر ذلك التأييد على

الهتاف والصياح أو امتد إلى مرحلة حمل السلاح . والثاني السعي إلى حماية السلطان بواسطة كشف كل من يحمل له حقد أو ضغينة ، واطلاع الوالي بشأنه للقبض عليه ، والتحقيق معه من أجل توفير الحماية الشخصية اللازمة للسلطان ، أو الاجتهاد في إخبار الناصر محمد بن قلاون عن كل صغيرة وكبيرة يظنون أنها تحوي مضرة لشخص الناصر محمد بواسطة بعث رسائل مجهولة إليه بدون امضاء .

أما إذا حقق الناصر محمد ما يرجوه له العامة من الانتصار على خصمه فلا يجدون سوى متعة تتبع ومشاهدة التطورات النهائية الخاصة بالقبض على المتآمرين ، ومصادرة أملاكهم ، وتصفية مخصصاتهم ، ما بين بيع وتوزيع ومهاداة وسط جموع العامة في الميدان الرئيسي للمدينة « القاهرة » .

ومن ناحية أخرى اعتمد الناصر محمد على طبقة العامة كدعامة فقرية يعول على ثقلها في التعضيد والمساندة الشيء الكثير ، بل ربما اعتبر الناصر محمد نفسه محظوظا في التمتع بهذه الشعبية الواسعة بين طوائف العامة ، ومن هنا جاء اجتهاده في الاستفادة من هذه الركيزة البشرية في سبيل تحقيق العديد من المكاسب في حقل السياسة والحكم .

ولكن لم تمض سوى فترة قصيرة على وفاة السلطان الناصر محمد سنة ٧٤١هـ / ١٣٤١م حتى أخذ كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية ينكلون بأولاد الناصر محمد ، حيث بدأوا بخلع السلطان المنصور أبي بكر بن الناصر محمد ، ونفيه هو وجميع إخوته إلى قوص . ويشرح المقريزي موقف هؤلاء الأمراء من أولاد الناصر محمد فيقول :

« ثم نزل قوصون والأمراء في خيم ضربت لهم عند قبة النصر ، واستدعي طقزدمر[٢٥٠] النائب والأمير جنكلي بن البابا ، وأيدغمش أمير آخور ، والوزير ، والأمراء المقيمين بالقلعة . واتفقوا على خلع الملك المنصور واخراجه وإخوته من القلعة فتوجه برسبغا في جماعة إلى القلعة ، وأخرج المنصور وأخوته ، وهو سابع سبعة ، ومع كل منهم مملوك صغير وخادم وفرس وبقجة قماش ، وأركبهم برسبغا

إلى شاطىء النيل ، وأنزلهم في حراقة ، وسافر بهم جركتمر بن بهادر إلى قوص ؛ ولم يترك برسبغا في القلعة من أولاد السلطان إلا كجك . وسلم قوصون الأمراء المقيدين إلى والي القاهرة ، فمضى بهم إلى خزانة شمايل بالقاهرة وسجنهم بها إلا يبلغا اليحياوي ، فإنه أفرج عنه .

وكان يوما عظيما بالقلعة والقاهـرة ، من تألم النـاس على أولاد السلطان والأمراء وكثرة البكاء والعويل »(٢٥١) .

وهكذا تعرض أولاد الناصر محمد لوضع مهين مـا كان ليخـطر على بـال والدهم ، أو يتخيل حدوثه لأولاده بعد وفاته حيث تآمر أقرب الأمراء إليه بزعامة الأمير قوصون من أجل خلع ولده المنصور أبي بكر من السلطنة ، ونفيه مع إخوته إلى مدينة قوص بالصعيد ، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على سكان القلعة . ولم يكتف قوصون ومخامريه بذلك ، بل عمدوا إلى سجن كل أمير يؤيد المنصور أبي بكر . وقد كان يوم خروج أبناء الناصرمحمدومناصريهم من كبار الأمراء من القلعة مؤلما وحزينا ، كما عم الحزن القاهرة ، وتألم الناس على مختلف مستوياتهم لهـذه الحالة السيئة والبائسة التي وصل إليها وضع أبناء أسرة قلاون على يد من ائتمنهم الناصر محمد ليكونوا أوصياء وأمناء على أولاده من بعده .

وتسجل هذه الواقعة بداية حقبة جديدة في تاريخ سلطنة المماليك تكـون السلطة الفعلية فيها بيد كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية مما يؤدي إلى تفاقم حدة النزاع بين الأمراء ، واستفحال أسباب المنافسة والتدابير الخفية في سبيل الاستئثار بالسلطة ، في حين يقتصر دور أولاد الناصر محمد على مجرد الواجهة الشرعية لهذا العهد . وتحدد صلاحياتهم بصفة الطابع الاسمى ، والإطار الرسمي دون أدنى تدخل في شئون الدولة الداخلية أو علاقاتها الخارجية .

إنه عصر يختلف عن ذلك العهد الذي كان فيه الناصر محمد صاحب الكلمة العليا في الدولة ، ولا يجرؤ أحد من الأمراء على مناقشته في قضية ما ، أو محاولة

تغيير رأيه نحو أي مسألة ، في حين يتميز هذا العهد الجديد بخصائص تتعارض كثيرا مع تلك التي اتصف بها عهد الناصر محمد ، حيث تختفي هنا فعالية السلطان الحاكم القابض بيده على جميع مقاليد السلطة ، وزمام كافة شئون الدولة . بل حددت مهام السلطان في أثناء هذه الحقبة بالقيام بوظائف البروتوكول الرسمي بما تشمله من استقبالات يومية في البلاط السلطاني . ونحن لا نبالغ عندما نتبنى رأيا صريحا بأن دولة المماليك طوال هذه الحقبة كانت بالفعل سلطنة بدون سلطان إذ تركزت صلاحيات الحكم بيد طائفة من كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية .

في حين لا يملك الطفل الجالس على كرسي الحكم من مزايا السلطنة سوى لقب سلطان ، ويظل هكذا محروما من السلطة ، مسلوب الإرادة ، محجورا عليه حتى يعزل أو يقتل أو يموت فجأة ، فيولي طفل غيره من أبناء أسرة قلاون كسلطان جديد للدولة ، لنرى حقبة لا تختلف كثيرا في خصائصها عن الفترة السابقة ، بل هي في حقيقة الأمر امتداد لها ، واستمرار لصفاتها ومميزاتها الفريدة الاستثنائية .

ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو ما طبيعة موقف العامة تجاه هذا الوضع المهين الذي تردت إليه أحوال أولاد الناصر محمد بعد وفاته ؟ لاشك أن العامة شعروا بالألم والحزن لتسلط كبار الأمراء على أولاد الناصر محمد ، وخلع من ولاه وليا لعهده وسلطانا من بعده ، بل نفيه مع إخوته إلى قوص في الصعيد . ولكن موقف العامة الضعيف جعلهم عاجزين عن الوقوف في وجه هؤلاء الأمراء أصحاب السلطة ، ومواجهتهم ، وتحديهم ، فهم يفتقرون إلى الدعامة الاجتماعية التي يمكنهم ان يرتكزوا عليها ، ولا يملكون من السلاح سوى الحجارة ؛ في حين كان كبار الأمراء المتآمرين يمثلون الدولة بأكملها بما فيها من سلاح وجيش ومماليك بحيث يستحيل أن يعلن العامة الحرب ضدهم وهم لا يملكون عنصرا واحدا يتيح لهم فرصة تحقيق النصر ، وخذلان هؤلاء الأمراء .

وفي نفس الوقت حرم أولاد الناصر محمد من عوامل القوة هذه ، كما كانوا أطفالا لا حول لهم ولا قوة ، ولو كان بينهم شخصية قوية يمكن الركون إليها ،

والانضواء تحت قيادتها ، والقتال في ظل زعامتها لما ترددوا في ذلك . وقد شهدنا في الصفحات السابقة وقوفهم مرارا وتكرارا إلى جانب السلاطين من أبناء هذا البيت القلاوني يناصرونهم ضد الأمراء المتسلطين الذين يرسمون الخطط ، ويدبرون المؤامرات من أجل الإطاحةبالسلطان . غير ان الوضع هنا في بدايته ، وأبناء أسرة قلاون يفتقرون إلى الخبرة في مجال الفتن ، والتدابير السرية ، ومؤامرات الخلع والعزل . إلى جانب اتفاق أغلبية الأمراء المماليك في البلاط السلطاني على إنجاز هذا التدبير ضد هؤلاء الأطفال ، والوقيعة بهم ، فيصبح المجال أمامهم مفتوحا لممارسة ما يريدون من صلاحيات واسعة وامتيازات مطلقة في جميع أجهزة الدولة وإداراتها .

ومن ثم كانت مهمة كبار الأمراء المماليك سهلة يسيرة ، وتم تنفيذ الخطة المرسومة بحذافيرها ، وغادر أبناء الناصر القلعة إلى المنفى باستثناء الأمير كجك كي يجلسوه على كرسي السلطنة لسد حاجة عنصري الرسمية والشرعية . ومن هنا لا بد لنا أن نسأل لماذا خلع المنصور أبوبكر عن الحكم في سلطنة المماليك ؟ يقول المقريزي :

« وفي يوم السبت تاسع عشره (صفر سنة ٧٤٢هـ/تموز ـ يولية سنة ١٣٤١م) ركب الأمير قوصون[٢٥٢] والأمراء على الملك المنصور أبي بكر ، وخلعوه من الملك في يوم الأحد عشريه ؛ وأخرج أبو بكر هو وإخوته إلى قوص صحبة الأمير بهادر بن جركتمر .

وسبب ذلك ان السلطان قرب الأمير يلبغا اليحياوي ، وشغف به شغفا كثيرا ، ونادم الأمير ملكتمر الحجازي ، واختص به وبالأمير طاجار الدوادار[٢٥٣] وبالشهابي شاد العمائر وبالأمير قطليجا الحموي[٢٥٤] ، وجماعة من الخاصكية ؛ وعكف على اللهو وشرب الخمور وسماع الملاهي . فشق ذلك على الأمير قوصون وغيره ، لانه لم يعهد من ملك قبله شرب الخمر ، فحملوا الأمير طقزدمر النائب

على محادثته في ذلك وكفه عنه ، فزاده لومه إغراء ، وأفحش في التجاهر باللهو حتى تحدث به كل أحد من الأمراء والأجناد والعامة » .(٢٥٥)

إذن فقد خلع المنصور أبو بكر لأسباب خلقية كما تصرح بذلك مصادر التاريخ المملوكي بأسلوب مباشر حيث اتصف بسوء الخلق ، والإقبال الكبير على مجالس اللهو والشرب والعربدة ، مما أدى إلى استياء كبار الأمراء في الدولة ، وقرروا خلعه من السلطنة . كما يظهر واضحا انفراد بعض الأمراء بالتقرب إلى أبي بكر ، والاختصاص بمشورته ، وحضور مجالسه الخاصة ، الأمر الذي أثار غيرة الأمراء الآخرين وحسدهم لحرمانهم من مزايا هذه المنزلة الرفيعة في البلاط السلطاني ، فدبروا خطة عزل أبي بكر . بالإضافة إلى موقف التحدي الذي انتهجه السلطان أبو بكر في معارضة الأمراء عندما قدموا له النصيحة بالتخلي عما يستحسنه من سلوك ، ويستمتع به من مجالس ، فأبى ذلك متحديا طلبهم ، رافضا تدخلهم في شئونه بل تمادى في ما يستنكرونه ويأبونه . ونتيجة لذلك أدرك الأمراء أنهم أمام شخصية عنيدة لا تقبل التنازل عما ترغبه من تقريب بعض الأمراء ، والإقبال على مجالس اللهو ، بل إنها تتمسك بهذا كله إلى درجة تحدي هؤلاء الأمراء بالمجاهرة بهذا المسلك الذي يرفضونه ، والإعلان عن التصميم المطلق بالاستمرار في هذه الأفعال ولو كره الأمراء ذلك . وهكذا بانت الحقيقة أمام الأمراء فهم بصدد مواجهة سلطان يحلل المحرمات علنا ، ويجاهر بالوقوف في وجه الأمراء فكان موقفا محرجا انتهى باتفاق هؤلاء الأمراء على عزل أبي بكر ونفيه مع إخوته إلى قوص انتقاما لجرأته على الوقوف في وجه الأمراء وتحديهم أمام الملأ في القلعة . علاوة على ذلك يبدو أن أخبار المنصور أبي بكر الخاصة قد أخذت تنتشر بين مختلف طبقات المجتمع من الأمراء والأجناد والعامة ، وكثر الحديث في أفحاش السلطان في التجاهر باللهو ، وشرب الخمر ، وسماع الملاهي مما كان له بالغ الأثر على سمعته الطيبة بين الناس ، وتم « إخراج أولاد السلطان الملك الناصر على هذه الصورة . . . وتهتك حرم السلطان على إخراج أولاد الناصر ، وكثر البكاء والعويل

بالقاهرة ، فكان هذا اليوم من أشنع الأيام » .(٢٥٦)

وفي يوم الاثنين الحادي والعشرين من صفر سنة ٧٤٢هـ/٦ آب - أغسطس سنة ١٣٤١م أقيم علاء الدين كجك بن الناصر محمد بن قلاون سلطانا » ولم يكمل له من العمر خمس سنين ، وأمه أم ولد اسمها أردو(٢٥٧) ، تترية الجنس ، ولقب كجك بالملك الأشرف ، وعرضت نيابة السلطنة على الأمير ايدغمش أمير آخور(٢٥٨) ، فامتنع وامتنع منها ، فوقع الاتفاق على إقامة الأمير قوصون في النيابة ، فأجاب وشرط على الأمراء أن يقيم على حاله بالأشرفية من القلعة ، ولا يخرج منها إلى دار النيابة . خارج باب القلعة ، فأجابوه إلى ذلك ، فاستقر من يومه نائب السلطان ، وتصرف في أمور الدولة فقال في ذلك بعض الشعراء :

سلطاننا اليوم طفل والأكابر في خلف وبينهم الشيطان قد نزعا
فكيف يطمع من مسته مظلمة أن تبلغ السؤال والسلطان مابلغا(٢٥٩)

وعلى ذلك يمكن وصف الوضع في سلطنة المماليك في أثناء هذه الحقبة كالآتي :

أولا : طفل صغير السن لم يكمل الخمس السنوات جالسا على كرسي الحكم ، ولا يفهم حقيقة ما يجري حوله من حوادث وخلافات .

ثانيا : ظهور روح المنافسة بين كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية في سبيل الحصول على مزيد من السلطة المطلقة والصلاحيات غير المحدودة .

ثالثا : اشتداد حدة الصراع الشخصي بين بعض الأمراء طمعا في أن يحظى أحدهم بمركز السيطرة الكاملة على السلطان ، ومسك كافة مقاليد الحكم ، وزمام السلطة دون منازع .

رابعا : ضياع مشاعر المسؤولية نحو ما هو حق وما هو واجب ، حيث يظهر التهاون واضحا تجاه شؤون الدولة ، والقضايا الإدارية ، والمشاكل الداخلية إذ

انشغل كل أمير بتحقيق أكبر قدر ممكن من الامتيازات الشخصية . ولعل أبرز ظاهرة تلفت نظرنا ضمن تطور هذه الحوادث هي تمنع بعض الأمراء عن قبول منصب « نيابة السلطنة بالديار المصرية » ، وربما يعود هذا الإصرار على الامتناع والرفض إلى ما تشتمله مسؤوليات هذا المنصب من وظائف جسيمة يعجز البعض عن القيام بها ، أو ما يحيق بهذه الوظيفة من مخاطر كبيرة طالما دفع متوليها حياته خلال مواجهتها . كما أنها كثيرا ما تجر صاحبها الى الخوض في قضايا حساسة ، والانغماس في مشاكل لا نهاية لها . إلى جانب أنه يتحتم على القائم بوظائفها مواجهة الأمراء أصحاب الرغبات الشديدة في تحقيق الأطماع الواسعة في مجال الحكم والنفوذ . إنه عالم شائك تحيط به المؤامرات ، وتدبر داخله الفتن ، ويتوجب على صاحبه التزام أقصى حدود الحذر والحيطة من أجل حماية نفسه وحريته . ومن ثم لا يتولى هذه الوظيفة الخطيرة والحساسة إلا من تفوق عنده الرغبة في إنجاز أهداف شخصية بعينها على الحرص والعناية لتوفير السلامة لحياته .

٤ ــ موقف العامة من الاضطرابات السياسية :

شهدت سلطنة المماليك في أثناء هذه الحقبة فترات عدم استقرار نتيجة عديد من الأسباب يأتي التهديد العسكري الخارجي على رأسها . ومن ثم يعد دخول غازان[٢٦٠] وجيشه المغولي دمشق عام ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م ظاهرة عسكرية استثنائية أثارت فزع الناس ومخاوفهم فيقول المقريزي :

« هذا وأهل دمشق قد وقع بينهم وقت الظهر من يوم السبت أول ربيع الآخر ضجة عظيمة : فخرجت النساء باديات الوجوه ، وترك الناس حوانيتهم وأموالهم ، وخرجوا من المدينة . فمات من الزحام في الأبواب خلق كثير ، وانتشر الناس برؤوس الجبال وفي القرى ، وتوجه كثير منهم إلى جهة مصر . وفي ليلة الأحد خرج أرباب السجون ، وامتدت الأيدي لعدم من يحمي البلد » .[٢٦١]

وقد أثار هذا الحدث غير الطبيعي روحا من الفوضى والاضطراب في أسواق دمشق وقيسارياتها مما أتلف أموال كثير من التجار فنهبت حوانيتهم ، وسرقت أموالهم ، وأبيحت دورهم حتى باتوا أشد ما يكون حاجة إلى من يعمل على نشر الأمن والنظام في أرجاء المدينة .

وإذا كان دخول الجيش المغولي دمشق قد أثار عدم الاستقرار في المدينة ، وفزع الأهالي ، وبكاء النساء ، فإن البعض من العامة « الحرافيش والأوباش » وجد في هذا الموقف الصعب ، وشرود الناس عن المحافظة على ممتلكاتهم فرصة مناسبة لنهب الدور ، وسلب الحوانيت ، وسرقة الأموال ، وباتت الحاجة ملحة إلى وجود جهاز أمن يعمل على توطيد عناصر الاستقرار ، والسلام ، والأمان داخل المدينة . وقد يكون هذا الوضع نتيجة طبيعية لحالة عدم الاستقرار في البلاد ، ومعاناة أعداد كثيرة من طوائف العامة من الجوع والفاقة ، فلم يجدوا مناصا من سلب ونهب ممتلكات الناس خاصة وأن الإدارة الرسمية مشغولة بهذه الحالة العسكرية الطارئة وغير المتوقعة . وما أن تستقر الأحوال حتى تعود الأوضاع إلى طبيعتها العادية الاعتيادية ، ويسود السلام ، وينتشر الأمان في جميع أنحاء البلاد . ومن جانب آخر كانت أموال العامة في وقت الشدة عرضة للمصادرة على يد أصحاب السلطة ، وكذلك في أثناء الأزمات السياسية فحينما وقع الغزو المغولي لدمشق « اشتد الطلب للمال على أهل دمشق » ،(٢٦٢) بل بلغ الأمر بالتتار أن « نبشوا على الخبايا فظهر لهم منها شيء كثير حتى كأنهم كانوا يعلمون أماكنها » .(٢٦٣) ويفصل المقريزي تفاقم وطأة الغزو المغولي في دمشق فيقول :

« واشتدّ الأمر في طلب المال ، وغلت الأسعار حتى أبيع القمح بثلاثمائة وستين درهما الغرارة ، والشعير بمائة وثمانين درهما ، والرطل الخبز بدرهمين ، والرطل اللحم باثنى عشر درهما ، والرطل الجبن باثنى عشر درهما ، والرطل الزيت بستة دراهم ، وكل أربع بيضات بدرهم . ووزعت الأموال : فقرر على سوق الخواصين مائة وثلاثون ألف درهم ، وعلى سوق الرماحين مائة ألف درهم ، وعلى

سوق علي مائة ألف درهم ، وعلى سوق النحاسين ستون ألف درهم ، وعلى قيسارية الشرب مائة ألف درهم ، وعلى سوق الذهبيين ألف وخمسمائة دينار . وقرر على أعيان البلد تكملة ثلاثمائة ألف دينار ، جبيت من حساب أربعمائة ألف ؛ ورسم على كل طائفة جماعة من المغل ، فضربوا الناس وعصروهم وأذاقوهم الخزي والذل . وكثر مع ذلك القتل والنهب في ضواحي دمشق ، حتى يقال إنه قتل من الجند والفلاحين والعامة نحو المائة ألف انسان » .(٢٦٤)

وهكذا كان من نتيجة وقوع دمشق تحت وطأة حكم العدو المغولي ، أن تمادى التتار في جمع المال عن طريق مصادرة أموال الناس وما لديهم من نفائس مما أدى إلى غلاء الأسعار إلى درجة كبيرة بحيث تعذر على الناس الحصول على أقواتهم . بالإضافة إلى أن الحكام التتار قرروا على الأسواق جميعها وكافة القيساريات مبالغ معينة يلتزمون بدفعها . علاوة على تعرض طوائف عديدة من الناس للضرب والتعذيب على يد المغول ، فذاقوا شتى أصناف العقاب والذل والمهانة . إلى جانب ما تعرض له الناس من مختلف الطبقات من نهب وسلب وقتل على يد الحكام التتار الدخلاء مما يبين سوء الوضع الداخلي في دمشق خلال هذه الفترة . زيادة على ذلك كان وجود التتار في دمشق سببا رئيسيا في هجرة الناس لمنازلهم ، واغلاق أبواب المدينة وأسواقها ، فلما خرج التتار منها في التاسع والعشرين من جمادى الأولى « تحول الأمير قبجق(٢٦٥) إلى المدينة وأقام بها . وفي يوم الثلاثاء أول جمادى الآخرة نودي بخروج الناس إلى الصالحية وغيرها ، فخرجوا إلى أماكنهم وفتحت الأسواق وأبواب المدينة . وفي يوم الجمعة رابعه دقت البشائر بالقلعة »(٢٦٦) .

ومن جانب آخر يقول المقريزي :

« وذهب لأهل مصر مال كثير في حركة غازان ، إلا أنهم لسعة أحوالهم لم يبالوا بذلك » .(٢٦٧)

وهكذا كان الشعب دائما يتحمل الاعباء الجسيمة في وقت الإحتلال

العسكري الخارجي حيث تعاني البلاد من وطأة حكم الدخلاء الذين لا يعنيهم سوى جني أكبر قدر ممكن من النقد والكنوز والنفائس حتى ولو هلك في سبيل ذلك جميع سكان البلاد . ولذا لا يهم هؤلاء السكان مقدار ما يخسرونه من ممتلكاتهم ما زالوا في النهاية يتمتعون بجلاء هذا العدو عن بلادهم ، وعودة زمام الأمور إلى حكامها الأصليين .

ويتبين لنا أن المجتمع المصري والشامي في ظل الحكم المملوكي في وقت الازمات كان بمثابة بناء واحد متكامل يعمل بشكل متعاون ومتعاضد في سبيل هدف خدمة الصالح العام للدولة فيقول المقريزي :

« ثم أخذ السلطان الناصر في التجهيز للمسير إلى الشام ثانيا ، وشرع الأمراء في الاهتمام بأمر السفر ، وجمعوا صناع السلاح للعمل . **وأخذ الوزير في جمع الأموال للنفقة** ، وكتب إلى أعمال مصر يطلب الخيل والرماح والسيوف من سائر الوجهين القبلي والبحري ، فبلغ الفرس الذي كان يساوي ثلاثمائة درهم إلى ألف درهم ، وأخذت خيول الطواحين وبغالها بالأثمان الغالية ، وطلبت الجمال والهجن والسلاح ونحو ذلك . فأبيع ماكان بمائة بسبعمائة وبألف . **ونودي بحضور الأجناد البطالين** ، فحضر خلق كثير من الصنائعية ، ونزلوا أسماءهم في البطالين . وفرقت أخباز المفقودين ، ورسم لكل من أمراء الألوف بعشرة من البطالين يقوم بأمرهم ، ولكل من الطبلخانة بخمسة ، ولكل من العشراوات برجلين . واستخدم جماعة الأمراء الغزاة المطوعة احتسابا .

واستدعى مجدي الدين عيسى بن الخشاب نائب الحسبة ليأخذ فتوى الفقهاء **بأخذ المال من الرعية للنفقة على العساكر** ، فأحضر فتوى الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام للملك المظفر قطز ، **بأن يؤخذ من كل إنسان دينار** ، فرسم له سلار(٢٦٨) بأخذ خط الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد ، فأبى أن يكتب بذلك فشق هذا على سلار واستدعاه وقد حضر عنده الأمراء ، **وشكا إليه قلة المال**

وأن الضرورة دعت الى أخذ مال الرعية لأجل دفع العدو ، وأراد منه أن يكتب على الفتوى بجواز ذلك فامتنع ، فاحتج عليه ابن الخشاب بفتوى ابن السلام ، فقال : « لم يكتب ابن عبد السلام للملك المظفر قطز حتى أحضر سائر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم وأولادهم ورآه ، وحلف كلا منهم أنه لا يملك سوى هذا ، وكان ذلك غير كاف ، فعند ذلك كتب بأخذ الدينار من كل واحد . وأما الآن فيبلغني أن كلا من الأمراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلي ، ويعمل الإناء الذي يستنجى منه في الخلاء من فضة ، ويرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر » وقام عنهم . فطلب ناصر الدين محمد بن الشيخي متولي القاهرة ، ورسم له بالنظر في أموال التجار ومياسير الناس ، وأخذ ما يقدر عليه من كل منهم بحسب حاله .

فما أهل جمادى الأولى حتى استجد عسكر كبير ، وغصت القاهرة ومصر وما بينهما بكثرة من ورد من البلاد الشامية حتى ضاقت بهم المساكن ، ونزلوا بالقرافة وحول جامع ابن طولون وطرف الحسينية . وكان مع ذلك الرخاء في الحبوب وسائر المأكولات ، حتى أن القمح كان يباع في غيبة العسكر كل إردب من ستة عشر درهما إلى ثمانية عشر ، والشعير بعشرة دراهم الإردب ، والفول بثمانية دراهم . فانحط ذلك كله حتى أبيع القمح من عشرة دراهم إلى ثلاثة عشر درهما الإردب ، والشعير من ثمانية دراهم إلى عشرة ، والفول ما بين ستة دراهم وسبعة دراهم الإردب .

وأراد ابن الشيخي أن يجبى من الناس كلهم بالقاهرة وظواهرها ، ويبعث إلى ولاة الأقاليم بالجباية من كل أحد ، ويسمى ما يجبي من المال مقرر الخيالة »(٢٦٩) .

إذن عندما يتطور الوضع داخل سلطنة المماليك إلى ما يسمى بالأزمة السياسية ، نلاحظ تلاشي الفروق الطبقية بين مختلف الطوائف الاجتماعية حيث يحرص الجميع على العمل من أجل سلامة الدولة ، والخروج من هذه الأزمة بأقل

أضرار ممكنة . ومن ناحية أخرى اجتهدت الدولة في جمع الأموال من الرعية عن طريق التبرعات أو الجباية قسرا ، أو المصادرة لإعادة بناء الجيش المملوكي لمواجهة هذا الموقف العسكري الخطير . وقد نتج عن ذلك غلاء الأسعار ، وتعذر وجود الطعام في الأسواق ، في حين تعرضت أموال التجار والأغنياء ومياسير الناس للمصادرة بالقوة . إلى جانب فرض ضريبة رأس على كل فرد حسب حالته المادية باسم « مقرر الخيالة » لتمويل الجيش المملوكي ليكون على استعداد كامل من ناحية السلاح والتهيئة العسكرية الدفاعية المناسبة لإخراج المغول من الأراضي الشامية ، وتجريد شعبها من وطأة الحكم المغولي .

وقد تكرر هذا التلاحم الاجتماعي الاقتصادي سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠م عندما وردت الأنباء بقدوم التتار نحو بلاد الشام ، واشتد الطلب لجمع المال اللازم للاستعدادات العسكرية مما أدى إلى تضرر العامة بدرجة كبيرة ، فأظهروا شماتتهم للأجناد المماليك بسبب هزيمتهم السابقة أمام التتار حتى بلغ الخبر السلطان الناصر محمد ، ومن ثم أصدر الأوامر السلطانية بعقوبة أي عامي يتعرض للجند أثناء جباية الأموال من أجل التأهب الحربي لمواجهة التتار حيث يقول المقريزي :

« أهلت هذه السنة وقد ورد الخبر بحركة غازان إلى بلاد الشام ، فوقع الاهتمام بالسفر . واستدعى السلطان الوزير شمس الدين سنقر الأعسر(٢٧٠) والأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي والي القاهرة ، وأمرا باستخراج الأموال من الناس ، وكتب إلى الشام بذلك ، فشرعا في الاستخراج ، وألزم أرباب العقارات والأغنياء بمال تقرر على كل منهم ؛ وجلسا بدار العدل تحت القلعة حيث الطبلخاناه الآن ، والناس تحمل المال أولا بأول ، حتى أخذا مائة ألف دينار جبيت من القاهرة ومصر والوجهين القبلي والبحري ، فنزل بالناس ضرر عظيم . وطلب من شهود القاهرة ومصر الجالسين بالحوانيت مبلغ أربعين دينارا من كل عاقد ، وعشرين دينارا من كل شاهد ، فقام في أمرهم قاضي القضاة زين الدين علي بن مخلوف المالكي حتى أعفوا منه . وانطلقت الألسن بالشام ومصر في حق اهل

الدولة ، واستخف العامة بالأجناد ، وأكثروا من قولهم للجند : « بالأمس كنتم هاربين ، واليوم تريدون أخذ أموالنا » ؛ فإن أجابهم الجندي قالوا له « لم لا كانت هذه الحرمة في المغل الذين فعلوا بكم كيت وكيت ، وهربتم منهم ؟ » فلما فحش أمر العامة في تجرئهم على الأجناد نودي في القاهرة ومصر : « أي عامي تكلم مع جندي كانت روحه وماله للسلطان » .

واستخرج من دمشق أجرة الأملاك والأوقاف لأربعة أشهر ، فأخذ ذلك من سائر ما في المدينة وضواحيها؛ وأخذ من الضياع عن كل مدى ستة دراهم وثلثا درهم ، والمدى أربعون ذراعا في مثلها ، وتكسيره ألف وستمائة ذراع بذراع العمل ؛ وطلب من الفلاحين نظير مغل سنة ثمان وتسعين ، وأخذ من الأغنياء ثلث أموالهم . فنزلت بالناس شدائد وقطعوا الأشجار المثمرة وباعوها حطبا ، حتى أبيع القنطار الحطب الدمشقي بثلاثة دراهم ، يخرج منها في أجرة قطعة درهم ونصف . فخربت الغوطة من ذلك وفرّ كثير من الناس إلى مصر .

فلما جبيت الأموال بدمشق استخدم السلطان عدة ثمانمائة من التركمان والأكراد ، ودفع لكل واحد ستمائة درهم ، فهرب أكثرهم لما علموا بعبور التتار الفرات ، وذهب المال ولم يجد نفعا » .(٢٧١)

وعلى ذلك يمكننا أن نستنبط من هذه الحوادث المتتابعة بعض الاستنتاجات التي ربما تعطينا صورة واضحة عن حقيقة الوضع السائد في سلطنة المماليك وقتذاك :

١ ــ كان المغول يمثلون خطرا حربيا كبيرا يهدد استقرار دولة المماليك ، ومن هنا ظهرت الاهتمامات الكبيرة لمواجهة هذا العدو الجسور وهزيمته .

٢ ــ الاستعداد البالغ لدى السلاطين المماليك لمواجهة مختلف الأخطار الخارجية التي قد تتعرض لها سلطنة المماليك حيث يبذلون النفس والمال والسلاح في

سبيل المحافظة على سلامة البلاد .

٣ ـ الاجتهاد في جمع المال من الناس من جميع الطبقات الاجتماعية بغض النظر عن حقيقة وضعهم المالي مما أدى إلى تضرر الفقراء ومتوسطي الحال لعدم مقدرتهم على تقديم العطاء المطلوب .

٤ ـ تقرير دفع مبالغ معينة على الحوانيت والقيساريات والأسواق مشاركة منهم في دعم الجيش المملوكي لتحقيق الدفاع المأمول .

٥ ـ موقف الاستخفاف والسخرية الذي انتهجه العامة في النيل من الأجناد وتوبيخهم بسبب هزيمتهم أمام غازان ، ونجاحه في دخول دمشق . وعلى ذلك نال الأجناد الكثير من الذل والمهانة على يد العامة خاصة بعد أن فرضت الدولة عليهم المال اللازم لإعداد الجيش فرفضوا ذلك ، بل إنهم إتخذوا من هذا الوضع سببا مناسبا للتطاول على الأجناد حتى بلغ الخبر السلطات . عند ذلك صدر مرسوم سلطاني بعقوبة القتل لكل عامي يتجرأ على العامة . ولا شك أن العامة في هذه الحالة يتميزون دون غيرهم بالشجاعة والجرأة ، فلم يخشوا الإقدام على إظهار حقيقة الجند الذين انهزموا وخذلواأمامغازان وجيشه المغولي ، مصرين على تذمرهم العلني دون أدنى خوف من النتائج التي قد تترتب على ذلك .

٦ ـ استنزف المماليك أموال الناس من الأملاك والأوقاف والدور والاسطبلات والبساتين والأراضي الزراعية في دمشق وضواحيها . كما أخذوا الأموال من الفقراء والأغنياء والتجار والفلاحين دون فرق ، فعانى الناس من جرأة ذلك الكثير من الآلام . وهكذا قاسى سكان كلا الإقليمين الكبيرين في سلطنة المماليك « مصر والشام » الكثير من الإضرار نتيجة دفع مبالغ مالية باهظة لدعم الجيش المملوكي .

٧ ـ عادة استخدام التركمان والأكراد كمرتزقة في الجيش المملوكي مقابل دفع

رواتب معينة ، ومكافآت محددة ، ولكن عندما تم تنظيم ذلك وعلم المأجورون قرب قدوم غازان إلى الشام هربوا بما حصلوا عليه من مال مقدما لقاء خدماتهم العسكرية ، فكانت عاقبة هذا الجبن والخوف شديدة على الجيش المملوكي .

٨ ـ بينما نجد السلطات المملوكية تسعى إلى تأجير التركمان والأكراد للعمل كجند مرتزقة في الجيش المملوكي ، فإننا نلاحظ عزوف المماليك عن استخدام سكان مصر والشام في الجيش مع أنه من المحتمل كثيرا أن يهرع هؤلاء لتلبية نداء الواجب والدفاع عن البلاد الإسلامية بدون مقابل ، بل إنهم لن يترددوا في التضحية بأنفسهم والاستشهاد في سبيل حماية بلادهم . ولا ندري في الواقع السبب وراء رفض الحكومة المملوكية استخدام سكان البلاد في الجيش ، أهو الخوف من أن وصولهم إلى السلك العسكري ، وحصولهم على حق الترقي مقابل التفاني في العمل يتيح لهم الفرصة للتخلص من المماليك . أم هو عدم الثقة في قدرتهم على الحرب والخدمة العسكرية المتفوقة والجادة إلى جانب المماليك المدربين وفق نظام عسكري دقيق في « الطباق » . يصعب في الحقيقة تحديد سبب رفض المماليك مشاركة السكان في مصر والشام في الدفاع العسكري عن البلاد والانضمام إلى الجيش الرسمي ؛ وعلى ذلك لا يسعنا سوى قبول جميع هذه الأسباب معا كمبرر لمنع المماليك لهؤلاء السكان من الدخول في الجيش والانضواء تحت القيادة الإسلامية المملوكية لتقديم المسؤوليات العسكرية المطلوبة . وقد ظهر هذا التحرس المملوكي من توظيف سكان البلاد في الجيش في جميع الأزمات العسكرية التي واجهتها سلطنة المماليك طوال تاريخها الذي استمر قرنين ونصف من الزمان .

وعلى الرغم من جلاء التتار من الأراضي الإسلامية ، فإن الأهالي في الأقاليم المملوكية استمروا في حالة من التوجس والترقب والاستعداد خشية عودتهم

مرة ثانية ، فكانوا دائما على أتم أهبة للدفاع عن البلاد وهزيمة التتار ، إذ يقول المقريزي ضمن حوادث سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م :

« وألزم الأمير أقش الأفرم[٢٧٢] أهل دمشق بتعليق السلاح في الحوانيت وملازمة الرمي بالنشاب ، نودي بذلك . وألزم قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة[٢٧٣] فقهاء دمشق بذلك ، وجلس لعرض الناس في حادي عشريه ، وعرض الكافة طائفة بعد طائفة من الإشراف والفقهاء وأهل الأسواق ، وقدم على أهل الأسواق رجالا يلي كل رجل سوقا وتتبع الناس بديار بكر التتر ، فقتلوا منهم خلقا كثيرا » .[٢٧٤]

إذن ، فقد كان الدفاع عن البلاد ، ورد الأعداء خارج أسوارها مسموحا به لعامة الشعب ، أما الانضمام رسميا للخدمة العسكرية والتوظيف بالجيش فكان ممنوعا بشكل نهائي لا يمكن التراجع عنه حيث حرصت سلطنة المماليك طوال تاريخها على التمسك الشديد بهذا المبدأ ، وحرمان عامة الشعب من الانضواء في سلك الجندية . وقد شاهدنا معا صورا صادقة ومعبرة للمشاركة الشعبية في الدفاع غير الرسمي عن الاسكندرية وطرابلس ضد الصليبيين إذ فدى كثير من سكان هذين الثغرين أنفسهم في سبيل تأمين السلامة والدفاع اللازم لهذه البقاع الإسلامية .

ونلاحظ من خلال هذه الدراسة في المصادر المعاصرة ارتباط حالة عدم الاستقرار السياسي بهلع عامة الشعب وذعره خشية التعرض لغزو خارجي ، والعيش تحت وطأة الحكم الأجنبي ، والمعاناة من مختلف مظاهر التعنت والاضطهاد ، مما يؤدي بالتالي إلى تكتلهم الموحد مع قادة الدولة لمواجهة أي هجوم فجائي . وقد ارتبط بهذا كله الارتفاع التدريجي في أسعار المواد الغذائية ؛ ولكن ما أن تنتهي حالة التهيؤ الحربي هذه ، ويعود الهدوء إلى البلاد وتطمئن النفوس حتى تأخذ الأسعار في الانخفاض بشكل طبيعي وتلقائي ، فيغلب على المجتمع طابع الاستقرار .

ولعل أبلغ مثال على ما نقول إن « الناس لما بلغهم بدمشق عود السلطان إلى مصر اشتد خوفهم ، وخرج معظمهم يريدون القاهرة ؛ ونودي بدمشق في تاسع جمادى الأولى : « من أقام بدمشق بعد هذا النداء فدمه في عنقه ، ومن عجز عن السفر فليتحصن بقلعة دمشق » ، فخرج بقية الناس على وجوههم ، وغلت الأسعار بدمشق حتى أبيعت الغرارة القمح بثلاثمائة درهم ، والرطل اللحم بتسعة دراهم ، فلما خرج الجفل نزلت الغرارة إلى مائتي درهم . وفي جمادى الآخرة كثر الإرجاف بعود التتر وقد خلت البلاد الشامية من أهلها ونزحوا إلى مصر » .(٢٧٥)

ولعل السبب في ارتفاع الأسعار في وقت الإرجاف بقدوم العدو هو حرص الناس على تخزين كميات كبيرة من الطعام ، فيحدث تسابق سريع فيما بينهم لشراء الغذاء والأقوات الموجودة في الأسواق وحفظها ، ويتبع كثرة الطلب ارتفاع في الأسعار ، بل واختفاء الغذاء من الأسواق . وربما يطمع بعض التجار في تخزين ما في حوانيتهم من أطعمة وغلال رجاء أن يبيعوها حينما تشتد الأزمة بأسعار أكبر ، فيحققوا منافع مادية جزيلة وأرباح طائلة . فالبعض يسعى وراء البقاء والحصول على الطعام الكافي عند تعرض البلاد للغزو الخارجي ، والبعض يهدف إلى جمع الأموال في أوقات المحنة هذه ، فيغالي في سعر ما يبيع من طعام وغلال وغير ذلك .

بالإضافة إلى ذلك كان الناس يرون في وجود السلطان بينهم سببا في بعث الطمأنينة في نفوسهم ، وشعورهم بالسلام والاستقرار ؛ ولكن ما أن يرحل السلطان عن المدينة حتى يعم الناس الفزع والهلع فيغادرها من يستطيع ذلك حاملا معه ما يمكن حمله من أغراضه الخاصة ولوازمه الضرورية . إنه نوع من الشعور المعنوي بالأمان نتيجة التواجد بالقرب من السلطة حيث إنها الجهاز الوحيد القادر في نظر عامة الناس على توفير الحماية اللازمة للبلاد . ولكننا رأينا أن أهل طرابلس استطاعوا رد الصليبيين عنها ، وتحقيق الدفاع اللازم عن المدينة دون مساعدة السلطة ، بغياب نائب المدينة أيضا .

ويتجلى هذا الشعور بالاطمئنان لدى عامة الناس نتيجة وجود السلطان قريبا منهم بشكل واضح في وقت الأزمات إذ اجتهد العامة في الالتفاف حول السلطان المملوكي ومؤازرته والوقوف إلى جانبه مؤيدين ومضحين بكل ما يملكون في سبيل دفع الأذى والضرر عن بلادهم، ويظهر هذا الموقف بشكل بارز في موقعة مرج راهط ضد المغول في الثاني من رمضان سنة ٧٠٢هـ/ ٣٠ نيسان - أبريل ١٣٠٣م(٢٧٦) عندما نجح المماليك في هزيمة المغول إذ يقول المقريزي :

« ثم ركب السلطان في يوم الاثنين من مكان الواقعة ، وبات ليلته بالكسوة وأصبح يوم الثلاثاء خامس الشهر وقد خرج إليه أهل دمشق، فسار إليها - ومعه الخليفة - في عالم من الفرسان والعامة والأعيان والنساء والصبيان لا يحصيهم إلا من خلقهم سبحانه، وهم يضجون بالدعاء والهناء . وتساقطت عبرات الناس ، ودقت البشائر ، وكان يوما لم يشاهد مثله ، إلى أن نزل السلطان بالقصر الأبلق ، ونزل الخليفة بالتربة الناصرية ، وقد زينت المدينة .

واستمر الأمراء في أثر التتار إلى القريتين ،وقد كلت خيول التتر وضعفت نفوسهم وألقوا أسلحتهم ، واستسلموا للقتل والعساكر تقتلهم بغير مدافعة ، حتى أن اراذل العامة والغلمان قتلوا منهم خلقا كثيرا وغنموا عدة غنائم ، وقتل الواحد من العسكر العشرين من التتر فما فوقها » .(٢٧٧)

ونلاحظ أنه لا فرق بين العامة في مصر أو في الشام فالجميع يشتركون في الرغبة بالتواجد قرب السلطان ، حيث تتبلور مشاعرهم الخالصة نحوه في الدعاء الصادق له بالانتصار على العدو التتري . إلى جانب حرصهم على التأكيد له بأنهم معه في كل خطوة وكل عمل، وأنهم يبذلون كل ما يملكون في سبيل النصر المأمول . ومن ثم تبرز المقاومة الشعبية بأصدق صورها في ملاحقة العامة للتتار المخذولين ، وقتل من يستطيعون اللحاق به وهزيمته ، وبذلك يساهمون بعمل فعال من أجل

حماية البلاد الإسلامية ، وخذلان العدو المغتصب . وهكذا يشارك العامة بدورهم في المقاومة الشعبية لتحقيق الانتصار ضد المغول واخراجهم مهزومين خاسرين الكثير من الأرواح والأموال والغنائم .

ولعله بدافع من الخوف على حياته(٢٧٨) خطط نائب السلطنة بالديار المصرية الأمير بكتمر الجوكندار(٢٧٩) من أجل « إقامة الأمير مظفر الدين موسى ابن الملك الصالح علي بن قلاون(٢٨٠) في السلطنة ، والاستعانة بالمظفرية ، وبعثوا إليه بذلك فوافقهم . وشرع النائب في استمالة الأمراء ، ومواعدة المماليك المظفرية الذين بخدمته في يوم عينه لهم ، ثم يسوق الجميع إلى قبة النصر خارج القاهرة ، وقد نزل هناك الأمير موسى . فدبروا ذلك حتى انتظم الأمر ، ولم يبق إلا وقوعه ، فأراد بيبرس الجمدار(٢٨١) أحد المظفرية الذين انتظموا في سلك هذا العقد أن يتخذ يدا عند السلطان ، وعرف خوشد اشيته قياتمر الخاصكي بما وقع الاتفاق عليه ، فبلغ الخبر إلى السلطان ، وكان في الليل ، فلم يتمهل السلطان وطلب أمير موسى إلى عنده ، وكان يسكن بالقاهرة ، فلما نزل إليه الطلب هرب ، واستدعى السلطان الأمير بكتمر النائب ، وبعث أيضا في طلب بتخاص(٢٨٢) وكانوا إذ ذاك يسكنون بالقلعة ، فلما دخل إليه بكتمر أكرمه وأجلسه وأخذ يحادثه حتى أتاه المماليك بالأمير بتخاص ، فسقط في يد بكتمر ، وعلم بأنه قد هلك ، فقيد بتخاص وسجن ، وأقام السلطان في انتظار أمير موسى ، فعاد اليه الجاولي ونائب الكرك وأخبراه بفراره ، فاشتد غضبه عليهما . وما طلع النهار حتى أحضر السلطان الأمراء ، وعرفهم ما كان قد تقرر من إقامة أمير موسى وموافقة بتخاص له ، ولم يذكر بكتمر النائب . والزم السلطان الأمير تغدي البهادري(٢٨٣) والي القاهرة بالنداء عليه ، ومن أحضره من الجند فله إمرته ، وأن كان من العامة أخذ ألف دينار . فنزل كشتغدي ومعه الأمير فخر الدين أياز(٢٨٤) شاد الدواوين وأيد غدي شقير(٢٨٥) وسودي(٢٨٦) وعدة من المماليك ، وألزم سائر الأمراء بالإقامة بالقاعة الأشرفية

حتى يظهر أمير موسى ، وقبض على حواشي موسى وجماعته وعاقب كثيرا منهم . فلم يزل الأمر على ذلك ليلة الأربعاء إلى يوم الجمعة ، ثم قبض عليه من بيت أستادار الفارقاني من حارة الوزيرية بالقاهرة ، وحمل إلى القلعة فسجن بها ونزل الأمراء إلى دورهم ، وخلي عن الأمير بكتمر النائب أيضا ، ورسم بتسمير أستادار الفارقاني ، ثم عفي عنه وسار إلى داره .

وتتبع السلطان المماليك المظفرية فقبض عليهم ، وفيهم بيبرس الذي نم عليهم وعملوا في الحديد ، وأنزلوا ليسمروا تحت القلعة ، وقد حضر نساؤهم وأولادهم وجاء الناس من كل موضع ، فكثر البكاء والصراخ عليهم رحمة لهم ، والسلطان ينظر ، فأخذته الرحمة وعفا عنهم ، فتركوا ولم يقتل أحدا منهم » . (٢٨٧)

وبذلك تظهر صورة جديدة من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في سلطنة المماليك يحاول فيها « نائب السلطنة بالديار المصرية » الإحاطة بالسلطان الجالس على كرسي الحكم ، « أملا في تغيير آخر أقل منه كفاءة وصلابة بحيث يمكن السيطرة عليه ، وتوجيهه حسبما يريد ، ومسك جميع مقاليد الحكم بيده دون منافس . ورغبة في التأكد من نجاح المؤامرة حرص النائب على كسب تأييد الأمراء وحزبه من المماليك المظفرية ، كما خطط للقبض على الأمراء المناصرين للسلطان لكي لا يكونوا عقبة تحول دون تحقيق الهدف المأمول . ولا ندهش في الحقيقة إذ نرى أن الأمير موسى بن علي بن قلاون هو المرشح لتولي السلطنة بدلا من عمه الناصر محمد بن قلاون فقد دأب الأمراء المماليك الأوليجاركية على تأليب أفراد أسرة قلاون ضد بعضهم البعض رغبة في إثارة مشاعر العداء بينهم ، وبعث أسباب النزاع بين كبرائهم طمعا في إضعاف وثاق الترابط الأسري بين أبنائها ، وعندما يتم التفريق بينهم تتاح الفرصة لهؤلاء كبار الأمراء للسيادة والزعامة المطلقة في سلطنة المماليك . ذلك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمكن هؤلاء الأمراء من تحقيق شيء من السلطة طالما استمر أبناء أسرة قلاون مترابطون ومتعاضدين ، ومن

هنا جاءت اهمية التفريق بينهم ، وتحريضهم على التآمر ضد بعضهم البعض لتتحول جميع السلطة إلى يد كبار الأُمراء المماليك الأُوليجاركية . ولكن المطامع الشخصية والمصالح الخاصة عند بعض المماليك حالت دون نجاح الأُمراء في تنفيذ المؤامرة ، فقد لعبت الرغبة الفردية دورا كبيرا في جعل أُحد المماليك يطمع في تحقيق منافع ذاتية باطلاع السلطان على حقيقة الخطة المدبرة ضده ، وبذلك يتمكن من التمتع بالحظوة عند السلطان ، وينال المكافأة التي يتطلع إليها ، ونتيجة لذلك عرف الناصر محمد تفاصيل المؤامرة ، واجتهد في إحباطها ، غير أن هذا المملوك صاحب الفضل في معرفة السلطان بخطة المؤامرة كان أُول من نال العقاب القاسي ، كما شمل العقاب الشديد جميع الأُمراء والمماليك المشاركين في تدبير هذه المؤامرة . وتم القبض على الأمير موسى بن علي بن قلاون وسجنه نتيجة إقدامه على خيانة عمه السلطان الناصر محمد بن قلاون ، بل والانجراف وراء رغبات الأُمراء الذين لا يكترثون إلا بالحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات المطلقة لأنفسهم .

وهكذا نرى حدوث أول المؤامرات السياسية التي شهدها عهد الناصر محمد سنة ٧١٠هـ / ١٣١٠م من أجل الإطاحة بحكمه . وقد ظهر واضحا التفاف العامة حول الناصر محمد واجتهاده في الاستفادة من خدماتهم في سبيل تحقيق بغيته في القبض على المتآمرين ضده . كما نلاحظ من جانب آخر استجابته لمطلبهم له الإعفاء عن المماليك المظفرية وعدم معاقبتهم بالتسمير حتى القتل تحت القلعة مما يبين بشكل ظاهر وجود تلك العلاقة الودية المتبادلة بين الطرفين ، الناصر محمد الذي عرف بمحاولاته الدائمة التقرب إلى العامة وكسب تأييدهم ، والعامة الذين كانوا يحملون للناصر محمد أطيب مشاعر المحبة والتقدير .

كذلك من حوادث عدم الاستقرار السياسي في سلطنة المماليك ما وقع في ربيع الآخر سنة ٧٤٧هـ / تموز ـ يولية سنة ١٣٤٦م عندما عزم السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد بن قلاون على أداء فريضة الحج ، « فتجدد الطلب على

وحملت الغلال إلى الطحانين لعمل البشماط والدقيق . . واختلت الناس ، من العسف في الطلب . . واشتغل الناس بهذا المهم ، وتوقفت أحوال النواحي وقل الواصل من كل شيء . . . فاشتد الأمر على الناس بديار أرباب المعايش ، وكثر دعاؤهم لما هم فيه من السخر والمغارم »(٢٨٨) .
مصر وبلاد الشام ، وعلى ذلك كان سفر السلطان إلى الحج يشكل عبئا ثقيلا على عامة الناس ويتحملونه رغم ما كانوا يعانونه من الجوع ، والفاقة ، وقلة مواردهم المالية ، مما يعتبر مظهرا للتعسف السلطاني الجائر على الضعفاء .

وفي نفس الوقت انتهز الأمير يلبغا اليحياوي فرصة سفر السلطان الكامل شعبان للحج ، واجتهد من أجل الاطاحة بحكمه ، ولكنه فضل أن يكتب إليه أولا ، فأرسل إليه يقول في كتاب رسمي : « إني أحد الأوصياء عليك ، وأن مما قاله الشهيد رحمه الله لي والأمراء في وصيته ، إذا أقمتم أحدا من أولادي ولم ترضوا سيرته جروه برجله ، وأخرجوه ، وأقيموا غيره . وأنت أفسدت المملكة ، وأفقرت الأمراء والأجناد ، وقتلت أخاك ، وقبضت على أكابر أمراء السلطان الشهيد . واشتغلت عن الملك ، والتهيت بالنساء وشرب الخمر ، وصرت تبيع أخباز الأجناد بالفضة » . وذكر الأمير يلبغا اليحياوي له أمورا فاحشة عملها ، فقدم كتابه في يوم الجمعة العشرين من جمادى الأولى . فلما قرأه السلطان الكامل تغير تغيرا زائدا »(٢٨٩) .

ونتيجة لذلك كتب السلطان الكامل شعبان إلى الأمير يلبغا اليحياوي يعده بإصلاح الأحوال ، واعطائه الفرصة المناسبة لأعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي . إلى جانب ذلك كتب السلطان إلى أعمال مصر وأقاليمها بابطال عزمه عن السفر للحج .(٢٩٠)

« فكثرت القالة بين الناس بخروج نائب الشام عن الطاعة حتى بلغ الأمراء والمماليك فأشار الأمير ارغون العلائي(٢٩١) على السلطان بإعلام الأمراء بالخبر . فطلبوا إلى القلعة وأخذ رأيهم ؛ فوقع الاتفاق على خروج العسكر إلى الشام مع

الأمير أُرقطاي »[٢٩٢] .

ومن ناحية أخرى قدم « كتاب منجك من الغور بموافقة النواب لنائب الشام ، وأن التجريدة إليه لا تفيد ، فإنه يقول إن أُمراء مصر معه . وقدم كتاب نائب الشام أيضا .... يتضمن « إنك لا تصلح للملك ، وإنك إنما اخذته بالغلبة من غير رضى الأُمراء » ، وعدد ما فعله . ثم قال : « ونحن ما بقينا نصلح لك ، وأنت فما تصلح لنا . والمصلحة أن تعزل نفسك » .

فاستدعى السلطان الكامل الأُمراء ، وحلفهم على طاعته ، ثم أمرهم بالسفر إلى الشام ، فخرجوا من الغد وخرج طلب منكلي بغا الفخري وبعده أرغون الكاملي . وعندما وصل طلب أرغون الكاملي[٢٩٣] تحت القلعة خرجت ريح شديدة ألقت شاليشه إلى الأرض ، فصاحت العامة : « راحت عليكم يا كاملية » ، وتطيروا بأنهم غير منصورين . وأخذ المجردون في الخروج شيئا بعد شيء »[٢٩٤]

علاوة على ذلك « أخذت المماليك أيضا في التنكر على السلطان ، وكاتب بعضهم الأمير يلبغا اليحياوي نائب الشام ، واتفقوا بأجمعهم حتى اشتهر أمرهم وتحدثت به العامة ، ووافقهم الأُمير قراسنقر »[٢٩٥] .

وفي يوم الاثنين مستهل جمادى الآخرة سنة ٧٤٧هـ / أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٤٦م خرج الأُمير أُرقطاي مع بقية الأُمراء في الموكب تحت القلعة ، « وإذا بالناس قد اضطربوا »[٢٩٦] .

بالإضافة إلى ذلك إنشق الأُمراء في مصر جماعتين واحدة تؤيد السلطان الكامل شعبان ، وأُخرى تطالب بعزله عن السلطنة ، واشتد الوضع إلى درجة إعلان الحرب ، وركوب كلتا الطائفتين للحرب ومعهم أُجناد الحلقة والمماليك .

« هذا وقد قدم آقسنقر إلى قبة النصر ، وصار السلطان في جمع كبير من العامة ، وهو يسألهم الدعاء ، فنظروا إليه وأسمعوه ما لا يليق . وسار السلطان

في ألف فارس حتى قابل الأمراء ، فانسل عنه أصحابه ، وبقي في أربعمائة فارس . فبرز له آقسنقر ووقف معه ، وأشار عليه أن ينخلع من السلطنة ، فأجابه إلى ذلك وبكى فتركه آقسنقر وعاد إلى الأمراء ، وعرفهم ذلك . فلم يرض أرغون شاه ، وبدر ومعه قرابغا(٢٩٧) وصمغاروبزلار(٢٩٨) وغرلو في أصحابهم حتى وصلوا إلى السلطان ، وسيروا إلى الامير أرغون العلائي أن يأتيهم ، ليأخذوه إلى عند الأمراء فلم يوافق الأمير ارغون العلائي على ذلك ، فهجموا عليه ، وفرقوا من معه ، وضربوه بدبوس حتى سقط إلى الارض ، فضربه يلبغا أروس بسيف قطع خده ، وأخذ أسيرا ، فسجن في خزانة شمايل ، وفر السلطان الكامل شعبان إلى القلعة ، واختفى عند أمه زوجة الأمير ارغون العلائي »(٢٩٩) .

وقد انتهى الأمر بالقبض على الكامل شعبان وسجنه . ثم قتل السلطان الكامل شعبان في يوم الأربعاء الثالث من جمادى الآخرة سنة ٧٤٧ هـ / أيلول - سبتمبر سنة ١٣٤٦م ، ودفن ليلة الخميس ؛ « فكانت مدته سنة وثمانية وخمسين يوما ، كثر التظاهر فيها بالمنكرات ، لشغفه باللهو ، وعكوفه على معاقرة الخمر ، وسماع الأغاني واللعب ، وبيعه الإقطاعات والولايات حتى أن الإقطاع كان يخرج عن صاحبه وهو حيّ بمال لآخر ، فاذا وقف من أخرج إقطاعه قيل له : « نعوض عليك »(٣٠٠) .

زيادة على ذلك كان الكامل شعبان ظالما في معاملته لعامة الناس ، متعسفا في التسلط على ممتلكاتهم ، جائرا في فرض المكوس والضرائب ، غير أنه عندما قتل لم يوجد في الخزينة من المال سوى مبلغ قليل(٣٠١) .

وعلى ذلك يمكننا أن نستوضح بعض الملاحظات الخاصة بهذا العهد من دراستنا :

١ - كان قيام السلطان بأداء فريضة الحج يعني معاناة عامة الناس من مسئوليات جسيمة تتضمن تقديم ما يقدرون عليه من الغلال والمال ولوازم الحج مما

يؤدي إلى تكبيل الناس بكثير من الواجبات الإلزامية والخدمات الإجبارية بحيث يكثر تذمرهم وحنقهم على السلطان ، والدعاء عليه بسبب ما يقاسونه ، وبالتالي تلاشى ما يحظى به من شعبية بينهم .

٢ ـ التهاء بعض السلاطين من أسرة قلاون عن القيام بمسئوليات الحكم والسلطنة بممارسة عدد من مظاهر اللهو والمتعة مما كان يجر إلى عواقب وخيمة لشخص السلطان ، ومكانة السلطنة ، والأحوال الداخلية .

٣ ـ إقدام بعض كبار الأمراء من ذوي الشخصيات القوية والآراء المسموعة على إتخاذ موقف صلب من السلطان اللعوب صاحب مجالس الشرب والعربدة ، فيتقدم إلى السلطان باقتراح عزل نفسه عن الحكم ، واذا ماطل ورفض ، فسوف يقتضي الوضع إعلان الحرب ضده ، وخلعه بالقوة . ولا شك أن هذا التهديد والوعيد يوضح مدى ما اتصف به الأمير يلبغا اليحياوي من الحزم والصلابة والقوة . ويبدو أن الأمير يلبغا كان يدرك أن هذا السلطان الطفل لم يكن سوى واجهة لها أن تستعرض ما تريد من ألوان الزينة ؛ في حين أن جميع السلطات ومقاليد الحكم كانت مركزة في يد نائب السلطنة الأمير أرغون العلائي زوج أم السلطان الكامل شعبان . وعلى ذلك فإن خلع الكامل شعبان يعني دون شك نهاية نفوذ الأمير أرغون العلائي بشكل مطلق ، بل ربما يفقد حياته بسبب سوء توجيهه للسلطان ، ومحاولته الهائه بشتى مظاهر المتعة والسرور واللذة لكي ينفرد هو بتدبير جميع شئون الدولة دون منافس او منازع .

٤ ـ توصية الناصر محمد بن قلاون للأمراء بخلع كل سلطان من أولاده لا يحترم مبادىء الشريعة الحنيفة ، ولا يلتزم بمقاليد الحكم ، ولا يعمل لخير الدولة وصلاحها ، الأمر الذي يبين مدى أبعاد الثقة الكبيرة التي كان الناصر محمد يحملها لهؤلاء الأمراء المقربين منه ، الحائزين على مودته .

٥ ـ إدراك الكامل شعبان لضعف موقفه وعدم قدرته على مواجهة شخصية كبيرة مثل الأمير يلبغا اليحياوي ، ولذا نجده يرسل إليه متلطفا معه لعله يغير رأيه ولا يعزله ، أو يحرض الأمراء ضده ، واعدا إياه بإصلاح كافة الأحوال المتردية في الدولة .

٦ ـ سرعة انتشار أخبار هذا التوتر في العلاقات بين أمراء الشام والسلطان عند عامة الناس بجميع طوائفهم ، مما أدى إلى كثرة تحدث الناس بهذا الموضوع تحسبا للنتائج الخطيرة التي قد يسفر عنها هذا التشنج في العلاقات الودية بين نائب الشام والكامل شعبان بن الناصر محمد بن قلاون .

٧ ـ بتأثير من الأمير أرغون العلائي الحاكم الفعلي لسلطنة المماليك في أثناء هذا العهد تم الاتفاق على مسير أمراء مصر بالعسكر إلى دمشق لمحاربة الأمير يلبغا اليحياوي ، فإن الأمير ارغون كان يدرك أن خلع الكامل شعبان يعني تلاشي ما يتمتع به من صلاحيات مطلقة ونفوذ غير محدود ، ولذا رأى ضرورة التخلص من زعيم المعارضة وأعوانه حفاظا على مكانته في البلاط السلطاني ، وسلطاته الواسعة في الدولة .

٨ ـ مؤازرة نواب الأقاليم الشامية للأمير يلبغا اليحياوي تتضمن دلالة بالغة على سمو المنزلة التي يحظى بها بينهم دون غيره من بقية كبار الأمراء المماليك .

٩ ـ شماتة العامة بالسلطان الكامل شعبان ، وما وصل إليه وضعه من المهانة والذل وعدم الاستقرار . وإننا نعجب من هذا الموقف الاستثنائي للعامة نحو سلطان من بني قلاون ، ذلك أن العامة يكنون لسلاطين أسرة قلاون كل احترام وتقدير ومساندة طالما كان هؤلاء السلاطين حريصين على العمل من أجل مصلحة العامة وخيرهم ؛ فاذا انتفى العمل بهذا المبدأ ، حرم هؤلاء السلاطين من شعبيتهم بين جميع طوائف الرعية وخاصة العامة . لقد خذل الكامل شعبان عامة الناس بعدم الاهتمام في تحقيق الآمال التي بنوها يوم

جلوسه على كرسي الحكم فاجتهدوا في خذلانه وهو يعاني اليأس والضعف والضياع في هذا الموقف الوضيع .

١٠ ـ تنكر طائفة من المماليك الأميرية والسلطانية للكامل شعبان حيث كتبوا للأمير يلبغا اليحياوي بالوقوف إلى جانبه لتحقيق هدف خلع السلطان كما أيدهم جماعة من الأمراء في مصر . وهكذا أخذ عدد الرافضين لحكم الكامل شعبان يتزايد بمرور الأيام ، فلم يكن هناك أحد منهم إلا وناله شيء من شره وظلمه ، ولكنهم كانوا يجبنون ويترددون عن الإتيان بأي عمل ضده حتى اتخذ الأمير يلبغا اليحياوي هذه الخطوة فتبعوه دون معارضة أو إحجام .

١١ ـ كانت هذه الحالة السياسية المتوترة سببا في إثارة جميع مظاهر عدم الاستقرار في البلاد ، فاضطرب الناس ، وأغلقت الحوانيت ، وأقفلت القيساريات ، وتوقفت حركة البيع والشراء ، وتجمدت ظاهرة النشاط التجاري في جميع الأسواق ، مما يبين مدى ارتباط حالة الوضع الاقتصادي في السلطنة بطبيعة استقرار الحياة السياسية ، فلا يمكن ان يزدهر الاقتصاد في مجتمع يتميز بصفة عدم الاستقرار السياسي .

١٢ ـ انشقاق أمراء مصر إلى مؤيدين ورافضين يعني بالتأكيد نهاية حكم الكامل شعبان إلى غير رجعة ، إلى جانب ظهور أسباب المنافسة والكراهية بين الأمراء ، فالبعض يريد التخلص من الأمير ارغون العلائي لتكون له اليد الطولى في البلاط االسلطاني بدلا منه ، والبعض الآخر يريد إبعاده نتيجة الغيرة والحسد ، في حين رغب بعض الامراء في إصلاح الأوضاع بشكل عام .

١٣ ـ أظهر العامة حقدهم على السلطان الكامل شعبان مجاهرة في وجهه وهو بينهم تحت أسوار القلعة يعاني أسوأ حالات الهزيمة والذل والخذلان ، بل ويطلب منهم الدعاء لنصرته ؛ فما كان منهم إلا أن أسمعوه الكثير من عبارات النقمة

والشماتة والإهانة والحقد ، حيث تحققت رغبتهم في التخلص من حكمه حينها أعلن وهو على وشك الهزيمة عن عزمه على خلع نفسه من السلطنة ، فصرح له العامة عن فرحتهم بوصوله الى هذه النهاية البائسة . ولكن الأمراء لم يكتفوا بذلك ، فقبضوا عليه ، وسجنوه ، ثم قتلوه ولم تتجاوز مدة حكمه سنة وشهرين .

ضمن حوادث شهر جمادى الآخرة سنة ٧٥٠هـ / أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٤٩م يشير المقريزي إلى وقوع حروب كثيرة بين طوائف العربان مما أدى إلى إثارة الإضطرابات في أنحاء سلطنة المماليك ، « وسببه كثرة فسادهم ببلاد القدس ونابلس » .[٣٠٢] وتطور الأمر إلى أن « فسدت الطرقات على المسافرين . . . وفسدت أحوال الناس »[٣٠٣] .

وخرجت التجاريد إلى قتال العشير والعربان ، ولكنها هزمت ، وتقوّى العشير بما أخذوه من عسكر ، وعزّ جانبهم ، فقصدوا الغور ، وكبسوا القصير المعيني ، وقتلوا به جماعة كثيرة من الجبلية وعمال المعاصر ، ونهبوا جميع ما فيه من القنود والأعمال والعسكر وغيره ، وذبحوا الأطفال على صدور الأمهات ، وقطعوا الطرقات فلم يدعوا أحدا يمر من الشام إلى مصر حتى أخذوه . وقصدوا القدس ، فخلى الناس منه ومن الخليل ، ثم قصدوا الرملة واللد فانتهبوهما ؛ وزادوا في التعدي ، وخرجوا عن الحد ، والأخبار ترد بذلك .

فوقع الاتفاق على ولاية سيف الدين دلنجي[٣٠٤] نيابة غزة ، وأبقى على إقطاعه بمصر ، وخلع عليه ، وأخرج إليها ، وكتب بخروج ابن صبح من دمشق على ألفي فارس ، وتجهز الوزير منجك ومعه ثلاثة أمراء من المقدمين . . . .

وخرج الوزير منجك في تجمل عظيم ، وقد كثرت القالة في انقضاء مدته ومدة أخيه الأمير بيبغا روس ، وأن الأمير شيخور وطاز ومغلطاي وغيرهم من

الأمراء قد اتفقوا عليهما حتى بلغهما ذلك ، وأن الوزير منجك قصد إبطال التجريدة .

هذا ، وقد قدم الوزير النجابة لكشف أخبار العشير ، فلما رحل عن بلبيس عادت نجابته بأن ثعلبة ركبت بأجمعها ، ودخلت برية الحجاز ، لما بلغهم مسير العسكر إليهم ، فنهب أدى كثيرا منهم ، وانفرد في البلاد بعشيره . فعاد الوزير بمن معه ، وعبر القاهرة في ثاني عشريه بعد أربعة ايام . وكان قد حصل للوزير في هذه الحركة من تقادم الكشاف والولاة والأمراء والمباشرين ما ينيف على مائة ألف دينار ، فتلقته العامة بالشموع ، وابتهجوا بقدومه ، وأتته الضامنة بجميع أرباب الملاهي ، وكان من الايام المشهورة .

وفي مستهل رجب قدم الخبر بأن الأمير دلنجي نائب غزة بلغه كثرة جمع العشير ، وقصدهم نهب اللد والرملة مرة ثانية ؛ فركب إليهم ولقيهم قريبا من اللد ، فنزل تجاههم ، ومازال يراسلهم ويخدعهم حتى قدم إليه نحو المائتين من أكابرهم ، فقبضهم وعاد إلى غزة ، وقد تفرق جمعهم ، فوسطهم كلهم »[٣٠٥] .

وعلى ذلك يمكننا أن نتبين خطورة التهديد الكبير الذي كانت تمثله ثورات البدو تجاه ظاهرة الاستقرار السياسي في سلطنة المماليك حيث يتعرض المسافرون والتجار والحجاج لاعتداءات قطاع الطرق من البدو لسلب ما يحملون من أموال وبضائع ، وربما يتطور الأمر إلى تعريض حريتهم وحياتهم للخطر . ومن ثم كانت السلطات تستعد لتجهيز التجاريد العسكرية القوية لوقف هؤلاء العربان الثائرين عند حدهم ، وحماية الحدود ، وتأمين الطرقات ، ودفع الأذى عن الضعفاء من المسافرين وسكان البقاع الواقعة على الحدود الجنوبية ، والأراضي الصحراوية الفاصلة بين مصر والشام إذ كانت تشكل المعبر الرئيسي لحجاج القدس الشريف والبيت الحرام . كما كانت السلطات المملوكية حريصة على تعيين كبار الأمراء في

مناطق الحدود مثل غزة وحلب للدفاع عن هذه المدن ، وأهلها ، وممتلكاتها . وفي أغلب الأحيان كانت هذه التجاريد المملوكية تعود منتصرة ، منزلة بالبدو الهزائم المنكرة تأديبيا لهم على تطاولهم ضد هيبة السيادة المملوكية في هذه الأقاليم . ويبتهج العامة لهذه الانتصارات المملوكية ضد البدو ، فيشاركون في الأفراح التي تقام في القاهرة لاستقبال المحاربين من الأمراء والمماليك والاجناد ، ويوقدون الشموع ، وينثرون الدراهم ذلك أنهم يجدون في تلك الجهود العسكرية المملوكية اجتهادا من دولة المماليك في تحقيق الأمان والاستقرار في جميع انحاء البلاد وبقاعها وأطرافها .

وقد استمر منهج التآمر سائدا في سلطنة المماليك في عهد أحفاد الناصر محمد بن قلاون حيث بدأ يظهر تسلط الاتابكة على السلاطين الأطفال من أبناء بيت قلاون بشكل بارز ومتعسف ، ففي ربيع الآخر سنة ٧٦٨هـ / كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٣٦٦م وقعت حركة تمرد الأمير يلبغا(٣٠٦) الأتابك ضد السلطان الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاون ؛ إذ بلغ يلبغا درجة كبيرة من القوة والسلطة بحيث أهلته إلى تعيين سلطان آخر إلى جانب السلطان الحاكم ، بل هو أخوه الأمير آنوك(٣٠٧) ؛ فأصبح في دولة المماليك سلطانان أحدهما شرعي وهو الأشرف شعبان ، والآخر تسنده الأجناد اليلبغاوية وهو المنصور آنوك مما أثار أسباب الاضطراب والفوضى في البلاد .(٣٠٨)

بالإضافة إلى ذلك « ارتجت القاهرة بأهلها وخرجت العامة من كل موضع إلى الجزيرة وما حولها » (٣٠٩) .

واستمر الصراع قائما بين الطرفين بضعة أيام حيث تمتع يلبغا في بدايته بعسكر كبير وعدد حربية ثقيلة ، واستطاع أن يحقق بهما شيئا من النصر ؛ ولكن المماليك الأشرفية والأجناد السلطانية تمكنوا بعد حرب متواصلة مدة ثلاثة أيام من السيطرة على البر الشرقي من النيل مسجلين بذلك أول انتصار للسلطان الأشرف شعبان بن حسين ضد الأمير يلبغا الاتابك والسلطان المنصور آنوك وأتباعهما من

اليلبغاوية والمرتزقة (٣١٠) .

« هذا وأسواق القاهرة طول هذه الأيام مغلقة ، والأسباب متعطلة ، وليس للناس شغل سوى التفرج في شاطىء النيل على المقاتلين من السلطانية واليلبغاوية ، وصاروا يلهجون كثيرا بقولهم « سلطان الجزيرة ما يساوي شعيرة » يريدون ان أمر آنوك لا يتم ويهزأون به . وصار الأمير قجماس الطازي يمر في قارب لطيف ومعه طائفة ، حتى يقرب من البر ويرمي بالنشاب ، فيرموه أيضا ويتسابقوا . **وتعصبت العامة للسلطان** ، وعملوا لهم رايات ، وسبحوا النيل اليه ، وصاحوا عنده « السلطان منصور » فأخذ أمر يلبغا ينحل . فلما قدم البدري والنظامي على السلطان ، وأعلماه بأخذ السلطانية البر الشرقي ، وتفرق اليلبغاوية في طلب الشواني . وأشارا عليه بتعدية النيل ، ركب في بقية الأغربة بمن معه ، ومضى إلى جهة شبرا **والعامة تحاديه من البرين ، وتستغيث بالدعاء له** ، حتى نزل شبرا ، والتفت عليه جموعه ، فسار يريد القلعة . فتسلل أصحاب يلبغا عنه ، طائفة بعد طائفة ، فلم يجد يلبغا بدا من الفرار ، وهم يعقوب شاه ، وأرغون ططر(٣١١) وبيبغا العلاى الداودار ، وخليل بن قوصون ، وآقبغا الجوهري(٣١٢) ، وكمشبغا ، وبيبغا شقير ، وأينبك ، ولحقوا جميعهم بالسلطان . ولم يتأخر مع يلبغا سوى علاي الدين طيبغا حاجب الحجاب . **وكان العامة قد لقبوه قنصا ونسن** . وفر مماليكه شيئا بعد شيء ، فأيقن بالزوال ، وبعث بسلطان الجزيرة آنوك إلى القلعة ، وأصعد بكوساته إلى الطلبخانة ، ونزل عن فرسه تحت الميدان بسوق الخيل ، وصلى ركعتين . وحل سيفه من وسطه ، وأمر طيبغا حاجب الحجاب أن يمضي به ، ثم ركب فرسه ومضى إلى داره بالكبش ولم يبق معه إلا دون المائة فارس ، **والعامة تهزأ به وتسبه وترجمه بالحجارة حتى وصل داره** .

وقدم السلطان إلى القلعة في عساكره ، وعساكر يلبغا ، **وعالم كبير من العامة** ، فدخل من باب الاصطبل أول ليلة الأحد ، فنزل عند بابه ، والكوسات تدق ، والعساكر واقفة تحت القلعة في الرميلة (٣١٣) .

وهكذا انتهت حركة تمرد يلبغا بهزيمة فادحة أُودت بحياته ، في حين تعزز موقف السلطان الأشرف شعبان ، وتأكدت مكانته في الدولة ، حيث عمل على معاقبة كل من ساعد الأمير يلبغا في هذه الفتنة ، كما خلع الرتب العالية على عدد كبير من الأمراء الذين وقفوا إلى جانبه مساعدين ومناصرين .(٣١٤)

« هذا وقد امتدت أيدي العامة وأسافل الأجناد إلى بيوت الأعيان فنهبوها بحجة أنهم من حواشي يلبغا ، حتى شنع الأمر في ذلك . ونهبوا بيت الأمير فخر الدين ماجد بن قزوينه ،(٣١٥) وبيوت ألزامه وأتباعه ، ونهبوا بيت الأمير علاي الدين والي القاهرة . وصار من يريد أن يبلغ عن عدوه ما يريد يقول عنه إنه يلبغاوي ، فما هو إلا أن تسمع العامة عن ذلك ، واذا بهم أتوا كأنهم جراد منتشر ، فما يعفون ولا يكفون . وإن صدفوا في طريقهم أحدا سلبوه ثيابه . فحل بالناس من هذا بلاء لا يمكن وصفه ، وتخوف كل أحد أن يصيبه بلاؤهم . فتنهب داره ثم تخرب . وتتفرق آلاتها في الأيدي كما فعل بجاره أو قريبه أو صديقه . فلما تجاوز العامة في إفسادهم المقدار ، ركب الأمير ضروط الحاجب . ومعه والي القاهرة في عشية النهار ، ونودي بالأمان ، وأن غريم السلطان قد أُمسك ، ومن تعرض لاحد من الناس او نهب شيئا حل ماله ودمه للسلطان وشنق . فانكفوا عن افسادهم »(٣١٦) .

وعلى ذلك يمكننا أن نوضح بعض الملاحظات المتعلقة بهذه المؤامرة ذات الميزات غير العادية ، والتطورات الاستثنائية :

١ – خطورة منصب الأتابكية حيث حظي الأتابك في أثناء هذه الحقبة بالمكانة العالية ، والمنزلة الرفيعة ، كما تمتع بسلطات مطلقة في الدولة والبلاط السلطاني على حد سواء بحيث يمكن القول إنه كان الحاكم الفعلي لسلطنة المماليك خلال هذا العهد ، في حين كان السلطان الشرعي مجرد صورة لا تتعدى سلطاتها حدود الاستقبالات الرسمية ، والتصديق على امضاء وختم

الأتابك دون مناقشة أو مراجعة مما يثبت مدى الضعف الكبير الذي كانت تتميز به مكانة السلطان في سلطنة المماليك في هذه الفترة .

٢ ـ تمتع الأتابك الأمير يلبغا بقدر كبير من القوة بحيث أصبح يملك النفوذ والجرأة ، والشجاعة للقيام بحركة تمرد وثورة ضد السلطان الأشرف شعبان حفيد الناصر محمد بن قلاون من أجل أن ينهي حكمه ، ويولي من يريد من أبناء بيت قلاون .

٣ ـ حرص الأمير يلبغا على تأمين حزب قوي من المماليك اليلبغاوية لكي يناصروه في أي حركة يقوم بها سواء من أجل الإطاحة بالسلطان ، أو الحصول على امتيازات أوسع وصلاحيات أكبر ، أو تعيين سلطان جديد للدولة ، لكل هذه الأهداف كان يلبغا متحمسا لبناء حزب عسكري قوي من المماليك المدربين لمساندته ومناصرته في وقت الأزمات . كما كان أشد ما يكون حرصا على تقوية حزبه ودعمه بالمال والسلاح ، إلى جانب تأكيد أساس التنظيم العسكري والأداء الحربي الحسن بين أفراده .

٤ ـ تحمس عامة الناس للخروج إلى مكان القتال بين الأشرف شعبان ومناصريه ويلبغا الأتابك وحزبه من المماليك اليلبغاوية لهدف متابعة مجريات الحوادث ، وكيفية تطور الوضع المتوتر بين الجانبين .

٥ ـ شعبية الأشرف شعبان بين طوائف العامة حيث حظي بعطفهم ومودتهم وتأييدهم الصادق ، مع العناية البالغة بمساعدته على قدر استطاعتهم المتواضعة من حيث السلاح والاستعداد الحربي للقتال .

٦ ـ التحالف السلطاني الكبير بين الأمراء والمماليك الأشرفية والأجناد في سبيل القتال إلى جانب الأشرف شعبان ومساعدته لتحقيق ما يرغب فيه من انتصار ساحق ضد خصمه الأمير يلبغا ، وقد تطور هذا التحالف السلطاني إلى

تلاحم اجتماعي شعبي حينما انضم العامة إليه لتأييد الأشرف شعبان ، حيث شهد موضع القتال وقوف هذه الطوائف المختلفة متعاونة ومتحالفة من أجل نصرة الأشرف شعبان ، وانزال الهزيمة المنكرة بخصمه الطاغية .

٧ ـ انعكاس هذه الحالة السياسية المضطربة على الوضع الاقتصادي في البلاد إذ تشنجت الحياة الاقتصادية ، وتجمدت حركة البيع والشراء بسبب توقف الناس عن ممارسة أنشطة سبل العيش في الأسواق والقيساريات والحوانيت ، وانشغالهم إما بالفرجة على الحرب الدائرة بين الطائفة السلطانية والطائفة اليلبغاوية ، وإما بالمشاركة الفعلية بواسطة رجم المماليك اليلبغاوية وأتباعهم بالحجارة ، وملاحقتهم بالطوب والنشاب للنيل منهم وأذيتهم ، حتى يضعف حالهم ، وتسهل هزيمتهم وخذلانهم .

٨ ـ جرأة الأتابك الأمير يلبغا في الإقدام على تعيين سلطان آخر من بني قلاون هو الأمير آنوك أخو الأشرف شعبان باسم « السلطان المنصور آنوك » وبذلك أصبح في دولة المماليك سلطانين في آن واحد . بل أن الأمير يلبغا كان حريصا على أخذ البيعة أو العهد الخليفتي من الخليفة العباسي للمنصور آنوك لكي يصبح لوجوده طابعا شرعيا ورسميا على الرغم من أننا ندرك تماما حالة الضعف ، والذل التي وصل إليها وضع الخليفة العباسي في هذا الوقت ، فقد كان يخضع خضوعا كليا وتاما للجهة صاحبة السلطة والنفوذ في السلطنة بغض النظر ان كان يمثلها السلطان ، أو الأتابك ، أو نائب السلطنة ، فلم يعد الخليفة العباسي يملك من أمر نفسه شيئا . وعندما أمر الأتابك يلبغا الخليفة بإعطاء البيعة أو العهد للمنصور أنوك لم يسعه سوى السمع والطاعة فلم يكن بوسعه الرفض أو التردد أو النقاش . وهكذا أصبح في دولة المماليك سلطانان يتمتع كل منهما بالبيعة من الخليفة العباسي وبهذا يحظى بصفة الشرعية والطابع الرسمي . غير أننا نعرف أن القوة الشاملة ،

والتأييد الشعبي المطلق هما العنصران الأكثر ضرورة من أجل استمرار سلطان بعينه في كرسي الحكم . وهنا يظهر لنا بوضوح مطلق أن الأشرف شعبان قوي بتأييد الأمراء والأجناد والمماليك السلطانية ، كما يتمتع بالتأييد الشعبي الكبير بين جميع طوائف العامة ، وبذلك تمكن من إحراز النصر المأمول ، وهزيمة يلبغا ، وسجن أخيه آنوك .

٩ ـ تلاشى مبدأ الإخلاص في المناصرة عند بعض الأمراء ، ذلك أنه عندما بدا وضع الأمير يلبغا يضعف ، أخذ أتباعه الأمراء في التخلي عنه والانضمام لجماعة الأشرف شعبان ، ومن ثم برزت شماتة العامة بالأمير يلبغا وما وصل إليه وضعه من اليأس والضعف بعد أن أصبح وحيدا لا يناصره سوى طائفة صغيرة من المماليك . وقد دفع الأمير يلبغا حريته وحياته ثمنا لهذه المجازفة الخطيرة ، وما تضمنته من تطورات ، وما أسفرت عنه من نتائج حاسمة .

١٠ ـ انتهاز العامة لفرصة هزيمة الأمير يلبغا وأعوانه ، فبدأوا يمارسون نشاطهم المعهود وغير القانوني في سلب ونهب الدور والاسطبلات والبيوت على أساس أن أصحابها يلبغاوية ويتبعون الأمير يلبغا وبذلك حققوا الكثير من الفوائد المادية والأرباح العينية حتى استفحل الأمر إلى درجة خطيرة باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي ، وتلاشي أسباب الأمان والسلام والطمأنينة . وعلى ذلك أصبح واجبا على السلطات الرسمية أن تتدخل لوقف العامة عن ممارسة هذه الأنشطة غير القانونية ، فأصدرت أمرا سلطانيا يحذر العامة ، وينذرهم من مغبة تعاطي هذا الاعتداء غير المشروع على ممتلكات الناس ، ومن يقدم على ذلك يناله العقاب الشديد . وبذلك أمكن كبح جماح العامة في ميلهم الشديد لممارسة أفعال النهب والسلب رغبة في تحقيق المنفعة الشخصية البحتة . ونتيجة لذلك استقرت الاوضاع ، وساد السلام في أنحاء مدينة القاهرة ، واطمأن الناس على أموالهم وممتلكاتهم ومخصصاتهم ، وعادت

الأحوال إلى مجراها الطبيعي الاعتيادي .

ولكن الأشرف شعبان يفتقد بعد فترة عنصر القوة ، إلى جانب محاولته مسك زمام الحكم في يده مما أدى إلى تكتل الأمراء المماليك ضده من أجل عزله وقتله ، ليتمكنوا من ممارسة مختلف فعاليات السلطة الواسعة والصلاحيات المطلقة في الدولة في سبيل تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الشخصية والفوائد المادية الخاصة . ومن ثم في ذي القعدة سنة ٧٧٨هـ / آذار - مارس سنة ١٣٧٧م دبر كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية بقيادة الأمير أينبك البدري مؤامرة الإطاحة بحكم السلطان الأشرف شعبان وتوليه ابنه على مكانه . وعجز مؤيدو الأشرف شعبان عن الحيلولة دون وقوع تلك الفتنة ، فساد في القاهرة الهرج والمرج ، واضطرب الناس ؛[٣١٧] فأمر مدبرو الفتنة « **أن ينادي في الناس بالأمان** ، فنودي في القاهرة ومصر بين يدي والي القاهرة « **الأمان والاطمئنان ، افتحوا دكاكينكم وبيعوا واشتروا ، وترحموا على الملك الأشرف والدعاء لولده الملك العادل علي ، ونائبه الأمير أقتمر الحنبلي » . فكثرت القالة بين الناس »**[٣١٨] .

ولكن الأشرف شعبان تمكن من الهرب ، واختفى في بعض الأماكن البعيدة مما أعطى الفرصة لحدوث الخلاف بين الأمراء المماليك ، وانتشر الهلع والفزع في القلعة ، « **وقد اضطرب الناس بالقاهرة ، وأغلقوا ما فتح من الحوانيت ، وكثر تخلفهم للحديث في أمر السلطان والقائمين بالدولة** . ونودي بالقاهرة ومصر على السلطان ، وتوعد من أخفاه ، فاضطرب الناس ، وباتوا ليلة الاثنين على تخوف وقلق شديد . فلما طلع نهار الاثنين ، قبض على محمد بن عيسى ، وسئل عن السلطان ، فذكر أن آخر علمه به أنه فارق الأمراء ، ومضى هو ويلبغا الناصري »[٣١٩] .

وانتهت هذه المؤامرة بمقتل الأشرف شعبان الذي عثر عليه مختفياً في بيت إحدى السيدات حيث تم التخلص منه على يد أولئك المتآمرين ، وتولية ولده

الطفل علي حاكما لدولة المماليك باسم السلطان المنصور علي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاون .(٣٢٠).

ونتيجة لذلك يمكن القول إن السبب الرئيسي وراء خلع الأشرف شعبان وقتله هو رغبته في حكم الدولة دون تدخل كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية ، حيث أصبح قادرا على مزاولة مسئوليات الحكم وواجباته بهمة وكفاءة ، ولكن هؤلاء أصبحوا أشد ما يكون تمسكا بممارسة ما تعودوا أن يتمتعوا به من سلطات واسعة ، وصلاحيات مطلقة ، مما أدى إلى التفكير بتدبير هذه المؤامرة ، وانتهاء حكم الأشرف شعبان على يد أولئك الطامعين ، وسلطنة ابنه علي الذي كان طفلا لا حيلة له ولا دراية بما كان يحدث حوله من تدابير خفية ومؤامرات سياسية .

وعلى ذلك يمكننا أن نلمس مدى الارتباط الوثيق بين استقرار الوضع السياسي وازدهار النشاط الاقتصادي ، فكلتا الحالتين مرتبطتين ببعضهما إلى حد التأثير الفوري البالغ ، فعندما يقع الاضطراب السياسي ، يحدث تشنج في الحياة الاقتصادية ، وتتجمد حركة التبادل التجاري ، وتموت أنشطة البيع والشراء في الأسواق والقيساريات والحوانيت والفنادق . كذلك عندما يختل ميزان الثقل الاقتصادي للدولة نتيجة تزييف النقد ، أو ارتفاع الأسعار وندرة الأقوات ، أو جفاف الزرع والحصاد في الأقاليم المملوكية ، ينتشر الاضطراب في الدولة ، ويعم التذمر ، ويجتمع عامة الناس تحت أسوار القلعة يطالبون الحكام بإصلاح الوضع الاقتصادي . وهنا تظهر اهمية وجود شخصية قوية في السلطنة حيث يجتهد في تحديد الأسعار ، ومراقبة المطاحن والأفران وسك عملة جديدة يوثق بها بحيث يستقر الوضع ، وتهدأ الحالة ، وتستمر الثقة بين الحكام والمحكومين . وكان التوتر في كلا المجالين السياسة والاقتصاد يحدث نوعا من البلبلة بين الناس ، حيث ينشغلون بمراقبة تطور الأوضاع ، وبذلك يهملون السعي وراء رزقهم ، ويتركز اهتمامهم في متابعة موقف الجهاز الحاكم من هذه التغيرات السياسية ، أو التقلبات الاقتصادية مما يكون له بالغ الأثر في توقف عجلة الركب الحضاري ضمن إطار

النشاط اليومي في الحياة . ولا شك أن عامة الناس كانوا يرغبون في استمرار الاستقرار الاجتماعي في البلاد ، كما كانوا حريصين على محافظة الحكام لأهداف العدل والمساواة في المجتمع بين جميع الطبقات دون تمييز . وعلى ذلك ظهر اهتمامهم الشديد بمتابعة تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وموقف السلطان من ذلك كله .

ومن جانب آخر تحمس كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية لضرورة استمرار وجود سلطان طفل على كرسي الحكم ، فيكون لهم في ذلك فرصة مناسبة لممارسة الصلاحيات المطلقة في البلاط السلطاني والجهاز الإداري . ولذا عندما كبر الأشرف شعبان ورغب في مسك مقاليد السلطنة والحكم بيده ، تكاتف هؤلاء كبار الأمراء من أجل القبض عليه ، وقتله دون تردد . ومن ثم اتجهوا إلى تعيين ابنه السلطان المنصور علي حاكما لدولة المماليك ، « وكان عمر السلطان الملك المنصور يوم تسلطن نحو سبع سنين »[٣٢١] وبالطبع سيكون هذا السلطان الطفل مسلوب الإرادة ، محجورا عليه ، لا يملك من شئون الحكم سوى الجلوس على « التخت السلطاني » ؛ في حين ستتاح الفرصة الملائمة للأمراء الاوليجاركية لممارسة ما يرغبون فيه من سلطة ونفوذ دون قيود أو حدود . لقد اجتهدوا في التخلص من والده عندما بدأ يدرك أهمية تدخله في شئون الدولة والإدارة ، والتمتع بما يعتبر جزءا من حقوقه كسلطان حاكم لهذه الدولة الواسعة ، فوجدوا في ذلك عقبة كبيرة تحول دون ممارستهم لما اعتادوا عليه من صلاحيات مطلقة ، وامتيازات واسعة في جهاز السلطنة ، فتخلصوا منه بالقتل ، ووضعوا ابنه الطفل الصغير سلطانا بدلا منه ، وبذلك يمكنهم العودة إلى التمتع في النفوذ الواسع والسلطات غير المحدودة . ويلفت انتباهنا في دراستنا لهذه المؤامرة حرص كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية على انتهاز مناسبة حج السلطان للإطاحة به ، والقضاء على حياته . إذ اقترنت مناسبات حج السلاطين إلى البيت الحرام ، بنشاط الأمراء المماليك في وضع خطة مؤامرة تهدف إلى التخلص من السلطان بينما هو غائب عن عاصمة السلطنة يؤدي

فريضة الحج . وكانوا ينتظرون حلول هذه المناسبة كي ينفذوا خططهم لخلع السلطان الحاج ، وتعيين آخر يناسب مطامعهم المادية وتطلعاتهم الواسعة في النفوذ والسيادة . ولكن من ناحية ثانية كان هؤلاء الأمراء يبادرون إلى إعلان خبر موت الأشرف شعبان أو غيره من السلاطين فور انتشار أنباء المؤامرة بين الناس لهدف تهدئة الخواطر ، والحيلولة دون ثورة الناس وتمردهم ضد كبار الأمراء ، فيعلنون وفاة السلطان المخلوع حسما للموقف ، ولإنهاء لما يمكن أن يفكروا فيه من تدابير ضد طائفة الأمراء الاوليجاركية .

وتتناول مصادر التاريخ المملوكي بالتفصيل حوادث الفتنة التي وقعت بين الأميرين يلبغا الناصري نائب حلب ، ومنطاش[٣٢٢] نائب ملطية ، وبين السلطان الظاهر برقوق نتيجة الرغبة في الوصول إلى السلطة العليا . وقد سار هذان الأميران بحزب كبير وجيش قوي من الأمراء المماليك والأكراد والتركمان والعربان من حلب إلى دمشق ، ثم إلى القاهرة . وكان الغرض الأساسي لهذه الحركة خلع الظاهر برقوق من السلطنة ، فاستعد الظاهر برقوق للقاء هذا العسكر الجرار بتحصين أسوار المدينة ، وتوزيع الأموال على الأمراء ، وتفرقة الخلع السنية على المماليك ، ونثر الدراهم بين العامة . ولكن كبار الأمراء المماليك خذلوا الظاهر برقوق ، وانضموا إلى الأمير يلبغا الناصري . كما التف العامة حول يلبغا الناصري . ورفيقه منطاش مؤيدين ومساندين . وانتهت الفتنة بين هذين الجانبين بالاتفاق على اختفاء السلطان الظاهر برقوق فترة من الزمن[٣٢٣] .

ويفصل المقريزي تفاصيل هذه الفتنة التي وقعت سنة ٧٩١هـ / ١٣٨٩م حيث يشير إلى انتشار أسباب القلق والهلع بين صفوف الناس على مختلف طبقاتهم ، « **فتزايد خوف الناس وقلقهم ، وشرعوا في عمل الدروب وشراء الأقوات ، والاستعداد للقتال والحصار . وكثر كلام العامة وانتقاصهم للدولة ، وتجمع الزعر والدعار ينتظرون قيام الفتنة ، لينهبوا الناس** . وألزم الوزير الصاحب كريم الدين عبد الكريم بن الغنام مباشري جهات المكس باحضار

مكوس المبيعات ، فاعتلوا بأن الناس امتنعوا من إعطاء المكس اعتمادا على المناداة بإبطال المكوس ، فألزمهم بمطالبة الباعة بمكس ما أبيع ، فكثر بسبب ذلك اضطراب الناس ، وتزايد طعنهم وهزؤهم بالدولة ، وتناجوا فيما بينهم ، وأكثروا من الجهر بقولهم : « السلطان من عكسه عاد في مكسه »[٣٢٤] .

بالإضافة إلى ذلك « كثرت الشناعة في القاهرة بوصول الناصري ومنطاش ، فتزاحم الناس في شراء الخبز ، وغلقت الأسواق . ولبس جميع الأمراء آلة الحرب ، وركبوا إلى القلعة ، ووقفوا بالرميلة ، وحمل إلى الأمير أقبغا المارداني[٣٢٥] حملة مال من السلطان ، ليفرق ذلك في الزعر وحملة السلاح من العامة ، تقوية لهم ليقاتلوا مع العسكر ، فاشتد خوف الناس من النهابة وصارت لهم اجتماعات وعصبيات وأفترقوا عدة أحزاب لكل حزب كبير . وصاروا يخرجون إلى ظاهر القاهرة ويقتتلون بالحديد والمقاليع ، ومن انفردوا به من الناس أخذوا ثيابه ، فتعطلت الأسواق وشغل كل واحد بما يترقبه من الخوف والنهب ، واستعد الكافة للحصار ، وأكثروا من شراء البقسماط والدقيق والدهن ونحو ذلك »[٣٢٦] .

وعلى ذلك نستطيع القول إن حدوث فتنة في سلطنة المماليك يؤدي بصورة حتمية إلى بروز عدد من النتائج :

١ ـ انتشار الخوف والفزع والهلع بين صفوف الناس نتيجة الخشية عما قد تسفر عنه هذه الواقعة من تأثيرات وخيمة ربما يكون لها انعكاسات سيئة على حياة عامة الناس .

٢ ـ انشغال الناس في بناء التحصينات المنيعة في سبيل تحقيق هدف الدفاع القوي ضد أي هجوم عسكري مفاجىء ، وقد اشترك جميع الناس من الشعب والمماليك في بناء هذه الأسوار الدفاعية ، وشق الدروب الآمنة في المناطق الداخلية البعيدة عن الحدود .

٣ ـ تكالب الناس على شراء الأقوات والغذاء من الحوانيت والأسواق والقيساريات بسبب الخوف من اختفاء الطعام ، أو ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة ، بل إنه عندما توتر الوضع الداخلي ، وساد القلق والفزع ، أغلق الناس حوانيتهم ، وأقفلت الأسواق جميعها ، وتوقفت حركة البيع والشراء بشكل كلي في جميع أنحاء المدينة .

٤ ـ انتقاد الرعية للدولة والجهاز الحاكم بسبب عدم القدرة على مسك زمام الحكم بقوة تكفي استمرار استقرار الأحوال الداخلية فترة طويلة من الزمن ، فيهنأ الناس بالامان والاطمئنان دون قلق بأن فتنة قد تقع بين لحظة وأخرى ، وتهدد ما يتمتعون به من سلام ، بمعنى أخر انعدام الثقة عند الناس بأن الوضع السائد يمكن أن يستمر فترة طويلة من الزمن دون حدوث فتنة ، أو وقوع مؤامرة . وعلى ذلك عاشوا في حالة من التوجس الدائم خشية وقوع ما يعكر استقرار الوضع بين لحظة وأخرى . . ولا شك أن انعدام الثقة في الدولة يعني انتشار نوع من البلبلة الفكرية والقلق النفسي بين الناس على مختلف طوائفهم .

٥ ـ ومن جانب آخر كان وقوع مثل هذه الفتن والمؤامرات يعتبر بمثابة فرص مناسبة للحرافيش والزعر والبطالين للنهب والسلب ، فتكثر الاعتداءات على البيوت والدور والحوانيت والقيساريات والأسواق والبساتين والاسطبلات لهدف السلب والنهب ، وجمع أكبر قدر ممكن من المسروقات الثمينة . ومن هنا ارتبط وقوع الفتن في المجتمع المملوكي بخوف الناس من تجرؤ العامة الحرافيش في الاقدام على أعمال السلب والنهب والسرقة ، فينتشر عدم الأمان والاضطراب في جميع أنحاء المدينة ، ويبات الناس في رعب من اعتداء العامة على ممتلكاتهم ومخصصاتهم ، الأمر الذي يكون له بالغ الأثر على شيوع التوتر والتوجس والخوف بين الناس كافة .

٦ ـ تشدد السلطات في وقت الأزمات والمحن في جمع الضرائب من جميع الرعية من مختلف الطبقات دون تمييز أو تفرقة في سبيل إعداد جهاز دفاع عسكري يلائم مقتضيات سلامة البلاد وحمايتها .

٧ ـ ظاهرة الزام البياعين والتجار وأصحاب الحوانيت والقيساريات بدفع ضرائب باهظة لسد نفقات الاستعدادات الحربية ، ولكن الناس في كل مكان يرفضون مبدأ دفع ضرائب مرتفعة تشكل عبئا ثقيلا يقع على عاتقهم . غير أن فرض مكوس إجبارية على كل فرد حسب قدرته المالية يعطي هذا القانون طابع العموم والشمول بحيث يصبح لا مناص ولا مفر من دفع هذه الضريبة الحربية الإلزامية لغرض الدفاع العسكري .

٨ ـ إهمال دولة المماليك في بعض الأحيان لشئون الاستعدادات العسكرية وتأمين جهاز حربي يكون مهيئا للقيام بواجبات الدفاع عن البلاد ، وحمايتها ضد أي هجوم عدواني مفاجيء مما كان يسبب حدوث نوع من الانتفاضة العسكرية الشاملة عند وقوع فتنة في البلاط السلطاني ، أو حركة انفصالية في أحد الأقاليم المملوكية . بالإضافة إلى انتشار أسباب الخوف والفزع بين الناس من شيوع أعمال النهب والسرقة والسلب التي يتعاطاها بعض حرافيش العامة في أثناء فترات التوتر السياسي هذه .

٩ ـ ومن ضمن مظاهر حرص الدولة على تحقيق الدفاع اللازم لسلامة البلاد وأمانها ، اجتهدت السلطات الرسمية في توزيع المال على الزعر وحملة السلاح من العامة في سبيل أن يقاتلوا إلى جانب السلطان ، وحزبه من المماليك السلطانية ، وبعض كبار الأمراء . وهذه أول مرة نقرأ فيها عن مثل تلك الظاهرة في مصادر التاريخ المملوكي ، إذ لم يسبق أن فرقت السلطة المال على « العوام » كي يقاتلوا أعداءها ويناصروها . إنه طلب رسمي إلى العامة كافة ، وكل من يقدر على حمل السلاح لمساندة السلطان والحرب إلى جانبه

بسبب حاجته إلى مثل هذه المساندة الشعبية ، والمساعدة العسكرية ، والتأييد العام . غير أننا نلاحظ سوء استخدام هؤلاء الزعر لما حصلوا عليه من سلاح ومال ، إذ اشتدوا في الاعتداء على الناس في دورهم ومنازلهم لغرض السلب والنهب والسرقة ، مما كان له شديد الوقع على عامة الناس ، وسيطر عليهم الهلع والرعب خاصة وأن السلطات في الدولة مشغولة بمواجهة الاضطرابات العسكرية التي استفحل أمرها إلى درجة تهديد استقرار الجهاز الحاكم في دولة المماليك . كل هذا يؤكد انفلات زمام سيطرة الطبقة الحاكمة على هذه الطوائف من العامة الحرافيش في أوقات المحن والأزمات حيث تتمتع بفعل كل ما يحلو لها من أنشطة السلب والنهب دون رقيب او حسيب .

ومن النتائج الخطيرة التي تبلورت عنها هذه الفتنة الحاسمة تمادي حرافيش العامة في أعمال السلب والنهب حيث اشتطوا في نهب بيوت الأمراء وخزائنهم . علاوة على قيام التركمان والأكراد من رجال الناصري بالاعتداء على بيوت الأمراء الظاهرية ونهبها خاصة بعد اختفاء الظاهر برقوق . ويذكر المقريزي ذلك بقوله :

« ولما اختفى الملك الظاهر برقوق في الليل ، سار الأمير منطاش بكرة يوم الاثنين خامس جمادى الآخرة (٧٩١هـ) إلى باب القلعة ، فنزل إليه الخليفة ، وسار معه إلى الأمير يلبغا الناصري بقبة النصر خارج القاهرة ، وقد انضمت أوغاد العامة وزعرانها إلى التركمان من أصحاب الناصري ، وتفرقوا على بيوت الأمراء وحواصلهم ، فانتهبوا ما وجدوا ، وشعثوا الدور ، وأخذوا أبوابها وكثيرا من أخشابها وتطرقوا إلى منازل الناس خارج القاهرة ، فانتهبوا كثيرا منها »(٣٢٧) .

وللحد من هذه الفوضى وأسباب النهب والسلب « نودي بأن من نهب من الترك والعامة فإقتلوه »(٣٢٨) وعندما تم القبض على ثلاثة من النهابين التركمان

خف الأمر وقلت وطأة النهب والسلب .(٣٢٩)

وتولى حكم سلطنة المماليك بعد الظاهر برقوق السلطان المنصور حاجي(٣٣٠) بن الأشرف شعبان(٣٣١) . وهنا تحول النزاع بين الأمير يلبغا الناصري « أتابك العساكر بالديار المصرية » ، وبين رفيقه الأمير تمربغا الأفضلي المدعو منطاش حيث اشتد الصراع بينهما في سبيل مزيد من النفوذ والسلطة(٣٣٢) .

وقاد الأمير منطاش أصحابه ، « وتقرب من العامة ، ولاطفهم ، وأعطاهم الذهب فتعصبوا له ، وتزاحموا على التقاط النشاب الذي يرمي به من أصحاب الناصري على منطاش وأتوه به ، وبالغوا في الخدمة لمنطاش ، حتى خرجوا عن الحد »(٣٣٣) .

واستمر العامة في تأييدهم لطوائف الظاهرية بقيادة الأمير منطاش ضد يلبغا الناصري حتى أصبحوا يكونون عنصراً رئيسيا في كل لقاء بين الطائفتين ، فيقتل عدة من « العوام » ، ويجرح آخرين في سبيل انزال الهزيمة بالمماليك الناصرية .(٣٣٤)

وعندما انتهى ذلك الصراع المرير « نادى في القاهرة بالأمان والبيع والشراء وابطال المكوس والدعاء للأمير منطاش بالنصر »(٢٣٥) .

ولكن رغم ذلك استمر الاضطراب « وتعبث العامة بالأتراك ، وصاروا من وجدوه منهم قالوا « ناصري أو منطاشي ؟» فاذا قال منطاشي تركوه وأتوا به إلى منطاش ، وان قال « ناصري » أنزلوه عن فرسه وأخذا ما عليه وسجنوه حتى يأتوا به إلى منطاش . وتكاثروا على بيت الأمير أُيدكار حتى أخذوا أُيدكار وساقوه إلى منطاش ، فأكرمه وأتاه الأُمير الطنبغا المعلم(٣٣٦) أيضا ، فعين لهما جهة يقفان بها ويقاتلان هناك . وبعث إليه الأُمير قراد مرداش(٣٣٧) يستأذنه في الحضور إليه طائعا ، فلم يأذن له وأتاه الأُمير بلوط الصرغتمشي(٣٣٨) بعدما حاربه عدة مرار ، وحضر أيضا جمق بن أيتمش طائعا فاعتذر فقبل عذره . فلما أذن العصر اختل أمر

الناصري وصار في عدد قليل ، فلم يثبت وفر هو وقرادمرادش ، وأقبغا الجوهري ، وابن يلبغا ، والابغا الدوادار ، وكشلي ، في نفر من المماليك ، بعدما أغلق باب الاسطبل . وصعد إلى القلعة وخرج من باب القرافة ، فبعث أهل القلعة إلى منطاش بذلك ، فسار بمن معه وصعد إلى الاسطبل ، ووقع النهب فيه ، فأخذ منه من الخيل والقماش والمال شيئا كبيرا جدا ، وتفرق الزعر والعامة إلى دور المنهزمين يريدون نهبها ، فأخذوا ما قدروا عليه ، ومنعهم الناس من علة مواضع »[٣٣٩] .

وهكذا انتهت هذه الفتنة الخطيرة بهزيمة اتابك العساكر بالديار المصرية الأمير يلبغا الناصري ، وانتصار الأمير منطاش ، « فسر المنصور بذلك هو وجماعة الأشرفية ، فإنهم كانوا في غاية ما يكون من الضيق مع اليلبغاوية من مدة سنتين »[٣٤٠] .

وتم تعيين الأمير منطاش أتابكا للعساكر بالديار المصرية ومدبرللممالك في الدولة المملوكية بدلا من الأمير يلبغا الناصري الذي قبض عليه ، وحبس في سجن الاسكندرية[٣٤١] .

وقد سبق أن أشرنا أكثر من مرة إلى أن الوضع الاقتصادي للعامة قد تأثر تأثرا بالغا بما كان يحدث في الدولة من الفتن والمؤامرات ، حيث تغلق الأسواق ، وتتوقف وسائل الرزق ، مما يؤدي بالتالي إلى تشنج كامل في الحياة الاقتصادية إذ يذكر المقريزي أنه في سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م وبالضبط في « مستهل صفر قبض على الأمير بدر الدين بيسري الشمسي ، والأمير كشتغدي الشمسي . فأغلق باب زويلة وعامة الأسواق ، وارتجت القاهرة حتى نودي من أغلق دكانه شنق . ففتحت الأسواق »[٣٤٢] .

كذلك يشير المقريزي ضمن حوادث فتنة الشجاعي[٣٤٣] سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٤م . إلى اغلاق الأسواق ، وتعطل معايش الناس نتيجة عدم الاستقرار

السياسي فيقول :

« وفتح باب القلعة ، وطلع كتبغا والأمراء إلى القلعة وهم راكبون إلى باب القلعة ؛ ثاني يوم ، ودقت البشائر ، وذلك يوم الثلاثاء سابع عشريه . فنودي بعد ذلك بالأمان ، ففتحت أبواب القاهرة وكانت كلها مغلقة إلا باب زويلة ، وكذلك الأسواق كانت معطلة في هذه المدة »(٣٤٤) .

كذلك عندما يقع القبض على أحد كبار الأمراء في القلعة ، كان الذعر يحل بجماعات العامة ، وتصاب بالخوف والهلع خشية حدوث الاضطرابات في البلاد ، فقد حدث حينما تم القبض على الأمير بدر الدين بيسري الشمسي في القلعة سنة ٦٩٧هـ / ١٢٩٧م أن « طار الخبر إلى القاهرة فأغلق باب زويلة وماج الناس ، ثم فتح باب زويلة . ووقعت الحوطة على جميع موجوده ، وقبض على جماعة من مماليكه ثم أفرج عنهم . وأقام بيسري في القاعة مكرما ، وحملت إليه امرأته وهي والدة أحمد بن السلطان الملك المنصور ، فما زال معتقلا حتى مات »(٣٤٥) .

عندما تولى السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م زمام الحكم في دولة المماليك اجتهد في القبض على الأمير شيخو ، ومنعه من التحدث في أمور الدولة لكي ينفرد السلطان بالتدبير وحده دون مشاركة أي من الأمراء . « فلما توطدت دولة الملك الناصر حسن ، تفرغ الأمير شيخو لناظر الخاص . وعندما خرج من خزانة الخاصة بالقلعة أخذ ووضع في رقبته باسة وجنزير ، وكشف رأسه ، وتناولته أيدي الناس يضربونه بنعالهم ، وهم خدام السلطان ومماليكه بقتله ، فلولا من هو موكل به ، لأتوا على نفسه ، وما زالوا به حتى أدخلوه قاعة الصاحب بالقلعة . وماجت القاهرة ومصر بأهلها لسرورهم بذلك ، فكان يوما معدودا » . (٣٤٦)

عندما كانت تحدث حركة تمرد أميرية مملوكية ، أو ظاهرة عصيان يقوم بها

بعض كبار المماليك الاوليجاركية ينتشر في البلاد طابع عدم الاستقرار والاطمئنان حتى تعود الأوضاع إلى طبيعتها المستقرة ، فينادي في أسواق القاهرة « بالأمان والاطمئنان ، والبيع والشراء »(٣٤٧) مما يدل دلالة واضحة على ارتباط الحالة الاقتصادية بظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، ولكن ما أن تهدأ الأحوال ، وتقمع حركة التمرد ، حتى تفتح الأسواق ويمارس الناس نشاطاتهم المعيشية المختلفة(٣٤٨) .

(٥) النتائج :

من خلال دراستنا المتواضعة هذه أمكننا الوصول إلى بعض النتائج التي قد تلقي بعض الضوء على أهم خصائص هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك :

١ ـ امتلأت الأقاليم المملوكية تحت حكم السلاطين المماليك الأتراك بأعداد كبيرة من العامة سواء من ذوي الحرف البسيطة أو أصحاب البطالة المزمنة .

٢ ـ عانى العامة في أغلب فترات هذا العصر من الفقر والفاقة والعسر في حين تمتع المماليك بمختلف رتبهم بالعيش الهنيء والرفاهية الزائدة .

٣ ـ حظي العامة في كثير من الأحيان بعطف السلطان الحاكم فيكون رفيقا بهم ، مشفقا على أحوالهم وما يقاسونه من الضيق والعسر .

٤ ـ كان للعامة نصيب كبير في بعض الأحيان في صدقات كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية خاصة في المناسبات الدينية أو أوقات الغلاء وارتفاع الأسعار .

٥ ـ اعتياد العامة على التعبير عن مشاعرهم تجاه ما يحدث من تغييرات في الوضع السياسي مثل خلع سلطان أو تولي آخر حتى ولو كان ذلك التعبير لا يخرج عن اطلاق صيحات الفرح لتولي أمير يحظي بشعبيتهم أو ذرف العبرات لخلع آخر يتعاطفون معه .

٦ ـ تعرض العامة في أثناء وقوع الفتن والمؤامرات لغضب السلطة فيحل بهم شر

مستطير وعقاب شديد حتى يحدث ما يمكن أن يكـون سببا في الـرأفة بهم والرحمة بأحوالهم فيتركوا وشأنهم حتى تستقر أحوالهم .

٧ ـ اشتغال بعض العامة بالأعمال الحقيرة والحرف المتواضعـة طلبا للرزق في سبيل البقاء مما يوضح بشكل ظاهر حالة الفقر المدقع التي كانوا يعانون منها .

٨ ـ شكل العامـة في العديـد من الأحيان خـطرا على حيـاة أصحاب السلطة والصلاحيات من الولاة والمحتسبين وجـامعي الضرائب بسبب مـا كانـوا يقاسونه على يد هؤلاء من الظلم والاضطهاد .

٩ ـ ظاهرة تقرب السلاطين المماليك إلى العامة في أوقات المحن والفتن ببذل الصدقات من النقود والطعام والثياب .

١٠ ـ تعاطف القضاة وعلماء الدين وشيوخ الشرع الحنيف مع طوائف العامة ، فكانوا يقفون إلى جانبهم يؤازرونهم في مطالبتهم للسلطة لرفع الظلم عنهم والرأفة بأحوالهم .

١١ ـ ارتباط الوضع الاجتماعي للعامة ارتباطا وثيقا بالأحوال الاقتصاديـة غير المستقرة ، فكانوا أكثر الفئات تأثرا بارتفاع الأسعار والغلاء حيث يحل بهم نتيجة ذلك أضرار بالغة .

١٢ ـ ندرة ما يطرأ من تغيير على أحوال العامة وأوضاعهم المعيشية حيث كانت تستمر معاناتهم من العسر والضيق فترات طويلة دون تغيير .

١٣ ـ إن حدوث أية فتنة او مؤامرة مهما كانت قليلة الاهمية كان يسبب اغـلاق الدكاكين وعامة الأسواق فيتضرر العامة من جراء ذلك كثيرا .

١٤ ـ على الرغم من نجاح العامة في التمسك بحقهم في التصريح والبوح عن سعادتهم عند تولي سلطان جديد الحكم ، أو عزل آخر يمقتونـه ، إلا أن

موقفهم هذا نحو السلطنة لم يكن له تأثير فعال على الوضع السياسي ، وطبيعة مجرى الحوادث في البلاط السلطاني .

١٥ ـ كثيرا ما أظهر العامة تأييدهم للسلطان صاحب الحق الشرعي في الحكم ، ولكن سلطاته الاسمية كانت تثير شفقة العامة ، فيبادرون إلى اظهار عواطف التأييد والتعضيد خاصة في حالة تسلط كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية على حقوق السلطان الطفل وما كان يجب أن يحصل عليه من صلاحيات في الحكم والإدارة .

١٦ ـ تمتع بعض السلاطين المماليك بشعبية كبيرة بين طوائف العامة ، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في الكثير من الأحيان باستمرار أولئك السلاطين في الحكم .

١٧ ـ رغب العامة دائما في أن يسود الوضع السياسي طابع الاستقرار ، وأن يكون الجهاز الحاكم وسيلة من أجل الأمان والنظام داخل حدود مجتمع سلطنة المماليك ، فيحظوا عند ذلك بشيء من الاطمئنان في عيشهم المتواضع .

١٨ ـ حرص العامة على الدوام في إظهار نفورهم تجاه ما يحدث في البلاط السلطاني من مؤامرات وقتل وفتن ، ورغبتهم الشديدة في أن يشهدوا نهاية تلك السلسلة الطويلة من التآمر والتدابير الشريرة التي كانت تحاك في الخفاء فيثير حدوثها في الظاهر الكثير من عناصر الفوضي وعدم الاستقرار .

١٩ ـ أظهرت بعض الحوادث خشية كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية من تجمعات العامة وموقفهم العدائي تجاه التكتلات الحزبية المتنافرة لتحقيق أهداف سياسية ومطامع شخصية ، فعملت تلك الطائفة المتسلطة على تهدئتهم وتطييب خواطرهم ونشر عوامل الاطمئنان بينهم ، مما يدل على أنهم كانوا يشكلون بالفعل عنصرا يهدد ـ في حالة الثورة والهيجان ـ ما كان بين يدي الطبقة الحاكمة من صلاحيات مطلقة .

٢٠ ـ حرص أصحاب السلطة في سلطنة المماليك على تأكيد عوامل الهدوء والاستقرار بين طوائف العامة سواء عن طريق استخدام الوسائل الديبلوماسية أم مظاهر القوة والإرهاب من أجل عودة الحياة اليومية إلى هدوئها المعتاد لهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي اللازم لاستمرار المماليك في حكم البلاد .

٢١ ـ فطن بعض السلاطين المماليك إلى اهمية العامة كعنصر له ثقله البالغ في سبيل الوصول إلى طموحاتهم الشخصية ، فعملوا على كسب تأييدهم لتحقيق المصالح السياسية المبتغاة .

٢٢ ـ جرأة العامة في الكثير من الأوقات على إظهار ما كانوا يحملونه من مشاعر الحقد والكراهية لبعض السلاطين ، بل وكانوا يحرصون على التصريح بمشاعرهم تلك في صراحة وشجاعة ودون أدنى خوف على الرغم من مركزهم الضعيف في ذلك المجتمع .

٢٣ ـ تأكد بعض السلاطين المماليك من شعبيتهم بين صفوف العامة فاجتهدوا في الاستنفاع من هذا الامتياز على تحقيق الكثير من المصالح الشخصية في مجال الحكم والسياسة ، بل إن هؤلاء السلاطين حرصوا على تأكيد وتعزيز هذه المكانة التي حظوا بها في نفوس العامة لكي تبلغ أُقصى درجاتها .

٢٤ ـ كثيرا ما تعرض العامة بسبب جرأتهم على السلطان ونظام الحكم السائد لغضب أصحاب السلطة حيث يقاسي بعضهم العقاب الشديد فيكون في ذلك مثال لغيرهم من أجل الالتزام بالطاعة والنظام .

٢٥ ـ عمل العامة في أحيان عديدة على النيل من كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية بسبب ما كانوا يمارسونه ضدهم من أعمال العنف والقسوة عن طريق بعث رسائل مجهولة الإمضاء إلى السلطان يثيرون بها شكوكه

٤٢ أ ـ ب ، مصر ، ورقة ١٣٩ أ ـ ب ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٢٥ ، الخطط جـ ٢ ، ص ٢٣٩ ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٤٤ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٨٥ ، قارن ، زبدة ، ورقة ١٩٤ ب .

١٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ .

١٤) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٣ ؛ النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٤ ؛ قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٢ .

١٥) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤ .

١٦) النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٥ ؛ قارن ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٢ .

(١٧) النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٦ ؛ قارن السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٠٣ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٤٣ .

(١٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥ .

(١٩) Al- Hajji, The Internal Affairs in Egypt during the third reign of Sultan Al- Nasir Muhammad B.Qalawun, p.11.

(٢٠) السلوك ، ج ١ ، ٨٧٢ ، انظر كذلك ، مسالك ، ورقة ١٣٤ ب (مخطوط باريس ٢٣٢٨) ، زبدة ، ورقة ٢٠٣ ب ، نزهة ، ورقة ٣١ ب ، مالك ، ورقة ٤٢ ب ، مصر ، ورقة ٤٢ ب ـ ٤٤ أ ، ورقة ١٧٧ ، الخططط ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ ، النجوم ، ج ٨ ، ص ١١٥ ـ ١١٦ ، بدائع ، ج ١ ص ١٣٩ ـ ١٤٠

(٢١) انظر ترجمته ، ذيل ، ورقة ٤٣ أ ـ ب ، الدرر ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ـ ١٨٢ ، النجوم ، ج ٨ ، ص ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٧٠ .

(٢٢) انظر ترجمته ، ذيل ، ورقة ٢٨ أ ـ ب ، الدرر ، ج ١ ، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٧ .

(٢٣) السلوك ، ج ١ ، ص ٨٧٩ ، انظر كذلك ، الدرر ، ج ١ ، ص ٥٠٥ ، ج ٣ ، ص ٢٦٣ ، النجوم ، ج ٨ ، ص ١٧٠ .

(٢٤) انظر ترجمته ، الدر ، جـ ٩ ، ص ٢١٢ ـ ٢١٣ ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٧ ، النجوم ، جـ ٨ ، ١٠٥ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ـ ١٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، جـ ٩ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ـ ٢٦ ، ٢٨ .

(٢٥) السلوك ، ج ٢ ص ٣٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧٠ ـ ١٧١ ، قارن ، بدائع ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

(٢٦) ذيل ، ورقة ١٣٦ ب ، نزهة ، ورقة ٣٥ أ ـ ٣٦ أ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٣ ـ ٣٦ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧٠ ـ ١٧٣ .

(٢٧) Rabie, The Financial System of Egypt, pp. 22-23

(٢٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥ ـ ٣٦ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧١ ـ ١٧٤ .

(٢٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٣ .

(٣٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧١ .

(٣١) السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، انظر كذلك النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧١ - ١٧٤ .

(٣٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٧ ، انظر كذلك ، جـ ٢ ، ص ٧٠ ، ٧١ ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٥٠٦، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٣٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ٢٥٩ - ٢٦٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٢٦٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٣٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٣٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٨ .

(٣٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٢٧١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٤٠) Arnold, The Caliphate, pp. 99-100.

(٤١) Al- Hajji, Op. Cit., 138.

(٤٢) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٤٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦١ .

(٤٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٧ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٤٥) Al- Hajji, Op. cit., 11.

(٤٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٥ .

(٤٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٤٨) انظر ترجمته ، سلوك ، جـ ٨ ، ص ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٤ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٨٨ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ - ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، جـ ٩ ، ص ٢٧ - ٢٨ ، ٣٠ - ٣٣ .

(٤٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧ .

(٥١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤١ .

(٥٢) انظر ترجمتها ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .

(٥٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ ـ ٣١٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

(٥٤) انظر ترجمته ، تحفه ، جـ ١ ، ص ١٦٩ ؛ جواهر ، ورقة ٢٣٠أ ـ ٢٣١ ب ،الدرر، جـ ٢ ، ص ١٩ ـ ٢١ ؛ النجوم ، جـ٩، ٦٩ ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٣٠٠ .

(٥٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ١٢٣ .

(٥٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٣ .

(٥٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٠٧ ،بدائع، جـ ١ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٥٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٦ .

(٥٩) بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٦٠) انظر ترجمته ،الدرر، جـ ٣ ، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

(٦١) بدائع ، جـ١، ص ١٧٧ ـ ١٧٩ .

(٦٢) بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(٦٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣١٤ ـ ٣١٦ .

(٦٤) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣ ، ٢١ ، ٥٠ ، ٥٥ .

(٦٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٦٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٦٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٩ ، انظر كذلك النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٦٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧ .

(٦٩) السلوك ،جـ٢ ، ص ٦٠٠ ـ ٦٠١ ، انظر كذلك ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٧٠) انظر ترجمته ، الدرر ،جـ١ ، ص ٤٠٦ .

(٧١) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٨ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٢ .

(٧٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٧٤) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١١٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٦ .

(٧٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٨٣ـ٨٥ .

(٧٦) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٤٨ ، ١٧٢ - ١٧٤ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١١٦ - ١١٩

(٧٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢،ص ١٢٤ - ١٢٦

(٧٨) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٠

(٧٩) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٣٠ - ٢٣٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٤ .

(٨٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٨١) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٥٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٤ .

(٨٢) السلوك ،جـ٢، ص ٨٧٦ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٧ .

(٨٣) انظر ترجمته ، الدرر ، ج١ ، ص٤٣٣ .

(٨٤) السلوك ، ج٣ ، ص٢١٢ - ٢١٣ ؛ انـظر كذلـك ، النجوم ، ج١١ ، ، ص٦٠ ؛ بـدائع ، جـ١ ، ص٢٢٨ .

(٨٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٣ .

(٨٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٣٧ .

(٨٧) السلوك ، جـ٣ ، ص٢١٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٦٠ - ٦١ ، بدائع ، جـ١ ، ص٢٢٨ .

(٨٨) السلوك ، جـ٣ ، ص٢١٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص٦١ - ٦٢ .

(٨٩) انظر ترجمته ، الضوء ، جـ٣ ، ص ١٠ - ١٢ .

(٩٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٦٢ .

(٩١) السلوك ، جـ٣ ، ص٣٦٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ١٦٧ - ١٦٨ ؛ بـدائع ، جـ١ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٩٢) السلوك ، جـ٣ ، ص٣٦٥ .

(٩٣) السلوك ، جـ٣ ، ص٤٠٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص١٨٢ - ١٨٣ ؛بدائع،جـ١ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٩٤) النجوم ، جـ١١ ، ص٢١٨ .

(٩٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ٢١٥ - ٢١٨ .

(٩٦) النجوم ، جـ١١ ، ص٣٢٢ ، قارن ، بدائع ، جـ١ ، ص٢٤٣ .

(٩٧) السلوك ، جـ٣ ، ص٦١١ ، انظر كذلـك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٨٠ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ ، بدائع جـ١ ، ص ٢٧٤ .

(٩٨) النجوم ، جـ١١ ، ص ٣٢٣ .

(٩٩) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦١٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٨٠ ؛ بدائع ، جـ١ ، ص ٢٧١ .

(١٠٠) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦١٢ ، انظر كذلك ؛ النجوم ، جـ١ ، ص ٢٧١ .

(١٠١) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦١٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٨٣ .

(١٠٢) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦١٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٨٤ .

(١٠٣) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦١٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٨٤ .

(١٠٤) نزهة ، ورقة ٢٨ أ ـ ب ، مالك ، ورقة ٤٢ب ، مصر ، ورقة ٤١ب ، العبر ، جـ٥ ، ق٥ ، ص ٨٨١ ـ ٨٨٢ ، السلوك ، جـ١ ، ص ٨٤١ ـ ٨٤٦ ، ٨٦٤ ـ ٨٦٥ ، النجوم ، ص ٩١ـ ٩٥ ، ٩٨ ـ ١٠١ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٦ .

(١٠٥) السلوك ، جـ١ ، ص ٨٦٤ ـ ٨٦٥ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٩ ؛ بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٨ .

(١٠٦) النجوم ، جـ٨ ، ص ٨٨ ؛ انظر كذلك ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٦ .

(١٠٧) النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٠٨ ، قارن ،بدائع،جـ١ ، ص ١٣٦ .

(١٠٨) السلوك ، جـ١ ، ص ٨٥٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٠٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٨ .

(١٠٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٣٩ ـ ٧٤٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ؛بدائع، جـ ١ ، ص ١٨٨ .

(١١٠) انظر ترجمته الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٤ .

(١١١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٤١ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٨ .

(١١٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٣ .

(١١٣) انظر ترجمته ، شذرات ، جـ ٦ ، ص ٨٠ ـ ٨٦ .

(١١٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(١١٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٩٢ .

(١١٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ .

(١١٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(١١٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣٠٢ .

(١١٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(١٢٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

(١٢١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٢ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٣ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(١٢٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٤ ـ ٢٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .

(١٢٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧.

(١٢٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(١٢٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(١٢٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٥ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٤ - ٢٦ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .

(١٢٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٦ - ٥٧٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٦ - ٢٩ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .

(١٢٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ص ٤٣٧ .

(١٢٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(١٣٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١ - ٣٢ .

(١٣١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(١٣٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ،ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(١٣٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤١ .

(١٣٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٣٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ .

(١٣٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ .

(١٣٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(١٣٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٨ .

(١٣٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٩ .

(١٤٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٠ - ١٢ .

(١٤١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(١٤٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٦ .

(١٤٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٨٨ - ٥٩٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣٨ - ٤٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٤٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٩١ - ٥٩٣ ، انظر كذلك النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٤٤ - ٤٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٤٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٤٦ .

(١٤٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٦ .

(١٤٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٤ - ٥٩٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥١ - ٥٢ .

(١٤٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥٢ .

(١٤٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(١٥٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٠ .

(١٥١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٥ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥٢ .

(١٥٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(١٥٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٠ ـ ٧١ .
(١٥٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥٥ .
(١٥٥) الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧١ .
(١٥٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٥٥ .
(١٥٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٢٧ ـ ١٢٩ .
(١٥٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٠٣ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٦٠ ـ ٦١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٩ .
(١٥٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٢٠ .
(١٦٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .
(١٦١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦١٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٦٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٠ .
(١٦٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .
(١٦٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦١٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٦٨ .
(١٦٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ١٣٤ ـ ١٤٢ .
(١٦٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٨ .
(١٦٦) الدرر ، جـ ٣ ، ص ١٣٥ .
(١٦٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٨ .
(١٦٨) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٧ .
(١٦٩) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٧ .
(١٧٠) الدرر ، جـ ٣ ، ص ١٣٥ .
(١٧١) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٨ .
(١٧٢) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨١ .
(١٧٣) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٢ .
(١٧٤) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٢ .
(١٧٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٠٣ .
(١٧٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٣ ـ ١٤ .
(١٧٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٦ .
(١٧٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٢ .
(١٧٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .
(١٨٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤١ .
(١٨١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٣٠ ـ ٦٣١ ؛ النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٢ ـ ٨٤ .
(١٨٢) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٩ .

١٨٣) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٨ .
١٨٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٨٢ .
١٨٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .
١٨٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٦ .
١٨٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٦٧ .
١٨٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٥٣ .
١٨٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٥٥ .
١٩٠) بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .
١٩١) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .
١٩٢) السلوك ، جـ ٢ ، ٧٣٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .
١٩٣) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٧ .
١٩٤) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٧٢ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٩ .
١٩٥) هذا الخط كان قديما اسطبل الجميزة أحد اسطبلات الخلفاء الفاطميين ، فلما زالت الدولة اختط وصارت فيه مساكن وسوق من جملته عدة دكاكين لعمل قسى البندق فعرف الخط بالبندقانيين لذلك السبب . انظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١ .
١٩٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .
١٩٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .
١٩٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .
١٩٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ ـ ٣١٥ .
٢٠٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٥ .
٢٠١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٢٨ .
٢٠٢) انظر ترجمته ، ذيل ، ورقة ٢٨ أ ـ ب ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٦ ـ ٤٠ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٤٦ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ـ ١٣٣ ، ١٥٧ ـ ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .
٢٠٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨١٦ ـ ٨١٨ ، انظر كذلك ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .
٢٠٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢ .
٢٠٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢ .
٢٠٦) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢ .
٢٠٧) نهاية ، جـ ٣١ ، ورقة ٤ ـ ٥ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٥ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦٣ ـ ٦٩

Lane- Poole, The Story of Cairo, p. 218; Tritton, The Caliphs and their non- Muslim Subjects, pp. 63-68.

٢٠٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٤ .

٢٠٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٣ ؛ هو نفسه ايتمش الجمدار الناصري .

٢١٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

٢١١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٥ ـ ١٦ .

٢١٢) كان الامير شيخو قد تم القبض عليه وسجنه في ذي القعدة سنة ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م في عهد السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون على يد الامير بيبغا ططر حارس الطير نائب السلطنة في الديار المصرية . انظر النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

٢١٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٢٨ .

٢١٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٤٧ ـ ٨٤٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٥٨ ـ ٢٦١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

٢١٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٤٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٦٢ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩٥ .

٢١٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٩ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٤ .

٢١٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٥ .

٢١٨) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٥ ـ ١٠٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢١٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٤٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٥٢ ـ ٥٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٢٢ .

(٢٢٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٣ .

(٢٢١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٥٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢١ .

(٢٢٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٢ .

(٢٢٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٢٢٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٩ .

(٢٢٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٥ .

(٢٢٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٧ .

(٢٢٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٥١ ـ ١٥٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٤٧ ـ ٤٩ ،

بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤ .

(٢٢٨) النجوم ، جـ ١١ ، ص ٨١ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

(٢٢٩) انظر ترجمته ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٨٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٣٩ .

(٢٣٠) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ١٧٤ ـ ١٧٨ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ .

(٢٣١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢٣٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٨٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٤٦ .

(٢٣٣) انظر ترجمته ، الضوء ، جـ ٢ ، ص ٣٢٤ .

(٢٣٤) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٦ ، انظر كذلك ، جـ ١١ ، ص ١٧٦ ـ ١٧٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ .

(٢٣٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٢٣٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٨٦ .

(٢٣٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٩٢ .

(٢٣٨) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٩٥ ـ ٧٩٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٢٧ .

(٢٣٩) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٢٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٦٥ ـ ٦٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٥ .

٢٤٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٤ .

٢٤١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٩٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٧ ـ ٢٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٧ .

٢٤٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .

٢٤٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

٢٤٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٨ .

٢٤٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢٥ .

٢٤٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٧٠ .

٢٤٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٨٣ .

٢٤٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٠ ـ ١٢ .

٢٤٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

٢٥٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦ .

٢٥١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٥ - ١٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(٢٥٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٢ - ٣٤٤ .

(٢٥٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ .

(٢٥٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٠ .

(٢٥٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٦٦ - ٥٦٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٢ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢٥٦) النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٦ ؛ قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(٢٥٧) انظر ترجمتها ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٠ .

(٢٥٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٥ - ٤٥٧ .

(٢٥٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧١ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢٦٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٢٦١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٨٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٢ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢٦٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٢ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ .

(٢٦٣) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٢ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢٦٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٣ - ٨٩٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٦ - ١٢٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤٠ .

(٢٦٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٧ .

(٢٦٦) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٦ ؛ انظر كذلك ، جـ ٨ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤١ .

(٢٦٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٠٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤١ .

(٢٦٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢٦٩) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٧ - ٨٩٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢٧٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢٧١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٠٦ - ٩٠٧ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٤ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ - ١٣٢ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢٧٢)انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٦ .

(٢٧٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(٢٧٤)السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٠٣ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٧٥) السلوك، جـ ١ ، ص ٩٠٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٣١ - ١٣٢ ؛ بدائع ، جـ١ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢٧٦) مسالك، ورقة ١٣٦ب - ١٣٧ب (مخطوط باريس رقم٢٣٢٨) ، ذيل ، ورقة ٤أ - ٨ب ، نزهة ، ورقة ٣٥أ ، ٣٥ب ، مالك ، ورقة ٤٤أ -٤٥أ ، مصر ، ورقة ٤٨أ ، درة ، ورقة ٨٢ب - ٨٣أ ، تذكرة ، ورقة ١٣أ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٣٠ - ٩٣٩ ، الدرر جـ ٤ ، ص ١٤٥ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٥٧ - ١٦٦ ، بدائع ،جـ ١ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢٧٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٣٦ ؛ انظر كذلك ،النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٦٣ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٤٥

(٢٧٨) النجوض، جـ ٩ ، ص ٢٦ ؛ انظر كذلك ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٧ .

(٢٧٩)انظر ترجمته ، الدر ، جـ ٩ ، ص ٢١٢ -٢١٣، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٨٤ - ٤٨٧ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٠٥، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٧٠ - ١٧١ ، ٢٤٥ - ٢٥٩ ، جـ ٩ ، ص ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ - ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ - ٣٠ .

(٢٨)انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٢٨١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢٨٢)انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٥ .

(٢٨٣ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٤ .

(٢٨٤)انظرترجمته ، الدرر ،جـ١ ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢٨٥) انظرترجمته ، الدرر ، جـ١ ٠ ٤٥٥ .

(٢٨٦ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٢٨٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٩١ - ٩٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٤ - ٢٦ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٧ .

(٢٨٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

(٢٨٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٤ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

(٢٩٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢٩١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٦ .

(٢٩٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٩ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٥ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

٢٩٣ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٥ .
٢٩٤ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .
٢٩٥ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .
٢٩٦ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .
٢٩٧ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ؛ ص ٧٤٩ .
٢٩٨ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٨ - ٩ .
٢٩٩ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١٢ ؛ انظر كذلك ، النجوم ؛ جـ ١٠ ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٥ .
٣٠٠ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١٣ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٤٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٦ .
٣٠١ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧١٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ .
٣٠٢ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٠٤ .
٣٠٣ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٠٤ .
٣٠٤ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٩٢ .
٣٠٥ - السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٠٤ - ٨٠٥ .
٣٠٦ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢١٣ - ٢١٥ .
٣٠٧ - انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٤٧ .

٣٠٨ ـ السلوك ، جـ٣ ، ص ١٣٠ ـ ١٣٥ ، انـظر كذلـك ، النجـوم ، جـ ١١ ، ص ٣٥ ـ ٤٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٧ ـ ٢١٩ .

٣٠٩ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٣١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص٣٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢١٨ .

٣١٠ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٥ ـ انظر كذلـك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٨ ـ ٣٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢١٨ .

٣١١ ـ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٢ .

٣١٢ ـ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٩ .

٣١٣ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ؛ انظر كذلـك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٧ ـ ٣٩ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٨ .

٣١٤ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٣٦ ـ ١٣٩ ، انـظر كذلـك ، النجـوم ، جـ١١ ، ص ٤٠ ـ ٤١ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

٣١٥ ـ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٦١ .

٣١٦ ـ السلوك ، جـ٣ ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٣١٧ ـ السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٧٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٣٢ .

٣١٨ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٧٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٣٢ .

٣١٩ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٨١ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٧٨ ، بـدائع ، جـ١ ، ص ٢٣٣ .

٣٢٠ ـ السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٢ ، انـظر كذلـك ، النجـوم ، جـ ١١ ، ص ٧٥ ـ ٧٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

٣٢١ ـ النجوم ، جـ ١١ ، ص١٤٩ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٣٩ .

٣٢٢ ـ انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٥٢ .

٣٢٣ ـ النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٤ .

٣٢٤ ـ السلوك ، جـ٣ ، ص ٦٠٤ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٨٢ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧١ .

٣٢٥ ـ انظر ترجمته ، الضوء ، جـ ٢ ، ص ٣١٨ .

٣٢٦ ـ السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٠٨ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٨٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧١ .

٣٢٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٢٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٨٦ ؛ بدائع ، جـ١ ، ص ٢٧٤ .

٣٢٨) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٢٢ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٨٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٥ .

(٣٢٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٢٢ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٥ .

٣٣٠) انظر ترجمته ، الضوء ، جـ ٣ ، ص ٨٧ .

٣٣١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٢٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣١٩ ؛ بدائع جـ ١ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

٣٣٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٤١ - ٦٤٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

٣٣٣) النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٣٤ ؛ انظر كذلك بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٨ .

٣٣٤) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٤٣ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٣٤ - ٣٣٨ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٨ .

٣٣٥) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٤٤ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٣٥ .

٣٣٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٥ .

٣٣٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

٣٣٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص٢٤ .

٣٣٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٤٦ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

٣٤٠) النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٤٠ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٩ .

٣٤١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٤٦ - ٦٤٧ ، ٦٥٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٤١ . بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٧٩ .

٣٤٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٠٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣١٠ - ٣١١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٢٧ .

٣٤٣) انظر ترجمته ، تالي ، ورقة ٦١ ب - ٦٢ أ ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٦٢ - ٢٦٤ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٧ ، ٨ ، ٤٢ - ٤٣ ، ٤٤ - ٤٥ ، ٤٩ - ٥٠ ، ٥٥ - ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ - ٦٧ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ ، ٢٠٣ - ٢٠٥ .

٣٤٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٤٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٠ - ١٣٢ .

٣٤٥) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٣٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٨٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٢٧ .

٣٤٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٥ - ٦ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٣٠٥ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

٣٤٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٠٦ .

٣٤٨) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٠٦ .

الفصل الثاني

العامة والأحوال الاقتصادية

العامة والأحوال الاقتصادية

١) ظاهرة الغلاء وأسبابها :

تعتبر الحياة الاقتصادية في أي مجتمع انساني من أكثر المظاهر تأثرا بالوضع السياسي السائد في ذلك المجتمع ،كما أنها تعتبر أشد الجوانب تأثرا بما يحدث في تلك الدائرة الاجتماعية من تغييرات سياسية ، وانعكاسات ناتجة من تطور طبيعة المنهج المتبع في نظام الحكم . بالإضافة إلى ذلك وجد نوع من الارتباط الطردي بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في جميع المجتمعات الإنسانية بدون استثناء . كما كانت الأزمات السياسية في جميع الأحيان سببا رئيسيا في حدوث الاضطراب الاقتصادي ، وارتفاع الأسعار ، والتهافت على شراء الأقوات . وعلى ذلك فكلا المظهرين يمثلان طرفا مقابل للآخر لمحور رئيسي هو مركز ذلك المتجمع . وتشهد صفحات التاريخ المملوكي كثيرا من صور ذلك الارتباط الوثيق بين الحالة السياسية والوضع الاقتصادي ، وأن اختلفت أسباب كل ظاهرة عن الأخرى اختلافا بينا .

وقد كان الغلاء من أكثر الظواهر الاقتصادية إضرارا بالعامة ، فيقاسون الجوع والمرض حيث ينتشر الوباء بين فئاتهم المختلفة ، وينالهم أوخم العواقب[١] . وغالبا كان الجفاف وتوقف نزول المطر هو السبب الرئيسي لحدوث الغلاء[٢] كما حدث في سنة ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م في عهد السلطان العادل كتبغا[٣] عندما « استسقى الناس بدمشق لتوقف نزول الغيث ، وخرج النائب

وسائر الناس مشاة . وتزايد الغلاء بديار مصر بعدما أقامت خيول السلطان يؤخذ لها العلف من دكاكين العلافين ، وكانت التقاوي المخلدة قد أكلت . ولم يكن بالأهراء السلطانية غلال ، فإن الأشرف كان قد فرق الغلال وأطلقها للأمراء وغيرهم حتى نفذ ما في الأهراء .

وقصر مد النيل ، فصار الوزير يشتري الغلال للمؤونة بدور السلطان وللعليق ، فتزايد الغلاء حتى بلغ تسعين درهما الإردب .

ووقع في شهر ربيع الأول من هذه السنة بديار مصر كلها وباء ، وعظم في القاهرة ومصر وتزايد حتى كان يموت فيها كل يوم ألوف ، ويبقى الميت مطروحا في الأزقة والشوارع ملقى في الممرات والقوارع اليوم واليومين لا يوجد من يدفنه ، لاشتغال الأصحاء بأمواتهم والسقماء بأمراضهم(٤) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك وتزايد « الغلاء واشتد البلاء . وأجدبت بلاد برقة أيضا وعم الغلاء والقحط ممالك المشرق والمغرب والحجاز ، وبلغ سعر الإردب القمح بمصر مائة وخمسين درهما فضة . وتزايد موت الناس حتى بلغت عدة من أطلق من الديوان في شهر ذي الحجة سبعة عشر ألفا وخمسمائة ، سوى الغرباء والفقراء وهم أضعاف ذلك . وأكل الناس من شدة الجوع الميتات والكلاب والقطاط والحمير ، وأكل بعضهم لحم بعض . وأناف عدد من عرف بموته في كل يوم ألف نفس ، سوى من لم يثبت اسمه في الديوان . فلما اشتد الأمر فرق السلطان الفقراء على أرباب الأموال بحسب حالهم(٥) .

وهكذا كان السلطان يجد في النهاية أنه لا بد من توزيع الفقراء من عامة الناس على الأمراء والأغنياء يتكفلون بالصرف عليهم ، وإطعامهم حتى تنفرج الأزمة ويعم الرخاء مرة أخرى . وكان الميسورون ملزمين بتقبل ذلك الأمر السلطاني دون نقاش أو اعتراض أو تفكير بالرفض حيث إن استعجال أي مصيبة اقتصادية كان لابد أن يؤدي إلى تهديد استقرار الوضع السياسي ولذا كان العمل

الجاد للحيلولة دون حدوث ذلك أمرا ضروريا ، بل ولازما في سبيل خدمة المصلحة العامة للدولة . ويعتبر قدوم طائفة الأويراتية[٦] من التتار إلى مصر سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م[٧] أحد الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة الاقتصادية في ذلك العام حيث « اشتد الغلاء ، وبلغ سعر الإردب القمح المصري إلى مائة وثمانين درهما ، والشعير تعدى الإردب منه مائة درهم والفول بنحو تسعين درهما الإردب[٨] » .

واشتدت الأزمة « وانكشف حال كثير من الناس ، وشحت الأنفس حتى صار أكابر الأمراء يمنعون من يدخل عليهم من الأعيان عند مد أسمطتهم . وكثر تعزير محتسب القاهرة ومصر لبياعي لحوم الكلاب والميتات ، ثم تفاقم الأمر فأكل الناس الميتة من الكلاب والمواشي وبني آدم ، وأكل النساء أولادهن الموتى[٩] » .

« وأما النيل فانه توقف ، ثم وفى ستة عشر ذراعا وكسر الخليج ، فنقص في يوم عيد الفطر بعد الكسر نقصا فاحشا ثم زاد . فتزايد السعر وساءت ظنون الناس ، وكثر الشح وضاقت الأرزاق ووقفت الأحوال ، واشتد البكاء وعظم ضجيج الناس في الأسواق من شدة الغلاء .

وتزايد الوباء بحيث كان يخرج من كل باب من أبواب القاهرة في كل يوم ما يزيد على سبعمائة ميت ، ويغسل في الميضأة من الطرحاء في كل يوم نحو المائة والخمسين ميتا ، ولا يكاد يوجد باب أحد من المستورين بالقاهرة ومصر إلا ويصبح على بابه عدة أموات قد طرحوا حتى يكفنهم ويدفنهم ، فيشتغل نهاره بهم . ثم تزايد الأمر فصارت الأموات تدفن بغير غسل ولا كفن ، فإنه يدفن الواحد في ثوب ثم ساعة ما يوضع في حفرته يؤخذ ثوبه حتى يلبس لميت آخر ، فيكفن في الثوب الواحد عدة أموات .

وعجز الناس عن مواراة الأموات في القبور لكثرتهم وقلة من يحفر لهم ،

فعملت حفائر كبار ألقيت فيها الأموات من الرجال والنساء والصبيان حتى تمتلء الحفرة ، ثم تطم بالتراب . وأنتدب أناس لحمل الأموات ورميهم في الحفر ، فكانوا يأخذون عن كل ميت نصف درهم ، فيحمله الواحد منهم ويلقيه إما في حفرة أو في النيل إن كان قريبا منه . وصارت الولاة بالقاهرة ومصر تحمل الأموات في شباك على الجمال ، ويعلقون الميت بيديه ورجليه من الجانبين ، ويرمي في الحفر بالكيمان من غير غسل ولا كفن ، ورمى كثير من الأموات في الآبار حتى تملأ ثم تردم . ومات كثير من الناس بأطراف البلاد فبقي على الطرقات حتى أكلته الكلاب ، وأكل كثيرا منها بنو آدم أيضا وحصر في شهر واحد من هذه السنة عدة من مات ممن قدر على معرفته ، فبلغت العدة مائة ألف وسبعة وعشرين ألف إنسان ، وعظم الموتان في أعمال مصر كلها حتى خلت القرى[١٠] .

وكذلك اشتد الغلاء ببلاد الشام والحجاز « حتى أبيعت الغرارة القمح في مكة بألف ومائتي درهم »[١١] .

وهكذا نلاحظ شح بعض الأمراء ومنعهم دخول الجياع من الناس إلى بيوتهم وقت مد الأسمطة حرصا على المحافظة على الطعام والاقتصاد في الصرف . في حين لجأ بعض بياعي اللحوم إلى بيع لحوم الكلاب والقطط الميتة للناس على أساس أنها من لحوم الماشية ، إلى درجة أن محتسب القاهرة اجتهد في مراقبة دكاكين القصابين للحيلولة دون الإقدام على ذلك . ولكن المجاعة اشتدت ، والوباء انتشر واستفحل إلى درجة بالغة حتى أُقدم الناس على أكل لحوم الكلاب الميتة من أجل البقاء ومقاومة الجوع ، بل بلغ الأمر إلى أكل لحوم الأموات من الناس والجيف على أنواعها ، مما يدل على سوء الوضع الاقتصادي في البلاد أثناء هذه المدة ، وفي نفس الوقت تفاقم شر الوباء ، وكثرت أعداد الموتى الطرحاء في الشوارع دون أن يوجد من يعمل على دفن تلك الأكوام من جثث المسلمين سوى بعض الميسورين من الناس الذين وجدوا في ذلك العمل

وسيلة للأجر والثواب السماوي .

ويبدو أن المشكلة كانت أكبر من شخصية السلطان الحاكم وإدراكه الفكري بحيث أصبح من المستحيل الحيلولة دون تفاقم الأزمة حتى تبلور الوضع عن عجز الجهاز الحاكم عن تقديم أي حل لهذه المشكلة الاقتصادية الصحية . وقد كان من نتيجة ذلك ان تشاءم الناس من سلطنة العادل كتبغا ، وتمنوا زوال حكمه لعله يكون سببا في تغيير الوضع نحو الأفضل وانفراج الأزمة .

علاوة على ذلك نلاحظ أنه من ضمن حوادث سنة ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م يذكر المقريزي : « وفيها توقفت زيادة النيل إلى أن دخل شهر مسرى ، وارتفع سعر القمح حتى أبيع الإردب بخمسين درهما ، والإردب الشعير والفول بعشرين درهما . ومنع الأمراء البيع من شونهم إلا الأمير عز الدين أيدمر الخطيري[١٢] الأستادار ، فإنه تقدم إلى مباشريه ألا يتركوا عنده سوى مباشرة سنة ، وباع ماعداه قليلا قليلا ، وخاف الناس من وقوع نظير غلاء كتبغا ، وخرج بهم الخطيب نور الدين علي بن محمد بن الحسن بن علي القسطلاني فاستسقى ، وكان يوما مشهودا . فنودي من الغد بثلاثة أصابع ثم توقف . وانتهت زيادة النيل في سابع عشر ذراعا وسبعة عشر إصبعا ، واتفق أنه نقص في أيام النسىء ، وجاء النوروز ولم يوف النيل ستة عشر ذراعا ، وفتح الخليج يوم الجمعة ثامن توت ، وهو ثامن عشري ربيع الأول ، وذكر بعضهم أنه لم يوف إلى تاسع عشر بابه ، وهو يوم الخميس حادي عشر جمادى الأولى ، وذلك بعد اليأس منه ، وانحط مع ذلك السعر بعد الوفاء ، وغنت عامة مصر : سلطاننا ركين ، ونائبنا دقين ، يجينا الماء منين ؛ جيبوا لنا الأعرج ، يجي الماء يدحرج »[١٣] .

ويضيف أبو المحاسن قائلا :

« وخاف الناس أن يقع نظير غلاء كتبغا ، وتشاءم الناس بسلطنة الملك المظفر

بيبرس[١٤] . . وانحط مع ذلك بعد الوفاء السعر وتشاءم الناس بطلعة الملك المظفر بيبرس ، وغنت العامة في المعنى : سلطاننا ركين ، ونائبنا دقين ، يجينا الماء من أين يجيبوا لنا الأعرج ، يجيء الماء يدحرج ، ومن يومئذ وقعت الوحشة بين المظفر وبين عامة مصر ، وأخذت دولة الملك بيبرس في اضطراب ، وذلك أنه كثر توهمه من الملك الناصر محمد بن قلاون [١٥] » [١٦] .

أما ابن أياس فيقول :

« ثم إن العوام صنعوا كلاما ولحنوه وصاروا يغنونه في أماكن التفرجات وغيرها وهو هذا : سلطاننا ركين * ونائبو دقين * يجينا الماء من أين * هاتوا لنا الأعرج * يجيء الماء يدحرج .

وكان الأمير سلار أجرد في حنكه بعض شعرات لأنه كان من التتر فسماه العوام دقين ، وكان الملك الناصر محمد بن قلاون به بعض عرج فسموه العوام الأعرج ، وكان السلطان بيبرس الجاشنكير لقبه ركن الدين فسماه العوام ركين ، فلما فشا بين الناس هذا الكلام بلغ السلطان بيبرس فرسم بقبض جماعة من العوام نحو ثلثمائة انسان فضرب منهم جماعة بالمقارع وأشهرهم في القاهرة ، ورسم بقطع ألسن جماعة منهم . . فلما وقع ذلك من الملك المظفر نفرت منه قلوب الرعية من الترك والعوام[١٧] ، واختار كل احد من الناس عود الملك الناصر محمد[١٨] » .

هذه الظاهرة وما تبعها من حوادث تتضمن دلالات عديدة :-

١ ـ إن توقف زيادة النيل كان يؤدي بشكل حتمي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بل كان سببا رئيسيا في حدوث هذه الظاهرة الاقتصادية التي كان يتكرر حصولها بتعدد توقف زيادة النيل سنويا .

٢ ـ كان الأمراء في أثناء حكم سلطان ضعيف يمارسون حقهم في عدم بيع

القمح المخزون في شونهم باستثناء أولئك الأمـراء الذين اتسمـوا بالخلق الكريم ، أما في حالة وجود حاكم قوي في البلاد فإن الأمراء لا يملكون إلا الخضوع لأوامره السلطانية وفتح شونهم لبيع القمح حسب السعر المحدد .

٣ ـ كان هناك من الأمراء المماليك من رغب في عمل الخير ومساعدة المحتاجين والفقراء من العامة حتى ولو كان ذلك على حساب تحقيق الربح المادي ، إذ كان بقية الأمراء يعملون على تخزين القمح حتى تشتد الحالة ، ويبلغ الغلاء أوجه ، ويستفحل ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، فيبيعوا عند ذلك قمحهم المخزون قليلا قليلا بأغلى الأسعار ، ويجنوا بالتالي أرباحا مادية هائلة .

٤ ـ خروج العامة مع بقية الناس برفقة الخطباء لتأدية صلاة الاستسقاء والدعاء من الله تعالى لنزول الغيث ، وتنخفض بالتالي الأسعار مما يصور أبلغ مثال على التلاحم الاجتماعي بين رجال الدين والعامة لتحمل معايشـة تلك الأوقات العصيبة بسهولة وسـلام مع تـلافي حدوث أكبـر قدر ممكن من الأضرار المتوقعة حيث يشارك في تلك المؤازرة الإنسـانية الـرجل والمـرأة والشيخ المسلم والذمي والتركي والمصري على حد سـواء دون تفرقـة أو عنصرية أو طائفية .

٥ ـ عادة الربط عند الناس بين شخص السلطان الجديد وما يحدث عند اعتلائه كرسي السلطنة من ارتفاع أو انخفاض في الأسعار ، فاذا ارتفعت الأسعار فهو نذير شؤم ، واذا انخفضت الأسعار فهو دليل خير .

٦ ـ الشجاعة التي اتصف بها العامة في التعبير عما في نفوسهم من مقت وكراهية للسلطان ونائبه ، بل والجرأة في الافصاح عن ذلك علانية دون خوف أو جبن وكأنهم يرون في هذا الإعلان الشجاع البسيط مطلبا شعبيا يأتون به إلى السلطان يسألونه التنحي عن الحكم وجلوس من يرونه رمزا للخـير والرخاء .

٧ ــ تعرض العامة لغضب السلطان الجالس على كرسي الحكم بسبب إظهارهم ما يشعرون به نحوه من بغض وحقد ، فكان ينالهم نتيجة جرأتهم تلك ألوان من العقوبات الشديدة إلا أنهم لا يبالون ويتكرر حدوث ذلك ، وقوع الظاهرة عينها مما يدل بوضوح تام أن تلك الطبقة رغم ضعفها ، بتعدد حيلتها ، وندرة إمكاناتها تتصف بايمان قوي يفصح عن صور نادرة من الشجاعة والإقدام ، ويؤكد ثقل هذا العنصر الانساني ضمن طبقات المجتمع المعاصر .

٨ ــ الشعبية الواسعة التي تمتع بها السلطان الناصر محمد بين صفوف العامة سواء في أثناء توليه الحكم أو حين اعتزاله في الكرك ، إذ كان العامة أشد ما يكونون رغبة في وجوده جالسا على كرسي الحكم يمارس صلاحياته وسلطاته بصورة فعلية ، وتعتبر هذه الدعامة الشعبية من أهم الأسس التي ارتكز عليها الناصر محمد في تشييد عهد من الحكم البناء طيلة اثنين وثلاثين عاما .

٩ ــ تعتبر العلاقة الودية بين السلطان الحاكم وبين عامة مصر سببا أساسيا في قيام دولة قوية تتميز بالعدل الاجتماعي إلى جانب الاستقرار السياسي ، في حين يكون الاضطراب في أرجاء الدولة نتيجة طبيعية لتوتر العلاقة بين الحاكم والرعية .

١٠ ــ كانت الأغاني الشعبية تمثل صورة بسيطة ، وصادقة ، وطبيعية في تعبير العامة عما في نفوسهم بسبب عدم وفاء النيل .

كذلك من الأسباب الاقتصادية التي كان من المحتمل أن تسبب قلق العامة ومعاناتهم ماديا ظاهرة التزييف في النقد والفلوس حيث يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار ، واغلاق الأسواق ، وصعوبة الحصول على الغذاء ، وتخزين الأمراء القمح في شونهم والامتناع عن بيعه للطحانين والخبازين[١٩] ، حيث

يصبح من الضروري تدخل السلطان واتخاذه موقفا حازما سواء مع الأمراء لبيع القمح من شونهم دون تعطيل ، أو مع التجار لفتح الأسواق أو مع العامة لمزاولة النشاط المعتاد في حوانيتهم . بل إن الناصر محمد اجتهد في سك فلوس جدد حسب موازين معتمدة حكوميا من أجل الوصول إلى الاستقرار المطلوب في السوق المالي في سبيل ضمان استتباب الوضع الاقتصادي والأمان الاجتماعي لمختلف الطبقات خاصة تلك الطوائف المسحوقة ، وهذا بالفعل ما حدث سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م عندما « توقف حال الناس بسبب الفلوس وما كثر فيها من الزغل وكانت المعاملة بها عددا عن كل درهم فضة عدة ثمانية وأربعين فلسا من ضرب السلطان فعملها الزغلية ، وخففوا وزنها حتى صار الفلس زنته سدس درهم . وكانت معاملة دمشق بالفلوس التي يقال لها القراطيس والقرطاس ستة فلوس ، ويعد في الدرهم الفضة أربعة وعشرون قرطاسا فأبطل السلطان القراطيس من دمشق ، وضرب بها كل فلس زنته درهم ، وصار الدرهم بثمانية وأربعين فلسا مثل معاملة مصر ، فنقلت هذه الفلوس الخفاف القراطيس إلى مصر ، وخلطت بفلوس المعاملة حتى كثرت ، وقلت الجياد فتعبت الناس فيها ، وزادت الأسعار كلها حتى غلقت الباعة الحوانيت عندما نودي أن تكون الفلوس بالميزان ، على أن كل رطل منها بثلاثة دراهم فضة فركب والي القاهرة ، وضرب كثيرا من أرباب المعايش بالمقارع ، وشهرهم ولم يرجعوا ، فنودي أن الفلس الذي عليه بقجة من ضرب دار الضرب يؤخذ ، والفلس الخفيف يرد ، فلم يفد ذلك شيئا . وعمل الزغلية فلوسا خفافا عليها بقجة ، فنودي أن يؤخذ الجميع بحساب درهمين ونصف الرطل فمشي الحال قليلا ، واستمر عنت العامة ، وكثر تعطيلهم الحوانيت وغلقها .

وكان السلطان غائبا ، فلما نزل بالجيزة وخرج كريم الدين[٢٠] إلى لقائه صاحت به العامة وفاجأوه بما لا يليق ، وتكاثروا عليه من كل جهة . وشكوا ما بهم من أمر الفلوس ورد الباعة لها وقلة الخبز وغيره ، فوعدهم بخير ، وعرف

كريم الدين السلطان ذلك . فاستدعى السلطان الأمراء ، وأنكر عليهم رد مباشريهم الفلوس وعدم بيع القمح من الشون للطحانين والموانة وقرر ضرب فلوس جدد زنة الفلس منها درهم . وعلى أحد وجهيه لا اله الا الله محمد رسول الله ، وعلى الآخر اسم السلطان ، فضرب منها نحو ثمانين ألف رطل واستقرت الفلوس العتق كل رطل بثلاثة دراهم إلى أن تخرج الفلوس الجدد من دار الضرب . فاستمر ذلك ، ومشت الأحوال ، إلا أنه صار فيها غبن زائد ، وذلك أن الرطل من العتق يبلغ سبعة دراهم بالعدد[٢١] » .

من دراستنا لهذه الحادثة يمكننا الوصول إلى بعض النتائج التي تعطينا صورة واضحة للوضع الاقتصادي المعاصر لهذه الحقبة في دولة المماليك :

١ ـ اقدام بعض الصيارفة على تزييف النقد في سبيل تحقيق مزيد من الفائدة المادية والربح الشخصي ، مما أدى إلى إقدام الناصر محمد بن قلاون على سك عملة جديدة قيمتها ثمانية وأربعين فلسا لكل درهم فضة من أجل أن يثق الناس بالنقد المتداول ، وتستقر الأحوال الاقتصادية ، ويتزايد النشاط التجاري ويتسع .

٢ ـ انتشار العملة الورقية في دمشق ، فكان ذلك سببا رئيسيا لتزايد ظاهرة الغش في النقد حتى بادر الناصر محمد إلى الغاء النقد الورقي ، وجعل العملة النقدية واحدة في مصر والشام حتى يسهل تعامل التجار مع الأسواق في كلا الاقليمين دون صعوبات أو معوقات .

٣ ـ كان ارتفاع الأسعار في الأسواق نتيجة حتمية وفورية للتزييف في النقد ، حيث يسود الشك في النقد ، وتضطرب حالة المعاملات التجارية ، ويخشى الناس حدوث ظاهرة التضخم الاقتصادي بسبب تناقص الذهب في خزانة الدولة . فيكثر التهالك على شراء البضائع بأنواعها من الحوانيت وخاصة الأقوات والأطعمة ، الأمر الذي يسبب ارتفاع الأسعار .

٤ ـ عندما صدر الأمر السلطاني بوزن الفلوس بحيث يكون كل رطل من الفلوس يساوي ثلاثة دراهم فضة ، أغلق التجار حوانيتهم نتيجة الخوف من حيازة نقود مزيفة .

٥ ـ تهاون السلطة مع المزيفين كان دافعا مشجعا لهم للتمادي في ضرب نقد مزيف يحمل ختم الحكومة .

٦ ـ كان العامة أكثر الناس تضررا بظاهرة التزييف النقدي هذه خاصة صغار التجار منهم ، فحرصوا على اغلاق حوانيتهم الصغيرة خشية الخسارة المالية التي لا يستطيعون تحملها .

٧ ـ جرأة العامة على التجاهر العلني أمام الناصر محمد عن سوء معاناتهم الاقتصادية ، وما لحق بهم من أضرار جسمية في الخسائر النقدية والبضائع ، وعدم وفرة الطعام في الأسواق ، وغلاء الأسعار ، كل ذلك بسبب ظاهرة التزييف في النقد ، وعدم اتخاذ الحكومة موقفا صارما تجاه هذه الظاهرة السيئة ، ومعالجتها ، لما فيه صالح المجتمع والناس .

٨ ـ موقف الناصر محمد الصارم من الأمراء الذين حرصوا على تخزين الغلال في الأهراء والشون حتى تنتهي الأزمة ، إلى جانب تمنعهم عن بيع القمح بالنقد المطروح في الأسواق خشية أن يدخل خزائنهم نقد مزيف ، فيحصل لهم ما لا يريدون من الضرر .

٩ ـ في سبيل حل الأزمة عمل الناصر محمد على سك عملة نقدية جديدة تحمل ختم حكومي مميز لكي تعود الثقة إلى النقد ، وتتلاشى ظاهرة التشنج الطارئة على النشاط التجاري ، وينجلي طابع التجمد في المعاملات التجارية في حقل البيع والشراء .

في عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٦م « تحركت أسعار الغلال من نصف جمادى

الآخرة (كانون الثاني - يناير) ، وارتفع القمح من خمسة عشر درهما الإردب إلى عشرين درهما ، ثم إلى ثلاثين درهما فوقفت أحوال الناس . وارتفع القمح إلى أربعين درهما فأمسك الأمراء وغيرهم عن البيع طلبا للفائدة ، فخاف السلطان عاقبة ذلك . فطلب نجم الدين محمد بن حسين بن علي الأسعردي المحتسب - وقد بلغ الإردب خمسين درهما - وأنكر عليه ، وأقام معه والي القاهرة علاء الدين علي بن حسن المرواني[٢٢] ، وكان ظالما غشوما ، فضرب الوالي عدة من الطاحنين والخبازين بالمقارع فاشتد الأمر وغلقت الحوانيت بالقاهرة ومصر ، وتعذر شراء الخبز إلا بمشقة عظيمة .

فكتب السلطان بحمل الغلال من غزة والكرك والشوبك وبلاد دمشق ، وألا يترك بها غلة مخزونة حتى تحمل إلى القاهرة ، ونودي بالقاهرة ومصر ألا يباع القمح بأكثر من ثلاثين درهما الإردب . ومن باع بأكثر من ثلاثين نهب ماله ، وتقدم السلطان إلى الأمراء بألا يخالفوا ذلك . فأمسك مباشرو الأمراء أيديهم عن البيع وصاروا يجلسون بأبواب الشون ولا يبيعون منها شيئا ، فاشتد الأمر وباع السماسرة الإردب بستين وبسبعين خفية ، وصار الأمراء يخرجون الغلة من الشون على أنها جراية لمخاديمهم وما هي إلا مبيع بما ذكر .

فاهتم السلطان بالغلاء ، وشقّ عليه ما بالناس من ذلك ، وعلم أن أكثر الغلال إنما هي للأمراء ، فطلب ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد[٢٣] - الشهير بالضياء بن خطيب بيت الآبار الشامي ناظر المارستان وناظر الأوقاف ، وقد اشتهرت نهضته وكفايته وأمانته ، وفوض إليه الحسبة بمصر بعد امتناعه منها ، وأكد عليه القيام بما ندبه إليه ، وخلع عليه في ثالث جمادى الآخرة .

ونودي بالقاهرة ومصر : « من كان عنده غلة ولا يبيعها نهبت » . وكان قد بلغ السلطان أن الأجناد عندهم غلال ، وهم يبيعونها بالويبة ، فباع بعضهم بعد النداء ، وتهاون طائفة منهم فلم يبيعوا شيئا . فنم عليهم جيرانهم حتى كان

منهم من تهجم السوقة الحرافيش عليه وتنهبه ، ومنهم من يغمز عليه فيأتيه الوالي ويخرج غلته حتى تفرق على الطحانين . وأُقيم في كل فرن شاهد لحصر ما يحمل إليه من الدقيق المرتب له وعمل معدل كفاية البلد في كل يوم ، وفرق القمح فيهم على قدر كفايتهم ، فسكن ما كان بين الناس من العناء في طلب الخبز ومن ضرب الطحانين والخبازين .

فلما كان في آخر شهر رجب قدم من الشام أربعة آلاف غرارة قمح . ثم قدم في آخر شعبان أحمال كثيرة في بلاد الصعيد . وتبعها الحمل في البر والبحر من الشرقية والغربية والبحيرة وخاف أرباب الغلال على أنفسهم ، فأخرجوها للبيع ، حتى إذا هل شهر رمضان قدمت التراويج في أوائل الحصاد . ووافق ذلك النداء على النيل بالزيادة ، فعبرت المراكب فيه بالغلال إلى ساحل مصر ، وزفت بالمغاني وكان الخبز يباع ستة أرطال بدرهم ، فبيع من الغد ثمانية أرطال بدرهم . فلم ينسلخ شهر رمضان حتى فرج الله عن عباده ، ونزل السعر قليلا بعدما ظن كثير من الناس أنه نظير غلاء العادل كتبغا فسلم الله بمنه[٢٤] » . [٢٥]

من معالجتنا لهذه الحادثة في السنوات الأخيرة لحكم الناصر محمد بن قلاون نلاحظ ارتفاع الأسعار بشكل تدريجي ، ثم أنعكس تأثير ذلك على أنشطة الرزق ، فتجمدت حركة البيع والشراء ، وتشنجت المعاملات الاقتصادية بمختلف صورها ومظاهرها . ونتيجة ذلك لجأ الأمراء إلى قفل مخازن القمح والأهراء والشون ، ومنعوا المشرفين عليها من فتحها أو بيع شيء منها ، الأمر الذي أثار قلق الناصر محمد لأنه يعني توقف مصدر يمول الأسواق بالقمح اللازم باستمرار وانتظام ، وقد ترتب على ذلك امتناع الطحانين والخبازين عن بيع الطحين والخبز لأن ارتفاع سعر شراء القمح يفوق سعر بيع الطحين والخبز مما يعني الخسارة المادية الجسيمة والفشل في تحقيق الفائدة المرجوة . وقد أراد الناصر محمد أن يتلافى استفحال الأزمة بحيث يتعذر محاصرتها فعين والي القاهرة

للإشراف على تنظيم عملية بيع القمح المطحـون والخبز ، ولكن انتهاج هذا الوالي للأسلوب الشديد أدى الى نتائج عكسية حيث أُغلقت الحوانيت والمطاحن والمخابز ، وتعذر الحصول على الخبز .

وكان لابد من حل سريع لمشكلة الغلاء ، ولذا بادر الناصر محمد إلى طلب الغلال من الأقاليم المملوكية وخاصة المدن الشامية بأن يسرع حاكمها ونوابها وولاتها بحمل الغلال الى القاهرة على الفور .

بالإضافة إلى ذلك اجتهد في إصدار مرسوم سلطاني رسمي بتحديد سعر القمح بثلاثين درهم الأردب ، ومن باع بأكثر من ذلك نهب ماله ، وصودرت حواصله ، غير أن الأمراء عندما تلقوا أمر الناصر محمد بتحديد سعر بيع إردب القمح جعلوا مباشروهم يمتنعون عن بيع مافي شونهم وأهرائهم من القمح فادى ذلك إلى اشتداد الأزمة ، بل إن الوضع تأزم أكثر عندما حرص سماسرة ووكلاء الأمراء على بيع إردب القمح خفية بسعر ستين درهما وتم إنجاز ذلك بسرية تامة بمساعدة هؤلاء الأمراء ، وبينما كان هؤلاء الأُمراء مشغولين بتحقيق أُكبر قدر ممكن من الربح المادي كان عامة الناس يعانـون الغلاء والجـوع وعدم وجود الغلال اللازمة والخبز اليومي ، الأُمر الذي أثار قلق الناصر محمد على رعيته . وعندما علم الناصر محمد بما حدث على يد الأُمراء ووكلائهم عن بيع القمح بطريقة سرية بسعر الإردب سبعين درهما بادر إلى تعيين ضياء الدين يوسف بن محمد محتسبا لمصر ، مؤكدا عليه ضرورة إجبار الأُمراء على بيع القمح المخزون حسب السعر الرسمي وهو ثلاثون درهما للإردب ومن امتنع عن ذلـك نهبت الحكومة حواصله كلها ، ونودي بذلك علنا في القاهرة بحيث يكون الجميع على علم بالقرار السلطاني . وكانت بالفعل هي الفرصة المناسبة للسوقة والحرافيش والاوباش حيث بادروا إلى نهب غلال كل من عمل على تخـزين مايملك منها وامتنع عن بيعه إذ اعتبر ذلك وضعا قانونيا من أُجل ألا يعمد الأُمراء إلى تخزين القمح في الشون والامتناع عن إخراجه وقد قام المحتسب ضياء الدين يوسف بن

محمد بإخراج هذه الغلال المخزونة من الشون بمساعدة السلطات الرسمية ثم توزيعها على الطحانين ، وأخيرا تفريق القمح على المخابز تحت إشراف إداري ومراقبة دقيقة ثم بيع الخبز حسب التسعيرة الرسمية الحكومية المحددة .

ونتيجة لتلك الجهود المضنية والمخلصة أمكن حصول الناس على حاجاتهم من الخبز اليومي . وبعد فترة وجيزة وصلت الغلال المطلوبة من المدن الشامية والصعيد والشرقية والغربية وغيرها بكميات وفيرة بحيث خشى أصحاب الغلال من كساد بضاعتهم فأخرجوها ، ثم قدمت تراويج القمح وقت الحصاد فشمل القمح الأسواق والحوانيت ، وانفرجت الأزمة التي لولا قوة شخصية الناصر محمد وحكمة تدبيره لما أمكن أن تنتهي بهذه الخاتمة الخيرة . بل كان من المحتمل كثيرا أن تسفر عن حدوث الكثير من العواقب الوخيمة والتوترات السياسية والاجتماعية التي لا تحمد نتائجها .

ومن الظواهر غير العادية التي شهدتها السنوات الأخيرة من عهد الناصر محمد ما يذكره المقريزي أنه في عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م « اتضع سعر الغلال حتى أبيع الإردب القمح الصعيدي بعشرة دراهم ، والبحري بثمانية دراهم ، والفول والشعير كل إردب بستة دراهم ، وكسدت الغلال فكان رزق[٢٦] الله أخو النشو - وهو كاتب الأمير ملكتمر الحجازي[٢٧] - وولي الدولة صهره وهو كاتب المجدي - يطرحان القمح بزيادة درهمين الإردب ، ويأخذان ثمنه بعسف وظلم ،فتوقفت أحوال الجند لرخص السعر . وسعي النشو بالضياء المحتسب أن الدقيق والخبز سعرهما بالنسبة إلى القمح غال ؛ فرسم لوالي القاهرة أن يطلب المحتسب والطحانين ويعمل معدل القمح عنده ، فلم يجد في الأسعار تفاوتا بين القمح والخبز[٢٨] » .

هذه الحادثة تبين بشكل واضح أن بعض كبار المسئولين في الدولة عندما تنخفض الأسعار لا يناسبهم بيع غلالهم حسب تلك الأسعار المنخفضة إذ لا يحقق ذلك لهم ما يطمعون فيه من الربح الوفير . ومن ثم يجتهد هؤلاء في بيع ما في شونهم

من قمح وذرة وفول وشعير بأسعار غالية ، مع اتخاذ عنصر القوة الذي يتميزون به كعامل يساعدهم بشكل فعال ومثمر على إجبار الناس لشراء تلك المواد الغذائية حسب الأسعار التي يرغبون . ولاشك أن في ذلك صورة من أنواع الظلم الذي يمارسه الكبار ضد الصغار في سبيل المنافع الشخصية والمصالح الخاصة . ويعتبر العامة أكثر الطوائف تضررا من هذا الظلم والتعسف نتيجة عدم قدرتهم على دفع الثمن الغالي ، وقلة ما يملكون من المال . وعلى ذلك يمثلون الطائفة الأكثر ضعفا من بين طبقات المجتمع المملوكي ، في حين كان الأغنياء يحاولون الاستفادة من جميع أسباب السلطة المتوفرة بين أيديهم لتحقيق ربح أكبر وفائدة أكثر .

ومن ناحية أخرى كان انخفاض الأسعار سببا في تشنج حركة البيع والشراء ، وتجمد النشاط التجاري ، ولذا لجأ النشو ناظر الخاص الذي اتصف بالظلم والتسلط طيلة فترة وجوده في هذا المركز الحساس إلى ضياء الدين يوسف بن محمد يسأله أن يرفع سعر القمح لكي يتوفر للجند بيع القمح بسعر مرتفع ، فيحصل لهم الربح المرغوب . كما طلب منه أن يخفض سعر الطحين والخبز فيتحمل الطحانون والخبازون الخسارة الناتجة من شراء القمح بسعر غال . ثم بيعه كطحين وخبز بسعر منخفض . وبذلك يكون الربح الوفير من نصيب الأمراء والجند الذين يملكون القمح بكميات هائلة ، ويخزنونه في الشون والأهراء ولكن الضياء المحتسب كان طيب النية ، حسن التدبير فلم يستمع على الفور لطلب النشو ، وإنما بادر إلى معرفة الأسعار المتعارفة في الأسواق قبل أن يقدم على اتخاذ أي خطوة . وهنا تبين له طمع النشو من أجل منفعة الأمراء والجند المماليك ، فلم يحقق للنشو مطلبه ، وأهمل دعوته لتغيير الأسعار من أجل الصالح العام وتحقيق الرعاية الاجتماعية المطلوبة للرعية في توفير الطحين والخبز بسعر مناسب وملائم لأحوالهم المادية ومواردهم المتواضعة .

وعلى ذلك يمكننا القول إنه لولا وجود سلطان يتميز بقوة الشخصية والصلابة ، مع التمسك بمباديء العدل والمساواة بين الرعية ، ولولا توفر بعض

المسئولين أصحاب الأمانة والخلق الكريم لعانى العامة الضعفاء الكثير من صور الظلم ومظاهر الاستعباد والتعسف على يد كبار الموظفين الذين لا يعنيهم سوى جني الربح المادي والمنفعة الواسعة حتى ولو كان ذلك على حساب معاناة الغالبية العظمى من الرعية أصحاب البلاد الأصليين .

كذلك من مظاهر الغلاء التي قاساها عامة الناس في عهد الناصر محمد تلك الواقعة التي حدثت في ربيع الآخر سنة ٧٤٠هـ / تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٣٩م اذ « نودي بالقاهرة أن يكون صرف الدينار بخمسة وعشرين درهما بعد ما كان بعشرين درهما . وسبب ذلك أن جمال الكفاة ناظر(٢٩) الخاص عمل أوراقا بما على السلطان للتجار ، فكان مبلغ ألف دينار . فأجاب السلطان بأن النشو ذكر أنه وفي للتجار مالهم ، وقصد ألا يعطيهم شيئا فأشار عليه جمال الكفاة بوفاء جماعة منهم ، وأن يحسب عليهم الدينار بخمسة وعشرين درهما وما عدا هذه الجماعة لا يدفع لهم شيء ، فتوقفت أحوال الناس لزيادة سعر الذهب . ولما نزل جمال الكفاة إلى دار القند بمصر ابتهج الناس به ، فطرح السكر بأقل مما كان يطرحه النشو على المسكرين بعشرة دراهم القنطار(٣٠) » .

وبذلك نلاحظ عادة بعض السلاطين المماليك في الاستدانة من كبار التجار في القاهرة لتوفير حاجات خاصة ، ومطالب شخصية حيث كان يتم ذلك بواسطة ناظر الخاص القائم بالشئون المالية في الخزانة السلطانية . وهنا يظهر لنا بوضوح تزايد مصاريف السلطان والبلاط بسبب الإسراف في البذل والتظاهر والمتعة بحيث إن دخل الخزانة السلطانية لا يكفي تلك المصاريف الباهظة ، مما كان يؤدي إلى تدين السلطان من كبار التجار على أن يتم رد المال بعد فترة محددة . ولكننا نلاحظ من خلال هذه الواقعة أن النشو ناظر الخاص كذب على الناصر محمد وأوهمه أنه أوفى التجار ديونهم التي استلفها سابقا ، في حين أنه لم يفعل ذلك ، واستمر التجار يطالبون بأموالهم وفوضوا جمال الكفاة القيام بهذه الخدمة لهم عند الناصر محمد .

وبالفعل عرف جمال الكفاة السلطان أن النشو كذب عليهم ، ولم يوف التجار ديونهم التي ما زالوا يطالبون بها . وحيث إن المبالغ طائلة لدرجة عجز السلطان عن الوفاء بها جميعا ، فان جمال الكفاة اقترح ايفاء جزء من الديون فقط وإهمال القسم الأخر . بالإضافة إلى رفع سعر الدينار من أجل تقليل قيمة المبالغ المدفوعة ، وبذلك لا يتكلف الناصر محمد نفس المعدل من الدراهم التي استدانها ، فعلى سبيل المثال إذا كان للتاجر مبلغ مائة درهم يساوي كل عشرين درهما منها دينار ، فإن ذلك يكلف الناصر محمد خمسة دنانير ، في حين إذا كان كل خمسة وعشرين درهما يساوي دينارا فان ذلك لا يكلف الناصر سوى أربعة دنانير ، وبذلك يمكن توفير دينار في كل مائة درهم . إنه بالتأكيد نوع من التلاعب السلطاني الرسمي لتحقيق منافع خاصة للسلطان وتوفير بعض المال للخزانة السلطانية على حساب أموال الناس وحقوقهم المتوجبة على السلطان . ومن جانب آخر لغرض التخفيف من وطأة هذه الأزمة على التجار ، والتقليل من قيمة خسائرهم المادية أصدر الناصر محمد مرسوما سلطانيا رسميا ينادي بوضع سعر الدينار في الدولة بحيث يساوي خمسة وعشرين درهما بدلا من عشرين ،الأمر الذي أدى إلى نقص القيمة الشرائية للدينار ، وبذلك عم الضرر البائع والمشتري والتاجر على حد سواء ، ففي السابق كان يتوجب على من يريد شراء بضاعة ثمنها خمسة دنانير أن يدفع مائة درهم ، في حين بعد صدور المرسوم السلطاني أصبح يتوجب على مشتري نفس البضاعة ذات الخمسة الدنانير مبلغ مائة وخمسة وعشرين درهما ، مما يعني قلة القيمة الشرائية للدينار والدرهم على حد سواء ونتيجة لذلك ارتفع سعر الذهب إلى درجة تعرض البلاد لظاهرة التضخم الاقتصادي الذي أضر بمختلف الطوائف المتوسطة والدنيا ، في حين عاش الأمراء المماليك في رفاهية من العيش الكريم ، والبذخ الفاحش ، والكماليات غير المحدودة . وفي محاولة بسيطة من أجل مساعدة الناس على تحمل هذه الأزمة اجتهد جمال الكفاة في بيع السكر بسعر منخفض . وهكذا كان أصحاب السلطة يتسببون في حدوث الأزمات الاقتصادية ، ثم

يحاولون تخفيضها بحلول جزئية وسطحية ، فتهدأ الأحوال قليلا ، وتطمئن النفوس فترة من الزمن حتى تستقر الأوضاع حسب حالها في الأوقات الاعتيادية .
ولم يقتصر حدوث ظاهرة الغلاء على إقليم مصر فقط ، وإنما شمل ذلك الأقاليم المملوكية وجيرانها من ولايات الدول الأخرى مما كان سببا في ارتفاع الأسعار بشكل كبير . علاوة على ذلك كان قدوم الجراد من الصحراء في الجزيرة العربية إلى الأقاليم الشامية عاملا أساسيا في ارتفاع السعر حيث يقضي الجراد على المحاصيل والمزروعات ، ولكن ما أن يتم التخلص منه حتى تتحسن الأسعار وتعود الأحوال في الأسواق والمراكز التجارية إلى وضعها الطبيعي الذي يتناسب مع دخل الناس ذوي الموارد المتواضعة . ولعل خير مثال على ما نقوله أنه في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة ٧٤٣هـ / الأول من آب - أغسطس سنة ١٣٤٢ م « قدم الخبر من حلب بأنه قد وقع في بلاد الموصل وبغداد واصفهان وعامة بلاد الشرق غلاء شديد حتى بلغ الرطل الخبز بالمصري إلى ثمانية دراهم نقرة ، وأكلت الجيف وصار من مات يلقى في العراء عجزا عن مواراته ، وفنيت الدواب عندهم ، وأكل جميع الأشجار حتى خشبها وانتشر الجراد إلى حلب ودمشق والقدس وغزة ، فأضر بما هناك ضررا شديدا بالغا ، وأفسد الثمار كلها . فلما دخل الجراد الرمل هلك بأجمعه حتى ملأ الطرقات وتحسنت أسعار بلاد الشام »[٣١] .

علاوة على ذلك كانت هجرة أهل الريف إلى المدن ، وكذلك عدم الأمان في الطرقات العامة بين المدن والأقاليم نتيجة تعدد حوادث النهب والسلب للمسافرين على يد قطاع الطرق ، وتعرضهم للسرقة والاعتداءات التي قد لا تحمد عقباها تعتبر من الظواهر الاجتماعية التي كان ينتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار خاصة المواد الغذائية مثل اللحوم والغلال والبقول .

كما كان الصراع الدائم والمشاحنات المستمرة بين القبائل البدوية وجماعات العربان في الصعيد والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وأقاليم بلاد الشام من

العوامل التي كانت تشكل عناصر رئيسية في حدوث ظاهرة الغلاء في المدن الرئيسية بشكل خاص والمناطق البعيدة بصورة عامة ، فيعاني عامة الناس من قلة المواد الغذائية في الأسواق والحوانيت ، إلى جانب الارتفاع الكبير في الأسعار ومن المؤكد أن هـذا يعني أن عـدم وجـود الاستقـرار السيـاسي ، وتـلاشي صفـة العدل الاجتماعي ، وانتفاء ميزة الأمان في طرق التنقل والترحال يـرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، والغلاء الفاحش ، في حين تصبح الأسعار معتدلة ومعقولة في ظل الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية . وبذلـك يهنأ عامة الناس بالاستقرار الشامل في الأوضاع الاقتصادية بعيدا عن نتائج حالات التوتر السياسي والأزمات الاجتماعية . ففي شعبان سنة ٧٤٨هـ/ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٧م « ارتفع سعر القمح من أربعين درهما للإردب إلى خمسين ، وغلا اللحم وعامة الأصناف المأكولة حتى بلغت مثلى ثمنها . وتوقفت الأحوال ، وقلت الغلال ، وكثر السؤال من كثرة قدوم أهل النواحي إلى القاهرة حتى ضاقت بهم فكانوا كذلك مدة سنة ، مع كثرة المناسر في البلاد والقاهرة ، وقوة المفسدين وقطاع الطرق بأرض مصر وبـلاد القدس ونـابلس ، وفتنة العشـير بعضهم مع بعض[٣٢] » .

ويشير المقريزي إلى إحدى ثورات العامة التي وقعت في محرم سنة ٧٤٩هـ/ نيسان ـ أبريل سنة ١٣٤٨م عندما « رجمت العامة ابن الأطروش المحتسب . وسببه أن السعر لما تحسن بلغ الخبز ستة أرطال وسبعة أرطـال بدرهم ، فعمـل بعض الخبازين خبزا ، ونادى عليه ثمانية أرطـال بدرهم ، فطلبه المحتسب وضربه ، فثارت العامة به ورجموا بابه حتى ركب الوالي وضرب منهم جماعة[٣٣] » . هذه الحادثة الغريبة تتضمن عددا من الملاحظات التي يجدر أن نتبينها في سبيل التعـرف على طبيعة الوضع الاقتصادي في سلطنة المماليك في هذه الفترة : -

أولا : تحديد السلطة المسئولة عن الشئون الداخلية لسعر الخبز من أجل

الاستقرار في الأسعار بحيث تصبح ثابتة في سبيل راحة المواطن فلا يواجه كل يوم سعر مختلف لنفس البضاعة ، فمثلا كل ستة أو سبعة أرطال خبز سعرها درهم واحدا على أن يستمر هذا السعر قائما بانتظام حتى يحدث ما يوجب تغييره مثل قلة انتاج القمح وقت الحصاد أو تعرض البلاد لأزمة سياسية أو غير ذلك من الأسباب المؤثرة في أسعار المواد الغذائية .

ثانيا : بيع بعض الخبازين الخبز بسعر أقل مثل ثمانية أرطال خبز بسعر درهم واحد بينما السعر المحدد هو درهم واحد لسبعة أرطال أو ستة من الخبز . وربما يرجع السبب في ذلك إلى رغبة بعض الخبازين في كسب الزبائن وبيع أكبر قدر ممكن من الخبز ، فهو ينافس الخبازين الآخرين ببيع الخبز بسعر أقل في سبيل جذب زبائن أكثر وبيع أوفر ، إذ سيتكاثر عدد المشترين على باب فرنه بسبب السعر المنخفض .

ثالثا : معاقبة المحتسب لهذا الخباز وضربه من أجل أن يتقيد بالسعر الرسمي المحدد من الحكومة ، ولكي يؤكد ضرورة احترام التجار للقوانين الرسمية التي تصدرها الحكومة في سبيل تحقيق هدف اقتصاد مستقر في المجتمع ، والحيلولة دون حدوث بلبلة في الأسعار مما يسبب الإرهاق المالي للرعية ، ويعيق المحتسب عن القيام بمهمته في مراقبة الأسعار .

رابعا : العامة الذين يناسبهم كثيرا السعر الرخيص القليل لكمية كبيرة من الخبز ، لم يعجبهم موقف المحتسب الصارم نحو ذلك الخباز ، فثاروا على المحتسب ، ورجموا بيته بالحجارة ، وألحقوا به الذل والهوان ، ونالوا من مكانة منزلته في هذه الوظيفة المهمة إلى درجة أنه طلب النجدة من والي القاهرة .

خامسا : قبض الوالي على عدد من العامة ومعاقبتهم جزءا وعقابا على ما اقترفوه في حق المحتسب من الرجم ، والإهانة ، وإهدار كرامته أمام الملأ ، ولكي يكونوا في تعرضهم لعقوبة السلطات عبرة لغيرهم من عامة الناس فلا يجرأوا على

التطاول على موظفي الدولة من كبار المسئولين والموظفين .

سادسا : كان من المفروض أو بالأحرى من الممكن أن نتقبل بشكل عادي مسألة وقوف العامة إلى جانب المحتسب ضد التجار ، غير أننا نلاحظ هنا وقوف العامة إلى جانب التجار ضد المحتسب وهو أمر لاشك غريب ويستحق الدراسة . نحن نعلم أن مسئولية المحتسب تنحصر في الإشراف على الأسواق ، ومراقبة جودة البضائع المعروضة والتقيد بالأسعار الحكومية المحددة ، والقبض على الغشاشين والمنتفعين من ممارسة وسائل غير مشروعة في البيع والشراء ، أي بعبارة أخرى أن المحتسب يعمل من أجل صالح المواطن ، وكان يجب أن يترتب على ذلك مساندة المواطنين للمحتسب للقيام بوظائفه على أحسن وجه من أجل مصلحتهم ، ولكن يبدو أن اهتمام عامة الناس ، بموضوع الحصول على المادة الغذائية اليومية بسعر أرخص من المحدد رسميا كان يفوق كثيرا عنايتهم بالوقوف إلى جانب المحتسب ومساعدته ، بل حتى بلغ الأمر إلى أهمية الحصول على الغذاء بسعر قليل ولو كلف ذلك إهانة المحتسب ورجمه علنا بالحجارة أمام الناس ، فيصبح فرجة للجماهير.

سابعا : خوف المحتسب من ظاهرة انخفاض سعر الخبز ، ربما لأن ذلك قد يؤدي إلى رخص سعر القمح ، أو قد يعمد الخبازين إلى غش الخبز بخلط الطحين بمواد أخرى رخيصة ، فيتيسر لهم بيع الخبز بسعر منخفض مع تحقيق الأرباح المرجوة ، أو لعلها الرغبة في الحيلولة دون تلاعب التجار بالأسعار نتيجة عدم احترام السعر المحدد من الحكومة ، ولذا كان المحتسب يجتهد مع الحرص البالغ على تأكيد احترام التجار للسعر المحدد لكي يصبح ثابتا من أجل خدمة الصالح العام للمجتمع .

ولا شك أن هذه الحادثة تعبر عن صورة صادقة وطبيعية حول رد فعل العامة نحو السلطة المسئولة عن تدبير الشئون الداخلية في البلاد نتيجة المعاناة التي تقاسيها هذه الطائفة بسبب الغلاء خاصة فيما يتعلق بالأطعمة والمواد الغذائية الضرورية

مثل الخبز والقمح والفول والذرة والشعير وغير ذلك . وعلى ذلك يمكن القول إن الغلاء كان من الأسباب الفعالة التي تهيج العامة ضد السلطة ، فيثورون ويطالبون برخص الأسعار ، بل لا يجدون حرجا في الاعتداء على شخص المحتسب ، الأمر الذي يوضح سوء الحالة الاقتصادية أو المادية لهؤلاء الناس . لقد كانوا يعانون بالفعل من مساويء الظروف الاجتماعية الوضيعة بسبب قلة مواردهم المالية وما كانوا يقاسونه نتيجة البطالة أحيانا ، وركود حركة البيع والشراء في أحيان أخرى . ولا يمكننا أن نقوم هذا الموقف سوى بكونه نتيجة حتمية لتلك الأحوال غير المستقرة سواء بسبب الأزمات السياسية ، المحن الاقتصادية أو التوتر الاجتماعي . ولقد انحصر مطلبهم الوحيد في هدف الحصول على الغذاء اليومي الكافي بسعر رخيص ، في حين عاش الأمراء المماليك في رفاهية من العيش الكريم ، والبذخ الفاحش في الطعام والشراب والملبس والمسكن ، مع احتكار الإقطاعات الزراعية الواسعة ، والتحكم بأسعار القمح والذرة والشعير والفول وغير ذلك من الغلال والبقول .

كان عدم حدوث فيضان ماء النيل من الأسباب الرئيسية التي يترتب عليها ارتفاع سعر المواد الغذائية ، فاذا توالى حصول ذلك في سنوات متعاقبة تصبح الخسارة في كمية المحاصيل الزراعية جسيمة ، وتزداد أسعار الأطعمة والأقوات بشكل فاحش يهدد بوقوع كارثة اقتصادية وأزمة اجتماعية يعاني منها الناس بمختلف طبقاتهم . وعلى ذلك يقاسي الفلاح من قلة المحصول الزراعي مع الالتزام بوفاء العديد من المكوس والضرائب ، إلى جانب تكاليف الحرث والبذر والزرع ثم الحصد . بالإضافة إلى مقاساة المزارعين من تسلط الولاة ، وظلمهم ، وما يمارسونه ضد هؤلاء الضعفاء من أنواع الاضطهاد والتعسف . علاوة على تعرضهم لتطاول الضمان الذين يجتهدون في تحصيل نصيبهم أولا من المكوس المقررة ، ثم نصيب السلطان أو الحكومة . وإذا كنا نعلم أن الوالي يدفع مبلغا معينا من المال للحكومة في سبيل الوصول إلى منصب الولاية في الإقليم الذي يريد ،

فإننا لا نستغرب بذل الجهود المتواصلة في سبيل تعويض ما صرفه من جيبه الخاص ، ويتم له ذلك عن طريق تغريم سكان الإقليم الذي يتولى وظيفة الولاية به . وعلى ذلك يمكننا أن نستنبط وجود عرف شراء هذه الوظائف الحكومية ، فيتولاها من يستطيع أن يدفع الثمن المناسب بغض النظر عن كفاءته ، وقدراته الشخصية ، واخلاصه في العمل . ويبدو أن بعض سلاطين المماليك قد سمحوا بممارسة هذه العادة السيئة من أجل توفير مورد جديد يمول الخزانة السلطانية بمبالغ معينة من المال باستمرار وانتظام .

إذن هو دافع الطمع والجشع وحب المال عند بعض الحكام المماليك .

زيادة على ذلك كان عرب الصعيد يتنافسون في سبيل تولي هذه المناصب مثل وظيفة الكشاف أو منصب الوالي ، ومن ثم يعملون على أخذ قسم كبير من المحاصيل الزراعية لحسابهم الخاص ، ويمتنعون عن إعطائها للأجناد حسبما كان مقررا طبقا للقوانين الحكومية مما يؤدي إلى تأزم الموقف وتوتر العلاقات بين الطرفين . ومن جانب آخر يطرحون ما أخذوه لأنفسهم من الإنتاج الزراعي في السوق بسعر يقل كثيرا عن ما يعرضه التجار في السوق من أجل ترويج الغلة التي نجحوا في تحصيلها ، وتحقيق هدف البيع ، إذ مهما كان السعر منخفضا فهم رابحون حيث إنهم أخذوا هذه المحاصيل قسرا من الفلاح الضعيف . بالإضافة إلى ذلك كان هؤلاء الولاة يبيعون قسما كبيرا من هذه المحاصيل الزراعية التي جمعوها إلى الحكومة بسعر مناسب لكي يحفظ في الأهراء والشون والمخازن للاستفادة منها كاحتياطي وقت الحاجة . ويمكننا أن نتبين كل هذه الملاحظات بوضوح تام من بين حوادث شهر ذي الحجة سنة ٧٥١هـ / شباط - فبراير سنة ١٣٥١م إذ يقول المقريزي : -

« وكان قاع النيل في هذه السنة أربعة أذرع ونصف ذراع . وتوقفت الزيادة حتى ارتفع سعر الإردب القمح من خمسة عشر درهما إلى عشرين درهما . ثم زاد

النيل في يوم واحد أربعا وعشرين إصبعا ، ونودي من الغد بزيادة عشرين إصبعا ، ثم زيادة خمس عشرة إصبعا ، ثم وفي الستة عشر ذراعا في يوم الاثنين ثاني عشرين مسرى . وزاد بعد ذلك إلى خامس توت ، فبلغ سبعة عشر ذراعا ، وهبط فشرقت بلاد كثيرة ، وتوالى الشراقي ثلاث سنين شق الأمر فيها على الناس . من عدم الفلاحين ، وخيبة الزرع بخلاف ما يعهد ، وكثرة المقام والكلف وظلم الولاة وعسفهم ، وزيادة طمعهم في أخذ ما بذلوا مثله حتى ولوا ، مع نفق عرب الصعيد ، وطمعهم في الكشاف والولاة ، وكسر المغل ، وعنتهم في إعطائه الأجناد ، ورمي الشعير على البلاد من حساب سبعة دراهم الإردب ، وحمله الى الأهراء ، فحمل نحو الأربعين ألف إردب شعيرا ، ونحو خمسة آلاف إردب برسيما[٣٤] .

إذا كان الغلاء وارتفاع الأسعار من أهم النتائج المترتبة على الجفاف وعدم نزول الغيث ، فكذلك كانت ظاهرة التلاحم الاجتماعي الشعبي نتيجة طبيعية لهذه المحنة التي تؤثر في كثير من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل أبلغ مثال على هذا التكاتف الشعبي خروج الجميع الكبير والصغير ، الغني والفقير ، القاضي والعامي ، الرجل والطفل لأداء صلاة الاستسقاء والدعاء إلى الله أن ينزل المطر ، وينهي الجفاف ، وتخضر المزروعات . ويصف المقريزي أحد تلك الاجتماعات الشعبية الدينية التي حضرها شخصيا عندما كان طفلا حيث يذكر إنه في ربيع الأول سنة ٧٧٥هـ/ آب ـ أغسطس سنة ١٣٧٣م توقف ماء النيل عن الزيادة « فقلق الناس لذلك وتزايد قلقهم إلى يوم الثلاثاء سابع عشره ، خرج القضاة والفقهاء وغيرهم إلى جامع عمرو بمصر ، وضجوا بالدعاء إلى الله في إجراء النيل ، ثم فتح الخليج من آخر النهار ، وقد بقي من الوفاء خمس أصابع ، فهبط الماء من يومه ولم يعد .

وفي يوم الجمعة عشرينه ، خرج القضاة والناس إلى رباط الآثار النبوية ،

خارج مدينة مصر ، وغسلوها في النيل بالمقياس ، وقرأوا هناك القران الكريم ، وتضرعوا إلى الله تعالى في إجراء النيل ، ورد ما نقص ، ثم عادوا ، فنزل حتى جفت الخلجان من الماء . فارتفع السعر ، وبيع الإردب من القمح بستة وثلاثين درهما سوى كلفه ، وشرهت الأنفس . وتكالب الناس على طلب القوت . وغلب على الناس اليأس ، فنودي يوم الأحد ثاني عشرينه في الناس بالتوبة والإقلاع عن المعاصي ، وصيام ثلاثة أيام ، فصام الاثنين والثلاثاء والأربعاء .

وخرج الناس في بكرة يوم الخميس سادس عشرينه إلى قبة النصر - خارج القاهرة وهم حفاة مشاة بثياب مهنتهم . ومعهم أطفالهم ، وكنت ممن خرج يومئذ - وقد نصب هناك منبر . ونزل الأمير أقتمر عبد الغني[٣٥] النائب ، في عدة من الأمراء ، فخطب ابن القسطلاني خطيب جامع عمرو خطبة الاستسقاء ، وصلى صلاة الاستسقاء ، وكشف رأسه عند الدعاء ، وحول رداءه ، فكشف الناس جميعا رؤوسهم ، وضجوا بالدعاء إلى الله تعالى ، وارتفعت الأصوات بالاستغاثة وهملت أعينهم بالبكاء ، فكان مشهدا عظيما ، فلم يسقوا ، وعادوا خائبين ، فعز وجود الغلال .

وفيه تجمعت العامة تحت القلعة ، وسألوا عزل ابن عرب عن الحسبة ، وكانو قد توعدوه ، فاختفى ولم يركب في هذا اليوم ، ولا خرج إلى الاستسقاء[٣٦] .

ثم بعد ذلك في ذي الحجة سنة ٧٧٥هـ / أيار - مايو سنة ١٣٧٤م « تزايد سعر الغلة ، فبيع الخبز أربعة أرطال بدرهم ، بعدما كان خمسة أرطال[٣٧] . ومن ثم ترتب على هذه الظاهرة معاناة عامة الناس خاصة الفقراء والبطالين من الجوع وعدم القدرة على شراء الخبز اليومي الضروري ، الأمر الذي لابد أن يجعلهم يشعرون بالحقد والكراهية تجاه الحكومة التي لا تهتم بما يقاسونه من جوع وفاقة ، ولا تبالي بتخفيض سعر المواد الغذائية الأساسية . بل على العكس من ذلك تماما

كانت السلطة شديدة الاهتمام بالصراع السياسي والمنافسة على الحكم في البلاط السلطاني ونتيجة لذلك تجمع العامة حول أسوار القلعة وأبوابها يطالبون بعزل المحتسب بسبب عدم اكتراثه بتقديم حلول مناسبة من أجل تخفيض الأسعار . ويذكر المقريزي أنه في الثالث عشر من ذي الحجة سنة ٧٧٥هـ / الخامس والعشرين من أيار ـ مايو سنة ١٣٧٤م « قبض على رجل مغربي كان يقف في الليل تحت القلعة ، ويصيح « اقتلوا سلطانكم ترخص أسعاركم ويجري نيلكم فضربه والى القاهرة بالمقارع وتركه لحاله »(٣٨) .

إذن فالبعض يعتقد أن السلطان المملوكي حاكم الدولة هو المسئول عن ارتفاع الأسعار ، وبالتالي يتجرأ في التصريح عن ذلك في علانية وشجاعة عند القلعة ، بل ويطلب من الرعية قتل السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد لكي يفيض النيل ، وترخص الأسعار ، وتنفرج الأزمة حيث إن السلطان الضعيف هو السبب في حدوث كل ذلك ، أو بالأحرى كان محروما من ممارسة حقه الشرعي في تدبير مسئوليات الحكم ، وإدارة الشئون الداخلية في البلاد ، ولذا اعتقد البعض أنه يجب قتله والتخلص منه في سبيل تعيين سلطان آخر جديد يكون قويا ، وشجاعا وقادرا على مواجهة كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية ، ووقفهم عند حدهم في عدم التدخل في شئون السلطة والحكم ، فيكون بذلك جديرا بلقب سلطان دولة المماليك ، ويتمكن من توفير الحلول المناسبة لمواجهة هذه الأزمة ، وانتهائها بأقل قدر من الخسارة والمعاناة . ولكن المحنة انتهت بعد أشهر قليلة فقط .

ففي التاسع من ربيع الأول سنة ٧٧٦هـ / الحادي والعشرين من آب ـ اغسطس سنة ١٣٧٤م كان وفاء النيل ، وتزايد منسوب المياه ، وفتح الخليج على العادة ، « وثبت أوان ثباته ، ثم انحط وقت الحاجة إلى هبوطه ، فعم النفع والحمد لله به . إلا أن الأسعار تزايدت ، فبلغ القمحماية درهم الإردب ،

... خمسين درهما الإردب[٣٩].

وفي هذا بالتأكيد دلالة صادقة على طمع التجار ، ورغبتهم في الاستمرار بالأسعار المرتفعة التي ترضي جشعهم رغم حدوث الفيضان وارتفاع منسوب ماء النيل . علاوة على ذلك استجاب أصحاب السلطة في الدولة لطلب العامة في عزل محتسب القاهرة وتعيين شخص آخر بدلا منه حيث يقول المقريزي إنه في يوم الاثنين الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧٧٦هـ / الثاني من تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٧٤م « خلع علي شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الملك الدميري المالكي ، واستقر في حسبة القاهرة ، عوضا عن بهاء الدين محمد بن المفسر ، فأمطرت ليلة الثلاثاء مطرا عظيما وفي يوم الأربعاء وضع المحتسب الخبز على رءوس عدة من الحمالين ، وشق به القاهرة إلى القلعة وصنوج الخليلية تزفه ، والطبول تضرب ، ونودي عليه كل ثلاثة أرطال إلا ربع رطل بدرهم ، وكان كل رطلين وثلث بدرهم ، فسر الناس بذلك . إلا أن الخبز عز وجوده ، وفقد من الأسواق خمسة أيام ، والناس تتزاحم على أخذه من الأفران . واشتد شره النفوس ، وكان يخامرها اليأس ، فنودي بتكثير الخبز ، وأن يباع بغير تسعير ، فتزايدت الأسعار في ساير الغلال بعد تناقصها ، حتى بلغ في أوائل جمادى الآخرة الإردب القمح ماية وعشرة دراهم ، والإردب الشعير ستين درهما ، والإردب الفول خمسة وخمسين درهما ، والقدح الأرز بدرهمين والقدح من العدس والحمص بدرهم وربع . وارتفع سعر الزيت والسيرج . وأبيع الرطل من حب الرمان بعشرة دراهم ونصف ، والرطل من لحم الضأن بدرهمين ، ومن لحم البقر بدرهم وثلث ، وقلت البهايم من الخيل والبغال والجمال والحمير والأبقار والأغنام لفنائها جوعا . وبيع الزوج الأوز بعشرين درهما وكل دجاجة بأربعة دراهم[٤٠] .

وعلى ذلك يمكن القول إنه الى جانب حرص الحكومة على تحديد سعر الخبز في أثناء الأزمات غير أنها لا تتردد في إباحة بيع الخبز حسب السعر الذي يريده

الخبازون دون قيود في سبيل ألا يمتنعوا عن بيعه نتيجة ارتفاع سعر التكلفة ، وانخفاض السعر الذي تقرره الحكومة فيعاني الناس من انعدام وجود الخبز في الأفران . كما يمكننا أن نلاحظ صعوبة عودة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة رغم تلاشي أسباب المحنة ، وعودة الوضع إلى حالته الاعتيادية إذ يستمر التجار في بيع البضائع خاصة المواد الغذائية طبقا للأسعار المرتفعة خلال الأزمة . علاوة على بروز ظاهرة انتشار الأوبئة والأمراض كنتيجة حتمية لنقص الغذاء ، واستحالة حصول العامة على الطعام اليومي الضروري ، الأمر الذي كانت له آثاره الخطيرة على عنصر الاستقرار في المجتمع المصري ، ذلك لأنه في الخامس عشر من جمادى الآخرة سنة ٧٧٦هـ / السادس والعشرين من كانون الأول - ديسمبر سنة ١٣٧٤م « ابتدأ الوباء في الناس في القاهرة ومصر ، وكثر موت الفقراء والمساكين بالجوع فكنت أسمع الفقير يصرخ بأعلى صوته : « لله لبابة قدر شحمة أذني ، أشمها وخذوها فلا يزال كذلك حتى يموت . هذا وقد توقفت أحوال الناس من قلة المكاسب ، لشدة الغلاء وعدم وجود ما يقتات به ، وشح الأغنياء وقلت رحمتهم ، ومع ذلك فلم يزد أجر العمال من البناة والفعلة والحمالين ونحوهم من أرباب الصنايع شيئا ، بل استقرت على ما كانت عليه قبل الغلاء فمن كان يكتسب في اليوم درهما يقوم بحاله ويفضل له منه شيء ، صار الدرهم لا يجدي شيئا فمات ومات أمثاله من الأجراء والعمال والصنايع والسؤّال من الفقراء . »[٤١] .

(٢) صور من العطف السلطاني والأميري :

وبناء على استفحال محنة ارتفاع الأسعار ، وشدة مقاساة عامة الناس من الجوع والفاقة والمرض والوباء ، وانتشار الموت بين طبقة العامة بوجه خاص ، اجتهد أصحاب السلطة في مد يد العون إلى أولئك المتألمين الجياع حيث تم توزيعهم على الأمراء المماليك الأغنياء ، فيتكفل كل أمير باطعام عدد من الفقراء والعناية بهم حتى تنتهي الأزمة ، وتخف نتائجها ، على أن يتناسب نصيب كل أمير في هذه

المسئولية مع قدراته المالية ، وعطائه الاجتماعي ، ومدخراته المالية . كما تكفلت الدواوين وكبار التجار الأثرياء في العناية بعدد كبير من الشحاذين . وفي نفس الوقت صدر مرسوم سلطاني يقضي بمنع الشحاذة والسؤال بعد أن أصبح إطعام هؤلاء الشحاذون التزاما قانونيا واجبا على الأمراء والأغنياء والتجار . ولكن هذه الإجراءات لم تحل دون انتشار الموت بين الناس . ويشرح المقريزي هذا الموقف المتأزم بقوله :

« وفي شهري رجب وشعبان (سنة ٧٧٦هـ / كانون الثاني - يناير ، شباط - فبراير سنة ١٣٧٥م) اشتد الغلاء ، فبلغ سعر الإردب القمح مابة وخمسة وعشرين درهما ، والإردب الشعير تسعين درهما ، والإردب الفول ثمانين درهما ، والبطة الدقيق زنة خمسين رطلا بأربعة وثلاثين درهما . وشفع الموت في الفقراء من شدة البرد والجوع والعرى ، وهم يستغيثون فلا يغاثون . وأكل أكثر الناس خبز الفول والنخال ، عجزا عن خبز القمح . وبلغ الخبز الأسود كل رطل ونصف بدرهم . وكثر خطف الفقراء له ، ما قدروا عليه من أيدي الناس ، ورمي طين بالسجن لعمارة حايط به فأكله المسجونون من شدة جوعهم . وعز وجود الدواب لموتها جوعا .

وفي رابع عشرين شعبان انتدب الأمير منجك[٤٢] نايب السلطان لتفرقة الفقراء على الأمراء وغيرهم فجمع أهل الحاجة والمسكنة ، وبعث إلى كل أمير من أمراء الألوف مابة فقير ، وإلى من عدا أمراء الألوف على قدر حاله ، وفرق على الدواوين والتجار وأرباب الأموال كل واحد عددا من الفقراء . ثم نودي في القاهرة ومصر بأن لا يتصدق أحد على حرفوش ، وأي حرفوش شحذ صلب . فأوى كل أحد فقراء في مكان ، وقام لهم من الغذاء بما يسد رمقهم على قدر همته وسماح نفسه ، ومنعهم من التطواف لسؤال الناس . فخفت تلك الشناعات التي كانت بين الناس ، إلا أن الموت عظم ، حتى كان يموت في كل يوم من الطرحاء على الطرقات ما يزيد على خمسمائة نفر ، ويطلق من ديوان المواريث ما ينيف على مائتي

نفس . وتزايد في شهر رمضان مرض الناس وموتهم ، ونفذت الأقوات . واشتد الأمر ، فبلغت عدة من يرد اسمه للديوان في كل يـوم خمسمايـة ، وبلغت عدة الطرحاء زيادة على خمسمائة طريح فقام بموارة الطرحاء الأمير ناصر الدين محمد بن الأمير آقبغا آص ، والأمير سودن الشيخوني وغيرهما . وكان من أتى بميت طريح أعطوه درهما ، فأتاهم الناس بالأموات ، فقاموا بتغسيلهم وتكفينهم ودفنهم أحسن قيام بعدما شاهد الناس الكلاب تأكل الموتى من الطرحاء .

فلما فنى معظم الفقراء وخلت دور كثيرة خارج القاهرة ومصر لموت أهلها ، فشت الأمراض من أخريات شهر رمضان في الأغنياء ، ووقع الموت فيهم ، فازداد سعر الأدوية وبلغ القمح خمسة وأربعين درهما ، ثم فقدت الفراريج حتى خرج البريد في الأعمال بطلبها للسلطان . وبلغت الحبة الواحدة من السفرجل خمسين درهما ، والحبة من الرمان الحامض عشرة دراهم ، والرمانة الواحدة من الحلو بستة عشر درهما ، والبطيخة الواحدة من البطيخ الصيفي تسعين درهما ، وكل رطل منه بثلاثة دراهم . واشتد الأمر في شوال إلى الغاية .

وفي أول ذي القعدة وصلت تراويج القمح الجديد ، فانحل السعر ، حتى أبيع الإردب بستين درهما بعد مائة وثلاثين ، وأبيع الإردب الشعير بعشرين درهما ، والإردب الفول بدون العشرين درهما ، وأبيع الخبز أربعة أرطال بـدرهم ، ثم تناقصت الأسعار ، وأتفق أنه أبيع في بعض الأيام الإردب القمح بماية وعشرين درهما ، ثم أبيع في أثناء النهار بتسعين ، ثم أبيع بستين ، ثم أبيع من آخر النهار بثلاثين درهما »(٤٣) .

وعلى ذلك يمكن القول إن عدم نزول الغيث كان من العوامل الفعالة في تبلور ظاهرة التلاحم الشعبي حيث يخرج الجميع لأداء صلاة الاستسقاء . وقد كـان البعض يرى في عدم نزول الغيث عقابا من الله على ما يقترفه الناس من الخطايا ، فيعلن التوبة . ومن ثم تزدحم المساجد بالمصلين والقراء والمبتهلين والمتضرعين

رجاء سقوط المطر ، مما يبين مدى أثر الوازع الديني لدى عامة الناس بوجه خاص . أما النتيجة الاقتصادية المترتبة على ذلك فتظهر في ارتفاع الأسعار ، وتهالك الناس على شراء الأقوات ، ومختلف أنواع المواد الغذائية من الغلال والبقول والخضروات . أما طائفة المتصوفين فإنهم يدعون الناس إلى إقامة الصلاة ، وإعلان التوبة عن ارتكاب المعاصي ، والصيام عدة أيام تقربا إلى الله عز وجل لكي ينزل الغيث ، وترخص الأسعار . أما العامة الذين يكرهون المحتسب . فإنهم يبادرون إلى الخروج نحو أسوار القلعة ليصرحوا عن حقدهم له ، وكراهيتهم لوجوده في وظيفة الحسبة بحيث يمارسها بما فيه منفعة أصحاب السلطة على حساب فائدة العامة وخدمتهم .

ومن ثم يمكننا ان نستنبط من هذه الدراسة لظاهرة الغلاء والجوع والوباء في المجتمع المصري بعض الإشارات التي تبين بوضوح جانبا كبيرا من طبيعة وضع سلطنة المماليك في أثناء هذه الحقبة :-

أولا : دور القضاة والفقهاء في رعاية عامة الناس في أثناء هذه المحن ، حيث يجتهدون في التخفيف من آلام الناس وأحزانهم .

ثانيا : كان بعض الناس يرجع أسباب المحن إلى الحالة الأخلاقية السيئة التي يعيشها بعض الناس ، وبالتالي كان عقاب الله تعالى نتيجة طبيعية لهذه الظاهرة الاجتماعية التي استفشت في المجتمع المملوكي خلال هذه الفترة من تاريخ سلطنة المماليك .

ثالثا : مشاركة الأمراء الكبار مثل أقتمر عبد الغني « نائب السلطنة بالديار المصرية » وعدد من طبقة الأمراء المماليك الاوليجاركية لعامة الناس في الخروج إلى منبر قبة النصر خارج القاهرة للدعاء إلى الله لنزول الغيث ، وفيضان النيل ، وانفراج الأزمة من أجل التخفيف من وطأة غلاء أسعار المواد الغذائية على الناس .

رابعا : انعدام الثقة بين المسئولين الإداريين في الدولة مثل الوالي والمحتسب وبين العامة الذين يرون في وجود هؤلاء الاشخاص في هذه المناصب سببا رئيسيا لمعاناتهم مثل هذه المصائب والأزمات الاقتصادية .

خامسا : عناية أصحاب السلطة بتحديد سعر الخبز لكي يتيسر للفقير الحصول عليه ، مع الحرص على إعطاء البائع حرية البيع بالسعر الذي يريد عندما تقتضي الظروف المتأزمة ذلك مما يبين اهتمام الحكومة الكبير في تحقيق هدف الاستقرار الاجتماعي في سلطنة المماليك .

سادسا : كان تكرار المحن الاقتصادية والأزمات الاجتماعية عاملا فعالا في تزايد أسعار المواد الغذائية بحيث يتعذر تخفيضها عند عودة الوضع إلى حالته الطبيعية العادية .

سابعا : تلازم ظهور أزمة الغلاء والجوع والمرض والوباء ، حيث تكون الأخيرة نتيجة طبيعية للظاهرة الأولى ، ولا يخفف من أثارها السيئة سوى جهود السلطة في توزيع الفقراء على المقتدرين المماليك والمصريين لتوفير طعامهم اليومي الضروري حتى لا يموتوا جوعا ، في حين كان حصولهم على الغذاء اللازم جزءا من مسئولية الحكام .

ثامنا : انتشار الشحاذة والسؤال بين طوائف الحرافيش والأوباش والبطالين حيث تزدحم طرقات مدينة القاهرة بهؤلاء الشحاذين يسألون الناس الصدقة ، غير أن السلطة المملوكية بذلت الجهود المكثفة من أجل القضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية السيئة ، خاصة عندما يلتزم الأغنياء باطعام هؤلاء المحتاجين .

وقد شهدت دولة المماليك خلال هذه الفترة تكرار تهالك الناس في طلب الغلال والبقول لحفظها في المخازن والأُهراء والشون ، ثم بيعها عندما تشتد الأزمة بسعر أعلى لتحقيق ربح أكبر .

وكان العامة يعتبرون المحتسب مسئولا عن حدوث هذه الظاهرة السيئة نتيجة تساهله مع هؤلاء الجشعين ، وعدم استخدامه القوة للحيلولة دون تماديهم في طلب الفائدة على حساب معاناة عامة الناس ، ولذا كثرت ثورات العامة مطالبين أصحاب السلطة بعزل المحتسب محمد الدميري وتولية محمود العجمي منصب الحسبة في مدينة القاهرة . ورغبة من الحكام في تطييب خواطر العامة الثائرين ، وعدم استفحال المحنة اجتهدوا في عزل الدميري ، وتولية محمود العجمي منصب الحسبة ، محققين بذلك للعامة مطلبهم الرئيسي . لقد كان العامة يأملون أن تكون تولية العجمي منصب الحسبة فألا حسنا في توفر الخبز بالأفران والأسواق بسعر مناسب . وفي نفس الوقت طلبت السلطة من المسئولين في الأقاليم المملوكية الأخرى المبادرة في إرسال الغلال الفائضة بأسرع وقت للتخفيف من حدة المحنة ، فتم ذلك ، وتوفر الخبز في الأسواق بسعر ملائم للعامة .

قد يكون بديهيا أن نرى العامة يثورون مطالبين بخلع محتسب وتعيين آخر بدلا منه إلا أنه من الغريب حقا أن تستجيب السلطة الحاكمة لهذا المطلب على الفور ملبية سؤال العامة وأملهم في احتمال تحسين الوضع الاقتصادي المتأزم . ومن ثم هل يمكننا أن نقول إنه كان للعامة دور فعال في طبيعة منهج السياسة الحكومية في سلطنة المماليك ؟ يصعب في الحقيقة الرد على هذا التساؤل سواء بالايجاب أو النفي حيث يتعذر علينا معرفة نوايا أصحاب السلطة من خلال حادثة أو اثنتين ، قد يكون السبب فعلا رغبة الحكام في تطمين العامة وتهدئة ثورتهم ، وقد يكون العزم على اسكات صوت العامة المتمرد الثائر مؤقتا ، وقد تكون النية الصادقة في إصلاح الأحوال الداخلية ، وقد تكون هذه الدوافع جميعها مشتركة معا . ويمكننا أن نتوجس بعض هذه الدوافع من خلال دراستنا للحادثة التي وقعت في جمادى الآخرة سنة ٧٨٢هـ / أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٨٠م عندما « بلغت زيادة النيل إلى أربع أصابع من ثمانية عشر ذراعا . وثبت إلى سادس عشر توت ثم هبط . فارتفع سعر الغلال ، وطلبها الناس للخزن طلبا للفائدة فيها . فكثر قلق الناس ، واستغاثت

العامة في عزل الدميري من الحسبة ، وسألوا عود العجمي إليها ، وهموا برجم الدميري مرارا فاختفى بمنزله خوفا على نفسه .

وفي يوم الاثنين ثالث عشرينه خلع علي جمال الدين محمود العجمي[٤٤] ، واعيد إلى حسبة القاهرة ، ففرح العامة به فرحا زائدا ، وكادوا يحملون بغلته وهو عليها بالخلعة ، وأتلفوا من ماء الورد الذي صبوه عليه وعلى من معه ، ومن الزعفران الذي تخلقوا به شيئا كثيرا ، وبالغوا في إشعال الشموع والقناديل بالقاهرة ، ووقفت له المغاني تزفه إذا مر بها في مواضع عديدة فكان يوما مشهودا وذلك إنه كان قد تعذر وجود الخبز بالأسواق ، وفقد منها عدة أيام ، فظنوا أن قدوم الجمال محمود يكون مباركا ، فكان كما ظنوا .

وقدم في هذا اليوم عدة مراكب مشحونة بالغلال ، فانحل السعر .»[٤٥]

ومع تعدد الأسباب يتكرر ظهور الغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية لدرجة أنه يتعذر الحصول عليها ، ويندر وجودها في الأسواق ، ويستحيل على عامة الناس شرائها ـ إن وجدت بذلك السعر المرتفع ونتيجة لذلك تتوقف حركة البيع والشراء ، ويتجمد النشاط الاقتصادي بمختلف مظاهره التجارية ، فيقاس الباعة من قلة مواردهم المالية ، بل ويعانون من الجوع والفاقة . ومن ثم ترتب على ذلك تشنج حالة الازدهار الاقتصادي في دولة المماليك خلال هذه الحقبة . من ذلك ما حدث أثناء وجود المليجي في الحسبة ، فنظر إليه العامة على أنه سبب توقف الأرزاق . ومن ثم طالبوا بعزلة وولاية العجمى مكانه ، وكالعادة في مثل هذه الأحوال استجابت السلطة لطلب العامة ، وعزل المليجي ، وتولى العجمي الحسبة .

✓لقد حظي بعض المحتسبين بمحبة عامة الناس وتقديرهم دون غيرهم ممن تولوا مهام وظيفة الحسبة . ولاشك أن لهذه الرغبة عواملها السببية الفعالة ، إذ لا يمكن أن تبرز هذه الظاهرة من العدم مما يوضح أهمية مسئوليات هذا المنصب . فمن

ناحية يراقب المحتسب الأسعار التي يتعامل بها الباعة مع المشترين ، كما يلاحظ بحرص شديد محاولات طائفة من التجار في احتكار بعض السلع من أجل بيعها بسعر مرتفع . إلى جانب اجتهاده في الحيلولة دون إقدام البعض على تخزين المواد الغذائية الضرورية في أوقات الأزمات في سبيل بيعها بسعر أعلى عندما تشتد المحنة . بالإضافة إلى ترصده لأي محاولة للغش في بيع بضاعة فاسدة ، أو خداع المشتري في نوعية وكمية ما يشتري من طعام . ومن المؤكد أن القيام بهذه الأعمال جميعها يتطلب شخصية قوية ذات فكر لماح ، وحزم حاسم دون خوف أو تردد . ويظهر أن هذه الصفات جميعها قد توفرت في شخص محمود العجمي ، فجاء تصميم العامة شديدا في توليته منصب الحسبة لكي يحقق لهم ما يرغبون فيه من أسعار محددة ، مع التقيد الدقيق بقوانين الدولة في تسيير شئون الأسواق والمراكز التجارية الكبيرة .

ومن جانب آخر تبرهن هذه المطالبة مرة بعد أخرى في تولية العجمي وظيفة الحسبة أن أصحاب السلطة كانوا يقدمون على عزله من وظيفته فور استقرار الوضع الاقتصادي ، وانتهاء الأزمة ، ربما بتحريض من بعض الأمراء والتجار الذين يرون أن وجوده في وظيفة الحسبة عقبة تحول دون ممارستهم الوسائل غير المشروعة لتحقيق ربح مادي كبير . ويشير المقريزي إلى شيء من ذلك ضمن حوادث سنة ٧٨٣هـ / ١٣٨١م إذ كانت الأسعار قد ارتفعت من شهر رمضان حتى بلغ الإردب القمح إلى أربعين درهما ، وتزايد حتى بلغ في ذي القعدة ستين درهما وعز وجوده ، وارتفعت أسعار الحبوب كلها ، وتعذر وجود الخبز بالأسواق واختطفه الناس من الأفران . فرسم في خامس عشرينه بفتح شونة الذخيرة وبيع منها . ثم توقفت أحوال الناس جميعهم من وقوف الحال ، وقلة وجود الدراهم ، فكان هذا - أعني الشكاية - مما تجدد ، ولم يكن يعرف ، بل أدركنا ، واذا شكا أحد من الناس حاله ، عد عليه ذلك ، فصرنا وما من صغير ولا كبير إلا وهو يشكو وتزايد أمرهم في ذلك ، حتى صار أمر الناس بمصر في الأيام الناصرية فرج وما

بعدها إلى فاقة وضعة .

وفي تاسع عشرينه وقفت العامة واستغاثت ، وطلبت ولاية العجمي الحسبة ، فطلب في يوم السبت سلخه ، وخلع عليه ، وأعيد إلى الحسبة عوضا عن المليجي[٤٦] . حظي العامة في كثير من الأوقات بعطف السلاطين المماليك فكانوا ينالون الكثير من الصدقات ومال الزكاة إذ يذكر المقريزي أنه في سنة ٦٩٠هـ / ١٢٩١م عندما عزم السلطان الأشرف خليل بن قلاون « على التوجه إلى عكا أمر فجمع العلماء والفقهاء والأعيان والقراء بالقبة المنصورية ، بين القصرين من القاهرة عند قبر أبيه ، في ليلة الجمعة ثامن عشري صفر ، فباتوا هناك وعمل مهم عظيم . وحضر الأشرف بكرة يوم الجمعة إلى القبة المنصورية وتصدق بجملة كبيرة من المال والكساوي ، وفرق على القراء والفقراء مالا كثيرا وفرق في أهل المدارس والزوايا والخوانك والربط مالا وثيابا ، وعاد إلى القلعة[٤٧] » . كذلك كان السلاطين المماليك يوزعون الأموال على العامة الفقراء عندما تحل بهم شدة أو مصيبة كأن يمرض أحدهم أو يشرف بعض أهله على الموت كما حدث في سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م عندما مرض الصالح علي بن السلطان المنصور قلاون فحينما « طلع الشيخ عمر خليفة الشيخ أبي السعود إلى السلطان ، وقد دعاه ليدعو للصالح ، فقال له أنت رجل بخيل ما يهون عليك شيء ، ولو خرجت للفقراء عن شيء له صورة لعملوا وقتا ، وتوسلوا إلى الله أن يهبهم ولدك لكان يتعافى » فأعطاه السلطان خمسة آلاف درهم عمل بها سماعا ، ثم عاد إلى السلطان وقال : « طيب خاطرك الفقراء كلهم سألوا الله ولدك ، وقد وهبه لهم ، فلم يكن غير قليل حتى مات الصالح . فرأى السلطان في صبيحته الشيخ عمر هذا فقال له « يا شيخ عمر : أنت قلت إن الفقراء طلبوا ولدي من الله ووهبه لهم » . فقال على الفور « نعم الفقراء طلبوه ووهبهم إياه ألا يدخل جهنم ، ويدخله الجنة » فسكت السلطان »[٤٨] .

كما نرى أنه في مستهل ربيع الآخر سنة ٧٤٦ هـ / الثاني من آب - اغسطس

سنة ١٣٤٥م عندما مرض السلطان الصالح اسماعيل بن الناصر محمد[٤٩]، وساءت صحته إلى درجة كبيرة كتب « بالافراج عن المسجونين بالأعمال ، وفرقت صدقات كثيرة ، ورتب جماعة لقراءة صحيح البخاري[٥٠] . وكان بعض السلاطين يعمل على مساعدة الفقراء من العامة عن طريق « التصدق في السر »[٥١] .

كذلك حرص كبار الأمراء المماليك على توزيع الصدقات بين طوائف العامة التي تعاني الجوع والفاقة طلبا للثواب ، ورغبة في الدعاء الخالص حيث يذكر المقريزي ضمن حوادث عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م : « مرضت امرأة الأمير سيف الدين طغاي[٥٢] وماتت ،فأكثر زوجها من الصدقة ،وفرق بداره التي كانت للملك المنصور قلاوون بالقاهرة مالا على الفقراء وهلك في الزحام اثنا عشر شخصا وبهيمة كانت تحت أحدهم . »[٥٣]

بالإضافة إلى ذلك يذكر المقريزي أنه في محرم عام ٧٢٣ هـ / كانون الثاني ـ يناير عام ١٣٢٣ م توعك كريم الدين الكبير ، « وتكرر إرسال السلطان الأمراء وغيرهم لتفقد حال كريم الدين[٥٤] ، فلم ينزل إليه أحد إلا وخلع عليه أطلس بطراز وكلفتاه زركش وحياصة ذهب ، حتى استعظم الناس ذلك . وبالغ السلطان في كثرة الأنعام على الأمراء والحكماء إلى يوم الخميس ثالث ربيع الأول . ثم ركب كريم الدين إلى القلعة ، وتوجه بعد اجتماعه بالسلطان إلى القرافة ، فكان يوما مشهودا ، زينت فيه القاهرة زينة عظيمة ، وصفت بها المغاني ، وأشعلت الشموع ، واجتمع الناس بالمدرسة المنصورية بين القصرين لأخذ الصدقات فمات في الزحمة أربعة عشر إنسانا ، وتأذى أناس كثيرة ولم يفرق فيه شيء ،وخلع على جميع الأطباء ، وأخرج أهل السجون ، وتصدق بأموال جزيلة »[٥٥] . علاوة على ذلك نقرأ أنه في صفر سنة ٧٤٧ هـ / أيار ـ مايو سنة ١٣٤٦ م « انتهت عمارة قصر الأمير أرغون الكاملي[٥٦]واصطبله بالجسر الأعظم ،وأنفق فيه مال عظيم ،وأخذ فيه من بركة الفيل نحو العشرين ذراعا فلما عزم أرغون الكاملي على النزول إليه

مرض ، فقلق السلطان لمرضه ، فبعث له فرسا وثلاثين ألف درهم تصدق بها عنه . واخرج الامير ارغون العلائي أيضا عشرة آلاف درهم تصدق بهاعنه،وأفرج عن اهل السجون ، وركب السلطان لعيادته بالميدان »(٥٧) .

إذن فقد كان السلاطين والأمراء المماليك يقومون بالتصدق عن بعضهم البعض عندما تحل بأحدهم مصيبة ، أو محنة ، أو يعاني من مريض شديد إلى حد الإرجاف بالموت عسى أن تشمله العناية الإلهية ، ويخرج مما يتألم منه بأقل ضرر ممكن . ولا شك أنه كان لهذه البادرة الطيبة التي دأب الجميع على التحلي بها بالغ الأثر في توثيق روابط التلاحم الاجتماعي بين طوائف الطبقة المملوكية الارستقراطية ، وأدى بالتالي إلى استمرارها في إدارة شئون الوضع الداخلي في سلطنة المماليك ، مع السيطرة التامة على علاقتها الخارجية وجميع مقاليد الحكم والسياسة .

٣ ـ المناسبات الدينية :

وتعتبر مواسم الحج مناسبات خاصة يوليها السلاطين عناية كبيرة حيث يفرقون الكثير من أموالهم وصدقاتهم وزكاتهم على فقراء البيت الحرام . إلى جانب حرصهم على الغاء الضرائب والمكوس المقررة في تلك البقاع الطاهرة والتي تشكل عبئا ثقيلا يعاني منه السكان ، وبشكل خاص أولئك الذين يقاسون الفقر المدقع والحاجة الماسة للمال والطعام والمأوى . بالإضافة إلى بذل الخلع السنية على حكام تلك الأماكن المقدسة تعويضا لهم عن المكوس التي أسقطوها . علاوة على توزيع الإقطاعات الواسعة ذات الأراضي الزراعية الخصبة في مصر والشام من أجل كسب رضاهم ، فيتبعوا في معاملة رعايا البيت الحرام منهج أولئك السلاطين الحريصين على مساعدة الأهالي ، ومد يد العون لهم كي يتيسر لهم ولو شيء قليل من العيش الكريم في ظل حكم السلاطين المماليك . ويمكننا أن نلاحظ جزءا من هذه الاتجاهات الطيبة في حجة الناصر محمد إلى الأراضي المقدسة عام ٧١٩ هـ/١٣١٩ م حيث يقول المقريزي : « قدم السلطان مكة بتواضع وذلة ،

بحيث قال للأمير بدر الدين جنكلي بن البابا[٥٨] ، لا زلت أعظم نفسي إلى ان رأيت الكعبة ، وذكرت بوس الناس الأرض لي فدخلت في قلبي مهابة عظيمة ما زالت حتى سجدت لله تعالى ، وحسن له بدر الدين محمد بن جماعة أن يطوف راكبا ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « ومن أنا حتى أتشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم . . والله لا طفت إلا كما يطوف الناس » . ومنع السلطان الحجاب من منع الناس أن يطوفوا معه ، وصاروا يزاحمونه وهو يزاحمهم كواحد من الناس في مدة طوافه وفي تقبيله الحجر . وبلغه أن جماعة من المغل ممن حج قد اختفى خوفا منه ، فأحضرهم وأنعم عليهم وبالغ في إكرامهم . وغسل الكعبة بيده ، وأخذ أزر إحرام الحجاج وغسلها لهم بنفسه . وأبطل سائر المكوس من الحرمين ، وعوض أميري مكة والمدينة عنها إقطاعات بمصر والشام . وأحسن إلى أهل الحرمين ، وأكثر الصدقات »[٥٩] .

ولم يقتصر الحرص على إنجاز فعل الخير في أثناء تأدية فريضة الحج على الأمراء والمماليك وإنما شمل ذلك الحكام المسلمين في البلاد القريبة والبعيدة دون تمييز،على سبيل المثال يذكر المقريزي :

« قصد الأمير جوبان[٦٠] حاكم مملكة أبي سعيد عمل خير بمكة ، فدله بعض الناس على عين كانت تجري في القديم ثم تعطلت فندب لذلك بعض ثقاته وأعطاه خمسين ألف دينار ، وجهزه في موسم سنة خمس وعشرين . فلما قضى حجه تأخر بمكة وشهر أمره بها ، فأعلم بعين في عرفة فنادى بمكة « من أراد العمل في العين فله ثلاثة دراهم في كل يوم » . فهرع إليه العمال ، وخرج بهم إلى العمل ، فلم يشق على أحد منهم ولا استحثه وإنما كانوا يعملون باختيارهم . فأتاه جمع كبير من العرب ، وعمل حتى النساء ، إلى أن جرى الماء بمكة بين الصفا والمروة ، في ثامن عشري جمادى الأولى من هذه السنة فكانت مدة العمل أربعة أشهر . وكثر النفع بهذه العين ، وصرفه أهل مكة إلى مزارع الخضروات » .[٦١]

وقد اجتهد كبار الأمراء المماليك في بناء الخوانق والمساجد كنوع من الصدقة وسبيل إلى الثواب ، ففي عام ٧٠٧ هـ/١٣٠٧ م « عمر الأمير بيبرس الجاشنكير الخانكاه الركنية موضع دار الوزارة برحبة باب العيد من القاهرة ، ووقف عليها أوقافا جليلة ، فمات قبل فتحها ، وأغلقها الملك الناصر مدة ، ثم أمر بفتحها ففتحت ، ورتب فيها عدة من الصوفية . وبني بيبرس أيضا تربة بها ، فاستمرت مغلقة إلى آخر سنة خمس وعشرين وسبعمائة . وأنشأ الأمير عز الدين أيبك الأفرم[٦٢] نائب دمشق جامعا بصالحية دمشق وبعث يسأل في أرض يوقفها عليه ، فأجيب بأنه يعين ما يختار »[٦٣] .

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه في يوم الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة ٧٣٠ هـ / كانون الثاني - يناير سنة ١٣٣٠ م « جمع الأمير جمال الدين آقوش[٦٤] نائب الكرك القضاة والفقهاء بسبب عمل منبر بالمدرسة الصالحية بين القصرين من القاهرة ، لإقامة الجمعة بها ، فأفتوه بجواز ذلك ، فرتب آقوش خطيبا قرر له في كل شهر خمسين درهما ، ورتب ستة نفر عملهم مؤذنين ، لكل واحد عشرة دراهم في كل شهر ، ولقارىء يقرأ القرآن الكريم يوم الجمعة في مصحف أعده له مبلغا سماه ، وأقيمت الخطبة بها في يوم الجمعة حادي عشريه فكان يوما مشهودا وجعل آقوش المعاليم المذكورة من عقار وقفة على ذلك . وفي هذا الشهر تصدق الأمير المذكور بنحو ثلاثة آلاف إردب من الغلال » .[٦٥]

علاوة على ذلك في ربيع الآخرة سنة ٧٣٦ هـ / كانون الأول - ديسمبر سنة ١٣٣٥ م « تم بناء خانكاه الأمير قوصون[٦٦] بجوار جامعه من داخل باب القرافة وتمت عمارة حمامها أيضا . فقرر قوصون في مشيختها الشيخ شمس الدين محمد بن محمود الأصفهاني ، في يوم الخميس ثاني صفر وعمل بها سماط جليل »[٦٧] . ويعتبر البيمارستان المنصوري[٦٨] الذي أنشأه السلطان المنصور قلاون[٦٩] صورة حية صادقة لاتجاه بعض السلاطين المماليك نحو خدمة هدف الخير والتصدق على الناس عن طريق توفير الخدمات الطبية ، والوقاية الصحية ، والرواتب الشهرية

المقررة للأرامل واليتامى والعاجزين . ويظهر أن المنصور قلاون عندما أسس البيمارستان وخصص لتمويله الأوقاف الكثيرة كان يتطلع إلى قصدين رئيسين :

أولا ـ توفير المال اللازم لاستمرار البيمارستان في تقديم الخدمات المطلوبة منه في مجالات الطب والوقاية والتمريض بشكل منتظم بحيث لا يكون عدم توفر المال عقبة تحول دون إنجاز ذلك القصد في أي وقت من الأوقات .

ثانيا ـ استثمار هذه الأوقاف حسب القواعد المشروعة في نظام الوقف الإسلامي لهدف تحقيق الربح المادي الكثير ، وبعد اقتطاع نصيب البيمارستان لسد مختلف احتياجاته المالية يوزع القسم الباقي على الفقراء والعاجزين والمحتاجين لصدقة منتظمة تعينهم على تحصيل القوت اليومي الضروري . ولذا نلاحظ أنه في عام ٧٣٧ هـ/١٣٣٦ م « كثر ضبط الأمير علم الدين سنجر الجاولي(٧٠) لأوقاف المارستان وتوقفه فيما يصرف منه للصدقات . فأنكر السلطان عليه ذلك وقال له : « المارستان كله صدقه ، ولم يقبل له عذرا »(٧١) .

يبدو أنه كان يوجد في سلطنة المماليك خلال الحقبة التي نتولى دراستها جهاز إداري يعتني بقيد اسماء مستحقي الصدقة ، ثم تنظيم قدر معين من المال يتناسب مع الحاجة المادية لكل فرد منهم ، ويدرج اسم الشخص ، وحالته الاجتماعية ، ومقدار المرتب له من الصدقات شهريا . ومن ثم يتولى هذا الجهاز المالي الإداري توزيع هذه الصدقات الشهرية باستمرار وانتظام بحيث يأمن المرتب في الصدقات الحصول على نصيبه شهريا على الدوام ، فيتيسر له الحصول على الغذاء الضروري الذي يكفيه مع أسرته .

وقد حرص الحكام والأمراء على دعم هذا الجهاز الإداري بشكل منتظم خاصة وقت المجاعات والأوبئة لمساعدة أولئك الفقراء والعاجزين والأيتام والأرامل كي لا يموتوا جوعا . يقول المقريزي أنه في ذي الحجة سنة ٧٤٩ هـ / آذار ـ مارس

سنة ١٣٤٩ م « انحلت إقطاعات كثيرة لموت الناس[٧٢] ، فوفر الوزير جوامك الحاشية ورواتبها ، وقطعت مثالات لجميع أرباب الوظائف وأصحاب الأشغال ، والمرتبين في الصدقات ، والكتاب والموقعين ، والمماليك السلطانية ، على قدر ما بأسمائهم . »[٧٣] ولا شك أن استمرار عناية الحكومة المملوكية بالمرتبين في الصدقات يدل على قوة نزعة الخير لدى بعض السلاطين وكبار الأمراء أصحاب السلطة إلى جانب الحرص على تأكيد أسس الاستقرار الاجتماعي والعدل الانساني في كافة أنحاء المجتمع الإسلامي في ظل الحكم المملوكي .

كذلك اهتم القضاة المسلمون بتوزيع الصدقات بين الفقراء والعاجزين والمتصوفة في مختلف المناسبات . ونحن لا نستغرب ذلك حيث إن القضاة بحكم مهنتهم يعتبرون من أكثر الناس معرفة بأحوال هذه الجماعات الضعيفة وأوضاعها الاجتماعية المتردية ، ومدى ما تعانية من الجوع والفقر والظلم أحيانا على يد بعض المتسلطين من كبار الإداريين مما كان له بالغ الأثر في استمرار هذه المعونة المادية من أجل مساعدتهم على تحمل ما يقاسونه من الألم والحاجة والاضطهاد . ولعل أبلغ مثال على ذلك أنه « في يوم الخميس ثامن عشرين جمادى الآخرة سنة ٧٥٩ هـ / حزيران ـ يونيه سنة ١٣٥٨ م صرف قاضي القضاة عز الدين بن جماعة[٧٤] عن القضاء ، واستقر عوضه الشيخ بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عقيل العقيلي[٧٥] فأبطل ما رسم به للشهود ، وفرق من مال الصدقات في الفقراء نحو الستين ألف درهم في أيام ولايته ، وفرق في الفقهاء ماية وخمسين ألف درهم من وصية[٧٦] » .

وقد حظى الفقهاء والصوفية بجزء من رعاية السلاطين والأمراء المماليك ، فكان لهم نصيبهم من الصدقات والمساعدات المالية التي تعينهم على مواصلة العيش دون الحاجة للجوء إلى الآخرين طلبا للمعونة والطعام . وبذلك يستطيعون الاستمرار في مزاولة أنشطتهم الدينية وخدماتهم الانسانية بانتظام وهم مطمئنون إلى وجود من يحرص على تأمين حاجتهم من الغذاء والكسوة والرعاية الاجتماعية

بجميع مظاهرها ، ومختلف صورها .

في ذي القعدة سنة ٧٦٤ هـ / آب - أغسطس سنة ١٣٦٣ م « فرق الأمير يلبغا[٧٧] كثيرا من الغلال والمال في الفقهاء والصوفية وولى من ذلك جانبا موفورا للقاضي محب الدين ناظر الجيش ، فارتفق الناس بهذه الصدقات بحيث استغنى منها جماعة »[٧٨] .

علاوة على ذلك اجتهد كبار الأمراء المماليك ذوي السلطة والصلاحيات المطلقة في مد يد المساعدة إلى الأقاليم المملوكية خارج مصر عندما يأتي الخبر أنها تعاني من قلة المحصول الزراعي وندرة الأقوات في الأسواق ، مع غلاء فاحش في أسعار الغذاء ، حيث يبادر هؤلاء ولاة الأمر إلى إرسال ما تحتاجه تلك المنطقة من الغلال والبقول كي يمكنها مواجهة نتائج تلك المحنة بيسر وسهولة حتى تنتهي الأزمة ، وتعود الأوضاع إلى سابق عهدها ، وتستقر الأحوال .

ففي ربيع الأول سنة ٧٦٦ هـ / تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٦٤ م « قدم الخبر بغلاء الأسعار بمكة ، حتى بيعت الغرارة القمح - وهي ماية قدح مصري - بأربعمائة درهم وثمانين درهما . وعز وجود الأقوات بها فهلك جماعة كثيرة جوعا ، ونزح أكثر أهلها عنها فجهز الأمير يلبغا الأتابك في جمادى الأولى إلى مكة ألفي إردب قمحا ، وواصل الإرسال حتى حمل من مصر إليها اثني عشر ألف إردب . فرقت كلها في الناس ، فعم النفع بها »[٧٩] . واجتهد بعض شيوخ الدين الميسورين في بذل الكرم الانساني للمحتاجين ، فمن ذلك مثلا عنايتهم بتربية الأطفال اليتامى وأولاد الفقراء من العامة الذين لا يقدر ذووهم على التكفل بهم ، فيعمل أولئك الصالحون على جمع عدد مناسب من هؤلاء الأطفال الفقراء بحيث يكونون قادرين على تربيتهم وتنشئتهم والعناية بهم والصرف عليهم لئلا يشكلوا عبئا كبيرا يحول دون قيامهم بهذا العمل الإنساني على أحسن وجه . وكان يطلق على هؤلاء الخيرين اسم « مربي الفقراء »[٨٠] .

ويبدو أن الدولة كانت تخصص جزءا من الصدقات أو الرواتب الشهرية

لمساعدة هؤلاء المربين بشكل منتظم بحيث يكون هذا الدعم المادي عاملا مساعدا ومشجعا لهم في سبيل استمرارهم بهذه الخدمة الاجتماعية . وعلى ذلك يمكن القول إنه كان هناك في سلطنة المماليك نوع من الخلايا الاجتماعية التوجيهية التي تتكافل عناصرها ذات القدرة المالية والعطاء المعنوي ، والدوافع الخيرية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية خدمة للصالح العام . ولكن البسطاء من العامة كانوا متشوقين على الدوام للحصول على بعض المكاسب المادية بغض النظر عن مصدرها حتى ولو كان ذلك تحت وطأة الغزو المغولي(٨١) ، فيذكر المقريزي أنه في يوم الجمعة الرابع عشر من ربيع الأخر سنة ٦٩٩ هـ/١٢٩٩ م « خطب لغازان(٨٢) على منبر دمشق بألقابه وهي : « السلطان الأعظم سلطان الإسلام والمسلمين مظفر الدنيا والدين محمود غازان » وصلى جماعة من المغل الجمعة فلما انقضت الجمعة صعد الأمير قبجق(٨٣) والأمير اسماعيل سدة المؤذنين ، وقرىء على الناس تقليد قبجق بلاد الشام كلها ، وهي مدينة دمشق وحلب وحماة وحمص وسائر الأعمال ، وجعل إليه ولاية القضاء والخطباء وغيرهم . فنثرت على الناس الدنانير والدراهم وفرحوا بذلك فرحا كثيرا »(٨٤) . ونلاحظ أن السلاطين المماليك كانوا يجتهدون كثيرا في العمل على التخفيف من وطأة الضيق والعسر الذي كان العامة يعانونه في أوقات الغلاء وارتفاع الأسعار لدرجة أن الأمر غالبا ما يصل إلى صدور الأوامر السلطانية بفتح أهراء القمح وبيعه بسعر مناسب يستطيع العامة تحمله مما يثير غضب الأمراء المماليك الذين طالما حرصوا على تخزين القمح حتى يتسنى لهم بيعه في أوقات الغلاء بأسعار مرتفعة ترضي أطماعهم . وفي هذا المجال يشير المقريزي إلى الدور الذي قام به السلطان المنصور قلاون في سنة ٦٨٢ هـ/١٢٨٣ م من أجل التخفيف عن العامة فيقول :

« وفي أوائل هذه السنة تحرك سعر الغلة حتى بلغ الإردب القمح خمسة وثلاثين درهما فكره السلطان ذلك وتوجه بالعسكر إلى الشام تخفيفا عن الناس . فلم ينحط السعر ، فجمع الأمراء وأراد أن يكتب بفتح أهراء مصر وبيع الغلة منها بسعر خمسة وعشرين درهما الإردب فقال له الأيد مري : « قلوب الناس متعلقة بما

في الأهراء ، فانها خزانة المسلمين ، كلما نظروا إليها ملآنة شبعت نفوسهم ، وما يؤمن ارتفاع السعر أيضا . والرأي أن الأمراء بأسرهم يكتبون بفتح شونهم وبيع القمح بخمسة وعشرين درهما الإردب ، فاذا وقع البيع منها دفعة واحدة مع بقاء الأهراء ملآنة ـ رجى انحطاط السعر ، والأمراء لا يضرهم إذا نقصت شونهم نصف ما فيها » فأعجب السلطان ذلك ، وكتب الأمراء بفتح شونهم ففتحت وبيع القمح منها بخمسة وعشرين درهما الإردب ،[٨٥] فانحط السعر إلى عشرين ثم إلى ثمانية عشر ، واستمر كذلك حتى قدم الجديد من المغل »[٨٦] .

ويعتبر تدخل السلطان الحاكم لرفع الظلم عن العامة الذين كانوا يقاسون من تسلط الوزراء وكبار الولاة من الأمور التي تزيد من شعبيته بين طوائف العامة، ويظهر هذا واضحا عندما منع السلطان المنصور حسام الدين لاجين الوزير الصاحب فخر الدين بن الخليلي « من الظلم وأخذ المواريث بغير حق ، وألا يطرح البضائع على التجار ، فكثر الدعاء له »[٨٧] .

ومن ناحية أخرى كان عامة الناس يبتهجون عند سماعهم خبر إقالة مسئول متسلط ، أو إداري ظالم ، أو أمير جائر ، فيقيمون الزينات ، ويشاركون بالأفراح والمسرات ، من ذلك نجد أنه في جمادى الأولى سنة ٧٦٨ هـ / كانون الثاني ـ يناير سنة ١٣٦٧ م « نقل الأمير علاء الدين والي القاهرة إلى ولاية مصر ، واستقر عوضه في ولاية القاهرة الشريف بكتمر[٨٨] ، فسر الناس بعزله وزوال دولة يلبغا وقبض ابن قزوينه ، وأبقوا الزينة يومهم كله »[٨٩] .

ويعدد مؤرخو العصر المملوكي الكثير من الصفات الحميدة التي تخلق بها الناصر محمد بن قلاون خاصة في علاقاته مع العامة والطبقات الفقيرة المحتاجة ، فكان عطوفا عليهم ، رحيما بهم ، معينا لهم .

ومن بين حوادث سنة ٧١١ هـ / ١٣١١ م يذكر المقريزي أنه في جمادى الأولى / أيلول ـ سبتمبر « أمر أن يجدد السلطان الجلوس بدار العدل في كل إثنين ،

فدار النقباء على القضاة وغيرهم من أهل الدولة ، وجلس السلطان في يوم الاثنين عشريه ، ونودي في الناس من له ظلامة فليرفع قصته بدار العدل ، فخاف الأمراء وغيرهم، وأدوا ما عليهم من الحقوق من غير شكوى ، ورفع الناس قصصهم فقرأها الموقعون على السلطان بدار العدل ، ووقع عليها بين يديه ، وحكم بين الناس وأنصف المظلوم ، واستمر الجلوس في كل يوم اثنين »[٩٠]

ويشير ابن أبي الفضائل إلى أن الناصر محمد كان حريصا على النظر في المظالم والجلوس بالإيوان « الذي جدده السلطان في موضع الإيوان الكبير المنصوري ، واستمر جلوس السلطان بالإيوان المذكور إلى حين وفاته »[٩١] . ويبدوا أنه من بين الأسباب التي جعلت الناصر محمد يتخذ هذا القرار بالحضور شخصيا إلى دار العدل في يوم الاثنين من كل أسبوع بشكل منتظم الرغبة في إضعاف المركز القوي الذي كان يحظى به كبار الأمراء في الدولة إلى جانب الحرص على خلق علاقات شخصية مباشرة مع الرعية بحيث يمكن إرساء قواعد ثابته للحكم القائم على العدل والمساواة في سلطنة المماليك ويبدو واضحا في كتابات المؤرخين المعاصرين تخوف الأمراء من هذا التقليد السلطاني الجديد إذ سيترتب على ذلك معرفة السلطان بكل ما يقترفه الأمراء بحق الرعية ، وسيكون الأمراء أمام اختيارين ، إما عدم التعرض للناس وممارسة ما اعتادوا عليه من صور الظلم في سبيل تحقيق المكاسب المادية المأمولة حتى يسلموا من غضب الناصر محمد ، واما الاستمرار في أفعالهم الشريرة بحق الرعية والتعرض بالتالي لبطش الناصر محمد وهو شديد مهلك لا يمكن المجازفة باحتمال حدوثه ، فلمّ يكن أمامهم سوى المثول للاختيار الأول والحرمان مما كانوا ينالونه من الكسب الوفير بطرق غير مشروعة . وعلى ذلك يمكن القول إن قرار الناصر محمد هذا أتى ثماره المرجوة في حماية العامة من تطاول كبار الأمراء المماليك .

يقول المقريزي إنه في جمادى الأولى سنة ٧٤٠ هـ / تشرين الثاني - نوفمبر

سنة ١٣٣٩ م « انقطع السلطان عن الخروج إلى دار العدل نحو عشرين يوما ، لشغل خاطره بمرض الأمير يلبغا اليحياوي(٩٢) وملازمته له »(٩٣) . هذه الإشارة تدل بأسلوب غير مباشر أن السلطان الناصر محمد كان حريصا على الحضور إلى دار العدل في يوم الاثنين من كل اسبوع منذ أن استجد هذا العرف الاجتماعي فأصبح تقليدا رسميا يعمل به بانتظام من تاريخ جمادى الأولى سنة ٧١١ هـ / أيلول - سبتمبر سنة ١٣١١ م(٩٤) .

ولا شك أن كون الناصر محمد دؤوبا على النظر في مختلف القضايا التي تطرح بين يدي السلطان والقضاة في دار العدل إنما هو دليل على رغبته الشديدة في التعرف على ما يمكن أن يتعرض له الناس من مظاهر الظلم والعسف ، فيجتهد بالتالي في التخفيف عنهم وازالة ما يعانون من صور الاضطهاد . إلى جانب أن حرصه البالغ على الانتظام في الحضور إلى دار العدل كل اسبوع يبرهن على صدق نواياه في تحقيق الأهداف المرجوة من العمل بهذا التقليد الاجتماعي فيحظى الناس بمختلف طبقاتهم وخاصة تلك الطوائف المسحوقة بالعدل والمساواة في ظل تطبيق مبادىء الشريعة الحنيفة .

ومن ناحية أخرى كانت دار العدل هي المكان الوحيد الذي يسمح فيه لكافة الناس الاجتماع بالسلطان شخصيا والتحدث إليه بما في نفوسهم من تذمر وشكوى بغض النظر عن مكانتهم في المجتمع والمراكز التي يتولونها سواء أكانت كبيرة أم وضيعة . ولعل أدل حادثة على ما نقول ما حصل في جمادى الأولى سنة ٧٤٠ هـ / تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٣٩ م حينما «ادعى صلاح الدين يوسف بن المغربي(٩٥) الحكيم على أولاد الملوك بمبلغ عشرة آلاف - درهم عند قاضي القضاة حسام الدين الغوري ، تعجلوها منه عن أرض بروضة مصر . وكان النشو قد أخذها منهم وأدخلها في ديوان الخاص ، فوجب حقه على أولاد الملوك . فلم يوافق القاضي على سجنهم ، وجرت بينه وبين أبي المغربي مفاوضة جرى فيها على عادته من السفه ، فلم يترخص له ابن المغربي وآل الأمر إلى أن خرج الغوري من المدرسة الصالحية

ماشيا ، وجمع الحنيفية ليطلعوا إلى السلطان ويشكوا من ابن المغربي وشكاه إلى السلطان . فبعث السلطان إليه الأمير طاجار[٩٦] ، فوجده قد طلع إلى القلعة ماشيا ليمين حلف بها ، فبلغه طاجار الرسالة ، وأراده أن يرجع فأبى أن ينصرف حتى يجتمع بالسلطان . فلم يمكنه السلطان من ذلك وواعده إلى دار العدل فلما لم يجد سبيلا إلى الاجتماع به عاد ، وطلع يوم الخدمة إلى دار العدل »[٩٧] .

كذلك من صور التشاور الجماعي في دار العدل على قدم المساواة بين شخصيات مختلف الطبقات الاجتماعية من الأمراء والقضاة والعامة مع السلطان ما حدث في يوم الاثنين ثالث عشر رمضان سنة ٧٤٠هـ/٢٢ آذار ـ مارس سنة ١٣٤٠ م « اجتمع القضاة بدار العدل على العادة فعرفهم السلطان بما أراد من إقامة إبراهيم[٩٨] في الخلافة ، وأمرهم بمبايعته ، فأجابوا بعدم أهليته ، وأن المستكفي[٩٩] عهد إلى ولده أحمد[١٠٠] بشهادة أربعين عدلا وحاكم قوص ويحتاج إلى النظر في عهده . فكتب السلطان بطلب أحمد وعائلة أبيه ، وأقام الخطباء بديار مصر والشام نحو أربعة أشهر لا يذكرون في خطبهم الخليفة[١٠١] . فلما قدم أحمد من قوص لم يمض السلطان عهده ، وطلب إبراهيم وعرفه قبح سيرته ، فأظهر التوبة منها والتزم بسلوك طريق الخير . فاستدعى السلطان القضاة في يوم الإثنين ، وعرفهم أنه قد أقام إبراهيم في الخلافة فأخذ قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة يعرفه سوء أهليته للخلافة ، فأجاب بأنه قد تاب ، « والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وقد وليته فاشهدوا علي بولايته » ورتب له السلطان ما جرت به العادة ، وهو ثلاثة آلاف وخمسمائة وستون درهما وتسعة عشر إردب قمحا وعشرة ارادب شعيرا في كل شهر ، فلم يعارضه أحد . وخطب له في يوم الجمعة سادس ذي القعدة . ولقب بالواثق بالله أبي اسحاق ، فكانت العامة تسميه المستعطي ، فانه كان يستعطي من الناس ما ينفقه ، وشهر بارتكاب أمور غير مرضية »[١٠٢] . ولكن يظهر لنا بشكل واضح أن الرأي السلطاني هو الغالب والنافذ ولا يملك القضاة على الرغم مما كانوا يتصفون به من الجرأة في التصريح عن آرائهم ،

والافصاح علنا وفي شجاعة عما يستصوبونه سوى الطاعة . إذ أنه كان من المؤكد ان السلطان هو صاحب الكلمة العليا في الدولة ، ولا يملك الآخرين سوى تنفيذ كلامه والانصياع لرأيه حتى ولو كانوا يرفضونه . وقد ينجحون أحيانا في نصرة الضعيف وإعانة المحتاج ، واسنادالفقير،، إلا أنهم كانوا عاجزين دائما عن عمل الحق والصواب إذا كان السلطان يعارض ذلك الرأي ولا يعتبره حقا ، فقد كان سهلا عليهم الانتصار للحق ولكن تنفيذ ذلك يحتاج إلى سلطة وصلاحيات وكلها مركزة في يد السلطان بدون استثناء . ومن ثم لم يكن أمامهم سوى الامتثال لأوامر السلطان وآرائه وقبولها على مضض حتى تسنح الفرصة فيتمكنوا من إعادة الأمور إلى نصابها بما يخدم مصلحة الدولة وسلامة المجتمع .

ويلفت نظرنا قول المقريزي حيث يذكر : « وفي يوم الخميس ثاني عشريه ربيع الأول سنة ٧٤٢ هـ/٧ أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٤١ م » خلع على جميع الأمراء وأهل الدولة بدار العدل وقد أجلس السلطان على التخت ، وقبل الأمراء الأرض بين يديه ، ثم تقدموا إليه على قدر مراتبهم ، وقبلوا يده . فكانت عدة الخلع يومئذ ألف خلعة ومائتي خلعة ، وكان يوما مشهوداً»[١٠٣] .

هذا القول يدل دلالة واضحة أن العمل بتقليد دار العدل مجلس للشورى والنظر في مختلف القضايا الاجتماعية كان مستمرا في عهد أولاد الناصر محمد مما يبين عددا من الظواهر المهمة :

١ ـ حرص الناصر محمد على غرس هذا التقليد بحيث يكون عنصرا ثابتا ترتكز عليه طبيعة العلاقات الداخلية في الدولة ، وكان من نتيجة ذلك أن استمرت فعالية هذا التقليد بعد وفاته ، وأصبح عرفا دائما لهدف المصلحة العامة .

٢ ـ استمرار عمل هذا المجلس كملتقى دائم لمختلف الطبقات الاجتماعية في الدولة العليا والدنيا على حد سواء .

٣ ـ تمثل دار العدل أصدق صور التمثيل الديمقـراطي حيث دأب القضاة على

التواجد فيها بانتظام من أجل الدفاع عن قضايا العامة ومشاكلهم وما يعانونه من أسباب الظلم والتعسف .

٤ ـ كان طرح القضايا الداخلية والمشاكل الاجتماعية هو الهدف الرئيسي من إنشاء دار العدل .

٥ ـ كان الأمراء على مختلف مراكزهم ملزمين بالحضور إلى دار العدل اسبوعيا بشكل دائم للوقوف بين يدي السلطان لعله يحتاج إلى سؤالهم شخصيا بخصوص هذه القضية أو تلك المشكلة .

من ضمن المساوىء الاجتماعية التي كان العامة يعانون منها في ظل إشراف السلطة الضمانات والمكوس ، ولذا اجتهد الناصر محمد في إلغاء العديد من هذه الضمانات والضرائب والمقررات(١٠٤) تخفيفا عن الرعية ففي عام ٧١٤هـ / ١٣١٤م « قدم البريد من دمشق بأنه قد اجتمع على الناس بواق كثيرة من ضمانات ومقررات على أهل البلاد وقد تضرروا منها . فكتب مثال بمسامحة أهل الشام بالبواقي لاستقبال سنة ثمان وتسعين وستمائة وإلى آخر سنة ثلاث عشرة وسبع مائة ، وسير إلى دمشق فقرىء بها على منبر الجامع في يوم الجمعة عاشر المحرم ، وتلاه مثال آخر بإبطال المقرر على السجون ، وإعفاء الفلاحين من السخر وابطال مقرر الاقصاب ، ومقرر ضمان القواسين ورسوم الشد والولاية فأبطل ذلك كله من جميع ممالك البلاد الشامية بأسرها »(١٠٥) .

بالإضافة إلى ذلك يشير المقريزي إلى أنه في سنة ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م « أبطل مكس الملح بديار مصر (١٠٦) فأبيع الإردب الملح بثلاثة دراهم بعد ما كان بعشرة فإنه كتب إلى الأعمال ألا يمنع أحد من شيل الملح من الملاحات وأبيحت لكل أحد فبادر الناس إليها وجلبوا الملح » .(١٠٧)

كذلك يقول المقريزي من بين وقائع عام ٧١١ هـ/ ١٣١١ م نفسها أنه « قرر

على أملاك دمشق وأوقافها ألف وخمسمائة فارس ، وهي التي كانت تسمى مقرر الخيالة ، فلما ورد المرسوم بذلك على الأمير كراي(١٠٨) نائب دمشق أعسف بالناس في الطلب ، وضرب جماعة وأخذ مالا كبيرا ، فتجمع الناس مع الخطيب جلال الدين محمد القزويني(١٠٩) وكبروا ورفعوا المصاحف والأعلام ، ووقفوا للنائب فأمله بهم فضربوا وطردوا طردا قبيحا ، فكثر عليه الدعاء ، فلم يمهل بعدها غير تسعة أيام .

وقدم أرغون الدوادار(١١٠) من مصر إلى دمشق يوم الأربعاء ثاني عشري جمادى الأولى على البريد ، وعلى يده مراسيم للأمراء بالقبض على الأمير سيف الدين كراي ولم تمضي أيام قليلة حتى قبض على الأمير سيف الدين كراي « وحمل مقيدا إلى الكرك فسجن بها . وكان القبض عليه في يوم الخميس ثالث عشري جمادى الأولى سنة ٧١١ هـ/١٣١١ م »(١١١) .

وهكذا تتكرر استجابة الناصر محمد لطلب العامة رأفة بحالهم وما كانوا يعانون منه على يد الأمراء والنواب والولاة . ولا شك أن تلك الاستجابة الشخصية من الناصر محمد للتخفيف عن طائفة من رعاياه كان لها بالغ الأثر في توطيد العلاقات الطيبة بين الطرفين بحيث يدرك العامة امكانية اللجوء إلى السلطان في وقت الضيق ، مثلما يتأكد الناصر محمد من الاعتماد على تأييد وتعضيد هذه الطائفة له في كل ما يأتيه من أعمال في سبيل خدمة الصالح العام للمجتمع .

ومن جانب آخر تمثل هذه الحادثة برهانا واضحا على تسلط النواب وكبار الولاة على الرعية حيث يبرز التمادي في جمع الضرائب الباهظة والمكوس الكبيرة دون رحمة أو رأفة بالحالة الاجتماعية المتردية التي يعاني منها عامة الناس ، بل وصل الأمر إلى حد الضرب دون هوادة والجلد دون تردد في سبيل جمع الضرائب المقررة رسميا .وبينما يتطاول أصحاب السلطة على الطوائف الضعيفة ، يلعب الفقهاء والقضاة دورهم المعهود في الدفاع عن هؤلاء المضطهدين والوقوف إلى جانبهم ضد

ولاة الأمر حيث يطالبون الحكام بأن يرأفوا بهذه الطبقة الضعيفة ، ويرحموها من تحمل مشقة دفع الضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع دخلها المتواضع ، ولكن دون فائدة . ويستمر الظلم ويعاني العامة الكثير من صور التعنت والقسوة على يد هؤلاء الحكام . غير أننا نعلم أن هؤلاء النواب مأمورون ينفذون الأوامر السلطانية ، وعلى ذلك لا يمكننا سوى القاء اللوم على السلاطين الذين كانوا يعرفون المستوى الاجتماعي الهابط ، والحالة المالية المتواضعة لهذه الطوائف ، ومع ذلك أصدروا الأوامر إلى نواب الأقاليم وحكام الولايات بجمع الضرائب المقررة دون أدنى اكتراث أو شفقة بما سوف يعانيه عامة الناس خلال تطبيق هذا المرسوم السلطاني . ويقتصر اللوم على النواب والولاة بسبب خضوعهم التام لهذه المطالب السلطانية، وكان ينبغي عليهم أن يرفضوها ويحتجوا بعدم ملائمتها للواقع الاجتماعي ، ويحرصوا على أن يشرحوا للحكام تعذر واستحالة تنفيذها ، وبذلك لا يكونوا مجرد « عبيد » للأوامر السلطانية . ومن ثم كان السلاطين والنواب على حد سواء مسئولين عن معاناة عامة الناس من المكوس الفادحة ، والسبل التي اتبعها الولاة ظلما وعدوانا ضد هؤلاء المستضعفين من أجل جمعها حسب قرارات السلطة العليا . غير أن ما ذكرناه لا يمنعنا من الاعتراف بأن بعض سلاطين دولة المماليك كان بالفعل مجتهدا في مساعدة حالات الظلم التي يعانيها عامة الناس على يد فئة من النواب والأمراء .

ففي سنة ٧١٤ هـ/١٣١٤ م « قدم الركب من الحجاز ، وقد كثرت الشكوى من الأمير بلبان الشمسي [١١٢] أمير الركب ، وأنه كثير الطمع مفرط في أمر الحاج سيء السيرة فقبض عليه »[١١٣] .

وكان السلاطين المماليك ينتهزون فرصة ذهابهم إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج كي يحرصوا على عمل كل ما يستطيعون من أفعال الخير ، ومساعدة الضعفاء ومعاونة المحتاجين ، والغاء الضرائب والمكوس ، وتوزيع الصدقات وتفريق الغلال والبقول[١١٤] . ويشير المقريزي إلى شيء من ذلك فيما أورده عن

حجة الناصر محمد بن قلاون في عام ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م « عاد السلطان من الحجاز بعد ما مر بخليص وقد جرى الماى إليها . وكان قد ذكر له وهو بمكة أن العادة كانت جارية بحمل مال إلى خليص ، ليجري الماء من عين بها إلى بركة يردها الحاج ، وقد انقطع ذلك منذ سنين ، وصار الحاج يجد شدة من قلة الماء بخليص ، فرسم بمبلغ خمسة آلاف درهم لإجراء الماء من العين إلى البركة ، وجعلها مقررة في كل سنة لصاحب خليص . فأجرى صاحب خليص الماء قبل وصول السلطان إليها واستمر حمل المال إليه في كل سنة ، ووجد الماء في البركة دائما »(١١٥) .

وتتناول مصادر التاريخ المملوكي عددا من صور المساعدات السلطانية سواء لطبقة عامة الناس ، أو الأقاليم والولايات المملوكية من ذلك في ذي الحجة سنة ٧١٣ هـ / آذار ـ مارس سنة ١٣١٤ م « قدم البريد من حلب بقلة الماء بها ، وقد عين أهلها مواضع يساق فيها الماء حتى يرمي إلى نهر الساجور فيصير نهرا يجري في المدينة ، وأن قياسه من نهر قويق إلى الساجور أربعة وأربعون ألف ذراع طولا في عمق ذراعين ، وأنه كتب تقدير المصروف على ذلك ثلاثمائة ألف درهم ، فأنعم من مال السلطان الخاص بمبلغ مائة وخمسين ألف درهم ، ورسم لنائب حلب سيف الدين سودي(١١٦) أن يقوم من ماله بمبلغ مائة وخمسين ألف درهم ، فوقع العمل في ذلك »(١١٧) .

إذن فقد عني بعض الحكام بعمل الإصلاحات مثل إقامة الجسور ، وشق القنوات من أجل توفير الماء للأراضي الزراعية على مدار السنة ، وكذلك تشييد السدود لحماية المواطنين والأملاك من فيضان الأنهار . بالإضافة إلى بناء القناطر والسواقي في مختلف الأقاليم والنواحي من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية للفرد والمجتمع . وكان تحصيل المال المطلوب لإنجاز هذه الاصلاحات يتم عن طريق جمعه إما بفرض ضرائب معينة على سكان الأقاليم أو الولاية ، وإما بتبرع السلطان والأمراء والتجار بمبلغ محدد من مالهم الخاص لتمويل المشروع ، وإما بالزام كل من يستفيد من المشروع بدفع رسوم رمزية حتى يتم تسديد النفقات التي صرفت بعد

فترة من الزمن ، وإما باستخلاص مجموع النفقات التي استنفذت على المشروع من بيت المال الذي وجد أصلا من أجل خدمة المصلحة العامة للمسلمين .

وقد قام الناصر محمد بن قلاون بانجاز العديد من الاصلاحات[١١٨] ، ففي سنة ٧١١ هـ/١٣١١ م تم حفر قنال الاسكندرية من أجل توفير المياه العذبة للأراضي الزراعية على مدار السنة . وقد ساهم الأمراء المماليك بقسط كبير من المال المطلوب وعدد من العمال المأجورين[١١٩] . كل ذلك من أجل تحقيق هدف خدمة الأراضي الزراعية في ظل نظام الإقطاع المملوكي[١٢٠] .

بالإضافة إلى ذلك اجتهد الناصر محمد بن قلاون بتأسيس عدد من الجسور وقنوات الري في جميع أنحاء البلاد مثل الشرقية والبهنساوية وأسيوط ومنفلوط والغربية والطحاوية والاشمونين والقليوبية والبحيرة والفيوم واخميم وقوص[١٢١] .

وعلى ذلك يمكن القول إن الحكومة المملوكية بذلت رعاية كبيرة وإشرافا غير محدود بتوجيه من الناصر محمد بن قلاون في سبيل تحسين شئون الري والفلاحة في جميع أرجاء سلطنة المماليك[١٢٢] . ومن أمثلة رأفة السلاطين المماليك بعامة الناس الدور الذي لعبوه في الحد من تطاول المسئولين على حقوق هؤلاء الضعفاء .

ففي عام ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م « قام عدة من الأمراء الأكابر في حق جماعة من التجار فلم يسمع السلطان لأحد منهم قولا . وقامت ست حدق وأم آنوك[١٢٣] ابن السلطان في رفع الخشب عن تاجر ألزمه النشو بألفي دينار ، وعرفته بظلم النشو[١٢٤] ، وهو أن هذا الخشب قيمته مبلغ ألفي درهم . فطلب السلطان النشو وأنكر عليه ذلك وتجهم له فانصرف على غير رضى »[١٢٥] .

ثم في عام ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م « رسم بألا يضرب أحد بالمقارع وطردت الرسل والأعوان من باب شد الدواوين ، وكانوا قد كثرت مضرتهم ، واشتد تسلطهم على الناس ، وحصلوا من ذلك مالا كبيرا . وكان هذا بسفارة سنجر الحمصي[١٢٦] فكثر الثناء عليه »[١٢٧] .

علاوة على ذلك في عام ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م « وقفت العامة للسلطان في الفارضا من المعاملات وشكوا مما أحدثه على القصب والمقاثي ، وصاحوا : يكفينا النشو ، فلا تسلط علينا الفار ، وتحبسه ، وتكتب على قيده مخلدا ، ويضمن غيره بناقص عشرة آلاف درهم ، فطلب السلطان النشو وأنكر عليه ، ورسم لسنجر الحمصي أن يضرب الفار ويحبسه ويكتب على قيده مخلدا ، ويضمن غيره بناقص عشرة آلاف درهم ، ففعل ذلك ، ومشت أحوال الناس »(١٢٨) .

وفي يوم الاثنين السابع عشر من رمضان سنة ٧٣٨ هـ / شباط ـ فبراير سنة ١٣٣٨ م تعرضت ناحية الغربية لريح شديدة ، وسقط برد كبير هلكت منه أغنام كثيرة ، وتكسرت الأشجار ، وضربت الحقول ، وفاضت مياه السدود « وتلفت زروع ثمانية وعشرين بلدا ، فجمع زرعها وحمل إلى السلطان مع فلاحيها ، واستغاثوا بالسلطان ، فرسم لمتولي الغربيـة أن يكشف تلك النواحي ويحرر ما أصابتها الجائحة منها ، ويحط خراجة عن الفلاحين ، فامتثل ذلك »(١٢٩) .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه في عام ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م « رفعت قصة إلى السلطان تتضمن أن الأمـير ملكتمر الحجـازي(١٣٠) يركب النيـل ومعه أرباب الملاهي في عدة من المماليك السلطانية وأنهم يفعلون كل فاحشة ويأخذون حرم الناس . فاشتد غضب السلطان ، وطلب الحجازي وأخرق به ، وهدده بالقتل إن عاد يركب النيل ، وأخرج السلطان ممن كان يعاشره من المماليك ستة وثلاثين رجلا إلى البلاد الشامية على البريد من يـومهم ، وأخرج من الغـد أربعين مملوكا من أصحابه بسبب شربهم الخمر »(١٣١) . وزيادة على ذلك نجد أنه في يوم الاثنين الثاني من صفر سنة ٧٤٠ هـ / العاشر من آب ـ أغسطس سنة ١٣٣٩ م قبض على النشو وعلى أخيه شرف الدين رزق الله « وسبب ذلك أنه لما أسرف النشو في الظلم بحيث قل الجالب للبضائع وذهب أكثر أموال التجار لطرح الأصناف عليهم بأغلى الأثمان ، وطلب السلطان منه يتزايد ، خاف النشو العجز فرجع عن ظلم العامة إلى التعرض إلى الخاصة ورتب مع أصحابه ذلك .

وكان عادته في كل ليلة أن يجمع إخوته وصهره ومن يثق به للنظر فيما يحدثه من المظالم فيدله كل منهم على آبدة ، ثم يفترقون وقد أبرم للناس بلاء يعذبهم الله به من الغد على يده »[١٣٢] .

في ربيع الأول سنة ٧٤٢هـ/أيلول-سبتمبر سنة ١٣٤١م « أنعم على عشرة ، من مماليك السلطان بامريات ، ونودي بالقاهرة بأن لا يرمى على أحد من التجار والباعة شيء من البضائع » .[١٣٣]

هذه العبارة تظهر بوضوح أن أصحاب السلطة دأبوا على طرح البضائع المختلفة على التجار والباعة كي يشتروها مجبرين بأغلى الاثمان حتى ظهر من اجتهد في القضاء على هذه الصورة من مظاهر التعسف ، ورفع الظلم عن هؤلاء الضعفاء فنودي في القاهرة بعدم إجبار التجار والباعة على شراء شيء من تلك البضاعة المطروحة قسرا ، والالتزام بمبدأ حرية البيع والشراء من أجل تحقيق هدف الازدهار الاقتصادي المرغوب . من جانب آخر نرى أنه في يوم الخميس الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٧٤٣هـ/١٨ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٤٢م « أفرج عن فياض بن مهنا[١٣٤] بمساعدة الأمير الحاج آل ملك[١٣٥] وسلم إلى الأمير آقسنقر السلاري[١٣٦] النائب حتى يحضر كتاب أخيه سليمان بن مهنا[١٣٧] » .[١٣٨] ثم بعد ذلك في يوم الأحد الرابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٤٣هـ/٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٤٢م « أنعم على فياض بالعودة إلى بلاده ، فتوجه اليها بعد ما حلف على التزام الطاعة وأن لا يتعرض لأمور التجار[١٣٩] .

كثيرا ما نقرأ في صفحات التاريخ المملوكي عن تعصب العامة ضد الوالي ، والمطالبة بعزله ، وتولية آخر بدلا منه رغبة منهم وأملا في أن يكون الوالي الجديد أكثر توفيقا في عمل الاصلاحات المطلوبة وأفعال الخير من الوالي المعزول . وغالبا كانت السلطة المسؤولة تستجيب لطلب العامة من أجل تهدئتهم لخدمة هدفي الاستقرار الداخلي والعدل الاجتماعي كذلك في كثير من الأحيان تكون شدة الوالي وتسلطه

على العامه سببا في عزلـه عن منصب « الولايـة » .

كذلك في العديد من الأوقات كان العامة كبش الفداء في سبيل تهدئة الوضع الداخلي في البلاد ، وكبح جماح تمردهم ضـد الوالي ، أو ثـورتهم ضد الأجناد وتطاولهم عليهم حيث يتعرضون للسجن والضرب ، بل والاعدام أيضا . في يوم الجمعة الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ٧٧٠هـ/الثامن من تموز - يولية سنة ١٣٦٩م « تجمعت الغوغاء من زعر العامة بأراضي اللوق خارج القاهرة للشلاق ، فقتل بينهم واحد منهم ، فركب والي القاهرة الشريف بكتمر ، وأركب معه الأمير علاي الدين علي بن كلفت الحاجب ، والامير أقبغا اليـوسفي الحاجب[١٤٠] ، وقصد المشالقين ، ففروا منهم ، وبقى من هناك من النظارة فضـرب عدة منهم بالمقارع . فتعصبت العامة ، ووقفوا تحت القلعة في يوم الثلاثاء ، وأصبحوا يوم الأربعاء ثامن عشرينه كذلك ، وهـم يستغيثون ويضجون بالشكوى من الوالي ، فأجيبوا بـأن السلطان يعزل عنكم هـذا الوالي ، فـأبوا إلا أن يسلمـه إليهم هو والحاجبين . وكان الوالي قد ركب على عادته بكرة النهار يريد القلعـة ، فرجمته العامة حتى كاد يهلك ، فالتجأ منهم بالاصطبل ، وظل نهاره فيه ، والعامة وقوف تحت القلعة إلى قريب العصر ، وكلما أمروا بأن يمضوا أبوا ولجوا . فركب إليهم الوالي في جمع موفور من مماليك الأمـير بكتمر المؤمني[١٤١] أمـير أخور ، ومن الأوجاقية ، فثارت العامة ورجمتهم رجما متداركا حتى كسروهم كسرة قبيحة ، فركبت المماليك السلطانية ، والاوجاقية وحملوا على العامة ، وقتلوا منهم جماعة وقبضوا على خلائق منهم . وركب الأمير ألجاي اليوسفي[١٤٢] ، وقسم الخطط والحارات على الأمراء والمماليك ، وأمرهم بـوضع السيف في النـاس ، فجرت خطوب شنيعة ، قتل فيها خلائق ذهبت دماؤهم هدرا ، وأودعت السجون منهم طوائف ، وامتدت أيدي الأجناد إلى العامة ، حتى أنه كان الجندي يدخل إلى حانوت البياع من المتعيشين ويذبحه ذبحا ويمضي . وحكى بعضهم أنه قتل بيده في هذه الواقعة من العامة سبعة عشر رجلا . وكانت ليلة الخميس تاسع عشرينه من

ليالي السوء . وأصبح الناس وقد بلغ السلطان الخبر ، فشق عليه وأنكره ، وقال للأمير بكتمر المؤمني « عجلت بالأضحية على النـاس » وتوعـده ، فرجف فؤاده ونحب قلبه .وقـام فلم يزل صاحب فراش حتى مات . وأمر السلطان بالإفراج عن المسجونين ، ونودي بالأمان ، وفتح الأسواق ، ففتحت . وقد كان الناس قـد اصبحوا على تخوف شديد لما مر بهم في الليل » .(١٤٣)

إذن فقد كانت العلاقة تحتد أحيانا بين العامة والوالي إلى حد إعلان الحرب ضده ورجمه مع جماعته وأتباعه بالحجارة ، فيطلب النجدة من الجند ،والمماليك السلطانية ، والفرق المملوكية الأميرية . ومن ثم يتفاقم الأمر إلى درجة صـدور المرسوم السلطاني الرسمي « **بوضع السيف في الناس** » لقمع هذه الثورة الشعبية المشتعلة . وينال العامة العقاب الشديد دون رحمة أو رأفة ، إذ يترتب على ذلك اغلاق الأسواق ، واقفال الحوانيت والقيساريات ، وتجمد حركة البيع والشراء . بل إن الوضع الداخلي يتوتر إلى حد الانذار بوقوع كارثة وخيمة العواقب .وعلى ذلـك يبادر السلطان إلى اطـلاق سراح العـامة المسجـونين ، والمناداة بـالأمـان والاطمئنان ، وفتح الأسواق ، مع حرية البيع والشراء في ظل حماية الدولة وسلام المجتمع .

بالإضافة إلى ذلك يشير المقريزي إلى أنه في يوم الخميس ســادس ربيع الأول سنة ٧٧٩هـ/تموز - يولية سنة ١٣٧٧م « وقفت العامة تطلب عزل الـدميري واعادة العجمي إلى الحسبة ، فأجيبوا إلى ذلك . وخلع على جمال الدين محمود العجمي وأعيد إلى الحسبة ، عوضا عن شمس الدين محمد الدميري . »(١٤٤)

ويظهر أن الوضع لم يقتصر على تسلط الولاة ضد العامة فقد كان بعض نواب الأقاليم يجتهدون في اغتصاب أموال الأهالي مع الإسراف في إراقة الدماء مثـل الأمير أقبغا الماريدني الذي كان نائب الوجه القبـلي(١٤٥) فقبض عليه في الثـالث والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧٨٤هـ/تموز - يولية ١٣٨٢م ، وسجن « لقبح

سيرته ، وعتوه على الخلق واسرافه في إراقة الدماء ، وأخذ الأموال ، واحيط بأمواله التي اغتصبها من أهل البلاد »(١٤٦) . وقد وجد في دولة المماليك بعض الأمراء الذين اهتموا بمساعدة العامة ماديا ومعنويا سواء بتفريق الصدقات عليهم ، أو لحمايتهم من ظلم أصحاب السلطة في كثير من الأحيان الأمـر الذي كان له بالغ الأثر على أوضاع العامة وخاصة في أوقات الأزمات والمحن . وكان يحدث في بعض الأحيان أن يصل إلى مناصب المسؤولية في الدولة شخص عفيف النفس مترفعا عن إهانة العامة وتعذيبهم ، بل ومجتهدا في سبيل مساعدتهم ورفع الظلم عنهم حيث يقول المقريزي ضمن حوادث سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م « وكان منكوتمر عفيفا من الأموال ضابطا لناموس المملكة متيقظا ، وهو أول من نزل عن اقطاعات الجند التي كانت في ديوان النيابة ومتحصلها في السنة مائة ألف إردب غلة فتركها لله تعالى . وكان بعيدا عن اللهو مهيبا مصمما، لم يسمع منه قط انه شتم أحدا، ولا جرى على لسانه فحش ، مع كثرة التحري ورفع المظالم . إلا أنه كان صبي العقل عظيم الكبر محتقرا للأمراء فمقتوه وعلموا إنهم لا يصلون إلى ازاحته إلا بقتل السلطان ، فاجتمعوا عل قتـله حتى كان ما كان »(١٤٧) . لا نعرف في الحقيقة السبب في هذا السلوك الكريم الذي انتهجه منكوتمر مع العامة ، ولعله كـان يرغب في كسب شعبية واسعة لنفسه بين صفوفهم تـتيـح له فرصة ملائمة في توطيد مكانته في المجتمع المصري أولا ، ثم سلطنة المماليك ثانيا، ولكن الأمراء كانوا أكثر سرعة منه ، فبادروا في التخلص منه ومن سيده السلطان المنصور حسام الدين لاجين حسما للموقف الذي لا بد أن يترتب عليه القضاء التام على كل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات وصلاحيات مطلقة في مجال السلطة والحكم .

كذلك حرص بعض كبار المسؤولين في دولة المماليك على محاربة عرف أو عادة السخرة في المجتمع المصري فقد اعتاد الحكام أن يسخروا العامة في أعمال البناء والإصلاحات والعمارة دون رحمة أو رأفة ، غير أن وجود بعض المصلحين من أهل الخير والصلاح كان له أبعد الاثر في التخفيف من وطأة هذا الظلم والتعسف

فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام ٧٢٨هـ/١٣٢٨م « عزم السلطان على أن يجري النيل تحت القلعة ، ويشق له من ناحية حلوان ، فبعث الصناع صحبة شاد العمائر إلى حلوان ، وقاسوا منها إلى الجبل الأحمر المطل على القاهرة ، وقدروا العمل في بناء الواطي حتى يرتفع ، وحفر العالي ليجري الماء وينتفع به في داخل قلعة الجبل ، من غير معاناة نقل ولا كلفة . ثم عادوا وعرفوا السلطان ذلك فركب لكشفه ، وقاسوا الأرض بين يديه . فكان قياس ما يحفر اثنين وأربعين ألف قصبة حاكمية ليبقى خليجا فيه ماء النيل شتاء وصيفا بسفح الجبل . وعاد السلطان وقد أعجب بمشروعه وشاور الأمراء فيه ، فلم يعارضه منهم أحد إلا الفخر ناظر الجيش[١٤٨] ، فإنه قال : « بمن يحفر السلطان هذا الخليج ؟ » فقال السلطان : « بالعسكر » فقال الفخر : « والله . لو اجتمع عسكر آخر فوق عسكر السلطان ، وأقام سنين ، ما قدروا على حفر هذا العمل . ومع ذلك فانه يحتاج إلى ثلاث خزائن من المال . ثم هل يصح أولا ، فالسلطان لا يسمع كلام كل أحد ، ويتعب الناس ويستجلب دعاءهم ، « ونحو هذا من القول حتى رجع السلطان عن عمله . »[١٤٩]

بالإضافة إلى ذلك اجتهد الأمراء المماليك في تعمير الجوامع والمساجد والمدارس والخوانق ودور تدريس القرآن للأيتام ومغاسل السبيل للموتى الذين لا أهل لهم ولا أقرباء يقومون بتغسيلهم وتكفينهم مما يعطينا صورة طيبة عن نوايا أفعال الخير عند هؤلاء الأمراء من ذلك يذكر المقريزي ، أنه في ذي الحجة سنة ٧١٣هـ/آذار - مارس سنة ١٣١٤م « قدم البريد باجراء الأمير علم الدين سنجر الجاولي[١٥٠] عين ماء إلى الخليل وأنه عمر بمساجد إبراهيم الخليل عليه السلام عمائر حسنة وجعل عليها أوقافا . »[١٥١]

علاوة على ذلك كان الحكام المسلمين في الأقاليم والولايات المملوكية يعملون مخلصين من أجل مصلحة الرعية وخيرها حتى ولو كلفهم تحقيق هذا الهدف محاربة معارضيهم والتضحية بأرواحهم ففي محرم ٧٣٧هـ/آب - اغسطس ١٣٣٦م « قدم ركب الحاج على العادة ، وأخبروا بأن الشريف رميثة كان قد أقام

ببطن مر ، وأقام أخوه الشريف عطيفة بمكة ، فتسلط ولده مبارك على المجاورين ، وأخذ مال التجار ، فركب إليه رميثة وحاربه ، فقتل بينهم جماعة وفر رميثة ، وذلك في ثامن عشرى رمضان من السنة الماضية . »(١٥٢) اجتهد فئة من الأمراء المماليك في مساعدة الطبقات الدنيا في المجتمع طلبا للأجر والثواب ، ومن بين هؤلاء الأمير تنكز الحسامي(١٥٣) الذي أمر « بالمعروف ونهى عن المنكر ، وأزال ما كان بدمشق وأعمالها(١٥٤) من الفواحش والخانات والخمارات وبالغ في العقوبة على ذلك حتى قتل فيه . وأنصف العامة والتجار بخلاص حقوقهم من الأمراء وحملهم مع أخصامهم إلى الشرع . واحتجب عن الاجتماع بالشاميين وغيرهم ، وامتنع من قبول التقادم والهدايا جملة . وتتبع المدارس والمساجد والأوقاف فعمرها جميعها ، ومنع مستحقيها من تناول ريعها حتى كملت عمارتها ، وجدد عدة أماكن قد دثرت أوقافها ، وأعاد فيها وظائف العبادات بعد ما بطلت وجدد عمارة الجامع الأموي وعمر أوقافه ، وأصلح تقاسيم المياه بعد ما كانت فاسدة ونظف مجاريها ووضع طرقها ، وهدم الأملاك التي استجدها الناس وضيقوا بها الشوارع والطرق المسلوكة . والزم والي المدينة أن يعلمه بمن يشرب الخمر من الأمراء وأولادهم، فتعذر وجود الخمر في أيامه ، ولم يكن يوجد . واستجد ديوانا للزكاة وصرفها للفقراء والمساكين وأرباب البيوت . وانكفت الولاة في أيامه عن الظلم وأحبته العامة . ومنع الأمراء من تسخير الفلاحين والمزارعين في أعمالهم ، ومنعهم أيضا من الاجتماع في الفرج والمتنزهات وغيرها ، فصاروا إذا ركبوا في المواكب لا يقدر أحد منهم يكلم رفيقه ، واذا صاروا إلى بيوتهم لا يستطيع الواحد أن يجتمع بالآخر . وإذا خرج تنكز إلى سفر لا يتأخر منهم أحد سواء قال له أخرج أو لم يقل له . ومنع أكابر الأمراء أن تترجل له أو تمشي في خدمته ، فأقام الله له من الحرمة ما لا حصل لأحد من نواب الدولة التركية »(١٥٥) .

من هذه الحادثة يمكن أن نتعرف على بعض المنكرات التي كانت منتشرة في المدن المملوكية :

١ ـ وجود الخانات والخمارات التي يعكف مرتادوها على شرب الخمور دون رقابة او عقوبة .

٢ ـ اعتداء الأمراء المماليك على حقوق التجار والعامة في سبيل تحقيق شيء من المنفعة الشخصية .

٣ ـ تعود الأمراء وكبار تجار المدينة ورجالاتها على تقديم الهدايا الغالية إلى النائب كي يغض بصره عما يقترفونه من مظالم وتطاول على حقوق الآخرين .

٤ ـ اهمال المساجد والمدارس والأوقاف إلى درجة الخراب الواضح ، مع جشع مستحقيها في تحصيل ريعها دون بذل أدنى اهتمام بتعميرها .

٥ ـ عدم ملاحظة تقاسيم المياه والمجاري والطرق الى حد عدم صلاحيتها في تأدية الوظائف المطلوبة لتحقيق خدمة المصلحة الشاملة في المدينة .

٦ ـ توقف الناس الميسورين عن دفع الزكاة للفقراء رافضين المبدأ الإسلامي القائل بحق الفقير في مال الغني .

٧ ـ انتشار عادة تسخير العامة في الأعمال الشاقة دون أقل تقدير لقدراتهم الجسمانية أو الفكرية أو المعنوية مما كان له أثر كبير في بروز صورة اجتماعية واضحة للظلم والتعسف في المدن المملوكية .

٨ ـ استفادة نواب المدن من وجودهم في مناصبهم تلك مما يتيح لهم فرصة ملائمة لتحقيق الكثير من الفوائد الخاصة والمنافع الشخصية .

ولكن مدينة دمشق انفردت بوجود الأمير تنكز الحسامي الذي يعود إليه فضل القضاء على هذه المنكرات في سبيل خدمة الصالح العام للمدينة ، الأمر الذي كان له عظيم النتائج على الأحوال الداخلية لمدينة دمشق ، ووضعها في سلطنة المماليك ، وارتقائها دون بقية المدن المملوكية في عهد الناصر محمد بن قلاون .

من العادات السيئة التي كان من المتعارف عليها في المجتمع المصري المملوكي الضمانات بمختلف أشكالها وأنواعها ، وقد شملت هذه الضمانات أو نظام الضمان جميع أنشطة الحياة اليومية بدون استثناء إلى حد أن جماعات كثيرة تضررت منها بدرجة كبيرة ، فما كان من بعض كبار الأمراء المماليك المصلحين إلا أن سعوا إلى إبطال العديد منها . ولكن أمراء آخرين كان لهم مصلحة في استمرارها اجتهدوا في سبيل بقائها بغض النظر عن نتائجها المشينة وما تعانيه طوائف عديدة من الظلم والاضطهاد بسبب انتشارها والإقرار الحكومي الرسمي بمزاولتها ، فعلى سبيل المثال في يوم الإثنين الرابع من ربيع الأول سنة ٧٤٤هـ/التاسع والعشرين من تموز ـ يولية سنة ١٣٤٣م أبطل الأمير الحاج آل ملك النوايح من القاهرة ومصر فقامت الضامنة عند الأمير قماري(١٥٦) الأستادار في إعادة النوايح ، وخوفت أن جهته تبطل ، وكان مرصده للحاشية ، فما زال الأمير قماري يكلم الأمير الحاج آل ملك حتى أعادها » . (١٥٧) وفي نفس الوقت سعى جماعة من أصحاب السلطة إلى تطبيق مبادىء الشريعة الحنيفة وفرائضها الأساسية حتى لو اقتضى ذلك إهمال المصالح المادية والمنافع التجارية ،إذ لم يتوان هؤلاء عن استخدام القوة مع المسلمين لكي يؤدوا هده الالتزامات الروحية على أكمل وجه . ويشير المقريزي إلى أنه في يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ٧٤٤هـ/الحادي عشر من آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٣م « نودي من قبل الأمير الحاج آل ملك نائب السلطان بأن أهل الأسواق كلها إذا أذن للصلاة يصلون قدام دكاكينهم بإمام يصلي بهم ، فعملوا أنخاخا وحصرا يرسم فرشها للصلاة في الأسواق »(١٥٨) . ولم يقتصر الأمر على ذلك حيث إن بعض الأمراء بلغ حماسهم الديني درجة قصوى عندما نبذوا حياة العز والرفاهية والبذخ ، ومالوا إلى العيش البسيط ، والتقشف الشديد ، والقناعة المتناهية ، والميل إلى الكفاف والزهد اقتداء بالمسلمين الأوائل في صدر الإسلام ، ففي يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ٧٤٤هـ/الحادي عشر من آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٣م « ترك الأمير طقيغا الناصري(١٥٩) إمريته ، وتزيا بزي الفقراء ،

فلزمه بحكم الديوان أربعمائة ألف درهم ، حمل منها مباشروه ثلاثمائة ألف »(١٦٠)
كذلك يشير المقريزي إلى أنه في التاسع من ذي الحجة سنة ٧٨٣هـ/شباط ـ فبراير ١٣٨٢م « ترك الأمير تغري برمش أمير سلاح إمرته ، وتزيا بزي الفقراء ، وفرق عنه مماليكه وحاشيته ، وجلس بجامع قوصون خارج باب زويلة ، وجمع عليه طائفة من العامة »(١٦١) . علاوة على ذلك يذكر المقريزي أنه في رجب سنة ٧٨٠هـ / تشرين الأول ـ اكتوبر سنة ١٣٧٨م « قدم الشيخ » أمين الدين محمد بن محمد النسفي الخوارزمي الخلوتي ، من بلاد خوارزم ، في طائفة من الفقراء ، فأنزله شيخ الشيوخ نظام الدين اسحق الاصفهاني ـ شيخ خانكاه سرياقوس ـ بمدرسته التي على طارف الجبل ، خارج باب المحروق من القاهرة ، تحت دار الضيافة ، فأقبل إليه الأمراء وبالغوا في اكرامه ، وبعثوا له بضيافات كثيرة وصلات سنية فلم يدخر منها شيئا ، وعمل به أوقافا يجمع عنده فيها الناس ، فيطعمهم المآكل الطيبة »(١٦٢) . كذلك وجد في دولة المماليك من أتاح الفرصة للعامة لاقتناء الإقطاعات مثل كبار الأمراء والأجناد على قدم المساواة . ويصعب في الواقع تفسير السبب وراء ذلك ، هل هي الرغبة في كسب محبة العامة وتقديرهم ؟ أم هو الأمل في الأجر والثواب عند الله تعالى ؟ أم هو الدافع الشخصي في تحصيل مزيد من الربح المادي والمنافع الخاصة حتى ولو اقتضى الوضع التلاعب بسنن النظام الإقطاعي وأخباز المقطعين ومثالاتهم .

في محرم سنة ٧٤٩هـ/نيسان ـ أبريل سنة ١٣٤٨م « توقف أمر الدولة على الوزير منجك(١٦٣) ،فقطع ستين من السواقين ، ووفر لحمهم ومعلومهم وكسوتهم وعليقهم ، وقطع كثيرا من الركابين والنجابة ، وقطع كثيرا من المباشرين ، حتى وفر في كل يوم أحد عشر ألف درهم . وفتح ابن منجك باب المقايضات بالأخباز والنزولات عنها ، وأخذ من ذلك مالا كثيرا وحكم على أخيه الأمير بيبغا روس(١٦٤) النائب بتمشية هذا فاشترى الإقطاعات كثير من العامة »(١٦٥) .

من دراستنا لهذه الواقعة نرجح أن المنفعة الشخصية هي الدافع الرئيسي

وراء هذا النشاط الاستثنائي الذي انفرد بعمله الأمير منجك حيث يبدو إنه رغب في كسب ربح مادي وفير يتيح له ظرفا مناسبا لمزيد من السلطات المطلقة والصلاحيات غير المحدودة . لعل من الصور التي يجدر بنا الإشادة بها حول طبيعة الحكم المملوكي وعلاقته بالمجتمع المصري سهولة اتصال العامة بأصحاب السلطة ، أما مباشرة في « دار العدل » التي أسسها الناصر محمد بن قلاون ، وأما بطريق غير مباشر بواسطة دواوين الدولة ومراكزها الإدارية ، الوضع الذي كان له فائدة كبيرة في حماية العامة من تسلط المسئولين الظالمين والإداريين الحاقدين مثل عبد الوهاب النشو والفار الضامن وغيرهما .

من ذلك على سبيل المثال أنه في يوم السبت العاشر من رجب سنة ٧٥٢هـ / الثلاثون من آب ـ اغسطس سنة ١٣٥١م « وقف الناس في الفار الضامن ، ورفعوا فيه مائة قصة . فقبض عليه وضربه الوزير بالمقارع ضربا كثيرا ، وهو يحمل المال ، فوجدت له خبية فيها نحو مائتي ألف درهم حملت إلى بيت المال »(١٦٦) . علاوة على ذلك نلاحظ أنه في بعض الأحيان ينادى في « القاهرة ومصر من كانت له ظلامة ، فعليه بباب الامير أينبك »(١٦٧) . مما يوضح أن بعض الأمراء كان يحاول أن يخفف عما كان الناس وخاصة الطبقات المسحوقة يعانونه من ظلم وتزمت وتعنت ، فيحاول بالتالي مد يد المساعدة من أجل الصالح العام ، واعانة المحتاج .

غير أنه من جانب آخر بلغ من تعسف بعض كبار الأمراء المماليك الاوليجاركية أن يركب أحدهم ، ويبدأ في ضرب العامة بالسيف دون أن يجدوا من ينجدهم أو يهب لمساعدتهم . زيادة على التمادي في القبض على العبيد والأوباش والحرافيش والبطالين جماعات وزرافات وزجهم إلى السجن ظلما وعدوانا في وضح النهار ولا من معين . إلى جانب التمادي في تسخير العامة في تنفيذ الأعمال الشاقة دون شفقة أو عطف . ومن ثم استطاع العامة في معاناتهم الشديدة هذه كسب رأفة بعض أصحاب السلطة الذين نجحوا إلى حد ما في التخفيف من شدة الأحوال القاسية التي يواجهها العامة في يد المتسلطين .

في محرم سنة ٧٨١هـ/نيسان ـ أبريل سنة ١٣٧٩م « كثر تخوف العامة من أن يركب عليهم الأمير بركة ، ويبذل فيهم السيف ويقتلهم ، وأغلقوا حوانيت

معايشهم من أول الليل . ثم أمر والي القاهرة بقبض الزعر والعبيد ، فتتطلبهم بعدة مواضع ، فازداد خوف العامة ، حتى نودي على لسان الأمير الكبير برقوق[١٦٨] بالأمان ، وأن « من سخركم يا عوام اقبضوا عليه وأحضروا به إلى الأمير الكبير » فاطمئنوا . وكان برقوق دائما يقصد التحبب إلى العامة ، ويذب عنهم ، حتى أحبوه وتعصبوا له »[١٦٩]

وهذه الصور المتناثرة لأعمال الخير والصلاح التي انتهجها المسئولون في دولة المماليك طوال حقبة من الزمان تقارب القرن تدل دون ريب على جوانب طيبة من الأفعال المثمرة في المجتمع الإسلامي في ظل حكم السلاطين المماليك . وهذا أمر طبيعي بالنسبة لدولة إسلامية يحرص العديد من أصحاب السلطة فيها على تطبيق مبادىء الشريعة الحنيفة . ومن ثم يأتي اجتهادهم الواضح في عمل الخير رغبة في الأجر والثواب عند الله تعالى . ولكننا لا نملك سوى أن نستغرب تعدد مواقف التضارب عند الكثير من المسئولين المماليك بين الحرص الشديد في إنجاز العديد من مظاهر الإصلاح والمساعدة والتصدق وانشاء المؤسسات الخيرية ، وبين العزم القوي على خدمة هدف المنفعة الشخصية والمصالح الخاصة .

ولا نجد تفسيرا لهذا التضارب الواضح والتناقض الظاهر بين السلوكين سوى أن أصحاب السلطة في الدولة المملوكية كانوا صادقين النية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأنشطة الخيرية لعامة الناس وبخاصة الفقراء والعاجزين واليتامى وأبناء السبيل . غير أنهم بحكم وجودهم في مجتمع يغلب عليه طابع الصراع السياسي والنزاع الشخصي من أجل مزيد من الصلاحيات الواسعة والامتيازات المطلقة لا يملكون سوى معايشة ظروف هذا التنافس الشخصي المشوب بالعداء والحقد . وعلى ذلك يجدون أنفسهم مرغمين على العمل من أجل مصلحتهم الشخصية في سبيل غرض الاستمرار في مزاولة صلاحيات السلطة والحكم دون تهديد أو منافسة .

كذلك شمل العطف السلطاني على العامة توفير الدروس الدينية ومكاتب سبيل لتدريس الأيتام القرآن الكريم من ذلك أن السلطان المنصور حسام الدين لاجين أمر الأمير علم الدين سنجر الدواداري في سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٦م « بعمارة الجامع الطولوني وعين لذلك عشرين ألف دينار عينا ، فعمره وعمر أوقافه ، وأوقف قرية منية أندونة من الأعمال الجيزية عليه ، ورتب فيه درس تفسير ودرس حديث نبوي ، وأربعة دروس فقه على المذاهب الأربعة ودرسا للطب وشيخ ميعاد ، ومكتب سبيل لقراءة الأيتام القرآن . »(١٧٠)

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه عندما ترتفع الأسعار ويبدأ الناس في المعاناة من العسر ، وقلة الرزق والغلاء أن يصدر السلطان عفوا بوقف جميع ما يتحصل للدولة من خراج الأراضي الزراعية ، فيذكر المقريزي أنه في عهد السلطان المنصور لاجين وبالذات في سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٦م عندما ارتفعت الأسعار وبلغ ثمن « الإردب القمح من أربعين درهما إلى خمسين والإردب الشعير بثلاثين ، واللحم بدرهمين ونصف الرطل ، فنزل القمح إلى عشرين ، والشعير إلى عشرة دراهم ، واللحم إلى درهم وربع . وفيها كتب بمسامحة أهل النواحي بما عليهم من بواقي الخراج المنكسرة(١٧١) » .

وهكذا تتعدد صور العطف السلطاني ولكن الهدف واحد ألا وهو حماية الضعيف من ظلم القوي . ومن الجدير بالذكر أن الأسباب وراء هذه الأعمال الخيرية تتعدد وتختلف من فترة إلى أخرى ومن مسئول إلى آخر ، إلا أنه يمكننا أن نحصرها فيما يلي :

١ ــ الرغبة الخالصة في الأجر الروحي والثواب الديني عند الله تعالى ، فيهتموا برحمته وعطفه .

٢ ــ كسب شعبية واسعة بين العامة وتأكيد مشاعر الاحترام والتقدير عندهم نحو هؤلاء المسئولين بحيث يمكن الاعتماد على تأييدهم وقت الأزمات والمحن .

٣ ـ الحرص على وجود عصبية اجتماعية لأصحاب السلـطة بين صفوف عامة الناس من أجل توطيد مكانتهم ومنزلتهم في المجتمع المملوكي .

٤ ـ الأمل في الحصول على سمعة طيبة وشهرة واسعة بين مختلف طبقات المجتمع المصري على حد سواء .

٥ ـ الاستمرار في التمتع بالصلاحيات المطلقة والامتيازات غير المحدودة في مجالي الحكم والسلطة بواسطة التفاني في إنشاء المؤسسات الخيرية والمراكز الدينية وأفعال الخير .

٦ ـ وفرة المال في أيدي أصحاب السلطة إلى جانب حاجة عامة الناس إلى مثل تلك المراكز الخيرية والمؤسسات الدينية والمرافق العامة .

٧ ـ عزم المماليك على تأكيد واستمرار المبدأ المملوكي الأساسي الذي قامت عليه الدولة منذ البداية ألا وهو توطيد ركائز الدين الإسلامي ، وأنهم حماة هذا الدين ، والقائمون على تنفيذ مبادئه المثالية مما يعطيهم أحقية حكم البلاد الإسلامية ، بل ويضفي على سلطنتهم طابع الشرعية ، فهم حملة راية الإسلام ، والقائمون على تحقيق أهدافه النموذجية في ديانة عالمية في حدودها ، انسانية في جوهرها ، عميقة في مقاصدها الأخلاقية والسلوكية والفكرية . وعلى ذلك كان الدأب الكبير المتواصل في إنشاء هذه المؤسسات الخيرية ، والمراكز الدينية ، والمرافق العامة ، والمنشآت الإصلاحية ، هو ثمرة هذا الحرص الشديد على الطابع الشرعي والصبغة الرسمية في الحكم ، بل إن استمرار وجود الخلافة العباسية على الرغم من تجريدها من كافة الصلاحيات وجميع السلطات ما هو إلا نتيجة طبيعية لهذا التصميم على الصفة الشرعية في المنهج السياسي .

ويعتبر موسم الحج من أهم المناسبات التي يجتهد فيها الأغنياء من السلاطين

والأمـراء والميسورين بـالتصـدق عـلى المحتـاجين من العـامـة ، ففي سنة ٧٠٠هـ/١٣٠١م حج إلى الاراضي المقدسة « الأمير بكتمر الجوكندار[١٧٢] ، وأنفق في حجته خمسة وثمانين ألف دينار وصنع معروفا كثيرا : من جملته أنه جهز سبعة مراكب في بحر القلزم قد شحنها بالغلال والدقيق وأنواع الإدام من العسل والسكروالزيت والحلوى ونحو ذلك ، فـوجد بـالينبع أنـه قد وصـل منها ثلاثة مراكب ، فعمل ما فيها أكواما ونادى في الحاج من كان محتاجا إلى مؤونة أو حلوى فليحضر ، فأتاه المحتاجون فلم يرد منهم أحدا ، وفرق ما بقى على الناس ممن لم يحضـر لغناه، وأعطى أهل الينبع ، ووصلت بقية المراكب إلى جدة ،ففعل بمكة كذلك ، وفرق على سائر أهلها والفقراء بها وعلى حاج الشام »[١٧٣] .

وهكذا حرص مؤرخو العصر المملوكي عـلى الإشارة إلى جهـود أصحاب السلطة والحكم في مساعدة الناس عند قيامهم بأداء فـريضة الحـج في المدينتين الشريفتين حيث يكثرون من التصدق ومد يد العون المادي والمعنوي إلى المحتاجين . إلى جانب تفريق الغذاء والكسوة بوفرة طلبا في كسب الأجر والثواب . كذلك عندما قام سيف الدين سلار بتأدية فريضة الحج سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٥م اجتهد في عمل الكثير من الأشياء الجميلة « منها أنه كتب أسماء المجاورين بمكة وأوفى عنهم جميع ما كان عليهم من الديون لأربابها ، وأعطى لكل منهم بعد وفاء دينه مؤونة سنة ، ووصلت مراكبه إلى جدة سالمة ، ففرق ما فيها على سائر أهل مكة جليلهم وحقيرهم ، وكتب سائر الفقراء وجميع الأشراف ، وحمل إليهم الدنانير والدراهم والغلة بقدر كفاية كل منهم سنة ، فلم تبق بمكة امرأة ولا رجل ولا صغير ولا كبير ولا غني ولا فقير ، عبد أو حر شريف أو غير شريف إلا وعمه ذلك ، ثم استدعى الزيلع وفرق فيهم الذهب والفضة والغلال والسكر والحلوى حتى عم سائرهم ، وبعث مباشريه إلى جدة ، ففعلوا فيها كما فعل هو بمكة وحمل ما بقى إلى المدينة النبوية ، فلما بلغ وادي بني سالم وجد العرب قد أخذوا عدة جمال من الحجاج ، فتبعهم وأخذ منهم خمسين رجلا، فأفتاه الفقهاء بـأنهم محاربـون فـقـطع أيديهم

وارجلهم من خلاف ، وعم أهل المدينة بالعطايا كما عم أهل مكة فكان الناس بالحرمين يقولون : « يا سلار كفاك الله هم النار » ، ولم يسمع أحد فعل من الخير كما فعل »[174] .

إنها ولا شك تلك العلاقة الروحية بين العبد والرب في مكان طاهر تصفو فيه النوايا وتصدق لعمل الخير كسبا للثواب . أم هو ياترى العزم على إيهام الناس بهذه الصورة التقية لحكام دولة المماليك ، وأنهم مخلصون في أداء فريضة الحج ، ويبذلون الغالي والنفيس في مساعدة الفقراء ، وتوزيع الصدقات ، وتفريق المؤن والغلال بين المحتاجين سواء من أهل مكة والمدينة ، أم من جماعات الحجاج القادمين لتأدية الفريضة في الأراضي المقدسة . وعلى ذلك يصعب في الحقيقة تحديد السبب الرئيسي في قيام هؤلاء السلاطين والأمراء بهذه الجهود الخيرية والشعائر الدينية ، وما إذا كان ذلك بدافع من الوازع الديني أم المصلحة الشخصية والأغراض الخاصة ، ولكننا نستطيع بشكل إجمالي أن نقدر أهمية هذه المساعدات الجليلة لطوائف كبيرة من العامة المحتاجين والفقراء والمعوزين والأيتام وأبناء السبيل وغيرهم من أهالي المنطقة والحجاج على حد سواء .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المساعدات لم تقتصر على العامة ذوي الحاجة والفاقة وانما شملت أيضا حكام المنطقة من آل نمي وشيوخ القبائل العربية وكبار الأمراء والمماليك أصحاب السلطة حيث اعتاد هؤلاء جميعهم أن يحظوا بقدر كبير من الإقطاعات والأنعام في كل مرة يقدم فيها سلطان مملوكي إلى الأراضي الشريفة لأداء فريضة الحج ومن ثم يقول المقريزي : « فلما قدم السلطان مكة (ذو الحجة ٧٣٣هـ/آب ـ اغسطس ١٣٣٣م) أكثر بها من الأنعام على الأمراء وأنفق في جميع من معه من الأجناد والمماليك ذهبا كثيرا ، وعم بصدقاته أهل الحرم »[175] بالإضافة إلى ذلك تشيد مصادر التاريخ المملوكي بالأعمال الجليلة التي أنجزها الناصر محمد بن قلاون عندما أدى فريضة الحج في ذي الحجة سنة ٧٣٣هـ/آب ـ أغسطس سنة ١٣٣٣م ، من ذلك قول المقريزي : « وكانت حجة السلطان هذه

(ذو الحجة ٧٣٣هـ/آب - أغسطس ١٣٣٣م) يضرب بها الأمثال : أبيع بمكة فيها الإردب من الشعير من عشرة دراهم الى عشرين درهما ، وأبيع البقسمات بالعدل فكان يقف كل رطل منه بفلس واحد ، وأبيع السكر كل رطل بدرهمين ، والعلبة الحلوى بثلاثة دراهم وقدمت اقامة تنكز نائب الشام الى خليص ، فعمت الناس . وأنعم السلطان على جميع أهل مكة وكان انعامه على الشريف رميثة بخمسة آلاف دينار ، وعلى زوجته بخمسمائة دينار وذلك سوى ما أنعم به على البنات وغيرها . فقدم له رميثة مائة فرس ، وألف رأس من الغنم فرد الجميع وأخذ منها فرسين لا غير[١٧٦] » . بالإضافة إلى ذلك وجد في البلاط المملوكي عرف مهاداة الأمراء بعضهم لبعض الكثير من الهدايا النفيسة عند سفرهم للحج ، وكذلك بعد سلامة العودة إلى البلاد ، مما أدى إلى توثيق عرى رابطة الخشداشية والولاء والصداقة بين أصحاب الكلمة العليا في سلطنة المماليك . وربما أبلغ مثال على رأينا هذا أنه في يوم الأحد الثاني من محرم سنة ٧٤٠هـ/ ١٠ تموز - يولية سنة ١٣٣٩م قدم الأمير بشتاك[١٧٧] من الحج ، وطلع القلعة بعد الظهر ليسلم على السلطان[١٧٨] ، وكان السلطان والأمراء والنواب قد قدموا له عند سفره شيا يجل عن الوصف ، فبعث السلطان له مائتي ألف درهم ومائة هجين وأربعين بختيا وستين جملا . فلما قدم مكة فرق في الأمراء مالا كثيرا ، فبعث إلى كل من الأمراء المقدمين ألف دينار ، والى كل من أمراء الطلبلخاناه خمسمائة دينار ، وفرق في الأجناد ، وبعث الى بيوت الأمراء بمال كثير . ثم استدعى المجاورين جميعهم والأشراف وغيرهم من أهل مكة والزيالعة وفرق فيهم المال ، ولم يبق بمكة أحد حتى أسدى إليه معروفا ، فكان جملة ما فرق بشتاك ثلاثين ألف دينار وأربعمائة ألف درهم سوى ما وصل إليه في المراكب من الغلال . فلما قدم بشتاك المدينة النبوية بعد قضاء نسكه فعل بها خيرا كثيرا ، ومضى منها إلى الكرك ، فتلقاه الأمير شطى بن عبية أمير آل عقبة في أربعمائة فارس من عربة واضافة ؛ ثم سار بشتاك ومعه الأمير ومن معه من العرب الى العقبة ، وقدم إلى القاهرة ثاني المحرم كما تقدم[١٧٩]. » بالإضافة إلى ذلك وجد

في البلاط المملوكي تقليد الاستعدادات الاميرية غير المحدودة عندما يعزم السلطان على اداء فريضة الحج حيث يتنافس الامراء على تلبية الحاجات السلطانية من الطعام والقود والخيل حيث تنفذ كل رغبات السلطان ويجرى العمل تحقيقاً لذلك في سلطنة المماليك وربما أبلغ مثال على رأينا هذا أنه في صفر سنة ٧٤٧هـ / أيار ـ مايو سنة ١٣٤٦م « اهتم السلطان بالسفر إلى الحجاز ، ورسم بحمل مائة ألف وخمسين ألف أردب شعير ، وندب لها الأمير عز الدين أزدمر الكاشف[١٨٠] . فألزم الأمير عز الدين أزدمر الفلاحين بالوجه البحري عن آخرهم بحمل الشعير على حساب كل أردب بسبعة دراهم ، وكتب لآل مهنا بالشام أن يسيروا الهجن المخبورة ، فقدم حيار بن مهنا ومعه قود جليل فقبل منه ، وقومت خيوله بمائتي ألف درهم . ثم قدم أحمد بن مهنا أيضا بقود غير طائل »[١٨١] علاوة على تفاني الحجاج من حكام الدول المجاورة في التبرع بالأموال الطائلة والجهود المتواصلة من أجل مساعدة سكان الحرم الشريف وقاصدوه من الحجاج المسلمين في مختلف بلاد الإسلام . ففي مستهل رجب سنة ٧٤٩هـ / تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٤٨م « جهز لعمارة عين جوبان من مال الحرمين مبلغ مائتي ألف درهم »[١٨٢] . ومن جانب آخر كان يحدث أن يتعرض الحجاج لغلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية ، فيعانون ندرة الشراب والأقوات . ومن ثم يبادر ولاة السلطة في المنطقة بإرسال نداءات النجدة والعون إلى الحكام المسلمين في الدول القريبة ، فتصل حاجتهم من القمح والذرة والبقول مما يساعد على انخفاض الأسعار . وفي هذا لا شك دلالة بالغة على أن العالم الإسلامي في تلك الحقبة كان بالفعل كتلة واحدة مترابطة يهرع حكامها لتلبية نداءات الاستغاثة أينما انطلقت . وهذا ما حدث في الرابع والعشرين من محرم سنة ٧٥١هـ / الثالث من نيسان ـ أبريل عام ١٣٥٠م عندما « قدم الأمير فارس الدين بالحجاج ، وكانوا لما قدموا مكة نزلت بهم شدة من غلاء الأسعار وقلة الماء بحيث أبيعت الراوية بعشرين درهما ، حتى هموا بالخروج منها ونزول بطن مرو . فبعث الله في تلك الليلة مطرا استمر يومين وليلة ، حتى امتلأت

الآبار والبرك ، وقدم مكة عدة قوافل ، فأنحل السعر قليلا . »(١٨٣)

(٤) النتائج :

من دراستنا التحليلية هذه لبعض المظاهر الاقتصادية في المجتمع المملوكي ، وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية عديدة ، أمكننا التوصل إلى بعض الملاحظات التي قد تفيدنا في التعرف على بعض الجوانب الدقيقة لطبيعة حال هذا المجتمع سواء على مستوى الحاكم والطبقة الارستقراطية الأوليجاركية ، أم على مستوى العامة العاملين والبطالين دون تفرقة : ـ

١ ـ ارتباط حالة الوضع الاقتصادي في البلاد بكيفية طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة ، ذلك أن حدوث أزمة سياسية في سلطنة المماليك كان لا بد أن يسبب حالة من التشنج الاقتصادي ، فتتأثر عجلة البيع والشراء ، وتتجمد جميع الأنشطة التجارية في الأسواق والقيساريات والحوانيت .

٢ ـ تعرض البلاد لحالة عدم استقرار سياسي يؤدي بشكل فوري وحتمي إلى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي معاناة العامة من غلاء الأقوات والأغذية في الأسواق ، فيقاسون الجوع ، وعدم القدرة على دفع قيمة ما يحتاجونه من الطعام اللازم مثل القمح والذرة والفول .

٣ ـ كانت طبقة العامة هي الطائفة الأكثر تأثرا بظاهرة ارتفاع الأسعار حيث تزداد معاناتهم من الجوع ، وعدم القدرة للحصول على الطعام ، في حين كانت الطبقة الارستقراطية المملوكية صاحبة السلطة هي الفئة الأقل اكتراثا بالغلاء الفاحش ، ويظهر هذا التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الطبقتين بشكل واضح في أوقات الأزمات والمحن مثل الغلاء والمجاعة والوباء .

٤ ـ كان وقوع أزمة عسكرية من الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الطلب

على البضائع خاصة الأطعمة والغلال في الأسواق ، فينتج عن ذلك ارتفاع مطرد في الأسعار ويكون العامة أكثر الناس تأثرا بهذه الضائقة الاقتصادية .

٥ ـ كانت صلاة الاستسقاء من أكثر الظواهر الاجتماعية التي تصور أصدق إنموذج للتلاحم الشعبي الطبيعي بين مختلف الطبقات دون تمييز ، فعندما يتوقف نزول المطر يخرج خطباء المدينة وكبار المسئولين الإداريين مع جميع طوائف العامة إلى أحد المساجد النائية خارج حدود المدينة حيث يؤدون جميعا صلاة الاستسقاء مع الابتهال والدعاء من الله أن ينزل المطر ، وينتهي الجفاف ، وتخضر المزروعات . كما يلقي أحد كبار الخطباء خطبة الاستسقاء ، فيكون في ذلك كلمة واحدة تعبر عن الإجماع الشامل لكافة القوم في رفع البلاء ، وعودة الغيث والخير للبلاد . وعلى ذلك يمكن اعتبار الغيث أحد الأسباب الرئيسية المؤثرة في اقتصاد دولة المماليك خاصة في مصر بحكم كونها إقليما زراعيا وافر الحصاد .

٦ ـ تكرار قدوم جماعات الوافدية إلى سلطنة المماليك سواء من فارس أو التتر . ولعل ذلك يعود إلى كون المماليك ينتمون إلى أجناس بشرية متعددة ، وكل حاكم ينتمي إلى عرق بشري مختلف يرحب بمن يقدم من بلاده من الوافدين مثل قدوم قبائل الأويراتية على سبيل المثال وترحيب العادل كتبغا البالغ بهم ، الأمر الذي كان من الأسباب الرئيسية التي أطاحت بحكمه وتكاتف الأمراء المماليك ضده .

ومن جانب آخر كان قدوم مثل هذه الجماعات الوافدية بأعداد كبيرة إلى الأقاليم المملوكية عاملا أساسيا في ارتفاع الأسعار والتهالك على شراء البضائع والأقوات ونفاد الأغذية في الأسواق والحوانيت ، فتعاني البلاد من أزمة اقتصادية وخيمة العواقب نتيجة لمثل هذا الغلاء .

٧ ـ انتهاز بعض القصابين في كثير من الأحيان أزمة ارتفاع الأسعار ، فيلجئون

إلى بيع لحوم الكلاب والقطط على أنها من لحم المواشي ، وهنا يبرز دور المحتسب ، وتشدده مع هؤلاء الغشاشين لمنعهم من هذا البيع الحرام لهدف تحقيق الفائدة المادية الكبيرة ولا شك أن هذا التصرف القانوني يتضمن دلالة بالغة على مدى اهتمام الجهاز الحاكم بالإشراف الدقيق والصارم على البياعين والتجار من أجل أن يتيسر للناس بضاعة صالحة لا تسبب لهم الضرر أو المرض .

٨ ـ تعرض سلطنة المماليك لفترات من الجوع المهلك حيث تكون المجاعة سببا في أكل الناس لحم الميتة من أجل البقاء وعدم مواجهة الموت بسبب الجوع .

٩ ـ اتباع بعض السلاطين المماليك عادة إلزام كبار الأمراء والأغنياء من التجار وأصحاب العقار التكفل بإطعام عدد من الفقراء الجياع على أن يكون لدى كل ميسور عدد معين من هؤلاء المعدمين يتناسب مع معطياته المادية ودخله المالي . ومن ثم يتوجب على هؤلاء الميسورين توفير الطعام اللازم لهؤلاء الفقراء المسئولين عنهم حتى تنفرج الأزمة وتنخفض الأسعار ، ويستطيع الفقراء القيام بتحصيل أرزاقهم بيسر وسهولة في حدود الأسعار المنخفضة والبضائع الرخيصة . ولا شك أن في هذه الصورة تعبيرا صريحا بمبدأ الشريعة الحنيفة في حق الفقراء بمال الأغنياء حيث يعمل السلاطين على تطبيق هذا المبدأ في ظل القانون الاجباري ، فيصبح فرضا واجبا يلتزم الأمراء بالقيام به في أوقات المجاعة والغلاء والوباء .

١٠ ـ ارتباط حالة الانتعاش الاقتصادي في البلاد بظاهرة ارتفاع النيل ، ففي حين يرتفع النيل ، ويحدث الفيضان الزائد عن الحد ، تتلف المزروعات ، ويتضرر الفلاحون وترتفع أسعار الغلال من الفول والقمح والذرة . وعندما يأتي وقت الفيضان ، ويتناقص ماء النيل ، ولا يقع الفيضان ينتج عن ذلك عدم وجود مياه كافية للري ، وتجف المزروعات ويقل الانتاج الزراعي ، مما

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار . فيقاسي متوسطو الحال والفقراء .

١١ ـ عادة الأمراء المماليك تخزين الغلال في الأهراء والشون وقت الغلاء والمجاعة والوباء لتحقيق عدة أهداف :ـ

أولا بيع هذه المحاصيل بأسعار مرتفعة جدا في حالة اشتداد الأزمة . ثانيا توفير اللازم من هذه الغلال لحاجتهم الخاصة فلا يضطرون للشراء من شون الأمراء الآخرين . ثالثا بيع هذه الغلال في أثناء الأزمة بكميات قليلة وأسعار باهظة من أجل تحقيق الأرباح المادية الكثيرة .

١٢ ـ موقف بعض السلاطين من هؤلاء الأمراء الطامعين ، وإلزامهم ببيع الغلال من شونهم في الحال حسب الأسعار الحكومية المقررة ، ومن يتوانى عن تطبيق المرسوم السلطاني يتعرض للعقاب الشديد . وبالفعل كان لتلك الأوامر السلطانية فعلها في تنفيذ الأمراء لهذا المطلب في الحال ، وبيع ما في أهرائهم وشونهم حسب التسعيرة الحكومية المحددة . وفي كثير من الأحيان كان لهذا الحل الجزئي أثر بالغ في حل الأزمة ، ومساعدة الناس في الحصول على حاجتهم من الغذاء اليومي .

١٣ ـ ارتباط حالة الوضع الاقتصادي في الأقاليم المملوكية ببعضها كأعضاء في جسم واحد ، فحينما يحدث غلاء في إقليم الشام يمتد تأثير ذلك إلى مصر فترتفع الأسعار ، كذلك عندما تنخفض الأسعار في الأقاليم الأخرى حيث وان كلا الإقليمين جزء من دولة واحدة ، ولكن من جانب آخر عندما يحدث غلاء أو مجاعة في مصر يبادر إقليم الشام بمده بالغلال اللازمة من الذرة والقمح والفول لتخفيف حدة الأزمة وانفراج المشكلة . وقد ظهر هذا التعاون البناء بين الأقاليم المملوكية في أوقات المحن والأزمات أكثر من مرة من أجل خدمة الصالح العام لدولة المماليك . وعن طريق هذا الحل ، وتلك المساهمة ، أمكن في أغلب الأحيان التغلب على الأزمة القائمة ، حيث

تعود مظاهر الحياة الاجتماعية إلى مجراها الطبيعي ، وتزدهر جميع جوانب الأنشطة التجارية والفعاليات الاقتصادية في المجتمع .

١٤ ـ ظاهرة قيام بعض الصيارفة بتزييف النقد وطرحه في الأسواق على أنه عملة حكومية رسمية مختومة ، ويستمر هذا الوضع فترة من الوقت حتى ينكشف الأمر ، وتحاول الدولة جاهدة لتطهير السوق من العملة المزيفة ، وسك عملة جديدة رسمية حتى تعود ثقة التاجر بالنقد المتداول في الميدان التجاري من أجل ازدهار الاقتصاد .

١٥ ـ الجرأة والشجاعة التي اتصف بها العامة في مواجهة السلطان الحاكم بالظلم الذي يعانونه بسبب الفساد الاجتماعي أو طمع وجشع التجار ، حيث كانوا لا يترددون في مصارحته بما يشعرون به من القسوة والمعاناة على يد كبار المسئولين أو بسبب طمع التجار ، مما كان يسهل مهمة تعرف بعض السلاطين على حقيقة ما يدور في المجتمع ، وبالتالي يجتهدون في إصلاح مظاهر الظلم والتعسف ، وتأسيس نظام حكم جديد يقوم على أسس العدل والمساواة بين الغني والفقير ، والأمير والعامي .

١٦ ـ العرف الذي اتبعه بعض السلاطين في إباحة النهب والسلب للعامة من غلال الأهراء التي يخزنها الأمراء ويمتنعون عن بيعها ، فوجدوا في إباحة النهب لهذه الغلال دافعا رئيسيا يجبر هؤلاء الأمراء على بيع غلالهم بدافع من الحرص عليها والحيلولة دون نهبها على يد الحرافيش والسوقة من العامة .

١٧ ـ اعتياد بعض كبار المسئولين في الدولة طرح بضائعهم في الأسواق بأسعار غالية دون رقابة الحكومة بل واجبار الناس على شرائها بهذه الأثمان الباهظة ، فيعاني الفقراء من صعوبة الحصول على الطعام بهذه الأسعار المرتفعة ، مما يجعلهم يعانون الفاقة والمرض والجوع . ولعل السبب وراء سكوت الحكومة عن ذلك هو الرغبة في جني الأرباح المالية ، وتحقيق الكثير

من المنافع الخاصة ، والامتيازات الشخصية لقد كان السلطان المملوكي في غالب الأحيان أشد ما يكون حرصا على ملء الخزانة السلطانية بالذهب والفضة بغض النظر عن طبيعة الأساليب التي تتبع للوصول إلى هذا الهدف المادي .

١٨ ـ وجود بعض كبار الموظفين المخلصين في سلطنة المماليك حيث اجتهدوا في إصلاح الأحوال ، والحيلولة دون وقوع الظلم ، أو معاناة عامة الناس من تطاول أصحاب السلطة وتماديهم في ممارسة جميع انواع الاضطهاد والعسف ، فكانوا بجهودهم الكثيفة تلك بمثابة صفحة بيضاء في تاريخ سلطنة المماليك .

١٩ ـ كان السلطان المملوكي لا يجد مانعا من أن يستلف بعض المبالغ من التجار للصرف على متطلبات البلاط السلطاني ، وحاجاته الشخصية في الترفيه والمتعة حيث اعتبرت هذه العادة أمرا طبيعيا ، ولكن الاستثناء وجد في أن بعض السلاطين كانوا يتقاعسون عن رد تلك المبالغ أو جزء منها إلى أصحابها ، مما كان يؤدي إلى استياء التجار وحقدهم نتيجة عدم قدرتهم على استعادة أموالهم ، وضياع حقوقهم .

٢٠ ـ تلاعب الجهاز الحاكم بقيمة الدينار المملوكي من الدراهم حيث تعرضت الدولة أكثر من مرة لظاهرة التضخم المالي نتيجة عدة أسباب : أولا الاسراف غير المحدود في الصرف على مختلف ألوان البذخ والمتعة والرفاهية . ثانيا تناقص قيمة رصيد الدولة من الذهب بسبب زيادة نسبة الوارد على الصادر إلى خزانة الدولة مما يؤدي إلى اختلال ميزان الحالة الاقتصادية في البلاد . ثالثا التضخم المالي الشنيع نتيجة تناقص القيمة الشرائية للدينار المملوكي . رابعا التعديل في القيمة النقدية للدينار أو بالأحرى القيمة الشرائية للدرهم مما يسبب حالة من التوتر المتوالي في الناحية الاقتصادية ، وعدم الاستقرار في

حركة النشاط التجاري .

٢١ ـ حرمان بعض سلاطين المماليك من الشعبية التي كان من المحتمل أن يحظوا بها بين طوائف عامة الناس لولا وقوع أزمات معينة في أثناء حكمهم ، فقد بغض الناس العادل كتبغا حيث شهد عهده أزمة شديدة من الجوع والوباء والفناء ، فحقد عليه الناس واعتبروه سببا في وقوع ذلك ، وتشاءموا منه ومن حكمه ، وكان ابتهاجهم عظيما بانتهاء حكمه على يد السلطان المنصور لاجين .

٢٢ ـ كان الغلاء هو الظاهرة الاقتصادية الأكثر تكرارا وظهورا في المجتمع المملوكي في أثناء هذه الحقبة حيث كانت الأسعار شديدة التأثير بكثير من الأسباب سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم عسكرية ، فيعاني عامة الناس صعوبة الحصول على الغذاء الضروري بسبب الارتفاع الكبير في السعر ، وتهالك الناس المقتدرين على شراء الأقوات وتخزينها ، إلى جانب طمع بعض التجار ورغبتهم في حفظ بضائعهم كلها من أجل أن يبيعوها فيما بعد بسعر أغلى .

٢٣ ـ كان الجوع في العديد من الأحيان سببا في ثورة العامة ضد السلطان المملوكي وطبقة الأمراء المماليك الأوليجاركية أصحاب السلطة في البلاد حيث يطالب عامة الناس بأن يرأف الحكام المماليك بحالهم ، ويعملوا على تخفيض الأسعار وتحديدها ومدهم بالغذاء اللازم ، ومعاقبة فئة المنتفعين من حدوث تلك الأزمات على حساب راحة الناس .

٢٤ ـ كان تلف المحاصيل الزراعية سواء بسبب كثرة فيضان النيل عن الحد اللازم ، أو عدم حدوث الفيضان ، أو قدوم الجراد ، أو عدم نزول الغيث أو انتشار حشرات الحقول وديدانها أو غير ذلك من العوامل المؤثرة في تلك المزروعات ، يؤدي بشكل حتمي لا مفر منه إلى ارتفاع الأسعار ،

وندرة الطعام والأقوات في الحوانيت والدكاكين والأسواق والقيساريات وغيرها من أماكن البيع والشراء .

٢٥ ـ من الظواهر الاجتماعية التي كانت بالفعل تشكل سببا رئيسيا في حدوث الغلاء والارتفاع الفاحش في الأسعار : أولا هجرة أهل الريف إلى المدن الكبرى . ثانيا : تكرار حوادث اعتداء قطاع الطرق على المسافرين بين الأقاليم المملوكية حيث تسرق أموالهم وبضائعهم وما يحملون من حاجيات خاصة . ثالثا : الصراع الدموي المستمر بين القبائل البدوية بعضها البعض . ونتيجة لذلك تختفي أسباب الأمان والسلام والطمأنينة ، ويحل بدلا منها القلق والتوتر والاضطراب ، فيكون في ذلك كله دافعا أساسيا في ارتفاع الأسعار .

٢٦ ـ كانت السلطة المعنية بإدارة الشئون الداخلية في البلاد وعلى رأسها الوالي والمحتسب حريصة على تحديد أسعار المواد الغذائية الضرورية اليومية لتحقيق هدف حصول المواطن على هذه السلع بأسعار منخفضة وثابتة على الدوام ، فلا يتعرض المجتمع لظاهرة البلبلة الفكرية والتوتر الاجتماعي نتيجة التقلب المستمر في الأسعار وعدم ثباتها بشكل منتظم . بالإضافة إلى حرص الجهاز الإداري الداخلي للإشراف الدقيق والمراقبة الدائمة للأفران والطواحين والحوانيت والدكاكين والأسواق للحيلولة دون لجوء متعاطي هذه المهن إلى غش المواطن لغرض الفائدة المادية . إلى جانب أن القائمين بهذه المسئوليات لا يتوانون عن تطبيق العقوبة اللازمة على كل من تسول له نفسه الإقدام على الغش أو يحاول بيع بضاعته بسعر يخالف التسعيرة المحددة رسميا من الحكومة ، فالسلطان يفوض هؤلاء الإداريين القيام بمهمتهم حسب القوانين الحكومية الموضوعة دون خوف أو خشية من كبير أو صغير ، غني أو فقير .

٢٧ ـ كان العامة عندما يواجهون ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية ، يعلمون بمنع المحتسب لبعض التجار من بيع بضاعتهم بسعر أقل من المقرر حكوميا ، لا يترددون في الاعتداء على شخص المحتسب بالرجم والضرب والشتائم دون خوف أو خشية حتى ولو كلفهم ذلك التعرض للعقوبة على يد الوالي فيسجن بعضهم ، ويضرب البعض الآخر ليكونوا في ذلك مثالا لغيرهم فلا يتطاول على المحتسب أو ينال من شخصه أثناء قيامه بتأدية مسئوليات وظيفته الكبيرة .

٢٨ ـ كان نقص ماء النيل وعدم حدوث الفيضان سببا فعالا لارتفاع الأسعار خاصة المنتوجات الزراعية إذ يترتب على ذلك قلة كمية المحاصيل الزراعية ، في حين استمرت نسبة الضرائب والمكوس المقررة على الفلاحين ثابتة بشكل منتظم بغض النظر عن نوعية وكمية المحصول السنوي من الإنتاج الزراعي ، الوضع الذي يتضمن صورة واضحة من ألوان الظلم والتعسف الذي تعاني منه هذه الفئات من الناس ، لقد كان الفلاح مجبرا على دفع الضريبة الحكومية الرسمية في موعدها السنوي المحدد مهما كلفه ذلك من المعاناة والجهد والخسارة ، مما يبين عدم اهتمام بعض سلاطين المماليك بما يقاسيه هؤلاء الفلاحون من الظلم والذل والفاقة إلى درجة الجوع والمرض .

٢٩ ـ شهد المجتمع الإسلامي في ظل الحكم المملوكي في بعض الأحيان ظاهرة شراء الوظائف الحكومية الإدارية مثل وظيفة الوالي والكشاف والنائب والقاضي حيث يستطيع كل من يقدر على تقديم السعر المطلوب الوصول إلى هذه المناصب بغض النظر عن كفاءته الشخصية ، وما يتصف به من أخلاق ، وما يتميز به من سلوك . ولا شك أن هذه العادة سيئة لأنه من المحتمل كثيرا أن يتولى هذه المناصب الحساسة ذات التأثيرات الاجتماعية العديدة بعض الأشخاص غير الجديرين للقيام بمسئولياتها الجسيمة ،

ويترتب على ذلك الكثير من العواقب الوخيمة . ولعل معاناة الرعية من سوء سلوك هؤلاء الإداريين غير الأكفاء هي أول تلك النتائج المشينة لظاهرة بيع وشراء المناصب الإدارية في الدولة وقد كان من المعتاد أن يلجأ بعض أولئك الإداريين الذين بذلوا المبالغ الباهظة للوصول لهذه المناصب إلى تعويض ما دفعوه من مالهم الخاص بواسطة تغريم سكان هذا الإقليم أو تلك الولاية . فيفرضون المكوس الكبيرة والضرائب الشنيعة على كل شيء صغير أو كبير في المنطقة ، فيقاسي الناس من تسلطهم وتطاولهم وتعسفهم لهدف تحصيل أكبر قدر ممكن من المال ، فيحققون لأنفسهم بذلك شرف تولي ذلك المنصب الرفيع في سلطنة المماليك ، ومتعة العيش الكريم في ظل مختلف مظاهر البذخ الفاحش في المأكل والملبس والترفيه . وبالفعل كان يتم لهم تحقيق تلك الأهداف على حساب المواطن الضعيف ، والفلاح المغلوب على أمره ، والتاجر المكبل بقيود ثقيلة من الضرائب والمكوس والغرامات . إنه بالتأكيد عالم غريب من الجور والظلم حيث يطبق فيه مبدأ تحقيق المصالح الشخصية والمنافع الخاصة على حساب المصلحة العامة للمجتمع والدولة ، بل إن بعض الإداريين لا يتوانى عن إهمال القيام بالخدمات والمسئوليات التي تقتضيها التزامات هذه الوظائف في سبيل هدف الربح المادي ولا يتردد في الإقدام على اتخاذ أي خطوة تتضمن شيئا من الفائدة الشخصية حتى ولو كانت تتعارض مع الصالح العام للدولة .

٣٠ ـ نظام الضمان الذي يمثل جانبا من مسئوليات الجهاز الضرائبي في الدولة حيث كانت مهمة الضامن تنحصر في تعهد أحد الأشخاص للمسئولين في هذا الجهاز بتحصيل الضرائب المقررة على أي نشاط اقتصادي أو عمل حرفي ، ومن ثم توكل إليه مهمة القيام بهذه المسئولية بعد أن يدفع مبلغا معينا من المال . وعلى ذلك يبدأ هذا الضامن ممارسة عمله في جمع الضريبة المقررة من الناس المعنيين . ولكن في سبيل استعادة ذلك المبلغ الذي دفعه مقدما

فإن الضامن يولي عناية خاصة بتحصيل - أولا - قدر مناسب من المال لجيبه الخاص ، ثم بعد ذلك أخذ الضريبة المقررة رسميا للحكومة ، فكان المواطن مجبر على دفع مبلغين من المال ، أو بالأحرى ضريبة مضاعفة ، نصفها لديوان المكوس ، ونصفها الآخر للضامن ، مما يعني مضاعفة المعاناة النفسية والخسارة المادية نتيجة لهذا النظام الضرائبي السيء ، وتطاول الضامن ظلما على حقوق الرعية ، وتغاضي أصحاب السلطة أو الحكومة عن هذه الصور المختلفة من الظلم والتعسف والاضطهاد الذي يمارسه هؤلاء الضمان ضد الرعية وعلى حساب حقوقهم وحريتهم وأموالهم دون رقيب أو حسيب .

٣١ ـ احتكار بعض ولاة الأقاليم المملوكية شراء جميع المحصول الزراعي لهذا الإقليم من السكان الفلاحين بسعر منخفض ، مستخدمين في سبيل ذلك كل ما يملكون من صلاحيات وسلطات غير محدودة ، فيضطر الفلاح الضعيف الذي لا حول له ولا قوة إلى الرضوخ للأمر الواقع وبيع جميع محصول أرضه الزراعية بالثمن الذي يحدده الوالي مهما كان بخسا وقليلا . ثم بعد ذلك تأتي الخطوة التالية في اجتهاد الوالي ببيع القمح في السوق العام حسب السعر الذي يريد ، وهو بالطبع يفوق كثيرا ذلك المبلغ الضئيل الذي دفعه الوالي ، فيحظى نتيجة ذلك بربح وفير . أما الخطوة الثالثة فتظهر في بيع ما تبقى من المحصول بعد طرحه في السوق إلى الحكومة حسب السعر المتداول رسميا فتتولى السلطة شراء جميع الانتاج الذي يعرضه الوالي للبيع من أجل حفظه في الشون والمخازن والأهراء كاحتياطي لاستخدامه في أوقات الأزمات الاقتصادية ، أو قلة الانتاج الزراعي ، أو الغلاء ، وبذلك يكون الوالي قد حقق لنفسه العديد من المنافع المادية والفوائد الخاصة من ممارسة ظاهرة الاحتكار هذه .

٣٢ ـ ظاهرة التلاحم الشعبي الاجتماعي التي تكرر ظهورها أكثر من مرة بين

مختلف طوائف سلطنة المماليك سواء سكان القلعة من الأمراء والاجناد ، أم اهل المدينة من الأغنياء والعامة بحيث يمكن القول إن تلك المجموعات على الرغم من اختلاف جنسياتها ولغاتها كان من الممكن أن تشكل مجتمعا متكاتفا متعاونا من أجل خدمة هدف حماية هذه الدولة المترامية الأطراف ، والتغلب على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي طالما هددت أمن ذلك المجتمع وسلامته ، مع الإخلاص في العمل من أجل الخروج من هذه المحن بأقل قدر ممكن من الخسائر والتضحيات . بل لقد كان لحدوث تلك الأزمات بالغ الأثر في بروز هذه الظاهرة الاجتماعية المهمة التي تستحق فعلا اهتمام الباحثين في التاريخ لدراسة أسبابها ، والنتائج المترتبة عليها ، وأثرها على المجتمع الواقع تحت حكم السلاطين المماليك .

٣٣ ـ كان للوازع الديني بالغ الأثر في طبيعة تفسير الناس للمصائب الاقتصادية والمحن الاجتماعية التي عاصروها ، حيث اعتادوا إرجاع أسبابها إلى خروج البعض عن تعاليم الدين الحنيف والعصيان في عدم تنفيذ أوامر الله تعالى . ومن ثم كان لوقوع هذه الأزمات الاقتصادية أثر كبير في عودة الناس إلى الالتزام بمبادىء الشرع الحنيف ، واعلان التوبة في الحرص على تطبيق المثل الدينية لما فيه صلاح النفس وخيرها .

٣٤ ـ تميزت الحالة الاقتصادية لسلطنة المماليك خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي بالفقر والفاقة ، إذ عانى عامة الناس من ركود حركة البيع والشراء مما أُدى إلى قلة مواردهم المالية ، وبالتالي صعوبة الحصول على القوت اليومي نتيجة الغلاء الفاحش في أُسعار المواد الغذائية الضرورية ، الأمر الذي جعل الوضع المعيشي لعامة الناس يتميز بالقسوة والمعاناة .

٣٥ ـ عدم اهتمام بعض سلاطين المماليك بمعالجة المشكلات الاقتصادية التي

تزايد حدوثها في أثناء الفترة المتأخرة من هذه الحقبة . وربما يعود ذلك إلى صغر سن بعضهم ، وتهور البعض الآخر . إلى جانب استيلاء طبقة كبار الأمراء المماليك الأوليجاركية على زمام الحكم والسلطة ، وكان الهدف الرئيسي الذي اجتهدت هذه الفئة في السعي للوصول إليه هو تحصيل أكبر قدر ممكن من المنافع المادية حتى ولو كلفها تحقيق ذلك التهاون بكثير من أسباب العيش الكريم التي كان من الضروري توفيرها لعامة الناس كي لا يكون عدم الاكتراث بها سببا في تأزم الوضع الاجتماعي .

٣٦ ــ جرأة بعض العامة في التصريح بشجاعة عن مشاعر الحنق والغضب تجاه السلاطين غير المبالين بتسوية الأحوال الأقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعانيها عامة الناس ، غير أن الاعدام كان العقوبة التي استحقها هؤلاء نتيجة اقدامهم على تلك الخطوة غير العادية مما يوضح أن الألسنة كان يجب أن تصمت في ظل حكم السلاطين المماليك .

٣٧ ــ على الرغم من محاولات الحكومة العديدة في سبيل تحديد أسعار المواد الغذائية الرئيسية إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل . وربما يعود السبب في ذلك إلى تكرار ظهور ظاهرة الغلاء خاصة في النصف الثاني من الفترة التي نعني بدراستها . بالإضافة إلى ندرة توفر الأقوات بكميات كثيرة في الأسواق ، وبعد ذلك صعوبة حصول عامة الناس عليها إلى جانب عدم استمرار شخصية بعينها في منصب الحسبة فترة طويلة من الزمن يجعلها قادرة على تفهم الوضع بصورة كاملة ، بحيث يمكن العثور على حلول ناجحة لتلك المشكلات الاقتصادية . علاوة على تفشي عوامل الفساد في إدارة الشئون الداخلية . وتغلب الرغبة في تحقيق المكاسب الشخصية والمنافع الخاصة حتى ولو كان ذلك على حساب هدف خدمة الصالح العام للدولة .

٣٨ ــ بروز ظاهرة المشاركة الاجتماعية سواء على مستوى سكان مدينة القاهرة

حيث يقوم الأمراء والأغنياء بالتكفل في إطعام الفقراء المحتاجين وقت المجاعة ، أم على مستوى دولة المماليك إذ تبادر الأقاليم المملوكية ذات الازدهار الاقتصادي في المساهمة بما لديها من فائض في الغلال والبقول وارساله إلى المنطقة المحتاجة على الفور رغبة منها في المساعدة على التخفيف من وطأة أزمة الجوع والغلاء ، مما يؤكد أن سلطنة المماليك بمختلف أقاليمها كانت تمثل بشكل فعال جسما متكاملا تتكافىء ولاياته في سبيل خدمة المنفعة العامة للبلاد .

٣٩ ـ عناية السلاطين المماليك بتوزيع الصدقات على الفقراء والمحتاجين طلبا للأجر والثواب خاصة في أوقات الخروج لقتال العدو ، أو عند وقوع الأزمات الاقتصادية والمحن الاجتماعية ، أو حينما يحل المرض بالسلطان فيرغب في كسب الدعاء الصادق من عامة الناس بالشفاء العاجل له . إلى جانب حرص بعض الحكام على تطبيق مبدأ الشريعة الحنيفة القائل بحق الفقراء في مال الأغنياء « الزكاة » حيث اهتموا بتفرقة تلك النسبة المحددة شرعا من مالهم بين طوائف العامة التي تعاني الجوع والفاقة . بالإضافة إلى مواظبة بعض الأمراء المماليك على توزيع الصدقات على عامة الناس خاصة الفقراء والبطالين والمرضى كسبا للأجر والثواب ، مع الدعوات الخالصة . علاوة على اجتهاد بعض كبار الأمراء المماليك في بناء الخوانق والجوامع والمساجد والمدارس للمتصوفة والأيتام وطرقاء السبيل ، مع الحرص البالغ على رصد الأوقاف الجليلة من أجل تمويلها باستمرار وانتظام . زيادة على اهتمام بعض السلاطين في تأسيس البيمارستانات من أجل توفير الخدمات الطبية والوقائية والتمريضية المجانية لجميع الناس على مختلف طبقاتهم ، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحسين الوضع الصحي في المجتمع المصري في العديد من الأحيان .

٤٠ ـ الإشراف الحكومي الدقيق على الشئون الاجتماعية للمرتبين في الصدقات

عن طريق تأسيس جهاز مالي إداري يتـولى تنظيم العـلاقة المشتـركة بين الطرفين مما كان له عظيم الفائدة للعاجزين والمحتاجين والفقراء ، خاصة من ناحية الاستمرارية المنتظمة في توفير الصدقات شهريا علاوة على الاهتمام الكبير لدى السلاطين والأمراء المماليك لتوزيـع الصدقـات على الفقهاء والصوفية على الدوام في سبيل إتاحة الفرصة لهم دائما لمواصلة مزاولـة ما يقومون به من أنشطة انسانية وخدمات اجتماعية للناس على مختلف طبقاتهم سواء في المساجد أو الجوامع أو الخانقاوات أو دور تدريس القرآن للأطفال اليتامى . ومن جانب آخر عني القضاة بـالتصدق عـلى الفقراء في مختلف المناسبات طلبا للأجر والثواب . بالإضافة إلى عناية أصحاب السلطة بتوفير المحاصيل من الغلال والبقول للمناطق التي تعاني من المجـاعة ، أو تلف الانتاج الزراعي ، أو الغلاء الفاحش في الأسعار تأكيدا لمبدأ التعاون المشترك من أجل المصلحة العامة للدولة بكل أقاليمها وولاياتها القريبة والبعيدة على حد سواء . زيادة على كل ذلك اهتم بعض شيوخ الدين بتربية الأطفال اليتامى من العائلات الفقيرة حيث لا يستطيع أقرباؤهم من ذوي الدخل المحدود القيام بتربيتهم ، فيتكفل هؤلاء أهـل الخير بهم حتى يشبـوا وفق مبادىء التربية الدينية الصالحة فيكونوا إنموذجا مثاليا لعمل الخير . وفي هذه الصور جميعها دلالة واضحة للنوايا الطيبة لدى البعض من ولاة السلطة في دولة المماليك ، وأصحاب المال في المجتمع المصري .

٤١ ـ تأثرت طبيعة العلاقة بين أصحاب السلطة وعامة الناس بكثير من العوامل التي كان لها بالغ الفعالية في تطور الأوضاع الداخلية في المجتمـع في ظل الحكم المملوكي . ويأتي على رأس هذه العوامل دور السلطان في توفير الأمان والحماية والسلام لعامة الناس خاصة الطبقات الفقيرة حيث يجتهد في رفع الظلم عنهم ، وتوفير المواد الغذائية الرئيسية في الأسواق على مـدار العام بأسعار معقولة . بالإضافة إلى الحرص على النظر في الشكاوى التي يرفعها

المظلومون إلى مجلس دار العدل ، مع العمل على الحد من تطاول كبار السلاطين المماليك في تأسيس المرافق العامة والانشاءات المهمة لخدمات الري والزراعة والمواصلات مثل الجسور والقنوات والسدود والسواقي والبحيرات العذبة الصناعية . ثالثا عناية بعض السلاطين المماليك في الغاء العديد من المكوس والضرائب التي كانت تثقل كاهل الطوائف المسحوقة مع تعسف كبار الولاة في سبيل تحصيل أضعاف المبلغ المقرر من أجل منفعتهم الخاصة ومصالحهم الشخصية . الأمر الذي كان له أسوأ العواقب على أحوال العامة وشدة معاناتهم . رابعا رعاية شئون الأوقاف ورقابة متحصلاتها السنوية من أجل تحقيق الأهداف التي وضعت في سبيلها خاصة مساعدة المحتاجين والأيتام وأبناء السبيل . خامسا الاعتناء بتأسيس الوسائل الزراعية المختلفة لخدمة المنفعة العامة في الأقاليم المملوكية كافة على حد سواء . كما اعتبر سلاطين دولة المماليك ذهابهم إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج مناسبة مهمة لها مستلزماتها من أفعال الخير سواء على مستوى التصدق على الأفراد ، أو الخدمات العامة للمجتمع مثل الإصلاح الزراعي ، وحفر قنوات المياه العذبة ، والغاء الضرائب الفادحة . علاوة على العمل من أجل تأكيد مبدأ التكاتف الشامل بين جميع الأقاليم المملوكية بدون تمييز لغرض الصالح العام للدولة ، مع العناية بتقديم مختلف أنواع الخدمات اللازمة للنهوض بالأحوال الداخلية لهذه الأقاليم القريبة والبعيدة على حد سواء .

وفي نفس الوقت كانت عزيمة السلاطين المماليك قوية في تطبيق مبادىء الشرع الحنيف حيث كان البعض إنموذجا مثاليا في التحلي بالأخلاق الإسلامية الحميدة . كذلك اعتني الحكام المماليك بحماية التجار وبضائعهم من تعسف كبار الأمراء المسئولين في الدولة إذ حرصوا على تنفيذ هدف حرية البيع والشراء دون ضغوط أو تعسف أو ابتزاز . زيادة على

الحرص الكبير لارضاء رغبات العامة في الشخصيات التي يريدونها في منصبي « الوالي » و « المحتسب » حفاظا على غرض الاستقرار الداخلي والأمان الشامل في المجتمع مما أدى إلى توثيق العلاقة بين أصحاب السلطة والعامة بوجه خاص .

الهوامش

(١) D. Ayalon, "The plague and its effects upon the Mamluk Army" J.R.A.S., 1964, pp, 67-
-٦٨
(٢) نزهة ، ورقة ٢٥ب ، ٢٧أ ؛ مالك ، ورقة ١٤٢أ ، مصر ، ورقة ١٣٨أ ، مرآة ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، درة ، ورقة ، ١٧١أ ، ١٧٣أ ، ملوك ، جـ٨ ، ص ١٩٣ ، السلوك ، جـ١ ، ص ٨٠٧ ، ٨١٠ ، الخطط ، جـ٣ ، ص ١٧٧ ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠ ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، ٦٨ .
(٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠ .
(٤) السلوك ، جـ١ ، ص ٨٠٨ ـ ٨٠٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(٥) السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(٦) لمزيد من التفاصيل حول هجرة طائفة الاويراتية انظر :
David Aylon,"The Wafidiya in the Mamluk Kingdom" Islamic culture, XXV (1951), pp.91-93,
الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ .
(٧) زبدة ، ورقة ١٩١ب ـ ١٩٢ب ، المختصر ، جـ٤ ، ص٣٣ ، ملوك ، جـ٨ ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ، العبر ، جـ٥ ، ق ٥ ، ص ٨٧٨ ـ ٨٧٩ ، السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٢ ـ ٨١٣ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٦٣ .
(٨) السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٣ ، قارن ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(٩) السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٤ .
(١٠) السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٤ ـ ٨١٥ ، قارن ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٩ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(١١) السلوك ، جـ١ ، ص ٨١٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٥٧ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
(١٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٥٨ .
(١٣) السلوك جـ٢ ، ص٥٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٥٠ .
(١٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٦ ـ ٤٠ .

(١٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٤ ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٥ .

(١٦) النجوم ، جـ٨ ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

(١٧) ذيل ، ورقة١٥٩ب ـ ١٦٠أ ، زبدة ، ورقة ٢٦٩أ ـ ٢٧٠أ ، المختصر ، جـ٤ ، ص ٥٦ ، نزهة ، ورقة ٤١أ ـ ٤٢ب ، سلاطين ، ورقة ٨١أ ـ ٨٢ب ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٦ـ ٥٩ ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٢٤٥ .

(١٨) بدائع ، جـ١ ، ص ١٥٠ .

(١٩) I.M.Labidus, "The grain economy of Mamluk Egypt," J.E.S.H.O., xii, (1969), pp. 1-15.

(٢٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ١٥ ـ ١٨ .

(٢١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، قارن ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٢٥٣ ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٧٧ .

(٢٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ١١٠ .

(٢٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٢٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٦ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٦٩ .

(٢٥) تركية ، ورقة ٣٠ب ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٦ ، اغاثة ص ٣٩ ،

Lapidus, Muslim cities in the Later Middle Ages, P.51.

(٢٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١

(٢٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٢٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٧ ، قارن ، زيتيرشتين ، ص ١٩٧ .

(٢٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٨٢ .

(٣٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٨٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٣١ ،

E. Ashtor, "Débat sur Lévolution economico- sociale de L'Egypt a la Fin du moyen age a propos del' d'un livre recent" J.E.S.H.O., xii, (1959) PP. 102- 109.

(٣١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٢ ـ ٦٢٣ .

(٣٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٤٠ ، انظركـذلـك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٩٥ .

(٣٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٥٨ .

(٣٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٣٢ ـ ٨٣٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٥٠ .

(٣٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٠ .

(٣٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦٥ ، ١٢٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٢٩ .

(٣٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦٥ ، بدائع ، ص٢٢٩.

(٣٨) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٢٩ .

(٣٩) السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٦٦ .

السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٤٠) السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٦٦

(٤١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٤٢) السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ ، قارن ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٦٦ .

(٤٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٠٤ .

(٤٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ ، قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٠٦

(٤٥) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ ؛ قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٥٤

(٤٦) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٦٤ ، قارن ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥

(٤٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٤٥ ، قارن ، النجوم ، جـ٧،ص ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١١٧

(٤٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٠٦

(٤٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٧٦ - ٦٧٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٩٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٢ .

(٥٠) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٣٠

(٥١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٥٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٧١ .

(٥٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦١ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٦٥ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢١١ - ٢٤١ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٧٦ .

(٥٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٤١ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٧٥ .

(٥٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٥ .

(٥٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٢٧ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٦٥ .

(٥٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٥٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٩٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٥٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٦٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٤ .

(٦١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٦٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٦ - ٤١٧ .

(٦٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٦ .

(٦٤) السلوك ، جـ ٢ ؛ ص ٣١٧ ، انظر كذلك ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٦٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .

(٦٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٠ ، انظر كذلك ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢٥ .

(٦٨) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٨ .

(٦٩) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٣٨ .

(٧٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(٧١) السلوك جـ ٢ ، ص ٤١٣ ، انظر كذلك الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٨ .

(٧٢) A.N. Poliak: "Some notes on the Feudal System of the Mamluks." J.R.A.S. (1937). PP. 97-100.

(٧٣) السلوك ، جـ ٢ ص ٧٧١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٩٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٩١ .

(٧٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٢ .

(٧٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤ .

(٧٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣٠٧ .

(٧٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ .

(٧٨) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٥ .

(٧٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٧ .

(٨٠) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٤٨ .

(٨١) لمزيد من التفاصيل انظر ، مسالك ، ورقة ١٣٥ ا ـ ب (مخطوط باريس رقم ٢٣٢٨) ، نزهة ، ورقة ٣١ ب ـ ٣٣ ب ، مالك ، ورقة ٤٣ ب ، مصر ، ورقة ١٤٥ ـ ٤٦ ب ، درة ورقة ١٧٨ ، تذكرة ، ورقة ١١٢ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٧٩ ، ٨٨٢ ـ ٩٠٢ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

(٨٢) انظر ترجمته الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤ .

(٨٣) انظر ترجمته ، الدرر حـ ٣ ، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧ .

(٨٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

(٨٥) I.M.Labidus, : "The grain economy of Mamluk Egypt". J.E.S.H.O. xii . (1969). PP. 1-15.

(٨٦) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧١٧ ـ ٧١٨ .

(٨٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٢٣ .

(٨٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢١ .

(٨٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٤١ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٩٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ ، انظر كذلك ، تحفة ، جـ ١ ، ص ٢٤ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٩١) النهج ، جـ ٣ ، ص ٢٠١ ، انظر كذلك ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٠٦ .
(٩٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .
(٩٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٩٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٥ .
(٩٤) تحفة ، جـ ١ ، ص ٢٤ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ .
(٩٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
(٩٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢١٤ .
(٩٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٩٠ .
(٩٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .
(٩٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٣٦ - ٣٣٨ .
(١٠٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

D. Ayalon, Studies on the Transfer of the Abbasid Caliphate from Baghdad to Cairo Arabica, 7, (1960). PP. 41-59.

(١٠٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .
(١٠٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٣ ، قارن ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٣ ، ٢٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .
(١٠٤) در ، جـ ٩ ، ص ٢٨٦ ، مالك ، ورقة ١٨٠ ب ، ثمين ، ورقة ١١٣١ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٥ ، قارن ،

S.j. Shaw, "The Financial and Adminis trative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798," PP. 19-50 (Princeton, New Jersey, 1962).

(١٠٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٩ .
(١٠٦) تذكرة ، ورقة ٧٦ ب .
(١٠٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦٢ ، بدائع ، جـ ١ ص ١٦١ .
(١٠٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .
(١٠٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٩ .
(١١٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٤ .
(١١١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٤ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٥٧ .
(١١٢) انظر ترجمته الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧ .
(١١٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ .
(١١٤) E.Ashtor "Débat sur L'evolution economeco-Sociale de l Egypt a la fin du moyen age." J E S.H.O. xii . pp. 102-109 (1959).

(١١٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٠ - ١٦١ ، ١٦٤ .

(١١٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧٥ .

(١١٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣١

(١١٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ، ٢٣١ ، ٤٤٩ - ٤٥١ ، ٤٩٣ ، النجـوم ، جـ ٩ ، ص ٢١٧ - ٢١٩ ، ٣٨ - ٤٠ ، ٨٠ - ٨٤ ، ١٦٠ - ١٦١ ، ٩٠ - ١٩٣ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ٢٠٠ - ٢٠١ ، ٣٠٤ - ٣٠٦ ، ٤٢٢ .

(١١٩) النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(١٢٠) Poliak,"Some Notes on the Foudal System of the Mamluks," J.R.A.S.(1937). PP. 97-107.

(١٢١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ، النجـوم ، جـ ٩ ، ص ٣٨ - ٤٠ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ - ١٧٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٥ .

(١٢٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٣١ ، ٤٤٩ - ٤٥١ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٨٠ - ٨٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٥ .

(١٢٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(١٢٤) قارن ، ناصر ، ورقة ٤٨ ب ، ٤٤ ب - ٤٥آ ، ٤٦آ .

(١٢٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤١٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٦ .

(١٢٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٩ .

(١٢٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٤ .

(١٢٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٥ .

(١٢٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٤ .

(١٣٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(١٣١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٥ .

(١٣٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٧٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٣١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٠ .

(١٣٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧٤ ، قارن ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٣ ، ٢٤ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٧ .

(١٣٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣١٧ .

(١٣٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(١٣٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٣٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(١٣٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٨ .

(١٣٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٩ .

(١٤٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٠ .

(١٤١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢١ .

(١٤٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٣ .

(١٤٣)السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٧٣ ـ ١٧٤ .

(١٤٤) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣١٤ .

(١٤٥) D. Ayalon, "The Muslim city and the Mamluk aristocracy" Proceeding of the Israel Academy of Sciences and Humanities, ii (1968) P P.217-259.

(١٤٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٧١ .

(١٤٧) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٥٨ ؛ قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٨ .

(١٤٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(١٤٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ ، انظر كذلك النجوم ، جـ ٩ ، ص ٩٠ ـ ٩١ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٥ .

(١٥٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(١٥١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣١ .

(١٥٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٠٨ .

(١٥٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٥٥ ـ ٦٢ .

(١٥٤) انظر : Sauvaget, J., "D'ecrets mamelouks de Syrie", B.E.O., ii, (1932), pp.1-52; iii, (1933), pp.1-29, xii, (1947), pp.5- 60.

(١٥٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥١٠ ـ ٥١١ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥٢ ، بـدائع ، جـ ١ ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(١٥٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤١ .

(١٥٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٧ ، قارن ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

(١٥٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٥١ ، قارن ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٢ .

(١٥٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(١٦٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٥١ .

(١٦١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢١٠ .

(١٦٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٣٩ .

(١٦٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(١٦٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(١٦٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٥٩ ، قارن النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٩٠ .

(١٦٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٤٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٦٢ .

(١٦٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٠٧ .

(١٦٨) انظر ترجمته ، الضوء ، جـ ٣ ، ص ١٠ ـ ١٢ .

(١٦٩) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٤٥ .

(١٧٠) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٢٧ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٠٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٣٦ .

(١٧١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٣٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١١١ .

(١٧٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(١٧٣) السلوك ، جـ ١ ، ص ٩١٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٤٦ .

(١٧٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٦٩ .

(١٧٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٠٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(١٧٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٠٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٦ .

(١٧٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٠ ـ ١٢ .

(١٧٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٧١ .

(١٧٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٧٢ .

(١٨٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٨ .

(١٨١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٠٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

(١٨٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٦٨ .

(١٨٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨١٦ .

الفصل الثالث

الحياة الإجتماعية للعامة

الحياة الاجتماعية للعامة

(١) أهل الذمة :

كان المجتمع المصري بطبقاته الاجتماعية المتباينة وطاقاته البشرية المتنوعة هو حجر الأساس الذي اهتم المماليك بجعله متماسكا لكي يتم لهم الاستمرار في حكم هذه الدولة المترامية الأطراف . ولكن من جانب آخر لم يكن المماليك يمثلون على الدوام مصدرا فعالا للطمأنينة والأمان والسلام خاصة لطبقة العامة الضعيفة . ومن ثم اجتهدت هذه الطبقة في البحث عن مصادر الاستقرار أينما وجدت.فعندما تحل بالبلاد مصيبة اجتماعية أو كارثة اقتصادية بفعل العوامل الطبيعية كالزلزال والعواصف والأمطار الزائدة عن الحد وفيضان النيل بشكل غير عادي أو حتى عدم حدوث الفيضان المناسب في وقته المتوقع ، كان العامة يتكبدون الخسائر الفادحة التي تفوق طاقاتهم المعنوية والمادية ، فلا يجدون سوى المساجد يلجأون إليها يدعون الله أن يرحمهم ، ويرأف بحالهم ، ويرفع عنهم البلاء والألم كما حصل سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٣م حين « فقد الناس من الأموال شيء كثير : فإنهم لما خرجوا من دورهم فزعين تركوها من غير أن يَعُوا على شيء مما فيها ، فدخلها أهل الدعارة وأخذوا ما أحبوا . وصار الناس إلى خارج القاهرة ، وبات أكثرهم خارج باب البحر ، ونصبوا الخيم من بولاق إلى الروضة . ولم تكد دار بالقاهرة ومصر تسلم من الهدم أو تشعث بعضها ، وسقطت الزروب التي بأعلى الدور ، ولم تبق دار إلا وعلى بابها التراب والطوب ونحوه . وبات الناس ليلة الجمعة بالجوامع والمساجد ،

يدعون الله إلى وقت صلاة الجمعة »[١] .

وفي عام ٧٣٨هـ /١٣٣٧م « بلغ النشو[٢] أن الناس يجتمعون إلى الوعاظ بالجامع الأزهر[٣] وجامع الحاكم[٤] وغير ذلك ، ويدعون الله عليه . فلم يزل النشو بالسلطان حتى منع الوعاظ بأجمعهم من الوعظ ، وأخرج رجلا كرديا كان للناس فيه اعتقاد إلى الشام »[٥] .

وهكذا لعبت المساجد دورا بالغ الاهمية في حياة العامة حيث وجدوا فيها الطمأنينة النفسية التي يرغبونها ، وراحة البال التي يتوقون إليها ، فيفرجون عما في نفـوسهم من الكروب والهمـوم نتيجة سـوء الأوضاع الاجتمـاعية والمعـاناة التي يقاسونها . ولعلهم كانوا يرجون بتواجدهم في المساجد ، والإعلان عما في نفوسهم من الكروب والآلام سببا في تعرف السلطان الحاكم على ما يحدث في المجتمع من مظالم للعامة على يد كبار المسئولين في الدولة ، فيجتهد في التخفيف عنهم ، ورفع المظالم ، ووضع حد لتطاول المسئولين على أملاكهم وحقوقهم وحرياتهم ، لقد كانت المساجد الوسيلة الشرعية الوحيدة المتيسرة لهذه الطائفة الضعيفة من طبقات المجتمع المصري . بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه في مستهل رجب سنة ٧٤٤هـ / الثالث عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٤٣م « قدم البريد بمحضر ثابت على قضاة حلب يتضمن أنه لمَّا كان يوم السبت سادس شعبان إذا برعد وبرق أعقبته زلزلة عظيمة ، سمع حسها من نصف ميل عن حلب ، وهو حس مزعج يرجف القلوب . فهدم من القلعة اثنان وثلاثون برجا سوى البيوت ، وهدم من قلعة البيرة أكثر من نصفها ، وكذلك من قلعة عين تاب وقلعة الرواند وبهسنا وبلاد منبج وقلعة المسلمين . فخرج أهل حلب إلى ظاهرها ، وضربوا الخيم ، وغلقت سائر أسواقها ؛ وفي كل ساعة يسمع دويّ جـديد . ثم أُنهم تجمعوا عن آخرهم ، وكشفوا رؤوسهم ومعهم أطفالهم والمصاحف مرفوعة ، وهم يضجون بالدعاء والابتهال إلى الله برفع هذا المقت . فأقاموا على ذلك أياما الى خامس عشره حتى رفع الله ذلك عنهم ، بعدما هلكت بتلك البلاد تحت الردم خلائق لا يحصيها إلا

خالفها ؛ فكتب بتجديد عمارة ما هدم من القلاع من الأموال الديوانية »[٦] .

لقد كان الإيمان القوي في النفوس هو الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها العامة في التقرب إلى الله للتخفيف عما في نفوسهم من الأحزان خاصة في أوقات الأزمات السياسية وعدم استقرار الوضع الداخلي في الدولة . فيجدون في ذلك الإيمان الراحة التي يرغبون ، والمساعدة النفسية التي يأملون حتى تنجلي الأمور ، وتستقر الأحوال ، وتعمل الدولة على إصلاح الشئون المتأزمة والظروف المتغيرة . وتتفق مصادر التاريخ المملوكي ووثائقه على أن المساجد في العصر المملوكي بمثابة الملجأ الآمن الذي يهرع إليه الناس طلبا للطمأنينة النفسية وراحة البال حيث يخففون مما في نفوسهم من الروع والفزع ، وما كانوا يقاسونه من الشدة ، وأسباب الظلم ، ومظاهر التعسف ، فيقضون وقتهم في هذه الأماكن الطاهرة « يستغفرون الله ويذكرونه » .[٧] .

وعلى ذلك يمكن القول إن الجوامع كانت منبعا للصبر والقدرة على التحمل للرعية في مختلف الظروف سواء الأوضاع السياسية غير المستقرة ، أو الأحوال الاقتصادية المتقلبة ، أو التغييرات الاجتماعية غير المحددة . ففي كافة هذه الأزمات المتنوعة كان الناس بشكل عام والعامة أو الطبقة المسحوقة بوجه خاص يلجأون إلى المساجد حيث يجدون ما يبحثون عنه من الأمان الاجتماعي والسلام الفكري ، والدعم المعنوي . علاوة على ذلك نجد أنه في صفر سنة ٧٧٣هـ /آب ـ اغسطس سنة ١٣٧١م « كثرت زيادة النيل ، فنودي عليه في يوم الثلاثاء ثاني عشر شهر ربيع الأول ، وهو خامس عشرين توت ، أربع أصابع لتتمة اصبعين من عشرين ذراعا ، ثم زاد بعد ذلك عدة أيام ، فلم يناد عليه ، فإنه فاض حتى تقطعت الطرقات ، وتأخرت الزراعة ، ثم نقص قليلا ، وثبت حتى مضى من هاتور عدة أيام ، فاجتمع الناس بجامع عمرو[٨] من مدينة مصر ، والجامع الأزهر بالقاهرة ، ودعوا الله لهبوط النيل عدة مرار ، فهبط ، وزرع الناس على العادة »[٩] .

في رجب سنة ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م كانت وقعة أهل الذمة بسبب تزايد ترفهم في الملبس والمأكل والعيش الكريم مما أثار السلطة الحاكمة ضدهم وصدور المراسيم السلطانية للحد من تماديهم « في ركوب الخيل المسومة والبغلات الرائعة بالحلي الفاخرة »(١٠) .

ويبدو أن العامة قد تصوروا أن تلك المراسيم السلطانية تبيح لهم النيل من أهل الذمة والتضييق عليهم ، ومن ثم « امتدت أيدي العامة إلى كنائس اليهود والنصارى ، فهدموها بفتوى الشيخ الفقيه نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة . فطلب الأمراء القضاة والفقهاء للنظر في أمر الكنائس ، فصرح ابن الرفعة بوجوب هدمها ، وامتنع من ذلك قاضي القضاة تقي الدين محمد بن دقيق العيد ، واحتج ، بأنه إذا قامت البينة بأنها أحدثت في الإسلام تُهدم ، وإلّا فلا يتعرض لها ووافقه البقية على هذا وانفضوا . وكان أهل الاسكندرية لما ورد عليهم مرسوم السلطان في أمر الذمة ثاروا بالنصارى وهدموا لهم كنيستين ، وهدموا دور اليهود والنصارى التي تعلو على دور جيرانهم المسلمين ، وحطوا مساطب حوانيتهم حتى صارت أسفل من حوانيت المسلمين . وهدم بالفيوم أيضا كنيستان »(١١) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك واشتد العامة في ملاحقة أهل الذمة ، « واتفق أن بعض النصارى فتح كنيسة ، فاجتمع العامة ووقفوا إلى الأمير سلار النائب ، وشكوا النصارى أنهم فتحوا كنيسة بغير إذن . وأن فيهم من امتنع من لبس العمامة الزرقاء واحتمى بالأمراء . فنودي بالقاهرة ومصر أن من امتنع من النصارى من لبس العمامة الزرقاء نهب وحل ماله وحريمه ، وألّا يستخدم نصراني عند أمير ولا في شيء من الأشغال السلطانية ولا فيما فيه نفع . فامتدت أيدي العامة إلى اليهود والنصارى ، وكادوا يقتلونهم من كثرة الصفع في رقابهم بالأكف والنعال فامتنع الكثير منهم من المشي في الأسواق خوفا على نفسه »(١٢) .

وبذلك اشتدت عوامل الحقد والحسد والكراهية بين العامة المسلمين وأهل

الذمة النصارى واليهود حتى وصل الأمر إلى درجة نهب البيوت والاعتداء على الحرمات ، وكاد الوضع أن يمتد أكثر لولا تدخل السلطة الحاكمة في سبيل إرساء قواعد الأمن والسلام في المجتمع المصري - المملوكي .

وفي ذي الحجة سنة ٧١٤هـ /١٣١٤م يروي المقريزي أنه « اتفقت حادثة غريبة بالقاهرة : وهو أن رجلا من سكان الحسينية يقال له علي بن الساق ركب في يوم الجمعة فرسا وبيده سيفه ، وشقّ القاهرة فما وجد بها يهوديا ولا نصرانيا إلاّ ضربه ، فجرح جماعة ، وقطع أيدي جماعة ، وشج جماعة ، ثم أُمسِك خارج باب زويلة ، وَضُرب عنقه »(١٣) .

مما لا شك فيه أن هذه الحادثة فردية وتعبر عن رأي صاحبها لا أكثر ، ولا يمكن أن نعتبرها برهانا على حدة موقف المسلمين ضد أهل الذمة حيث يصعب التعميم نتيجة عدم توفر الأدلة المثبتة لذلك . إنها بضع جهات في المجتمع المصري ترفض تطبيق مبدأ المساواة بين معتنقي الديانات المختلفة ؛ من ذلك مشاركة بعض القضاة طوائف العامة في كراهيتهم لأهل الذمة ففي « يوم الاثنين ثامن عشره (رجب عام ٧١٧هـ / ١٣١٧م) صرف قاضي القضاة شمس الدين الحريري الحنفي عن قضاء مصر خاصة ، واستقر عوضه سراج الدين عمر بن محمود بن أبي بكر الحنفي قاضي الحسينية ؛ فجلس سراج الدين للحكم في يوم الثلاثاء تاسع عشره ، ومات ليلة الثاني والعشرين من رمضان ، وعاد ابن الحريري إلى قضاء مصر ، وكان سبب عزله أنه بالغ في الحط على الكتاب من النصارى والمسالمة وأخرق بجماعة منهم وضربهم ، وكان إذا رأى نصرانيا راكبا أنزله وأهانه ، وإذا رأى عليه ثيابا سرية نكل به ، فضاق ذرعهم به ، وشكوا أمرهم إلى كريم الدين الكبير »(١٤) .

وفي عام ٧٢١هـ / ١٣٢١م « قدم البريد من دمشق بهدم كنيسة لليهود بدمشق ، على يد العامة »(١٥) . ولكن يظهر أن هذه الحوادث الفردية كانت هي

الجذوة التي أشعلت الصراع الواسع والدامي بين المسلمين وأهل الذمة في السنوات التـالية حيث اتسعت شقـة الخـلاف حتى شمـل مختلف الـطوائف في المجتمع المملوكي - المصري .

يـذكـر المقريـزي أنـه في « يوم الجمعة تاسع ربيع الآخر [٧٢١هـ / ١٣٢١م] ثارت العامة يدا واحدة ، وهدموا كنيستين متقابلتين بـالزهـري[١٦] ، وكنيسة بستان السكري - وتعرف بالكنيسة الحمراء -[١٧] ، وبعض كنيستين بمصر . وكان ذلك من غرائب الاتفاق ونوادر الحوادث . والخبر عنه أن السلطان لما عزم على إنشاء الزريبة بجوار جامع الطيبرسي[١٨] على النيل احتاج إلى طين كثير ، فنزل بنفسه وعيّن مكانا من أرض بستان الزهري قريبـا من ميدان المهـارة ليأخذ منه الطين ، ولينشىء في هذا المكان بركة ، وعوّض مستحقي وقفـه بدلـه ، وكتب أَوراقا بأسماء الأمراء ، وأفرز لكل منهم قياسا معلوما ، فتولى قياس ذلك عدة من المهندسين مع الأمير بيبرس الحاجب[١٩] . وابتدأ الأمراء في الحفر يوم الثلاثاء تاسع عشري ربيع الأول ، ورفعوا الطين على بغالهم ودوابهم إلى شاطىء النيل حيث تعيّن عمل الزريبة . فلم يزل الحفر مستمرا إلى أن قرب من كنيسة الزهـري ، وأحاط بها الحفر من دايرها وصارت في الوسط ، بحيث تمنع من اتساع البركة . فعرف الأمير آقسنقر شاد العمائر السلطان بذلك ، فأمره أن يبالغ في الحفر حولها حتى تتعلق ، واذا دخل الليل فيدع الأمراء تهدمها ، ويشيع أنها سقطت على غفلة منهم ؛ فاعتمد الحفر فيما حولها ، وكتم ما يريده ؛ وصارت غلمان الأمراء تصرخ وتريد هدّ الكنيسة ، وآقسنقر يمنعهم من ذلك »[٢٠] .

ترى هل يمكن أن نعتمد هذه الحادثة كدليل يؤكد تعاون الأمراء المماليك مع العامة ضد أهل الذمة ؟ والى أي مدى نستطيع ان نجد بين حوادث هذا التعاون هدفا مشتركا يجعل الطبقتين المتفاوتتين ماديا يدا واحدة ضد النصارى واليهود؟ يقول المقريزي :

« فلما كان يوم الجمعة تاسع ربيع الآخر [٧٢١هـ / ١٣٢١م] بطل العمل وقت الصلاة لاشتغال الأمراء بالصلاة ، فاجتمع من الغلمان والعامة طائفة كبيرة ، وصرخوا صوتا واحدا الله اكبر ، ووقعوا في أركان الكنيسة بالمساحي والفوس حتى صارت كوما ؛ ووقع فيها من النصارى ، وانتهب العامة ما كان بها . والتفتوا إلى كنيسة الحمراء المجاورة لها ، وكانت من أعظم كنائس النصارى ، وفيها مال كبير ، وعدة من النصارى ما بين رجال ونساء مترهبات ؛ فصعدت العامة فوقها وفتحوا أبوابها ونهبوا أموالها وخمورها . وانتقلوا إلى كنيسة بومنا بجوار السبع سقايات ، وكانت معبدا جليلا من معابد النصارى ، فكسروا بابها ونهبوا ما فيها ، وقتلوا منها جماعة ، وسبوا بنات كانوا بها تزيد عدتهن على ستين بكرا . فما انقضت الصلاة حتى ماجت الأرض ؛ فلما خرج الناس من الجامع رأوا غبارا ودخان الحريق قد ارتفعا إلى السماء ، وما في العامة إلا من بيده بنت قد سباها أو جرة خمر أو ثوب او شيء من النهب ، فدهشوا وظنوا أنها الساعة قد قامت . وانتشر الخبر من السبع سقايات إلى تحت القلعة ، فأنكر السلطان ارتفاع الأصوات بالضجيج ، وأمر الأمير أيدغمش بكشف الخبر . فلما بلغه ما وقع انزعج لذلك انزعاجا زائدا ، وتقدم إلى أيدغمش أمير آخور[٢١] ، فركب بالوشاقية ليقبض على العامة ويشهرهم . فما هو إلا أن ركب أيدغمش إذا بمملوك الأمير علم الدين سنجر الخازن[٢٢] متولي القاهرة حضر وأخبر بأن العامة ثارت بالقاهرة ، وأخربوا كنيسة بحارة الروم وكنيسة بحارة زويلة ، وأنه ركب خوفا على القاهرة من النهب . وقدم مملوك والي مصر وأخبر بأن عامتها قد تجمعت لهدم كنيسة المعلقة حيث مسكن البترك وأموال النصارى ، ويطلب نجدة ، فلشدة ما نزل بالسلطان من الغضب هم أن يركب بنفسه ثم أردف ايدغمش بأربعة أمراء ساروا إلى مصر ؛وبعث بيبرس الحاجب[٢٣] ، وألماس الحاجب[٢٤] إلى موضع الحفر ، وبعث طينال[٢٥] الى القاهرة ، ليضعوا السيف فيمن وجدوه . فقامت القاهرة ومصر على ساق ، وفرت النهابة ، فلم تدرك الأمراء منهم إلا من غلب على نفسه بالسكر من الخمر .

وادرك الأمير أيدغمش والي مصر وقد هزمته العامة من زقاق المعلقة ، وانكروا مماليكه بالرمي عليهم ، ولم يبق إلا أن يحرقوا أبواب الكنيسة ، فجردّ هو ومن معه السيوف ليفتك بهم ، فرأى عالما عظيما لا يحصيهم إلا خالقهم ، فكفّ عنهم خوف اتساع الخرق ، ونادى من وقف فدمه حلال ، فخافت العامة أيضا وتفرقوا . ووقف أيدغمش يحرس المعلقة إلى أن أذّن العصر ، فصلى بجامع عمرو ، وعيّن خمسين أوشاقيا للمبيت مع الوالي على باب الكنيسة ، وعاد .

وكان كأنما نودي في إقليم مصر بهدم الكنائس . وأول ما وقع الصوت بجامع قلعة الجبل :(٢٦) وذلك أُنه لما انقضت صلاة الجمعة صرخ رجل مولّه في وسط الجامع : « اهدموا الكنيسة التي في القلعة ، وخرج في صراخه عن الحد واضطرب . فتعجب السلطان والأُمراء منه ، وندب نقيب الجيش والحاجب لتفتيش سائر بيوت القلعة ، فوجدوا كنيسة في خرائب التتر قد أخفيت ، فهدموها وما هو إلا أن فرغوا من هدمها والسلطان يتعجب إذ وقع الصراخ تحت القلعة ، وبلغه هدم العامة للكنائس كما تقدم ، وطلب الرجل الموله فلم يوجد .

وعندما خرج الناس من صلاة الجمعة بالجامع الأزهر من القاهرة رأوا العامة في هرج عظيم ، ومعهم الأخشاب والصلبان والثياب وغيرها ، وهم يقولون : « السلطان نادى بخراب الكنائس ، فظنوا الأمر كذلك ، وكان قد خرب من كنائس القاهرة سوى كنيستي حارة الروم وحارة زويلة وكنيسة بالبندقانين كنائس كثيرة ، ثم تبين أن ذلك كان من العامة بغير أمر السلطان »(٢٧) .

وكان من نتيجة ذلك أن « صار السلطان إذا ركب إلى الميدان لا يرى أحدا في طريقه من العامة لكثرة خوفهم من أن يبطش بهم ، فلم يعجبه ذلك ، ونودي بخروج الناس للفرجة على الميدان ، فخرجوا على عادتهم ، فلما كانت ليلة الأحد ثاني عشريه وقع الحريق بالقلعة ، وعظم أمره حتى اشتد القلق الى أن طفي .

وفي رابع عشريه توجه كريم الدين الكبير(٢٨) إلى الاسكندرية ، ونادى فيها

بلبس النصارى العمائم الزرق ، ومنعهم من المباشرة في الديوان ، فوردت مراكب تحصل منها للديوان نحو الخمسين ألف دينار ، فسر كريم الدين بذلك . وعاد كريم الدين إلى القاهرة . فشفع في اطلاق المقيدين الذين قبض عليهم فأطلقوا ، وأعطى كل واحد منهم عشرة دراهم فضة وعشرة فلوسا وقميصا ففرق ألف قميص ، ثم استدعى المسجونين على الديوان ، وصالح غرماءهم عنهم ، وخلى سبيلهم بحيث لم يبق أحد بسجن القضاة وأغلق »(٢٩) .

ومن ناحية ثانية كانت مثل تلك الحوادث الفردية تقع لكي تتحول إلى كارثة اجتماعية تشمل عددا كبيرا من مختلف الطوائف الدنيا والارستقراطية المملوكية مما كان يثير مخاوف السلطان الحاكم خشية تفاقم الوضع إلى مالا تحمد عقباه . من ذلك أنه « في يوم الخميس خامسه [رجب عام ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م] كانت الفتنة بالاسكندرية : وملخصها أن بعض تجار الفرنج فاوض رجلا من المسلمين وضربه ، وذلك أن الفرنجي وقف بجانب صبي أمرد ليأخذه ....
فنهاه بعض المسلمين وقال له : « هذا ما يحل » ، فضربه الفرنجي بخفّ على وجهه . فثار المسلمون بالافرنجي ، وثار الفرنج لتحميه ، فوقع الشر بين الفريقين ، واقتتلوا بالسلاح . فركب ركن الدين الكركي (٣٠) متولي الثغر فإذا الناس قد تعصبوا وأخرجوا السلاح ، وشهدوا على الفرنجي بما يوجب قتله ، وحملوه إلى القاضي ، وغلقت أسواق المدينة أبوابها .

فلما كان بعد عشاء الآخرة فتحت الأبواب ليدخل من كان خارج البلد فمن شدة الزحام قتل عشرة أنفس ، وتلفت أعضاء جماعة ، وذهبت عمائم وغيرها لكثير منهم ، وتبين للكركي تحامل الناس على الفرنج ، فحمل بنفسه وأجناده عليهم ليدفعهم عن الفرنج ، فلم يندفعوا وقاتلوه إلى أن هزموه ، وقصدوا إخراج الأمراء المعتقلين بالثغر بعدما سفكت بينهما دماء كثيرة .

فعند ذلك بادر الكركي بمطالعة السلطان بهذه الحادثة ، فسرح الطائر

وأخـرج السلطان الـوزيـر مغلطاي الجمـالي[٣١] ، وطـوغـان شـاد الدواوين[٣٢] ،وسيف الدين ألدمر[٣٣] الركني أمير جندار ، في جماعة من المماليك السلطانية ومعهم ناظر الخاص إلى الاسكندرية ، ومعهم تذاكر بما يعمل من تتبع أهل الفساد وقتلهم ، ومصادرة قوم بأعيانهم ، وتغريم أهل البلد المال ، والقبض على أسلحة الغزاة ، ومسك القاضي والشهود وتجهيز الأمراء المسجونين إلى قلعة الجبل ؛ فساروا في عاشره ، ودخلوا المدينة .

وجلس الوزير والناظر بديوان الخمس ، وفرض الوزير على الناس خمسمائة دينار ، وقبض على جماعة من أراذلهم ووسطهم ، وقطع أيدي بعضهم وأرجلهم ، وتطلب ابن رواحة كبير دار الطراز ووسطه من أجل أنه وشى به أنه كان يغري العامة بالفرنج ويمدهم بالسلاح والنفقة . فحلّ بالناس من المصادرة بلاء عظيم ، وكتب السلطان ترد شيئا بعد شيء تتضمن الحثّ على سفك دماء المفسدين وأخذ الأموال ، والوزير يجيب بما يصلح من أمر الناس . ثم استدعى الوزير بالسلاح المعد للغزاة ، فبلغ ستة آلاف عدة ، وضعها كلها في حاصل وختم عليها ، واستمر نحو العشرين يوما في سفك دماء وأخذ أموال ، حتى جمع ما ينيف على مائتين وستين ألف دينار . . وقدم الوزير من الاسكندرية بالمال »[٣٤] .

ومن الغريب حقا أن نقرأ عن سرعة انتقال الأخبار الخاصة بوضع أهل الذمة في المجتمعات الإسلامية من بلد إلى آخر ، الأمر الذي كان له شديد الأثر على بقية الطوائف الذمية في الدول المجاورة ، مثلما حدث في ربيع الآخر سنة ٧٣٦هـ / كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٣٣٥م في مدينة بغداد « أن سديد الدولة ديّان اليهود مرّ بقارىء يقرأ قوله تعالى : ﴿ يا أيها النّاس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس

واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا ، ﴾ فوقف واستعاده قراءتها ، وبكى بكاء شديدا ، وقد اجتمع عليه الناس ، ثم أعلن بكلمة الإسلام ، فارتجت بغداد لإسلامه وغلقت أسواقها ، وخرج النساء والأولاد ، فأسلم بإسلامه ستة من أعيان اليهود ، وسارعت العامة ببغداد إلى كنائس اليهود فخربوها ونهبوا ما فيها »[٣٥] .

وفي محاولتنا المتواضعة هذه لدراسة الوضع الاجتماعي للعامة في خضم المجتمع المصري ـ المملوكي لا يسعنا سوى الإقرار أن السلطات الحاكمة اجتهدت دائما في الضرب بيد من حديد ضد كل من تسول له نفسه إثارة عوامل التفرقة الطائفية في ذلك المجتمع سواء أكان ذميا أم مسلما . فلقد كان الاستقرار العام في ذلك المجتمع هو الهدف الرئيسي الذي سعت السلطات جاهدة في سبيل تحقيقه مهما كلفها ذلك من مشقة وتعب . وتشير مصادر التاريخ المملوكي إلى كثير من الأمثلة الدالة على ما نقول ، ففي يوم الأحد العاشر من رمضان سنة ٧٤٢هـ / ٢٤ شباط ـ فبراير سنة ١٣٤٢م « قبض على عدة من العامة نهبوا بعض كنائس النصارى ، وصلبوا تحت القلعة ، ثم أطلقوا »[٣٦] .

وحقيقة الحال أن تطاول العامة المسلمين ضد أهل الذمة لم يقتصر على سكان ذلك المجتمع المصري ـ المملوكي ، وانما امتد ذلك لكي يعم الفرنجة الغرباء الذين قدموا لممارسة النشاط التجاري في الأسواق المملوكية .

في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة ٧٤٣هـ / الأول من آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٢م « نهب سوق خزانة البنود[٣٧] بالقاهرة ، حتى عم النهب حوانيته كلها من النهب في الجانبين ، وكسرت عدة جرار خمر من خزانة البنود ، وهتكت نساء الفرنج ، وبلغ ذلك الوالي ، **فركب نائبه لرد العامة عن الفرنج ، فرجموه وردوه ردا قبيحا إلى أن احتمى بالمدرسة الجمالية[٣٨] المجاورة لخزانة البنود ، وأساءوا الأدب على الفقهاء المجاورين بها ،** فخرجوا يحملون

المصاحف ، ووقفوا للسلطان . فرسم السلطان بضرب الوالي على باب الجمالية ، ونـودي من الغد ألا يتعـرض أحد لأسـير من الفرنـج وهدد من أخـذ لهم شيئا بالشنق »[٣٩] .

في شهر رجب سنة ٧٥٥هـ / تموز - يوليـة سنة ١٣٥٤م « قـدم عدة من النصارى بالغربية ، ووقفوا بدار العدل[٤٠] من القلعة للسلطان ، وسألوا إعادة كنيسة التحريرية التي هدمها العامة وعملوها مسجدا . فلم يجابوا لذلك ، وطردوا بعد ضربهم ؛ وكتب إلى متولي الناحية أن يعمل لهذا المسجد منارا فيه للصلوات الخمس ، وتجدد عمارة المسجد ، فامتثل ذلك »[٤١] .

غير أنه من الجدير بالذكر أن المماليك كانوا لا يترددون في تطبيق المرسوم العمري الخاص بوضع أهل الذمة في المجتمعات الإسلامية اذا أحسوا أن الحال المتأزم يتطلب ذلك . لاسيما حين يتمادى النصارى في التمتع بمزايا العيش الكريم ومظاهر الترف والأبهة ، وما يتبع ذلك من الترفع على عامة الناس ، بل والتسلط عليهم في بعض الأحيان ، كما حدث في سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م « كانت واقعة النصارى ، وذلك أنهم كانوا قد تعاظموا وتباهوا بالملابس الفاخرة ، من الفرجيات المصقولة والبقيار الذي يبلغ ثمنه ثلاثمائة درهم ، والفوط التي تلفها عبيدهم على رؤوسهم بمبلغ ثمانين درهما الفوطة . وركبوا الحمير الفره ذات الأثمان الكثيرة ، ومن ورائهم عبيدهم على الأكاديش ، وبنوا الأمـلاك الجليلة في مصر والقاهرة ومنتزهاتها واقتنوا الجواري الجميلة من الأتراك والمولّدات ، واستولوا على دواوين السلطان والأمـراء ، وزادوا في الحمق والرقـاعة ، وتعـدوا طورهم في الترفع والتعاظم . وأكثروا من أذى المسلمين واهانتهم ، إلى أن مرّ بعضهم يوما على الجامع الأزهر[٤٢] بالقاهرة ،وهو راكب بخف ومهماز وبقيار طرح سكندري على رأسه ، و بين يديه طرادون يبعدون الناس عنه ، وخلفه عدة عبيد على أكاديش ، وهو في تعاظم كبير . فوثب به طائفة من المسلمين ، وأنزلوه عن فرسه ، وهموا

بقتله ، فخلصه الناس من أيديهم . وتحركت الناس في أمر النصارى وماجوا ، وانتدب عدة من أهل الخير لذلك ، وصاروا إلى الأمير[٤٣] طاز مع الشريف أبي العباس الصفراوي ، وبلغوه ما عليه النصارى مما يوجبه نقض عهدهم ، وانتدبوه لنصرة الإسلام والمسلمين . فانتفض الأمير طاز لذلك ، وحدّث الأمير بن شيخو[٤٤] وصرغتمش[٤٥] وبقية الأمراء في ذلك بين يدي السلطان ، فوافقوه جميعا ؛ وكان لهم يومئذ بالإسلام وأهله عناية . ورتبوا قصة على لسان المسلمين ، قرئت بدار العدل على السطان بحضرة الأمراء والقضاة وعامة أهل الدولة . فرسم بعقد مجلس للنظر في هذا الأمر ، ليحمل النصارى واليهود على العهد الذي تقرر في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وطلب بطرك النصارى ورئيس اليهود ، وحضرت قضاة القضاء علماء الشريعة وأمراء الدولة ، وجيء بالبطرك والرئيس ، فوقفا على أرجلهما ، وقرأ العلائي علي بن فضل الله كاتب السر نسخة العهد الذي بيننا وبين أهل الذمة ، بعدما ألزموا باحضاره وهو ألا يحدثوا في البلاد الإسلامية وأعمالها ديرا ولا كنيسة ولا صومعة ، ولا يجددوا منها ما خرب ، ولا يمنعوا من كنائسهم التي عاهدوا عليها أن ينزل بها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونه . ولا يكتبوا غشا للمسلمين ، ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يمنعوهم من الإسلام إن أرادوا ، وإن أسلم أحدهم لا يؤذوه . ولا يتشبهوا بشيء من ملابس المسلمين ، ويلبس النصراني منهم العمامة الزرقاء عشرة أذرع فما دونها ، واليهودي العمامة الصفراء كذلك ؛ ويمنع نساؤهم من التشبه بنساء المسلمين . ولا يتسموا بأسماء المسلمين ، ولا يكتنوا بكناهم ، ولا يتلقبوا بألقابهم ، ولا يركبوا على سرج ، ولا يتقلدوا سيفا ، ولا يركبوا الخيل والبغال ، ويركبون الحمير عرضا بالأكف من غير تزيين ولا قيمة عظيمة لها . ولا ينقشوا خواتمهم بالعربية ، وأن يجزوا مقادم رؤوسهم ، والمرأة من النصارى تلبس الإزار المصبوغ أزرق والمرأة من اليهود تلبس الازار المصبوغ أصفر . ولا يدخل أحد منهم الحمام إلا بعلامة تميزه عن المسلم في عنقه ، من نحاس أو حديد أو رصاص أو غير

ذلك ، ولا يستخدموا مسلما في أعمالهم . وتلبس المرأة السائرة خفين أحدهما اسود والآخر أبيض ، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ، ولا يرفعوا بناء قبورهم ، ولا يعلوا على المسلمين في بناء ، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضربا خفيفا ، ولا يرفعوا أصواتهم في كنائسهم . ولا يشتروا من الرقيق مسلما ولا مسلمة ، ولا ما جرت عليه سهام المسلمين ، ولا يمشوا وسط الطريق توسعة للمسلمين ، ولا يفتنوا مسلما عن دينه ، ولا يدلوا على عورات المسلمين ، ومن زني بمسلمة قتل ، ومن خالف ذلك فقد حلَّ منه ما يحل من أهل المعاندة والشقاق . وكل من مات من اليهود والنصارى والسامرة ، ذكرا كان أو أنثى يحتاط عليه ديوان المواريث الحشرية بالديار المصرية وأعمالها وسائر الممالك الإسلامية ، إلى أن يثبت ورثته ما يستحقونه بمقتضى الشرع الشريف . فاذا استحق يعطونه بمقتضاه ، وتحمل البقية لبيت مال المسلمين ؛ ومن مات منهم ولا وارث له يحمل موجوده لبيت المال . ويجري على موتاهم الحوطة من ديوان المواريث ووكلاء بيت المال(٤٦) مجرى من يموت من المسلمين ، إلى ان تبين مواريثهم . وكان هذا العهد قد كتب في رجب سنة سبعمائة في الأيام الناصرية محمد بن قلاون، فلما انتهى العلائي علي بن فضل الله كاتب السر من قراءته تقلد بطرك النصارى وديان اليهود حكم ذلك ، والتزما بما فيه ، وأجابا بالسمع والطاعة .

ثم جال الحديث في أمر اليهود والنصارى وإعادة وقائعهم الماضية ، وأنهم بعد التزامهم أحكام العهد يعودون إلى ما نهوا عنه فاستقر الحال على أنهم يمنعون من الخدم في جميع الأعمال ، ولا يستخدم نصراني ولا يهودي في ديوان السلطان ، ولا في شيء من دواوين الأمراء ، ولو تلفظ بالإسلام ، على ان أحدا منهم لا يكره على الإسلام ، فان أسلم برضاه ولا يدخل منزله ، ولا يجتمع بأهله إلا إن اتبعوه في الإسلام ، ويلزم أحدهم اذا أسلم بملازمة المساجد والجوامع . وأن تكون عمامة النصراني واليهودي عشرة أذرع ، ويلزموا بزيادة صبغها ، وألا يستخدموا مسلما ، وأن يركبوا الحمير بالأكف ، واذا مروا بجماعة من المسلمين نزلوا عن دوابهم ، وأن

يكون قيمة حمار أحدهم أقل من مائة درهم ، وأن يلجأوا إلى أضيق الطرق ، ولا يكرموا في مجلس ، وأن تلبس نساؤهم ثيابا مغيرة الزي إذا مررن في الطرقات ، حتى أخفافهن تكون في لونين ولا يدخلن حمامات المسلمين مع المسلمات .

وكتب بذلك كله مراسيم سلطانية سار بها البريد إلى البلاد الإسلامية ، فكان تاريخها ثاني عشري جمادى الآخرة ؛ وقرىء منها مرسوم بمجلس السلطان في يوم الخميس خامس عشريه . وركب من الغد يوم الجمعة سادس عشريه الأمير سيف الدين قشتمر الحاجب(٤٧) ، ومعه الشريف شهاب الدين المنشيء بالمراسيم السلطانية إلى البلاد الإسلامية .

وقرىء مرسوم بجامع عمرو(٤٨) من مدينة مصر ، وآخر بجامع الأزهر من القاهرة . **فكان يوما عظيما ، هاجت فيه حفائظ المسلمين ، وتحركت سواكنهم ، لما في صدورهم من الحنق على النصارى . ونهضوا من ذلك المجلس بعد صلاة الجمعة وثاروا باليهود والنصارى ، وأمسكوهم من الطرقات ، وتتبعوهم في المواضع وتناولوهم بالضرب ، ومزقوا ما عليهم من الثياب ، وأكرهوهم على** الإسلام ، فيلجؤهم كثرة الضرب والاهانة إلى التلفظ بالشهادتين خوف الهلاك . فإنهم زادوا في الأمر حتى أضرموا النيران ، وحملوا اليهود والنصارى ، وألقوهم فيها . فاختفوا في بيوتهم ، حتى لم يوجد منهم أحد في طريق ولا ممر ، وشربوا مياه الآبار ، لامتناع السقائين من حمل الماء من النيل إليهم .

فلما شنع الأمر نودي في القاهرة ومصر ألا يعارض أحد من النصارى أو اليهود ، فلم يرجعوا عنهم . وحلّ بهم من ذلك بلاء شديد ، كان أعظمه نكاية لهم أنهم منعوا من الخدم بعد إسلامهم ، فانهم كانوا فيما مضى من وقائعهم إذا منعوا من ذلك كادوا المسلمين واظهار الإسلام ، ثم بالغوا في إيصال الأذى لهم بكل طريق ، بحيث لم يبق مانع يمنعهم ، لأنه صار الواحد منهم فيما يظهر مسلما ويده مبسوطة في الأعمال ، وأمره نافذ ، وقوله ممتثل . فبطل ما كانوا يعملون ،

وتعطلوا عن الخدم في الديوان ، وامتنع اليهود والنصارى من تعاطي صناعة الطب ، وبذل الأقباط جهدهم في إبطال ذلك ، فلم يجابوا إليه .

ثم لم يكف الناس من النصارى ما مر بهم ، حتى تسلطوا على كنائسهم ومساكنهم الجليلة التي رفعوها على أبنية المسلمين ، فهدموها . فازداد النصارى واليهود خوفا على خوفهم ، وبالغوا في الاختفاء ، حتى لم يظهر منهم أحد في سوق ولا في غيره .

ثم رفعت قصص على لسان المسلمين بدار العدل تتضمن أن النصارى استجدوا في كنائسهم عمائر ، ووسعوا بناءها ، وتجمع من الناس عدد لا ينحصر ، واستغاثوا بالسلطان في نصرة الإسلام ، وذلك في يوم الاثنين رابع عشر رجب . فرسم لهم أن يهدموا الكنائس المستجدة ، فنزلوا يدا واحدة وهم يضجون . وركب الأمير علاء الدين علي بن الكوراني والي القاهرة ، ليكشف عن صحة ما ذكروه ، فلم يتمهلوا بل هجموا كنيسة بجوار قناطر السباع[٤٩] وكنيسة للأسرى في طريق مصر ، ونهبوهما وأخذوا ما فيهما من الأخشاب والرخام وغير ذلك ، ووقع النهب في دير بناحية بولاق التكرور ، وهجموا كنائس مصر والقاهرة ، وأخربوا كنيسة بحارة الفهادين[٥٠] من الجوانية بالقاهرة[٥١] . وتجمعوا لتخريب كنيسة بالبندقانيين من القاهرة ، فركب والي القاهرة ومازال حتى ردهم عنها ؛ وتمادى هذا الحال حتى عجزت الحكام عن كفهم .

فلما كان في أخريات رجب بلغ الأمير صرغتمش أن بناحية شبرا الخيام كنيسة فيها اصبع الشهيد التي ترمي كل سنة في النيل ، فتحدث مع السلطان فيه . فرسم بركوب الحاجب والوالي إلى هذه الكنيسة وهدمها ، فهدمت ونهبت حواصلها ، وأخذ الصندوق الذي فيه اصبع الشهيد ، وأحضر إلى السلطان وهو بالميدان الكبير قد أقام به كما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى . فأضرمت النار ، وأحرق الصندوق بما فيه ، ثم ذرى رماده في البحر .

وكان يوم رمي هذا الأصبع في النيل من الأيام المشهودة ، فإن النصارى كانوا يجتمعون من جميع الوجه البحري ، ومن القاهرة ومصر في ناحية شبرا ، وتركب الناس المراكب في النيل ، وتنصب الخيم التي تجاوز عددها الحد في البر ، وتنصب الأسواق العظيمة ، ويباع من الخمر ما يؤدون به ما عليهم من الخراج ، فيكون من المواسم القبيحة .

وكان المظفر بيبرس[٥٢] قد أبطله . . . ، فأكذب الله النصارى في قولهم إن النيل لا يزيد ما لم يرم فيه اصبع الشهيد ، وزاد تلك السنة حتى بلغ إلى إصبع من ثمانية عشر ذراعا ، ثم سعت الأقباط حتى أعيد رميه في الأيام الناصرية ، كما تقدم ، فأراح الله منه باحراقه .

وأخذ عباد الصليب في الإرجاف بأن النيل لا يزيد في هذه السنة ، فأظهر الله تعالى قدرته ، وبين للناس كذبهم ، بأن زاد النيل زيادة لم يعهد مثلها كما سيأتي ذكره .

وكثرت الأخبار من الوجه القبلي والوجه البحري بدخول النصارى في الإسلام ، ومواظبتهم المساجد ، وحفظهم للقرآن ، حتى أن منهم من ثبتت عدالته وجلس مع الشهود . فإنه لم يبق في جميع أعمال مصر كلها قبليها وبحريها كنيسة حتى هدمت ، وبني مواضع كثيرة منها مساجد . فلما عظم البلاء على النصارى ، وقلت أرزاقهم ، رأوا أن يدخلوا في الإسلام ، ففشا الإسلام في عامة نصارى أرض مصر ، حتى أنه أسلم من مدينة قليوب خاصة في يوم واحد أربعمائة وخمسون نفرا ؛ وممن أسلم في هذه الحادثة الشمس القسي ، والخيصم . وحمل كثير من الناس فعلهم هذا على أنه من جملة مكرهم ، لكثرة ما شنع العامة في أمرهم ، فكانت هذه الواقعة أيضا من حوادث مصر العظيمة .

ومن حينئذ اختلطت الأنساب بأرض مصر ، فنكح هؤلاء الذين أظهروا الإسلام بالأرياف المسلمات ، واستولدوهن ، ثم قدم أولادهم إلى القاهرة وصار

... وشهود وعلماء » . (٥٣) .

(٢) السخرة :

وقد نتج عن الاستقرار السياسي الذي ساد البلاد في العهد الثالث لحكم الناصر محمد بن قلاون أن عم الرخاء والخير ، واتجه الناس إلى العمارة والبناء أسوة بسلطانهم الذي كان مشغوفا بالنشاط المعماري إذ يقول المقريزي من بين حوادث سنة ٧١٣هـ / ١٣١٣م إن الناصر محمد بن قلاون « أنشأ دارا للأمير سيف الدين طاش تمر حمص أخضر(٥٤) ، بحدرة البقر ، واشترى له بستان ابن المغربي بجزيرة الفيل بتسعين ألف درهم . فامتدت أيدي الناس إلى العمارة ، وكأنما نودي في الناس ألا يبقى أحد حتى يعمر ، وذلك أن الناس على دين ملكهم ، وأنعم السلطان على الأمير سيف الدين طغاي بدار الملك المنصور قلاون بالقاهرة .

وفيها ابتدأ الناس بعمارة ناحية اللوق خارج المقس ، وعمارة أراضي بستان الخشاب فيما بين اللوق ومنشاة المهراني على النيل »(٥٥) .

بالإضافة إلى ذلك « اهتم السلطان بعمارة جسور نواحي أرض مصر وترعها : وندب الأمير عز الدين أيدمر الخطيري(٥٦) إلى الشرقية ، والأمير علاء الدين ايدغدي(٥٧) إلى البهنساوية ، والأمير شرف الدين حسين بن حيدر إلى أسيوط ومنفلوط ، والأمير سيف الدين آقول الحاجب إلى الغربية ، والأمير سيف الدين قلي أمير سلاح إلى الطحاوية وبلاد الأشمونيين ، والأمير بدر الدين جنكلي بن البابا(٥٨) إلى القليوبية ، والأمير علاء الدين التليلي(٥٩) إلى البحيرة ، والأمير بدر الدين بكتوت(٦٠) الشمسي إلى الفيوم ، والأمير سيف الدين بهادر المعزي(٦١) إلى اخميم ، والأمير بهاء الدين أصلم(٦٢) إلى قوص »(٦٣) .

وعانى العامة في مختلف فترات العصر المملوكي من أعمال السخرة حيث كان ولاة الأمر لا يجدون مانعا من تسخير العامة في أعمال البناء والاصلاحات عن

طريق القوة والاجبار على الرغم من معارضتهم ورفضهم في كثير من الأحيان القيام بأعمال السخرة هذه من ذلك أنه « كان وفاء النيل يوم الأربعاء حادي عشرى جمادى الأولى (عام ٧١٦ هـ/ ١٣١٦ م)- في ثامن عشر مسرى - بعد أن بلغ في يوم الثلاثاء أربع عشرة إصبعا من ستة عشر ذراعا . فانقطع الجسر المجاور للقناطر الأربعين بالجيزة ، فنقص عدة أصابع ، **وجمع لسده خلق كثير ، غرق منهم نحو ثلاثين رجلا في ساعة واحدة انطبق عليهم الجسر . ثم جمع من مصر رجال كثيرة ، وكتّفوا وأنزلوا في مركب وعدتهم سبعون رجلا ، فانقلبت بهم المركب فغرقوا بأجمعهم في يوم السبت سابع عشره** »(٦٤) .

وقد خدمت بعض أعمال السخرة سواء باستخدام العامة للعمل بدون أجر ، او بتشغيل الفقراء مقابل دراهم قليلة ، أو بالاستعانة بما يملكه الفلاحون من أبقار وأدوات البناء والزراعة ، خدمت هذه المظاهر التعسفية بعض الأهداف الشاملة في البلاد مثل حماية الأرض الزراعية من فيضان ماء النيل ، وزيادة كمية الإنتاج الزراعي ، وتنوع المحاصيل الزراعية التي تخرجها الأرض سنويا ، وإقامة الجسور والسدود للتحكم بكمية المياه التي تصرف لري الأراضي الزراعية ، وتشييد الزرابي لحفظ الماشية وغير ذلك من الأسباب التي تخدم أهداف الزراعة والري والبناء . وعلى ذلك في ذي الحجة عام ٧٢٣ هـ/ كانون الأول - ديسمبر عام ١٣٢٣ م كان وفاء النيل ، وغمرت المياه ناحية بولاق(٦٥) واللوق والمنية وجزيرة الفيل ، وانقطعت الطرق « فركب السلطان بنفسه لعمل جسر . ثم قويت الزيادة ، وفاض الماء على منشاة المهراني ومنشاة الكتبة ، وصار ما بين بولاق ومصر بحرا واحدا . وأمر الناس برمي التراب في ناحية بولاق ، وكثر الخوف من غرق القاهرة ، واشتدّ الاحتراس . **وطُلب الفقراء للعمل ، فبلغت أجرة الرجل في كل يوم ما بين درهم إلى ثلاثة دراهم ، لعزة وجود الرجال واشتغالهم عند الناس في نقل التراب** . ونزّت أماكن كثيرة ، وغرقت الأقصاب ببلاد الصعيد ، وتلف القلقاس والنيلة وعدة مطامير بها الغلال . وكتب لسائر الولاة بكسر جميع الترع

والجسور وتصريفها إلى البحر الملح ، فثبت الماء ثلاثة وأربعين يوما ، ثم نزل قليلا قليلا . فاستدعى السلطان المهندسين ـ ورسم بعمل جسر يحجز الماء عن القاهرة لئلا تغرق في نيل آخر ، **وألزم أرباب الأملاك المطلة على النيل** بعمارة الزرابي ، **فعمل كل أحد تجاه داره زريبة ، واستدعى الأمراء فلاحيهم** من النواحي ، **فحضروا بالأبقار والجراريف** . وعمل الجسر من بولاق إلى منية الشيرج(٦٦) ، ووزع بالاقصاب على الأمراء ، فنصب كل أمير خيمة وخرج برجاله للعمل . ونصبت لهم الأسواق ، حتى كمل الجسر في عشرين يوما ، وكان ارتفاعه أربع قصبات في عرض ثمانية »(٦٧) .

علاوة على ذلك كان حكام الولايات المملوكية لا يترددون في استخدام العامة من أجل إنجاز بعض المصالح الاجتماعية التي تفيد هدف المنفعة الشاملة ، من ذلك أنه في عام ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م » قدم الخبر بأن الأمير تنكز(٦٨) نائب الشام جمع العامة بدمشق **وألزمهم باحضار الكلاب ورميها بالخندق** ، فأقاموا عشرة أيام في جمعها حتى امتلأ الخندق بها ، وأكل بعضها بعضا »(٦٩) .

في عام ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٧ م شرع الناصر محمد في عمل حوش للأبقار التي طلبها من الصعيد حيث اختار موضعا له في قلعة الجبل مساحته أربعة أفدنة ، « وطلب السلطان كاتب الجيش ، ورتب على كل من الأمراء المقدمين مائة رجل ومائة دابة لنقل التراب ، وعلى كلّ من أمراء الطبلخاناه بحسبه ؛ وأقام الأمير آقبغا عبد الواحد(٧٠) شادّا ، وأن يقيم معه من جهة كل أمير أستاداره بعدة من جنده ، وألزم الأمراء بالعمل ، **ورُسم لوالي القاهرة بتسخير العامة** . فأقام الأمير آقبغا عبد الواحد في خيمته على جانب الموضع ، واستدعي استادارية الأمراء واشتد عليهم ، فلم يمض ثلاثة أيام حتى حضرت اليه رجال الأمراء من نواحيهم ، ونزل كل أستادار بخيمته ومعه دوابه ورجاله ؛ فقسمت عليهم الأرض قطعا معينة لكل واحد منهم ، فجدّوا في العمل ليلا ونهارا . هذا وآقبغا داير بفرسه عليهم يستحثهم ، ويخرق بأستادارية الأمراء ، ويضرب بعضهم ، ويضرب أكثر

أجنادهم ووكل المقدم عنبر السحرتي[٧١] بالرجال ، وكان ظالما غشوما ، فعسف بهم وكلفهم السرعة في أعمالهم ، من غير أن يوجد لهم رخصة ولا مكنهم من الاستراحة . وكان الوقت صيفا حارا ، فهلك كثير منهم في العمل لعجز قدرتهم عما كلفوه . **ومع ذلك كله والولاة تسخر من تظفر به من العامة ، وتسوقه إلى العمل ، فينزل به من البلاء ما لا قبل له به ، ولا عهد له بمثله** . **وكان أحدهم إذا عجز وألقى بنفسه إلى الأرض رمي أصحابه عليه التراب فمات لوقته** . هذا والسلطان يحضر كل يوم حتى يرى العمل .

وكان الأمير الطنبغا الماردينى[٧٢] قد مرض ، وأقام بالميدان على النيل أياما حتى برىء ، وطلع إلى القلعة من باب القرافة . **فاستغاث به الناس وسألوه أن يخلصهم من هذا العمل ، فتوسط لهم عند السلطان حتى أعفى السلطان الناس من السخر ، وأفرج عمن قبض عليهم منهم** . فأقام العمل ستة وثلاثين يوما إلى أن فرغ منه ، وأجريت إليه المياه ، وأقيمت به الأغنام المذكورة والأبقار البلق »[٧٣] .

كذلك يقول المقريزي ضمن حوادث نفس السنة :

« وفيها كثر تسخير الناس للعمل في عمائر السلطان بالقلعة ، وقبض عليهم من بين القصرين وهم نيام ، ومن أبواب الجوامع عند خروجهم من صلاة الصبح ؛ فابتلى الناس من ذلك ببلاء عظيم ، وكثرت الغاثة ، فلم يجسر أحد من الأمراء يكلم السلطان فيه »[٧٤] .

ولا يختلف اثنان على أن السخرة بصورها العديدة تعتبر مظهرا اجتماعيا بشعا يسيء كثيرا إلى سمعة المماليك في التاريخ الاجتماعي . وعلى الرغم من أن العديد من الانجازات العظيمة في العصر المملوكي قد تمت بواسطة السخرة ، إلا أن ذلك لا يجعلنا بأي حال من الأحوال نقر هذا الأسلوب غير الإنساني كوسيلة من وسائل تحقيق المنفعة الشاملة للمجتمع الإسلامي .

كذلك من الأمثلة التي تبرهن على وجود السخرة في المجتمع المملوكي تلك العمائر الكبيرة التي شيدها الناصر محمد بفضل جهود العامة الذين عملوا مجبرين على إنجاز هذه السلسلة الطويلة من المباني سواء لخدمة التطلعات الشخصية ، أو المصالح الاجتماعية العامة .

ففي عام ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٧ م كتب « باحضار مهندسي البلاد القبلية وبلاد الوجه البحري ، فلما تكاملوا ركب السلطان النيل وهم معه ، وكشف البحر . فاتفق الرأي على أن يحفر الرمل الذي بالجزيرة حتى يصير خليجا يجري فيه الماء ، ويعمل جسر في وسط النيل(٧٥) يكون سدا يتصل بالجزيرة ، فإذا كانت زيادة النيل جرى الماء في الخليج الذي حفر ، وكان قدامه سد عال يرد الماء إليه حتى يتراجع النيل عن سد القاهرة إلى بر ناحية منبابة ، وعاد السلطان إلى القلعة . وخرجت البرد من الغد إلى الأعمال باحضار الرجال للعمل صحبة المشدين ، وطلبت الحجارون بأجمعهم لقطع الحجارة من الجبل ـ وكانت تلك الحجارة تحمل إلى الساحل وتملأ بها المراكب ، وتغرقّ المراكب وهي ملآنة بالحجارة حيث يعمل الجسر ـ فلم يمض عشرة أيام حتى قدمت الرجال من النواحي ، فتسلمهم الأمير آقبغا عبد الواحد والأمير برسبغا الحاجب(٧٦) . **ورسم لوالي القاهرة ووالي مصر بتسخير العامة للعمل ، فركبا وقبضا على عدة كثيرة منهم ، وزادا في ذلك حتى صارت الناس تؤخذ من المساجد والجوامع في السحر ، ومن الأسواق ، فتستر الناس ببيوتهم خوفا من السخرة .**

ووقع الاجتهاد في العمل ، واشتدّ الاستحثاث فيه حتى أن الرجل كان يخرّ إلى الأرض وهو يعمل لعجزه عن الحركة ، فتردم عليه رفقته الرمال ، فيموت من ساعته . واتفق هذا لخلائق كثيرة جدا ، وآقبغا راكب في الحراقة يستعجل المراكب المشحونة بالحجارة ، والسلطان ينزل اليهم ويباشرهم ، ويغلظ على آقبغا ويحمله على السرعة واستنهاض العمل حتى أكمل في مدة شهرين . وغرق فيه اثنا عشر مركبا ، وسق كل مركب ألف إردب . وكانت عدة المراكب التي اشحنت بالحجارة

المقطوعة من الجبل ـ ورميت في البحر حتى صار جسرا يمشي عليه ـ ثلاثة وعشرين ألف مركب حجر ، سوى ما عمل فيه من آلات الخشب والسرياقات والحلفاء ونحو ذلك . وحفر الخليج بالجزيرة ، فلما زاد النيل جرى في الخليج الذي حفر ، وتراجع الماء حتى قوى على بر منبابة وبر بولاق التكرور ؛ فسرّ السلطان بذلك »(٧٧) .

كذلك في عام ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٩ م « أنشأ السلطان القناطر بجسر شيبين(٧٨) . وذلك أن بلاد الشرقية كانت لا تروى إلا من بحر أبي المنجا ، وفي أكثر السنين تشرق بلاد العلو منها ، مثل مرصفا وسنيت . وكان للأمير بشتاك بها ناحية شرقت ، فركب السلطان للنظر في ذلك وصحبته المهندسون ، وكشف عدة مواضع ، وكان به بصر جيد وحدس صحيح ، فوقع اختياره على عمل جسر من شيبين الى بنها العسل ، وتعمر عليه قناطر لتحبس الماء ، فإذا فتح بحر أبي المنجا وامتلأت المخازن رجع الماء إلى هذا الجسر ووقف عليه ؛ فوافقه المهندسون على ذلك . ورجع السلطان الى القاهرة ، **فكتب الى الأعمال بجمع اثني عشر ألف راجل وتجهز مائتي قطعة جراريف** . فلم تمض إلا أيام حتى قدم مشدو البلاد بما عليهم من الرجال وشرعوا في العمل حتى تم في ثلاثة أشهر ، وكان يصرف في كل يوم أجرة رجال وثمن كلف مبلغ أربعين ألف درهم من مال النواحي التي للأجناد . فلما كانت أيام النيل أبطل السلطان فتح سدّ بحر أبي المنجا ، وفتح عوضه سدّ شيبين ؛ فرويت البلاد كلهّا ، وروى ما لم يكن يروى قبل ذلك ، واستبحرت عدة أماكن »(٧٩) .

ولكن في محرم سنة ٧٤٠ هـ/ آب ـ اغسطس سنة ١٣٣٩ م « انقطع مقطع بالقناطر التي أنشأها السلطان على جسر شيبين ؛ فركب إليه الأمير برسبغا الحاجب ، **وجمع له من النواحي أربعة آلاف رجل** ، واستدعى بالأخشاب والصواري من دار الصناعة بمصر ، وغرق فيه عدة مراكب . فأقام برسبغا اثنين

وعشرين يوما حتى سد المقطع ، وبلغ المصروف عليه في ثمن مراكب غرقت وثمن صواري وحجارة وجير وجبس وحلفا وأجرة رجال ثلاثين ألف دينار ، غير سخر البلاد »[٨٠] .

وعلى ذلك كان السلاطين المماليك لا يتورعون عن تسخير العامة في أعمال الانشاءات الزراعية والمرافق المائية لمنافع الري والسقاية . وحيث إن العهد الثالث لحكم الناصر محمد يعتبر أكثر الفترات المملوكية ازدهارا بتحقيق عدد كبير من هذه المنشآت والمباني والمرافق ، فهو كذلك أكثر الأوقات تسخيرا للعامة لاستخدامهم قسرا في أعمال البناء والعمارة وغير ذلك من الجهود المضنية .

علاوة على ذلك اشترك الأمراء المماليك في عهد الناصر محمد في عملية إجبار العامة على أعمال السخرة دون شفقة أو رحمة ، فسخروهم في بناء المدارس والخوانق والجوامع وغير ذلك من المنشآت الخيرية ، من ذلك أنه في ربيع الآخر سنة ٧٤٠ هـ/ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٣٣٩ م « فرغت مدرسة الأمير آقبغا عبد الواحد[٨١] ، بجوار الجامع الأزهر . وبلي الناس في عمارتها ببلايا كثيرة : منها أن الصنّاع كان قد قرر عليهم آقبغا ان يعملوا بهذه المدرسة يوما في الاسبوع بغير أجرة ، فكانوا يتناوبون بها العمل سخرة ؛ ومنها أنه حمل لها الأصناف من الناس ومن العمائر السلطانية ، فكانت ما بين غصب وسرقة . ومع ذلك فإنه ما نزلها قط إلا وضرب من فيها من الصناع عدة ضربا مؤلما ، فيصير ذلك الضرب زيادة على شدة عسف مملوكه الذي أقامه شادا بها »[٨٢] .

ولم يقتصر الوضع على تسخير الناس ، ولكن أيضا تسخير دوابهم وما يملكون من أدوات البناء والحرث والري . ولعل الحكومة المملوكية كانت تبرر لنفسها تلك الأعمال أو الوسائل غير المشروعة بأن ذلك كان يحدث في سبيل الصالح العام للبلاد والارتقاء الحضاري في الولايات المملوكية . ومن ثم في ربيع الآخر سنة ٧٤٥ هـ/ آب ـ أغسطس سنة ١٣٤٤ م « خلع على الأمير ملكتمر السرجواني[٨٣] ، واستقر

في نيابة الكرك . وجهز معه عدة صناع لعمارة ما انهدم من قلعتها ، وإعادة البرج إلى ما كان عليه . ورسم أن يخرج معه مائة من مماليك قوصون[٨٤] وبشتاك[٨٥] الذين كان الناصر أحمد أسكنهم بالقلعة بالقاهرة ، ورتب لهم الرواتب ، وأن يخرج منهم مائتان إلى دمشق وحمص وحماة وطرابلس وصفد وحلب . فأخرجوا جميعا في يوم واحد ، ونساؤهم وأولادهم في بكاء وعويل ، **وسخروا لهم خيول الطواحين ليركبوا عليها ، فكان يوما شنيعا** »[٨٦] .

زيادة على ذلك كله نلاحظ شدة تسلط بعض الولاة المماليك ضد العامة حيث قاسوا الكثير من مظاهر التعسف والتطاول غير القانوني على حقوقهم الاجتماعية . ومن الناحية الرسمية كان الهدف وراء هذه الأعمال الظالمة هو تأكيد أسباب السلام والأمان في أنحاء المجتمع المصري - المملوكي . ومن هنا جاء التصريح السلطاني المطلق بالسماح لهؤلاء الولاة بممارسة هذه الأساليب الشديدة في سبيل خدمة الصالح العام . ولكن يبدو أن هؤلاء الولاة تمادوا في تطبيق هذا الإذن السلطاني إلى درجة نشر الرعب والهلع بين الناس بدلا من مشاعر الاستقرار الاجتماعي والطمأنينة النفسية مما حدا ببعض مؤرخي العصر المملوكي الإشارة إلى مثل هذه الحوادث بشيء من الإسهاب المفصل . ومثالنا على ذلك أنه في عام ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٨ م « اشتد بأس الأمير قدادار[٨٧] والي القاهرة ، **وتسلط على العامة بكثرة سفك الدماء** ، وكان قد رسم لجميع الولاة أن لا يقتلوا أحدا ولا يقطعوا يده إلا بعد مشاورة السلطان ، خلا قدادار ، فانه لا يشاور على مفسد ولا غيره ، **فانطلقت يده في سائر الناس** ، وأقام عنه نائبا من بطّالي الحسينية ضمن المسطبة منه في كل يوم بثلاثمائة درهم . وأتت الطائفة المعروفة بالمستصنعين في المدينة وعملوا أعمالا شنيعة ، وكتبوا لأرباب الأموال أوراقا بالتهديد ، فاشتدّ خوف أهل الرتب منه . ونادي قدادار ألا يفتح بعد عشاء الآخرة أحد دكانا في مدة غيبة السلطان في الوجه البحري ، ولا يمشي أحد بالليل في الأسواق ، ولا يخرج أحد من بيته بعد عشاء الآخرة ؛ فكان من يوجد يؤخذ ، فان وجدت منه رائحة

الخمر لقي شدة . فانكف الناس عن الخروج ليلا ، وصارت الشوارع موحشة . وأقام قدادار على كل حارة دربا ألزم أهلها بعمله ، ورتب الخفراء تدور في الليل بطبول في جميع الحارات والخطط ، فظفر أحدهم برجل قد سرق من بيت ولبس ثياب النساء ، فسمّره قدادار بباب زويلة »[٨٨] .

كذلك في عام ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٨ م « ولي عز الدين أيدمر السلامي[٨٩] المنوفية ، فتفنن في إتلاف الأنفس ، وأوقف رجلا بين خشبتين ونشره من رأسه ، وصلق آخر في دست وسلخ آخر وهو حي »[٩٠] .

ويسترعي انتباهنا بشكل خاص نظرة المماليك في بعض الأحيان إلى العامة وأهل الذمة سواء بسواء حيث يلقى رجال الجماعتين نفس المعاملة دون تمييز أو تفرقة وعلى ذلك يكون العامي ملزما بمثل تلك الواجبات الملقاة على عاتق الذمي ، كما يحظى بنفس الحقوق مما يجعلنا نتساءل هل يعني هذا الوضع الارتقاء بوضع أهل الذمة إلى منزلة العامة المسلمين ، أم هو الانحدار بمكانة الذميين في المجتمع المصري المملوكي إلى طبقة « العوام » ؟ أم أنه النزول بمكانة العامة في ذلك المجتمع إلى درجة أهل الذمة كطبقة دنيا تعاني في العديد من الأحيان من مظاهر التعسف والاضطهاد على يد بعض المتسلطين ؟ يقول المقريزي أنه في عام ٧٢٩ هـ/ ١٣٣٩ م « رسم للحاجب أن يتقدم بألا يباع مملوكي تركي لكاتب ولا عامي ومن وجد عنده منهم مملوك فليبعه ، ومن عثر عليه بعد ذلك أن عنده مملوكا طولع به السلطان ، فباع الناس مماليكهم ، وأخفوا بعضهم »[٩١] .

هذه الحادثة تبين دون شك أن أهل الذمة والعامة حظوا في كثير من الأحيان بمعاملة واحدة مما يعني ضمنا أنهما طرفان متساويان في طبقة اجتماعية واحدة لا تتمتع سوى بقدر قليل من الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بها الطبقة الارستقراطية المملوكية . وعلى ذلك حرم أهل الذمة والعامة على حد سواء من ممارسة العديد من الصلاحيات المادية والمعنوية في سلطنة المماليك .

وبالنتيجة يمكن القول إن العامي انحدرت منزلته في المجتمع المملوكي إلى مستوى الذمي ، ولم يعد يتمتع بما يجب أن يتوفر للمسلم في المجتمع الإسلامي حسب ما تنص عليه مبادىء الشريعة الإسلامية وقوانينها .

علاوة على ذلك نرى أنه من صور التسلط أو التعسف المملوكي مع الشعب ظاهرة إجبار صغار التجار على المشاركة في أفراح المناسبات المملوكية حيث يتوجب عليهم تزيين بعض المناطق في القاهرة ، والمساهمة بقدر كبير من الشموع والقناديل بغض النظر عما يكلفهم فعل ذلك من مصاريف لا طاقة لهم عليها ، بل إن السلطات المملوكية لا تبذل أقل اهتمام للتعرف على مدى رغبتهم في المساهمة ، وما إذا كانوا بالفعل يريدون المشاركة أم لا ؟ وعلى ذلك يظهر واضحا أن المسئولين كانوا يعتبرون هذا البذل الشعبي الكبير واجبا الزاميا يتحتم على هؤلاء التجار القيام به سواء شاءوا ذلك أم أبووا . من ذلك على سبيل المثال أنه في مناسبة تأمير أحمد ابن الناصر محمد[٩٢] « ألزم الأمير ناصر الدين بن المحسني والي القاهرة جميع أرباب الحوانيت بالقاهرة أن يوقدوا الشموع والقناديل ويزينوا القاهرة ، فزينوا الأسواق وأشعلوا الشموع والقناديل ؛ وجلس أرباب الملهى في عدة أماكن يضربون بآلاتهم فرحا بتأمير أحمد ابن السلطان »[٩٣] .

كذلك من الصور الدالة على التعسف المملوكي أو تسلط بعض الإداريين على الناس ما يشير إليه بعض مؤرخي العصر المملوكي أنه في أوقات معينة كان يفرض على التجار شراء بضاعة ما بسعر مرتفع لصالح الخزانة السلطانية حيث يتحتم على أولئك التجار شراء ذلك الصنف المعروض وفق السعر المطروح ، ومن يعارض ذلك يناله العقاب الوخيم . يقول المقريزي أنه في عام ٧٣٣ هـ /١٣٣٣م « استدعى النشو الشمس بن الأزرق ناظر الجهات ـ وكان ظلوما غشوما ـ فكتب له اسماء أرباب الأموال من التجار ، وطرح عليهم قماشا ـ استدعي به من الاسكندرية ـ بثلاثة أمثال قيمته ، وأخرق بمن عارضه منهم ، وحمل النشو للسلطان من هذا وشبهه أموالا عظيمة »[٩٤] .

إذن فقد كانت السلطة المملوكية تستغل صلاحياتها الواسعة في الحصول على منافع مادية لفائدة الخزانة السلطانية ، الأمر الذي لا بد أن يثير كراهية تلك الطوائف المستغلة ضد الحكام المماليك . والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو هل كان الناصر محمد يعلم بوقوع ذلك العسف ضد رعاياه من صغار التجار ؟ لا تشير مصادر التاريخ المملوكي إلى معرفة الناصر محمد بهذه الحوادث التي يتعرض لها رعاياه ، ولكنه كان يعلم دون أدنى شك بذلك التمويل الكبير المستمر للخزانة المملوكية ، ولعله اعتقد أن ذلك نتيجة المتاجرة بما يخصه من بضائع متنوعة مطروحة في السوق حيث يقوم النشو باستثمارها لمنفعة السلطان . كان هذا لا يعفي الناصر محمد من مسؤولية الاستفسار عن مصدر هذه الأموال الطائلة التي تضخمت في الخزانة الخاصة حتى ولو كان ذلك لهدف العلم بما يحدث في البلاط السلطاني . كذلك « عمت مضرة النشو الناس جميعا ، وانتمى إليه عدة من الأشرار ، ونمّوا على الكافة من أهل الوجه القبلي والوجه البحري ، ودلوه على من عنده شيء من الجواري المولدات لشغف السلطان بهن ، فحملت إليه عدة منهن بطلبهن من اربابهن ؛ وسعوا عنده بأرباب الأموال أيضا ، فدهى الناس منه بلاء عظيم »(٩٥) .

إذن فقد كان النشو يحقق أسباب السعادة والمتعة للسلطان حتى ولو اقتضى ذلك الاعتداء على حقوق الناس ومكانتهم في المجتمع . ويبدو أن نجاح النشو في اشباع الرغبة السلطانية في وسائل المتعة المختلفة قد أدى إلى أن الناصر محمد أغفل مهمته الرئيسية كحاكم للبلاد في استجلاء بعض الحقائق المتعلقة بما يعانيه الناس على يد النشو ورجاله حتى ولو كان ذلك لهدف المنفعة الخاصة للسلطان .

ولم يقتصر الوضع على تغافل الناصر محمد عن معرفة مظاهر التعسف والاضطهاد التي يتحملها رعاياه بسبب سياسة النشو المتعنتة ، ولكن الأمر استفحل إلى حد رفض الناصر محمد الاستماع إلى نصائح أمراء المشورة حول تمادي النشو في تسلطه ضد الناس مما يبين بوضوح أن الترف المادي الذي حظي به الناصر محمد

نتيجة جهود النشو قد جعله يستهين أو يغض النظر عن ممارسة النشـو لكثير من المناهج غير المشروعة في سبيل تحصيل مزيد من الفوائد السلطانية الخاصة ، وتظهر هذه السياسة الناصرية واضحة في قول المقريزي إنه « في سادس المحـرم (سنة ٧٣٤هـ / السابع عشر من أيلول ـ سبتمبر سنة ١٣٣٣م) رسم للأمير جمال الدين آقوش الأشرفي(٩٦) ـ المعـروف بنائب الكـرك ـ بنيابـة طرابلس ، بعـد موت قرطاي(٩٧) ، وخلع عليه في تاسعه وسافر في تاسع عشره . وكان ذلك لأمور : منها صحبته مع الأمير الماس الحاجب ومنها ثقله على السلطان ، فإن السلطان كان يجله ويحترمه ، ويقوم له كلما دخل إلى الخدمة ؛ **ومنها معارضته للسلطان في أغراضه ، لاسيما في أمر النشو فإنه كان يبلغ السلطان كثرة ظلمه وقبح سيرته في الناس** . فأراد السلطان ان يستريح منه ، فخلع عليه وبعث له بألف دينار ، وأخرج برسبغا مسفرا له على العادة »(٩٨) .

علاوة على ذلك لعب النشو دورا كبيرا في تولية أصحابـه بعض المناصب الإدارية المهمة في الدولة من ذلك على سبيل المثال أن ايدكين الازكشي(٩٩) استقر في ولاية القاهرة في الثاني من شعبان سنة ٧٣٤هـ / نيسان ـ أبريل سنة ١٣٣٤م **« فعظمت مهابته ، وكبس عدة بيوت من بيوت الناس ، وصار يتنكر في الليل ويمشي في أزقة القاهرة ، فإذا سمع صوت غناء أو ريح خمر في بيت كبسه وأخذ من أهله مالا كثيرا بحسب حالهم** . واعتنى به النشو ، ومكنه من عمل أغراضه ، فنال به مقاصد كثيرة : منها أن بعض تجار قيسارية جهاركس بالقاهرة تأخر له في الخزانة السلطانية عن ثمن مبيع نحو تسعين ألف درهم ، وألح على النشو في المطالبة بها مع كثرة انهماكه في اللهو فقبضه أيدكين وهو غـير حاضـر الذهن ، وسجنـه في دار الولاية ، واستدعى بالعدول ليكتب عليه مشروحا بأنه سكران ويشهره ، فافتدى منه بأن أشهد عليه أنه ابرأ بيت المال مما له عليه ، فوقع هذا الابراء من النشو ومن السلطان بمكان .

ولما شنع أمر ايدكين شكاه الأمير قوصون إلى السلطان ، فتغير السلطان على

قوصون وقال له : « أنتم كلما وليت أحدا ينفعني اردتم اخراجه ، ولو أنه من جهتكم لشكرتم منه كل وقت » ، وأسمعه مع ذلك ما يكره . ثم اضيفت إليه ولاية مصر في تاسع شعبان ، ولم يجمع الولايتين أحد قبله » .(١٠٠)

ومن ثم يمكن القول إن سياسة غض النظر التي انتهجها الناصر محمد نحو الأساليب التي مارسها النشو في سبيل هدف الفائدة الشخصية للسلطان قد أدت إلى تمادي ناظر الخاص في تطبيق الكثير من مظاهر الظلم والاضطهاد ضد الطبقتين الدنيا والوسطى في المجتمع المملوكي . كذلك يظهر واضحا استغلال مبدأ تنفيذ مثل الشريعة الإسلامية من أجل الوصول إلى بعض الأغراض الخاصة والمقاصد الشخصية ، وهذا الوضع لابد من أن يؤدي إلى ضياع الهدف الجوهري من تطبيق السياسة الإسلامية وفق مبادىء الشرع الحنيف في المجتمع المصري ـ المملوكي خلال هذه السنوات . بالإضافة إلى ذلك شمل ظلم النشو وأعوانه طبقة العامة بشكل يثير الازدراء مما يبرهن بوضوح على أن كبار المسئولين في سلطنة المماليك كانوا يعملون لتسخير مبدأ تطبيق الشعارات الأخلاقية الانموذجية من أجل خدمة بعض الأغراض السلطانية الخاصة . ويتبين لنا هذا بصورة ظاهرة في إشارة المقريزي إلى أنه « في ذي الحجة (٧٣٤هـ / آب ـ أغسطس ١٣٣٤م) ركب ايديكين والي القاهرة إلى النجيلة خارج القاهرة ـ وهي يومئذ منتزه العامة ، وبدايرها أخصاص للفرجة ـ وكبسها وقت المغرب ، فما قبض على أحد إلّا وسلبه ثيابه وتركه عاريا ، فجمع من ذلك كثيرا ، وجمع الباعة من الغد وألزمهم بثمنه ، فبلغ خمسة عشر ألف درهم »(١٠١) .

هذه الحادثة تتضمن عادة عدم احترام المسئولين في دولة المماليك للحرية الشخصية التي كان يجب أن يحظى بها العامة في ظل الحكم الإسلامي . فقد كانت هذه الطبقة عرضة لظاهرة تجسس الإداريين أصحاب السلطات الإجتماعية المباشرة ، كما ترتب على ذلك تطاول الجهات المسئولة على ممتلكاتهم الخاصة على الرغم من تفاهتها وبخس قيمتها في الكثير من الأحيان . ترى هل يمكننا أن نستنتج

من ذلك وجود منهج عدم تقدير أصحاب السلطة للحرمات الخاصة بالناس في المجتمع المعاصر وقتذاك ؟ في الحقيقة يصعب الجزم في الإجابة على هذا التساؤل ، غير أنه يمكن القول بوجود بعض التهاون تجاه الالتزام بسياسة تقدير المسئولين للحرمات الشخصية تحت شعار تنفيذ مبادىء الشريعة الحنيفة ، وفي سبيل خدمة جانبا من الأغراض الخاصة .

(٣) الاضطهاد الجماعي :

زيادة على ذلك تذكر بعض مصادر التاريخ المملوكي شيئا من التفاصيل التي تبين تطاول فئة من ولاة الأقاليم على السكان ، مع التطرف الشديد في الجزاءات المفروضة ضد كل من يخرق القانون أو يتسبب في أذى الآخرين . وقد كانت هذه الحدة في توقيع العقوبات القاسية ضد المذنبين سببا في كراهية الرعية لهؤلاء الولاة والنواب .

ففي رجب سنة ٧٣٥هـ / آذار ـ مارس سنة ١٣٣٥م « كتب إلى نائب الشام بعد سفره في يوم السبت حادي عشري رجب بحمل علاء الدين علي بن حسن المرواني[١٠٢] والي بر دمشق ، ليستقر في كشف الشرقية بتعيين الأمير مسعود بن خطير[١٠٣] . فقدم المرواني وخلع عليه بكشف الوجه البحري ، فكبس البلاد ، وجمع ستين رجلا من المفسدين ، ووسطهم بمدينة بلبيس ، وعلقهم على الخشب ؛ وأحدث عقوبات مشنّعة : **منها أنه كان ينعل الرجل في قدميه كما ينعل الفرس ، ويمشيه حتى يشهره ، ومنها أنه كان يعلق الرجل في خطاف من حديد بحنكه حتى يموت فأرهب الناس بالشرقية والغربية والبحيرة والمنوفية وأشموم بكثرة آثاره المهولة فيها** »[١٠٤] .

ويبدو أن السبب الرئيسي الذي جعل السلاطين المماليك يسمحون لأولئك المسئولين بتطبيق تلك الصلاحيات الواسعة في حقل العقوبة الشخصية هو الرغبة

السلطانية في أن يسود الأمان أرجاء سلطنة المماليك ، ويعمل الجميع على احترام القانون والسلطة فلا يجرؤ أحد على خرق قاعدة قانونية عامة ، أو مبدأ عام ، أو تقليد متعارف عليه .

ومن ناحية اخرى تعرضت طوائف عديدة من الناس لعقوبة المصادرة(١٠٥) لمصلحة الخزانة السلطانية ، الوضع الذي لابد أن يثير تساؤل الباحثين حول الأسباب التي كانت تحتم وقوع هذه العقوبة التعسفية الشديدة . هل هو حاجة الخزانة الخاصة باستمرار للتمويل المنتظم ؟ أم أنها أسباب أخرى استلزمت تنفيذ هذا الجزاء الشامل ضد طائفة من الناس اجتهدت في استغلال صلاحياتها المطلقة رجاء مزيد من المنافع المادية الخاصة ؟ لا يمكن القول إن أي باحث يتوقع أن يجد إشارة واضحة حول الرغبة السلطانية البحتة في مصادرة ممتلكات الرعية لمصلحة الخزانة الخاصة مهما كان مؤرخ حوادث الحقبة المملوكية موضوعيا في كتاباته . وعلى ذلك لا يسعنا سوى قبول السببين معا كدافع رئيسي موحد أدى إلى استفشاء تطبيق هذه العقوبة الشاملة . من ذلك أنه في شوال سنة ٧٣٥هـ / حزيران ـ يونية سنة ١٣٣٥م « مازال النشو بأولاد ابن الجيعان حتى سلمهم إلى لؤلؤ(١٠٦) ، فعاقبهم حتى هلكوا وأخذ موجودهم ، فلم يكتف بذلك ؛ فقبض على أقاربهم وألزامهم وصودر جماعة بسببهم »(١٠٧) .

وكرد فعل طبيعي لدى الرعية تجاه تلك السياسة الشديدة التي مارسها المسئولون ضدهم ، فإنهم قاموا بإرسال رسائل مجهولة بدون توقيع يشهرون فيها بأفعال أولئك المتسلطين رغبة منهم في إطلاع الحكام المماليك على سوء مسلك أصحاب السلطة ضد الرعية لكي يتخذ السلطان الإجراءات اللازمة لردع أولئك الساسة عن التمادي في منهجهم المتسلط ضد الرعية . وبذلك يظهر الهدف المشترك الذي سعى إليه أمراء المشورة في التحدث شخصيا مع السلطان حول هذا الموضوع ، والعامة بواسطة بعث هذه الرسائل المجهولة التوقيع ، في سبيل رفع مظهر الظلم هذا عن عاتق الرعية ، ووضع حد لذلك التسلط .

من امثلة تلك الرسائل المجهولة التي كانت تبعث إلى الناصر محمد ما يذكره المقريزي من أنه في ذي القعدة سنة ٧٣٥هـ / تموز - يولية سنة ١٣٣٥م « وقعت قصة بدار العدل تتضمن الوقيعة في النشو ، وتذكر ظلمه وتسلط أقاربه على الناس وكثرة أموالهم »(١٠٨) .

ومن الحوادث اللافتة للنظر خلال هذه الحقبة يقول المقريزي :

« وفي ليلة الثلاثاء ثالث عشر رجب (سنة ٧٣٦هـ / شباط - فبراير سنة ١٣٣٦م) قبض على ابن هلال الدولة ، وعلى ناصر الدين محمد بن المحسني ؛ وأخرجا إلى الاسكندرية بسعاية النشو عليهما . وسببه أن الناس توقفت أحوالهم في القاهرة من جهة الفلوس ، وتحسّنت أسعار الغلال ، وتعذّر شراء الخبز إلا بمشقة . فوجد النشو سبيلا إلى القول ، ورمى ابن هلال الدولة بأنه تحوّل من القرافة إلى جوار ناصر الدين بن المحسني بخط البندقانيين(١٠٩) من القاهرة ، وأنهما يجتمعان ليلا ويندبان عدة من العامة لإغلاق دكاكين القاهرة والتعنت في أمر الفلوس وأن ناصر الدين بن المحسني قد باطن جماعة من الحرامية على الفتك بي ، وأن إقامة الاثنين بالقاهرة توجب فسادا كبيرا ، ومازال النشو بالسلطان حتى أخرجهما بعدما قبض عليهما ، وكان ابن هلال الدولة من ثالث عشر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين في الترسيم بالقلعة ، ثم أخرج بدر الدين والد ابن المحسني وإخوته إلى طرابلس »(١١٠) .

ترى هل تعني هذه الحادثة أن العامة كانوا يمثلون وسيلة سهلة رخيصة الأجر يمكن استخدامها لخلق العراقيل وأسباب الاضطراب في المجتمع المصري - المملوكي ؟ أم أنها تبين أن العلاقة الوثيقة بين تجار القاهرة والعامة كفيلة بتحقيق التعاون بينهما من أجل هدف محدد ؟ أم أنها تبين ضمنا امكانية اتفاق بعض كبار المسئولين في الدولة مع كل من تجار القاهرة والعامة من أجل إثارة مظاهر عدم الاستقرار الداخلي لهدف اقناع السلطان المملوكي بضرورة اقصاء النشو وتجريده

من صلاحياته المطلقة وامتيازاته الواسعة التي يستغلها للنيل من مكانة وحقوق عدد كبير من طوائف ذلك المجتمع ؟ إن الرأي الأخير يبدو معقولا إذا علمنا أن النشو مارس العديد من صور التسلط ضد كبار المسئولين والعامة سواء دون احترام لمنزلة هذا الإداري أو ذلك المسئول . فما كان من النشو وهو الرجل الذي تميز بدهاء كبير إلّا أن قام بتفسير ذلك الاتفاق أنه يهدف إلى الإخلال بالوضع الأمني في البلاد ، ولذا يجب معاقبة الأطراف الثلاثة في هذا الاتفاق غير المعهود . لقد أدرك النشو ادراكا تاما بأن هذا الاتحاد غير المعتاد سيحقق الأهداف المطلوبة ، وأنه لابد من العمل السريع لابطال فعاليته . وقد تم له ذلك بالفعل نتيجة ما ينفرد به من دهاء وحيلة واسعة ، إلى جانب فرصة قربه من السلطان في البلاط لقيامه بشئون الخزانة السلطانية . وعلى الرغم من فشل هذا الاتفاق في تحقيق القصد المشترك ، إلا أن ذلك لا يقلل من مدى خطورته على مكانة النشو في البلاط السلطاني وهو الأمر الذي أثار مخاوف النشو ، بل ضرورة سرعة التحرك للمحافظة على تلك المنزلة الرفيعة في البلاط السلطاني ، وما كان يتمتع به من صلاحيات غير محدودة .

وهكذا كان النشو ونشاطاته المتواصلة تجاه مختلف الطبقات الاجتماعية سببا رئيسيا في وجود مظهر للاضطهاد استمر بضع سنوات عانى فيها الجميع شتى أنواع التسلط الظالم .

ففي عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٦م « اشتدت وطأة النشو على الناس جميعا »(١١١) . كذلك في محرم عام ٧٣٧هـ /آب- اغسطس عام ١٣٣٦م « اجدبت زراعة الفول ، فألزم النشو سماسرة الغلال ألا يباع الفول إلا للسلطان فقط ، فتضرر أرباب الدواليب »(١١٢) .

ومن ثم بلغ من سطوة النشو ناظر الخاص أنه أخذ يتدخل في أسعار المواد الغذائية الضرورية ، فيشتريها من الباعة بسعر منخفض ، ثم يبيعها على الناس بسعر عال مما أدى إلى إثارة نقمة الرعية . إلى جانب عادته في فرض البضائع التالفة

على صغار التجار أصحاب الحوانيت المتواضعة لكي يشتروها حسب السعر الذي يفرره ، الأمر الذي يعني تكبدهم الخسائر الجسيمة بدون مقابل . ويظهر أنه كان يعتقد أن صلاحياته الواسعة تعطيه الحق في مزيد من الكسب غير الشرعي وغبن حقوق الناس وحريتهم في البيع والشراء كما حدث في عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م عندما « ارتفع سعر اللحم لقلة جلب الأغنام حتى أبيع الرطل بدرهم وربع ، وسبب ذلك أن النشو **كان يأخذ الغنم بنصف قيمتها** ، فكتب إلى نائب الشام ونائب حلب بجلب الأغنام . ثم أن النشو استجد للسواقي التي بالقلعة أبقارا ، وأحضر أبقارها التي قد ضعفت وعجزت مع الأبقار التي ضعفت بالدواليب ، **وطرحها على التجار والباعة بقياسر القاهرة ومصر وأسواقها ، حتى لم يبق صاحب حانوت حتى خصه منها بشيء على قدر حاله** ، فبلغ كل رطل منها درهمين وثلثا ، ورميت تلك الأبقار على الطواحين والحمامات كل رأس بمائة درهم ، ولا تكاد تبلغ عشرين درهما ، فبلي الناس من ذلك بمشقة وخسارة كبيرة »[١١٣] .

وكذلك قاسى الناس بسبب النشو من التهم الظالمة من أجل تعويق استمرارهم في ممارسة النشاط التجاري . علاوة على تعرض متاجرهم وحوانيتهم وبيوتهم للهجوم الحكومي المفاجىء من أجل مصادرة ما فيها من بضائع يريدها . إلى جانب ازدياد نشاطه المعهود في إجبار الناس على بضائع معينة ـ ربما كانوا لا يحتاجونها ـ بثمن باهظ ؛ فيذكر المقريزي أنه في عام ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م « عدم فرو السنجاب ، فلم يقدر على شيء منه لعدم جلبه . فأمر النشو بأخذ ما على التجار من الفرجيات المفراة فكبست حوانيت التجار والبيوت ، حتى أخذ ما على الفرجيات من السنجاب ، فبلغ النشو وقوع التجار فيه ودعاؤهم عليه ، فسعى عند السلطان عليهم ، ونسب جماعة منهم إلى الربا في المفاوضات ، وأنهم جمعوا من ذلك ومن الفوائد على الأمراء شيئا كثيرا . وأن عنده أصناف الخشب والحديد وغيره ، واستأذنه في بيعها عليهم . فأذن له السلطان ، فنزل وطلب تجار القاهرة ومصر كثيرا من أرباب الأموال ووزع عليهم من ألف دينار كل واحد إلى ثلاثة آلاف

دينار ، ليحضروا بها ويأخذوا عنها صنفا من الأصناف ، فبلغت الجملة خمسين ألف دينار عاقب عليها غير واحد بالمقارع حتى اخذها »(١١٤) .

بالإضافة إلى ذلك كله يشير المقريزي ضمن حوادث سنة ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م إلى واقعة تحوي الكثير من سيمات هذه السنوات التي نعني بدراستها حيث يقول :

« شكا المماليك السلطانية من تأخر كسوتهم ، فطلب السلطان النشو وألزمه بحمل كسوتهم من الغد ، ومعها مبلغ عشرين ألف دينار . فنزل النشو وألزم الطيبي ناظر المواريث بتحصيل خمسة آلاف دينار ، وبعث المقدمين إلى الأسواق ، ففتحوا حوانيت التجار ، وأخذوا كسوة المماليك وحوائصهم وأخفافهم ونعالهم وغير ذلك ، وأخذوا مركبا لبعض الكارم فيه عدة بضائع طرحوها على الناس بثلاثة أمثال قيمتها ....

....

وفتحت قيسارية جهاركس(١١٥) ، وأخذ منها مقاطع الشرب برسم الكسوة . فارتجت المدينة بأهلها ، وترك كثير من التجار حوانيتهم وغيبوا ، فصارت مفتحة والأعوان تنهب لأنفسها ما أرادت ، فلم ير يومئذ بالقاهرة ومصر إلا باك أو شاك أو صائح أو نائح ؛ فكانا يومين شنيعين . وعول أرباب الحوانيت على رفع مافيها وخلوها ، فعرّف النشو السلطان ذلك ، فنودي : « من أغلق حانوته أخذ ماله وشنق » ،ففتحوها . ثم أخرج النشو من الأهراء عشرة آلاف إردب قمحا ، وطرحها على أصحاب الطواحين والآبازرة »(١١٦) .

وهكذا نلاحظ حقيقة حدوث نهب مسئولي الحكومة للمتاجر والحوانيت لسد حاجات معينة للطوائف المستخدمة في الكادر الوظيفي المملوكي ، ولا يقتصر هذا التطاول الحكومي على ذلك ، بل يشمل سلب بضائع الناس وطرحها قسرا على التجار لشرائها بسعر مرتفع . وقد كان لهذا الموقف غير الطبيعي نتائج وخيمة العواقب حيث تجرأ موظفو الحكومة على سلب الدكاكين ، فاشتدت حركة السلب والنهب في ظل الفوضى والظلم . كما خاف التجار على بضائعهم ، فأغلقوا

الدكاكين والحوانيت خشية نهبها ، مما أدى إلى تشنج الحياة الاقتصادية . وعلى ذلك نشطت الحكومة المملوكية في وضع حد لذلك الموقف المتأزم ، إذ صدر أمر سلطاني رسمي بفتح الأسواق كي تعود حركة التبادل التجاري إلى حيويتها السابقة ، وتزدهر القيساريات بأنشطة البيع والشراء . ولكن من جانب آخر دعت حاجة الحكومة إلى صرف مرتبات المماليك السلطانية إلى قيام النشو بطرح القمح المخزون في الأهراء الحكومية[117] والشون الخاصة على التجار في الأسواق بسعر باهظ ، مما يبين أقصى صور التطاول الحكومي ضد التجار والباعة وأصحاب الحوانيت الصغيرة . كل هذا يفسر جوانب مختلفة من ظاهرة معينة تميزت بها هذه الفترة القصيرة من حكم الناصر محمد بن قلاوون ألا وهو التسلط الحكومي ضد الرعية . وبعد ذلك كان طبيعيا أن ينجم عن ذلك توتر اقتصادي شل جميع جوانب النشاط التجاري في البلاد . غير أن الرغبة السلطانية في عودة الحياة الداخلية في المجتمع إلى طبيعتها الحيوية المعهودة كانت عاملا فعالا في بعث أسباب الانتعاش الإجتماعي تدريجيا إلى فعاليتها المطلوبة لسد جميع متطلبات الحياة اليومية سواء على مستوى الفرد أو الدولة .

زيادة على ذلك اجتهد النشو في القبض على كل من تسول له نفسه الجرأة على معارضة النشو والوقوف في وجهه لمنعه من التطاول على أموال اليتامى . وقد وقف بعض المصلحين في وجه النشو معارضين سياسته هذه ، فما كان من النشو إلا أن تحدى المعارضين لسياسته الظالمة ضد حقوق الناس إلى درجة القبض على معارضيه وسجنهم بتهم باطلة كيدا بهم وانتقاما . إذن فقد حمل القضاة رآية الدفاع عن حقوق العامة والأيتام ضد كبار المسئولين المتسلطين حيث كان يحدث في بعض الأحيان أن تلك الطوائف الضعيفة لا تجد من يدافع عن حقوقها الضائعة إلى جانب أن الدولة حرصت على التحقيق الدقيق مع المتهمين ظلما وبهتانا من كبار المسئولين . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه في عام ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م ، سعى النشو بقاضي إلاسكندرية عماد الدين محمد بن اسحاق البلبيسي[118] شيخ

خانكاة بهاء الدين أرسلان[119] ، من أجل أنه عارضه في أخذ أموال الأيتام ، ورماه بأنه أخذ مالا للأيتام اشترى بها عدة جواري . فطلب البلبيسي من الاسكندرية وسلّم إلى ابن المرواني والي القاهرة ليخلص منه مال الأيتام ، فقام بأمره الأمير جنكلي بن البابا والحاج[120] آل ملك والأحمدي ، حتى توجه الضياء[121] المحتسب وآقوش البريدي[122] للكشف عنه ، فلم يظهر لما رمي به صحة ، وأكثر ما عيب عليه أنه مطّرح الاحتشام ، يمشي في الأسواق لشراء حاجته ، فأفرج عنه »[123] .

علاوة على ذلك اشتد النشو في اغتصاب حقوق الناس بأن صار يحتاط على أموال التركات دون أن يعطي الورثة منها شيئا بحيث أصبح قادرا على حمل الأموال الكثيرة إلى الخزانة السلطانية ، في حين اشتد الأمر على الناس وصارت التركة تنهب علانية بحضور الورثة في ظل مساعدة السلطة والقوة[124] .

كما استمر النشو في ممارسة منهجه التجاري المتسلط في فرض البضائع المختلفة الأنواع على التجار كل حسب ما هو متخصص به من بضائع ومواد تجارية ، ولكن حسب السعر المقرر الذي يناسب احتياجات الخزانة الخاصة[125] .

كذلك حرص النشو على عادة مصادرة البضائع النادرة والقطع الثمينة بمبالغ رمزية قليلة ، ثم بعد ذلك يجتهد في بيعها على تجار القاهرة بثلاثة أمثال قيمتها لمنفعة الخزانة السلطانية[126] .

زيادة على ذلك اجتهد النشو في عام ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٧ م في طرح ما زرع بناحية قليوب من الفول الأخضر والبرسيم على التجار بحساب ثلثمائة درهم للفدان الفول والبرسيم بمائتي درهم ، ومن كان يتجرأ للشكوى عند السلطان يتصدى له بالضرب الشديد[127] .

وقد كان بعض الأمراء المماليك يستغلون مكانتهم في الجهاز الإداري للدولة

من اجل تسخير العمال والصناع في أعمال البناء الخاصة بدون أجر مما يوضح أبرز صور السخرة في العصر المملوكي . إلى جانب المعاملة القاسية التي كان يتلقاها هؤلاء العمال من أولئك المجحفين بحقوقهم حيث يشير المقريزي إلى أنه في عام ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٨ م « أنشأ الأمير آقبغا عبد الواحد(١٢٨) مدرسة بجوار الجامع الأزهر ، وكان موضعها دار الأمير ابن الحلي **وألزم الصناع بالعمائر السلطانية أن يعملوا فيها يوما من الأسبوع بغير اجرة ، فكان يجتمع في كل أسبوع بها كل صانع بالقاهرة ومصر ، ويعملون نهارهم** . وحمل لها آقبغا جميع ما يحتاج إليه من عمائر السلطان ، وأقام بها من مماليكه شادا لم ير أظلم منه ، **فعسف الصناع وضربهم** »(١٢٩) .

، كما كان بعض نواب الأقاليم المملوكية شرها إلى درجة الأعتداء على أموال الرعية . ولكن الناصر محمد الذي كان حريصا على حسن سلوك نوابه لم يكن يتردد في استدعاء أولئك الظالمين وتوبيخهم جزاء ما اقترفوا بحق الرعية ، فقد حدث في عام ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م أن « قدم الملك الأفضل محمد بن المؤيد اسماعيل(١٣٠) صاحب حماة باستدعاء السلطان ، **وقد كثرت شكاية الناس له من شغفه باللهو وأخذه أموال الرعية** ، وقد شفع فيه الأمير تنكز نائب الشام فقدّم الأفضل للسلطان والأمراء تقادم جليلة ، ثم سافر إلى بلده بعد ما وصّاه السلطان بحضرة القضاة ، وعدّد ذنوبه ، وأخبره أنه قبل فيه شفاعة نائب الشام ، ثم خلع عليه وسفّره(١٣١) .

كذلك من مظاهر هذه الحقبة اللافتة للنظر واقعة حدثت في عام ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م إذ « اشترى بدر الدين أمين الحكم ملكا لبعض الأيتام ، فحضر إليه العلم القراريطي شاد القراريط يطلب منه موجب الديوان عن الملك المذكور ، فأفضى الحال بينهما إلى مفاوضة بمجلس قاضي القضاء عز الدين بن جماعة(١٣٢) ، أطلق فيها العلم لسانه بما أوجب تعزيره ؛ فانصرف إلى النشو وعرفه أنّه لما طالب

أمين الحكم بالقراريط عزره ابن جماعة وكشف رأسه ، فحرّك ذلك منه كامنا كان في نفسه من ابن جماعة ، وبلغ السلطان ذلك ، وشنّع عليه بأن أمين الحكم لما امتنع من دفع القراريط عن الملك أخرج إليه العلم مرسوم السلطان وعليه ، « محمد بن قلاون » ، فأخذه منه ورماه بالأرض عند النعال ، وقال : « تجعل في مجلس الحكم الباطل حقا لتأخذ أموال الأيتام ؟ » ، ثم كشف رأسه وضربه بالدرة ، فغضب السلطان وطلب أمين الحكم ، وأمر طاجار الدوادار[١٣٣] بضربه فضربه على باب القصر بالقلعة ـ والنشو جالس ـ ضربا مؤلما ، وقطع أكمامه ، وشهره بالقلعة ونودي عليه : « هذا جزاء من يمنع الحقوق السلطانية ، وألزم بحمل عشرين ألف درهم ، ورسم عليه فقام منها بخمسة عشر ألف درهم »[١٣٤] .

هذه الحادثة تبين عدداً من الظواهر التي تميزت بها هذه الفترة من حكم المماليك :

١ ـ كان للسلطان نسبة معينة من ثمن بيع أي عقار أو ملك للأيتام مما يؤكد نظرة الطمع عند الغني في مال اليتيم المحتاج .

٢ ـ وجود شاد حكومي رسمي يعمل على جمع هذه الحقوق السلطانية في أموال الأيتام يسمى « شاد القراريط » ، وكان هذا الشاد يجد التأييد السلطاني المطلوب في سبيل تحصيل أكبر قدر ممكن من أموال اليتامى بحجة أن جزءاً منها يعتبر من الحقوق السلطانية المشروعة .

٣ ـ وقوف القضاة إلى جانب المحتاجين والأيتام حتى ولو أدى الأمر إلى المشاحنة مع رجال البلاط السلطاني والعاملين على تحصيل الحقوق السلطانية كما كانوا يسمونها .

٤ ـ اتصاف بعض الشخصيات المعاصرة بالجرأة والشجاعة حيث كانت تجرؤ على التصريح بما يتعاطاه الحكام من أساليب الظلم والعسف تحت ستار الحق السلطاني للحاكم .

٥ - استخدام السلطان لمختلف وسائل الضرب والتعذيب والمصادرة والتشهير في حق كل من يمنع موظفيه من تحصيل الحقوق السلطانية المقررة في أموال أصحاب العقار من الأيتام والمحتاجين والفقراء وغيرهم .

ولا شك أن هذه الصورة التي تشير إليها الكتابات التاريخية المملوكية بمنهج غير مباشر حول موقف الناصر محمد نحو رعاياه من اليتامى أصحاب بعض الحقوق المادية تتضمن أكثر من علامة استفهام . إذ هل يمكن أن نتخيل أن الناصر محمد صاحب الأعمال الخيرية الكثيرة ، والمرافق العامة العديدة يطمع في مال الأيتام ! ؟ أم أن ذلك كان يعتبر جزءا من المكس المقرر على الممتلكات المباعة جميعها بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لأصحابها الأصليين ؟ اننا نرجح الرأي الأخير مع ملاحظة أن النشو وجماعته من المسؤولين المنتفعين قد كان لهم دور مهم في التأثير على تصرفات الناصر محمد مع العاملين في حقل بيع وشراء العقارات في سبيل تحصيل الفوائد المادية الجزيلة لصالح الخزانة السلطانية وجيوب المنتفعين العاملين في البلاط السلطاني .

ولقد اجتهد إذن كل من كبار الأمراء ونواب الولايات والمسئولين الإداريين في الاستفادة من الطاقة البشرية والمادية للناس أو الرعية المحكومين بمختلف الوسائل لخدمة العديد من الأغراض الشخصية والمقاصد الخاصة دون الأخذ بعين الإعتبار أدنى اهتمام بهدف الالتزام نحو هذه الرعية بكثير من الواجبات والمسئوليات . البعض يسخر هذه الفئات الضعيفة لأعمال التعمير والبناء الخاصة بدون مقابل ولو كانت بضع دراهم أو حتى معاملة حسنة طيبة . والبعض الأخر يحرص على تحصيل أكبر قدر من الثروة عن طريق سلب أموال الرعية بقوة السلطة والسطوة الحكومية ، في حين عانى صغار التجار والباعة وأصحاب الحوانيت من تعرضهم لظاهرة فرض بعض المتسلطين ذوي الشأن الكبير عليهم شراء أصناف كثيرة من البضائع التالفة بأثمان باهظة ، فيتكبدون نتيجة ذلك خسائر فادحة ربما يكون ضررها بالغا على البعض منهم مما كان يحتم تدخل السلطة العليا لرفع هذه

الضغوط البشرية الظالمة . ولكن يبدو لنا بشكل واضح أن المتطلبات المادية الكثيرة للبلاط السلطاني كانت من الأسباب التي دفعت هؤلاء المتسلطون للاعتداء على أموال الرعية من أجل تلبية حاجات حياة البذخ والمتعة والرفاهية غير المحدودة . ولعل أبلغ برهان على ما نقول انه « في حادي عشر جمادى الأولى (٧٣٩ هـ/ كانون الأول ـ ديسمبر ١٣٣٨م) قدم الأمير تنكز نائب الشام . وذلك أن ابنته التي تحت السلطان قرب وضع حملها ، فكتب السلطان يستدعيه ـ ومعه أهله وأولاده ـ لأجل مهم ابنته ، وتقدم السلطان إلى النشو بعمل بشخاناه وداير بيت من حرير مخمل ، ويزركشهما بمائة ألف دينار ، وأمره أن يجهز خمسين تشريفا للأمراء ، منها ثلاثة وعشرون تشريفا أطلس بحوائص ذهب كاملة ، وبقيتها ما بين طرد وحش ومصمط ، وطلب إليه أيضا ان يجهز ما تحتاج إليه النفساء ، وما يحتاج إليه من السروج ونحوها ، وما يحتاج إليه المهم ، مما يبلغ زيادة على ثلاثمائة ألف دينار .

فأخذ النشو في التدبير لذلك ، ورتب جهاته من ثمن سكر وعسل وقند وقماش وخشب يطرحه على الناس ، وعمل أوراقا بمظالم اقترحها بلغت جملتها خمسمائة ألف دينار ومائة ألف إردب غلة ، وأعلم بها السلطان من الغد . وطرح النشو ما عنده من البضائع على الناس بمصر والقاهرة ، حتى زلزلها بكثرة العقوبة ، ولم يراع أحدا . فحنق من ذلك الأمير الحاج آل ملك ، وبلّغ السلطان ما نزل بالرعية من الظلم ، فلولا ما كان من ملاطفة الأمراء في الحال لكان له وللسلطان شأن غير مرضي »(١٣٥) .

وهكذا كانت الأموال الطائلة تبذر بلا حدود من أجل غرض الرفاهية والبذخ دون مراعاة الوسائل غير الطبيعية التي كان يمارسها المسئولون لجمع هذه الثروات الكبيرة بشكل منتظم . والغريب حقا أن نجد الناصر محمد يرفض مناقشة القضايا التي يطرحها المخلصون له حول تدابير الظلم التي يقاسيها الناس على يد الموظفين السلطانية المجتهدين في ترضية الرغبات الخاصة للسلطان . ولعل هذا يعود بالدرجة الأولى إلى أن الناصر محمد كان يثق في ناظر الخاص « النشو » ثقة عمياء

مطلقة ، بل وكان على اقتناع تام بأن النشو يعمل من أجل متعته وسعادته ، وأن الذين يشككونه في ذلك إنما يقصدون التخلص من النشو الذي يوفر للسلطان ما لا يستطيع هؤلاء الأمراء تحقيقه . كل هذا هيأ للنشو إذناً سلطانياً مفتوحاً للقيام بما يريد من اعتداء على الناس ، وسلبهم ممتلكاتهم ، وبخسهم حقوقهم في مختلف ميادين الأنشطة الحياتية . علاوة على ذلك كان الناصر محمد مؤمنا بأن النشو كان مخلصا في خدمته وتوفير ما يريده من مال وفير على المستويين العام والخاص ، ولذا أطلق يده ليفعل ما يريد دون التحقيق بما كان يقع للرعية بسبب ناظر الخاص من تعسف وضغط وظلم . وعلى ذلك تعاون كبار الأمراء والعامة للإطاحة بالنشو وما كان يتمتع به من صلاحيات مطلقة ؛ مما يؤكد أن كلا من القوي والضعيف ، الغني والفقير قد قاسى من تسلط النشو واتهاماته الباطلة وتطاوله غير الشرعي ، ويظهر هذا التصرف واضحا في عام ٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩ م عندما اقترح النشو أن ترتب « أوراقا تشتمل على فصول يتحصل فيها ألف ألف دينار عينا ، وقرأها على السلطان . . . منها الرزق الأحباسية على الجوامع والمساجد والزوايا وغير ذلك ، وهي مائة ألف فدان وثلاثون ألف فدان . . . . وأن يقيم شادا يختاره لكشف الرزق الأحباسية ، فما كان منها على موضع عامر بذكر الله يعطيه نصف ما هو وقف عليه ، ويأخذ من مزارعه عن النصف الآخر بحساب مائة درهم الفدان ، ويلزمه بخراج ثلاث سنين ، وما كان من الرزق على موضع خراب أو على أهل الأرياف من الخطباء الجهال ونحوهم أخذ واستخرج من مزارعه خراج ثلاث سنين من حساب مائة درهم الفدان . . . ومنها ما هو مرتب لجماعة من النصارى والرهبان سكان الديارات »(١٣٦) ويفصل المقريزي هذا التسلط على ممتلكات الناس وانتاجهم الزراعي فيقول :

« وكان أول ما بدا به النشو أن ندب جماعة لقياس الروضة جميعها مزدرعها وأراضي دورها ؛ وألزم أرباب الدور التي بها باحضار كتب دورهم ؛ وأن يقوموا عن أراضيها بقيمتها من تاريخ شرائها ووكل ابن صابر باستخراج ذلك منهم ،

وأخذ عن البروز في الدور خاصة مائة ألف وعشرين ألف درهم . وامر النشو مباشري الجوالي بقطع ما عليها من المرتبات عن جوامك القضاة والشهود ومشايخ العلم ونحوهم ؛ وكتب إلى جميع الأعمال بحمل مال الجوالي إلى خزانة الخاص ، ومن تعجل منها شيئا يستعاد منه ؛ فجمع من ذلك مالا كبيرا .

فانزعج الناس كلهم ، ولم يتجاسر أحد من الأمراء على السلطان في الحديث معه في ذلك ، حتى ذكر السلطان لهم أن له نحو المائتي ألف إردب غلة في البلاد وأنه يريد أخذها ، فتلطف به الحاج آل ملك وبيبرس الأحمدي وجنكلي بن البابا حتى سمح بأن يتمهل بطلبها حتى يفرغ الحرث ويقبض المغلّ .

فلما فرغ النشو من قياس الروضة ألزم أرباب الرواتب أن يحضروا إلى القلعة ومعهم تواقيعهم ، وألزم المباشرين بعمل الحساب وحمل ما تحت أيديهم من ذلك ، وألزم جميع أرباب الرزق الأحباسية باحضار تواقيعهم ، وبعث البريد إلى الأعمال بذلك ، وألزم ديوان الأحباس بكتابة الرزق كلها . فزلـزل أرض مصر قبليها وبحريها، ولم يقبل لأحد شفاعة حتى الأميرين بشتاك وقوصون ، فإنهما كانا إذا بعثا إليه في شفاعة رد عليها ردا جافيا وأغلظ على رسلهما »[١٣٧] .

وعلى ذلك يظهر لنا تطاول النشو على المراكز الـدينية حيث أخذ ينظر في امكانية الاستفادة من أراضي الوقف لتمويل المؤسسـات الدينيـة[١٣٨] ، فتم له تحصيل نصف إنتاج هذه الأراضي سواء نقدا أو عينا لمنفعة البلاط السلطاني . كما نلاحظ نظرته الواحدة إلى هذه المنشآت الإسلامية والكتابية مثل الكنائس والأديرة وغير ذلك مما يبين ترجيح كفة المصلحة المادية الخاصة على الاهتمامات العقائدية للديانات المختلفة . ومن ثم حرص على تحويل مال الجوالي « الجزية المفروضة على أهل الذمة » إلى خزانة الخاص[١٣٩] . بالإضافة إلى ذلك اجتهد النشو في تحريض الناصر محمد على التجرؤ لسلب الناس سواء بالاستيلاء على الغلة المزروعة وقت الحصاد ، أو ضريبة البيوت الممتلكة من أصحابها بأثر رجعي منذ تاريخ شرائها ،

مما يدل على ان النشو كان يبحث بروية وأناة عن المصادر التي يمكن تحصيل أي قدر مالي منها لصالح الخزانة السلطانية مهما كان ضئيلا .

ونتيجة لذلك كله كثرت شكوى الناس في النشو بسبب ما يقترفه بحقهم من المظالم والتعسف وبخس الحقوق ، فأصبح السلطان الناصر محمد يتلقى رسائل كثيرة بدون توقيع تحط من منزلة النشو وتفصح عما يحصل على يديه من البلاء ، كما ازداد كلام الأمراء ضد النشو واستغلاله ما يتمتع به من سلطات واسعة في النيل من الناس على اختلاف طبقاتهم إذ يقول المقريزي إنه في سنة ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م :
« اتفق وصول الأمير قرمجي الحاجب(١٤٠) من دمشق ، فأعاده السلطان سريعا ليستشير الأمير تنكز نائب الشام في أمر النشو ، **وأنه قد بغضه أهل الدولة كلهم ، مع كثرة نفعه لي** » .

ثم وجد السلطان عدة أوراق في حق النشو قد رميت له من غير أن يعرف رافعها ، منها رقعة فيها :

أيا ملكا أصبح في نشوة	من نشوة الظالم في نشيه
أنشيته فلتنشئن ضغائنا	سترى غباوتها بصحبة غيّه
حكّمته فحكمت أمرا فاسدا	وتوحّشت كلّ القلوب لفحشه
سترى بوارقها إذا ما أظلمت	وتحكمت أيدي الزمان ببطشه
ولتندمن ندامة كسعية	يوما إذا ذبح الخروف بكبشه

فلما قرأها السلطان تغّير لونه ومزّقها . ووجد السلطان ورقة أخرى فيها :

أمعنت في الظلم وأكثرته	وزدت يا نشو على العالم
ترى من الظالم فيكم لنا	فلعنة الله على الظالم

وعن قريب عاد قرمجي في سادس عشري المحرم ، وأخبر عن نائب الشام « **بأنه قد استفيض ما ذكره السلطان من بغض مماليكه للنشو ، وأن التجار وأرباب الأموال في خوف شديد من ظلمه ، ورأى السلطان فيه أعلى** . وكان يوم وصوله

بالقلعة منظرا مهولا ، فإنه اجتمع بها أرباب الرواتب والصدقات ، وليهم الأرامل والأيتام والزمناء والعميان ، وصاروا في بكاء ونحيب ، فتقطعت القلوب حسرات رحمة لهم . وشغل النشو عنهم بنفسه ، فحدث له قولنج ، وهو بخزانة الخاص . فأمر السلطان الناس أن ينصرفوا ويحضروا أول الشهر ، ومن تأخر شطب على اسمه . فنزل بعد الظهر من القلعة ، وتفرقوا تلك الليلة بالجوامع في القاهرة ومصر ، وهي ليلة سابع عشري المحرم ، للدعاء بسبب توقف النيل عن الزيادة ، فإنه كان قد توقف توقفا زائدا ، فلما قرب الوفاء نقص واستمر على نقصه أياما ؛ فصرفوا دعاءهم على النشو طول ليلتهم ، وكانوا جموعا كثيرة إلى الغاية . فأصبح النشو مريضا ، وانقطع بداره حتى فرغ المحرم ، فحذره الفاضل شمس الدين محمد بن الأكفاني مع قطع مخوف في أول صفر ، يخشى منه إراقة دمه » . (١٤١) .

وهكذا اتفق العلامة والأمراء والنواب على ضرورة التخلص من النشو من أجل نشر أسباب العدالة في البلاد ، فمنهم من راسل السلطان لتحقيق هذا الهدف ومنهم من أشار عليه بالقبض على النشو في سبيل راحة الرعية ، ومنهم من اتجه إلى الله في المساجد داعيا إياه ان يخلصهم من النشو وظلمه وما يأتيه من وسائل المصادرة والسلب بغير حق لجمع الأموال الطائلة ، وكل ذلك جعل الناصر محمد يرى اهمية وضع حد لهذه الاعتداءات التي كان النشو يقوم بها لخدمة الصالح العام للبلاد . (١٤٢) .

ومن ثم « طلب السلطان المقدم ابن صابر ، وأسرّ إليه أن يقف بجماعته على باب القلعة وباب القرافة ، ولا يدعوا أحداً من حواشي النشو وأقاربه وإخوته أن ينزلوا ، وأن يقبضوا عليهم كلهم ، وأمر السلطان الأمير بشتاك والأمير برسبغا الحاجب(١٤٣) أن يمضيا إلى النشو ويقبضا عليه وعلى أقاربه . فخرج بشتاك وجلس على باب الخزانة ، وطلب النشو من داخلها ، فظّن النشو أنه جاء لميعاده مع السلطان حتى يحتاطا على موجود آقبغا عبد الواحد ؛ فساعة ما وقع بصره عليه

أمر مماليكه بأخذه إلى بيته من القلعة ، وبعث إلى الأمير ملكتمر الحجازي[١٤٤] ، فأخذ أخاه رزق الله وأخذ أخاه المخلص وسائر أقاربه . فطار الخبر إلى القاهرة ومصر ، فخرج الناس كأنهم جراد منتشر . وركب الأمير آقبغا عبد الواحد والأمير طيبغا المجدي[١٤٥] والأمير بيغرا[١٤٦] والأمير برسبغا لإيقاع الحوطة على بيوت النشو وأقاربه وحواشيه ، ومعهم جمال الكفاة كاتب الأمير بشتاك ، وشهود الخزانة .

وأخذ السلطان يقول للأمراء : « وكم تقولون النشو نهب أموال الناس ! الساعة ننظر المال الذي عنده » ؛ وكان السلطان يظن أنه يؤديه الأمانة ، وأنه لا مال له . فندم الأمراء على تحسينهم مسك النشو خوفا من أن لا يظهر له مال ، سيما قوصون وبشتاك من أجل أنهما كانا قد بالغا في الحط عليه وإغراء السلطان به ، فكثر قلقهما ، ولم يأكلا طعاما ، وبعثا في الكشف عن الخبر .

فلما أوقع الأمراء الحوطة على دور الممسوكين بلغهم أن حريم النشو في بستان بجزيرة الفيل ، فساروا إليه وهجموه ، فوجدا ستين جارية وأم النشو وامرأته وأخته وولديه وسائر أهله ، وعندهم مائتا جنبة عنب وقند كثير ومعاصر ، وهم في عصر العنب ، فختموا على الدور والحواصل ، ولم يتهيأ لهم نقل شيء منها .

هذا وقد غلّقت أسواق القاهرة ومصر ، واجتمع الناس بالرميلة تحت القلعة ومعهم النساء والأطفال ، وقد أشعلوا الشموع ، ورفعوا على رؤوسهم المصاحف ونشروا الأعلام ، وهم يضجون ويصيحون استبشارا وفرحا بقبض النشو ؛ والأمراء تشير لهم أن يكثروا مما هم فيه ، واستمروا ليلة الثلاثاء على ذلك »[١٤٧] .

وفي يوم الإثنين الثاني من صفر سنة ٧٤٠هـ / ١٠ آب - أغسطس سنة ١٣٣٩ م عندما تم القبض على النشو « أفرج عن الصاحب شمس الدين موسى بن التاج اسحاق[١٤٨] وأخيه ، ونزلا من القلعة إلى الجامع الجديد خارج مصر ؛ فقال

الكمال جعفر الإدفوي[١٤٩] في يوم الإثنين هذا ، وفي معنى مسك النشو وغيره هذه الأبيات :

ان يوم الإثنين يوم سعيد فيه لا شك للبرية عيد
أخذ الله فيه فرعون جهرا وغدا النيل في رُباه يزيد

وقال شمس الدين محمد بن الصائغ المصري في معنى مسك النشو ، والإفراج عن شمس الدين موسى ، وزيادة النيل ، هذه الأبيات :

لقد ظهرت في يوم الإثنين آية أزالت بنعماها عن العالم البوسا
تزايد بحر النيل فيه وأغرقت به آل فرعون وفيه نجا موسى

وفيه زاد النيل بعد توقفه ، فقال في ذلك علاء الدين بن فضل الله كاتب السر :

في يوم الإثنين ثاني الشهر من صفر نادى البشير الي أن اسمع الفلكا
يا أهل مصر نجا موسى ونيلكم طغا وفرعون وهو النشو قد هلكا

وذلك انه كان قد نقص ، فلما قبض على النشو زاد ست أصابع ثم ثماني أصابع . وفي يوم الثلاثاء ثالث صفر نودي بالقاهرة ومصر : « بيعوا واشتروا واحمدوا الله على خلاصكم من النشو » .

وفيه أخرج رزق الله أخو النشو في هيئة تابوت امرأة حتى دفن في مقابر النصارى خوفا عليه من العامة .

وفيه أُدخل الأمير بشتاك على السلطان وطلب الإعفاء من تسليم النشو إليه ، خشية مما جرى على أخيه . فأمره السلطان أن يهدده على إخراج المال ، ثم يسلمه لابن صابر . فأخذه ابن صابر ليمضي به إلى قاعة الصاحب ، فتكاثرت العامة تريد رجمه حتى طردهم نقيب الجيش ، وأخرجه ابن صابر في زنجير بعنقه حتى أدخله قاعة الصاحب[١٥٠] ، والعامة تحمل عليه حملة بعد حملة ، والنقباء تطردهم »[١٥١] .

وفي يوم الثلاثاء الثالث من صفر سنة ٧٤٠هـ / ١١آب - أغسطس سنة

١٣٣٩م « طلب السلطان جمال الكفاة إبراهيم[١٥٢] كاتب الأمير بشتاك ، وخلع عليه ، واستقر في نظر الخاص[١٥٣] عوضا عن شرف الدين عبد الوهاب بن فضل الله ـ المعروف بالنشو ، بعد تمنعه . ورسم له أن ينزل للحوطة على النشو وأقاربه ، ومعه الأمير آقبغا والأمير برسبغا وشهود الخزانة . فنزل جمال الكفاة بتشريفه ، وركب بغلة النشو حتى أخرج حواصله . **وقد أغلق الناس الأسواق وتجمعوا من كل موضع ، ومعهم الطبول والشموع وأنواع الملاهي وأرباب الخيال ، بحيث لم يوجد حانوت مفتوح نهارهم كله . ثم ساروا مع الأمراء على حالهم إلى تحت القلعة ، وصاحوا صيحة حتى انزعج السلطان ، وأمر الأمير أيدغمش بطردهم »**[١٥٤] .

« وفي يوم الخميس خامسه (صفر سنة ٧٤٠هـ / ١٣آب ـ أغسطس سنة ١٣٣٩م) زينت القاهرة ومصر زينة عظيمة مدة سبعة أيام ، وعملت بها أفراح كثيرة ، **ونظم فيه العامة عدة أزجال وبلاليق ، وأظهروا من الخيال واللهو ما يجل وصفه »**[١٥٥] .

ومن ناحية أخرى رغب الناصر محمد في أن يضع حدا لذلك الاتجاه الخطير عند طائفة معينة اجتهدت في بعث رسائل مجهولة التوقيع إلى الناصر محمد تبين له بعض مظاهر النقص والضعف في البلاد مما كان يسبب له نوعا من الاضطراب والشك والارتياب المفزع .

وعلى ذلك « طلب السلطان والي القاهرة في يوم الأربعاء ثالث عشريه ، (صفر سنة ٧٤٠هـ / آب ـ أغسطس سنة ١٣٣٩م) وأمره أن يهدم ما بالقاهرة من حوانيت صناع النشاب ، وينادي « من عمل نشابا شنق » ، فامتثل ذلك . وخربت أيضا جميع مرامي النشّاب ، وغلقت حوانيت القواسين »[١٥٦] .

ونتيجة لهذه الإجراءات أصاب الناس « الهول الشديد »[١٥٧] ولعل الناصر محمد كان يرى في ذلك المنهج الغامض لاطلاعه على ما يحدث في البلاد من

تناقضات يعاني منها العامة بوجه خاص تقليلا من شانه كسلطان لدولة المماليك لاسيما وأن « دار العدل » كانت مفتوحة باستمرار للنظر في الشكاوى التي ترفع للجهاز الحاكم . فأراد ان يسد كل منفذ يجد فيه البعض بابا لبث الفتن والافتراءات والدسائس الكاذبة بحيث يكف الناس عن إلحاق الأذى ببعضهم بواسطة الايحاء للسلطان بذلك عن طريق هذه الرسائل غير الموقعة .

أما النشو فقد قاسى شتى العقوبات الجزائية حتى هلك في يوم الأربعاء ثاني ربيع الآخر سنة ٧٤٠هـ / العاشر من تشرين الأول - اكتوبر سنة ١٣٣٩م ، ودفن في مقابر اليهود بكفن قيمته أربع دراهم ، **ووكل بقبره من يحرسه مدة أسبوع خوفا من العامة أن تخرجه وتحرقه »** (١٥٨) .

وكان التعسف يقع في أحيان كثيرة نتيجة تلك السطوة الكبيرة التي حصل عليها بعض النظار في البلاط المملوكي مثل ناظر الدولة(١٥٩) على سبيل المثال ، الذي كان له حق التطاول والحيلولة دون صرف مرتبات العاملين في الجهاز الوظيفي .

في صفر سنة ٧٤٢هـ / تموز - يولية سنة ١٣٤١م « وقع بين قاضي القضاة حسام الدين الغوري الحنفي وبين موفق الدين ناظر الدولة ، بسبب معلومه ، وقد توقف صرفه ، فكتب قاضي القضاة حسام الدين إليه ورقة يذكر فيها مساوىء الكتاب ، وأفحش القول فيهم . فشق ذلك على موفق الدولة وعلى بقية الكتاب ، **وبلغوا السلطان عنه تسلطه على أعراض الناس وسفه قوله »**(١٦٠) .

ومن ثم يظهر لنا من جانب آخر شجاعة فئة من موظفي الدولة بحيث إنهم لم يخشوا الطعن في كفاءات كبار الإداريين ، بل ووصفهم بالسوء وعدم الدراية . ولكن يبدو أن هؤلاء الإداريين كانوا أقرب إلى السلطان ، وبالتالي أكثر تأثيرا عليه مما يؤدي إلى تعرض البعض من الناس للظلم والاضطهاد والتعسف .

وأحيانا كانت طائفة من أسافل الناس تصل إلى مركز عال وصلاحيات

مطلقة بسبب ما تتمتع به من منزلة رفيعة في نفس السلطان ونجاحها في غمره بأسباب اللهو والمتعة ، فيكون في وصولها إلى مناصب السلطة وبالا على الناس بمختلف طبقاتهم ، من ذلك أنه في يوم الخميس الثالث عشر من شوال سنة ٧٤٢هـ / ٢٦ آذار ـ مارس سنة ١٣٤٢م « طلب السلطان الوزير نجم الدين ، ورسم له أن يكون يوسف البزدار(١٦١) ورفيقه مقدمي البزدارية ومقدمي الدولة(١٦٢) وخلع السلطان عليهما كلفتاه زركش وأقبية طردوحش بحوائط ذهب . فحكما في الدولة وتكبرا على الناس ، وسارا فيهم بحمق زائد ، وصارا لا يأتمران بأمر الوزير ، ويمضيان ما أحبا . وصحبهما كثير من الأشرار ، وعرفوهما بأرباب الأموال ، فشملت مضرتهما كثيرا من الناس ، وانهمكا في اللهو ، فثقل أمرهما على الكافة »(١٦٣) .

وهكذا كان جهل أصحاب السلطة سببا أساسيا في معاناة الشعب لكثير من مظاهر الضرر والألم مما كان يؤثر على شعبية السلطان الحاكم ومقت الناس له ، بل ربما يؤدي ذلك إلى عزله وتعيين سلطان آخر بدلا منه .

كذلك من الأمثلة الدالة على وصول بعض السفهاء من ذوي الأوضاع الاجتماعية الوضيعة إلى المناصب العليا في سلطنة المماليك أنه في مستهل رمضان سنة ٧٤٤هـ / الثاني عشر من كانون الثاني ـ يناير سنة ١٣٤٤م « فرغت عمارة القاعة المعروفة بالدهيشة(١٦٤) من القلعة ، وفرشت بأنواع البسط والمقاعد الزركش ، وجلس فيها السلطان وبين يديه جواريه . فأكثر من الانعام والعطاء ، وكان قد اختص بالمملوك بيبغا الصالحي(١٦٥) وأمره وخوّلة في نعم جليلة ، وزوجه بابنة الأمير أرغون العلائي(١٦٦) ، وهي أخت السلطان لأمه ، وعمر له حوانيت خارج باب القرافة . وكثر استيلاء الجواري والخدام على الدولة وعارضوا النائب ، وأبطلوا ما أحبوا إبطاله مما يرسم به ، حتى صار يقول لمن يطلب شيئا : « رح إلى الطواشية ينقضي شغلك » ، فإذا بلغهم ذلك أهدروا مكانته وردوا أفعاله »(١٦٧) .

وعلى ذلك نجم عن هذا الوضع غير الطبيعي تلاعب أولئك المماليك غير الأكفاء بما أغدقه السلطان عليهم من صلاحيات واسعة وامتيازات عديدة مما ادى إلى اهدار حقوق الناس وشدة معاناتهم ، بل واستحالة تحصيل مخصصاتهم المادية في الدواوين الحكومية . علاوة على صعوبة الشكوى إلى السلطان حيث يقف هؤلاء المنتفعون حاجزا يحول دون وصول المظلومين والشاكين إلى البلاط السلطاني .

ومن ناحية أخرى هيأ ضعف السلطان المملوكي الجالس على كرسي الحكم فرصة مناسبة للمماليك السلطانية للاستمتاع بمختلف وسائل اللهو والمجون ، وممارسة جميع أسباب تحقيق المنفعة حتى ولو اقتضى ذلك خرق مبادىء الشريعة الإسلامية ، والاعتداء على الحرمات وحقوق الخلق ، الأمر الذي تضمن الكثير من معاني الاساءة إلى السمعة السلطانية ، بل إلى الطابع الديني السليم الذي اجتهد مؤسسو سلطنة المماليك في تأكيده من أجل خدمة هدف الشرعية الحقة في الحكم . بالإضافة إلى ذلك ساعد أولئك السلاطين ذوو الإرادة المسلوبة على تعزيز مواطن الضعف هذه بواسطة الإبقاء على طائفة النهابين في وظائفهم في سبيل تحصيل المنافع المادية الوفيرة لصالح الخزانة السلطانية(١٦٨) حيث تكبد الناس العديد من مظاهر تسلط أصحاب السلطة على ممتلكاتهم ، إذ يشير المؤرخ المقريزي إلى أنه في جمادى الآخرة سنة ٧٤٦هـ / تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٤٥م « عاد السلطان من سرياقوس إلى القلعة ، بعدما تهتكت المماليك السلطانية بشرب الخمر والإعلان بالفواحش ، **وركبوا في الليل وقطعوا الطريق على المسافرين ، واغتصبوا حريم الناس ، وصارت سرياقوس حانة** .

وفيه عزل تاج الدين ابن الصاحب أمين الدين بن الغنام ، من نظر البيوت(١٦٩) . **وذلك أنه علم باجتهاد السلطان في تحصيل المال فضبط البيوت ، ووفر فيها عشرين ألف درهم** ، وأعلم السلطان بها من غير علم أرغون شاه(١٧٠) الأستادار . فتنكر عليه أرغون شاه فضربه ، فسعى عليه أفلاطون كاتب سنجر الجمقدار(١٧١) عند غرلو (١٧٢) بألفي دينار ، فولاه عوضه ، **وولى أيضا ابن وجه**

الطوبة نظر الأوقاف الصالحية اسماعيل ، بعدما حمل لبيت المال خمسمائة دينار . .

. . . .

وفيه ألزم من بيده رزقه من أرض مصر ، أو أرض استأجرها ، أن يقوم عن كل فدان بمائة وخمسين درهما . فأخذ من ذلك مال كثير ، قام غرلو باستخراجه . فازدادت مكانته عند السلطان ، وعظم قدره بين الناس . وانتمى إليه جماعة ، وصاروا يغرونه بأرباب الأموال ، ويفتحون له أبواب المظالم . واستدعى غرلو طغيتمر(١٧٣) متولي البهنسي ، وألزمه بحمل أربع مائة ألف درهم ، وأخرق به »(١٧٤) .

كذلك يظهر لنا بشكل واضح تمادي السلطان وأعوانه من كبار المتنفعين في استخراج الضرائب الباهظة من أموال الناس وأراضيهم . فنزل بخلق الله أصناف من الظلم والغبن حيث تفانى هؤلاء الطغاة في الإعتداء على الناس وإجبارهم قسرا على دفع الأموال الطائلة على أساس أنها مكوس يتوجب عليهم الوفاء بها ، ومن يرفض ذلك يحل به العقاب الوخيم . ومن ثم بذل أعوان السلطان جهودا مكثفة لتحقيق الرغبات السلطانية لكي تزداد مكانتهم لدى السلطان ، ويحظوا بالمنزلة الرفيعة والألقاب الشريفة والمباهج الجليلة . كما نستطيع أن نتبين ممارسة عقوبة المصادرة ضد بعض أصحاب الأموال والأملاك كوسيلة سهلة للحصول على المبالغ الطائلة لتمويل مظاهر الترف الفاحش في البلاط السلطاني .

وعلاوة على ذلك يبدو أن عادة بيع المناصب الإدارية العليا في الدولة كانت شائعة في سلطنة المماليك حيث تبذل المبالغ الطائلة من المقتدرين والميسورين للوصول إلى الوظائف الرفيعة بغض النظر عما يتسم به طالب المركز الرفيع هذا من سوء الخلق ورداءة السمعة . إذن فقد كانت مسئوليات الدولة سهلة التحول إلى يد من كان قادرا على دفع ثمن أكبر ، بل إننا نعجب إذ نرى أن الواسطة إلى السلطان للحصول على هذا المنصب أو ذاك المركز هي « الخدام » الذين كانوا يصولون ويجولون في البلاط السلطاني حيث كان السلطان الضعيف منشغلا عن واجبات

الحكم والتزاماته بألوان متنوعة من المتع واللذات . وهكذا يمكننا أن نستنتج أن مسئوليات الوظائف المهمة في الدولة آلت في بعض الأحيان إلى جماعة من محترفي أعمال السوء ، ومن ثم فلم يكونوا أمناء مخلصين في القيام بواجبات المنصب الذي تبوأوه إذا اجتهدوا في اقتناص المنافع الخاصة من مختلف المصادر سواء أكانت شرعية أم غير شرعية مما أضر بكثير من المصالح العامة في المجتمع . إذن فقد وجد في سلطنة المماليك من لم يكن كفؤا ومع ذلك استطاع الحصول على منصب وظيفي مهم في الجهاز الإداري لمجرد أنه كان مقتدرا على تمويل الخزانة الخاصة بمبلغ كبير من المال حيث لم تعد المقدرة والكفاءة والدراية سبيلا إلى تولي هذه الوظائف الإدارية الحساسة في الدولة فيقول المقريزي إنه في ذي الحجة سنة ٧٤٦هـ / نيسان ـ أبريل سنة ١٣٤٦م « قدم ابن سالم قاضي القدس ، وقد عزله السبكي وأثبت عليه محضرا أنه باع أيتاما من يتامى المسلمين الأحرار للنصارى . وما زال ابن سالم يسعى بالخدام حتى كتب له توقيع بقضاء القدس ، على ألف وخمسمائة دينار حملها للسلطان ، ومثلها لمن سعى له »(١٧٥) .

كذلك من مظاهر التعسف الذي مارسه الأقوياء المشاركة في الألعاب الوحشية العنيفة ، وتسليط الخدام والكتاب على الناس كي ينالوهم بالضرر والأذى مما أدى إلى انتشار الفزع بين مختلف الفئات الشعبية العامة . بالإضافة إلى الخوف والجبن عن الشكوى للسلطان الذي كان يشجع تلك الألوان من اللعب غير البريء . ويبدو أن ذلك الوضع السيء كان سببا في تشجيع النهابين على سلب الحوانيت والقيساريات بحيث عمت الفوضى نواحي عديدة من البلاد . وبصدد هذا الوضع يشير المقريزي إلى أنه في ذي القعدة سنة ٧٤٦هـ / آذار ـ مارس سنة ١٣٤٦م « كثر لعب الناس بالحمام ، وكثر جري السعاة ، وتظاهر أرباب الملعوب بفنون لعبهم . وتزايد شلاق الذعر ، وسلط عبيد الخدام الطواشية وغلمانهم وعبيد الكتاب على الناس ، وصاروا كل يوم يقفون للضراب ، فتسفك بينهم دماء

كثيرة ، وتنهب الحوانيت بالصليبة خارج القاهرة . واذا ركب اليهم والي القاهرة لا يعبأون به ، فإن قبض على أحد منهم أخذ من يده سريعا ؛ فأشتد قلق الناس من ذلك ، ولم يجسر أحد ينكر شيئا من هذا »(١٧٦) .

ثم بعد ذلك في ذي الحجة سنة ٧٤٦هـ / نيسان - أبريل سنة ١٣٤٦م « نودي بالقاهرة ومصر أن لا يعارض أحد من لعاب الحمام وأرباب الملاعيب والسعاة ، **فتزايد الفساد وشنع الحال** »(١٧٧) .

وعلى ذلك هل يمكننا أن نعتبر اللهو السلطاني عنصرا رئيسيا فعالا في إشاعة روح الاضطراب والبلبلة داخل المجتمع المصري ، وأن التساهل الحكومي كان عاملا مساعدا على إثارة أسباب الفساد والتطاول على حقوق الناس وحرياتهم ؟ إذا عرفنا أن الجهاز الحاكم في أي كيان سياسي لابد وأن يلتزم بتوفير الغذاء والمأوى والكساء والأمان للفرد ، فلابد لنا أن ندرك أن عدم توفر أي من هذه العناصر يعتبر نقيصة مشينة تسيء الى انموذج اجتهاد السلطات المسئولة في القيام بواجبات الحكم على خير وجه لما فيه مصلحة الفرد والمنفعة العامة .

كذلك يظهر لنا دور جماعة المنتفعين من النـزعة السلطانيـة المتطرفـة للهو واللعب السيء حيث اشتط هؤلاء في كسب الفائدة الشخصية حتى ولو كان في ذلك مضرة طائفة من المواطنين ، فقد كان السعي وراء المنفعة الخاصة يمثل نوعا من السباق الجاد الذي يحمل بين طياته الكثير من المشاعر العدائية والنوايا الخبيثة . هذا وقد ترتب على ذلك وصول بعض حثالة القوم إلى المراكز العليا في الدولة نتيجة ما كانوا يتعاطونه من أسباب المتع غير البريئة في البلاط السلطاني من أجل إرضاء الرغبة السلطانية لمختلف أصناف اللذات والمتع .

في ربيع الأول سنة ٧٤٩هـ / حزيران - يونية سنة ١٣٤٨م تم الاتفاق على عمل جسر (١٧٨) بين الجيزة والمقياس(١٧٩) ، مع ملاحظة ألا يسبب ذلك دفع قوة الماء إلى بر مصر وبولاق ، وتخريب الأملاك هناك(١٨٠) وبعد محاولات متعددة باءت

بالفشل ومشاورات مستفيضة ، تكفل الأمير منجك بالإشراف على إتمام بناء الجسر[١٨١] . « فأراد الأمير شيخو[١٨٢] أن يكون عمله على الأمراء والأجناد وفلاحي البلاد فلم يوافقه الأمير منجك[١٨٣] واحتج بقرب زيادة النيل ، وأن الغلات قد تعطل حملها في النيل من النواحي لقلة الماء في مواضع الحمل ؛ والتزم بعمله من غير أن يسخر فيه أحدا . فركب الأمير بيبغا روس[١٨٤] النائب والأمير شيخو والأمير منجك وعامة الأمراء إلى الجزيرة ، وقاسوا منها إلى المقياس ، ليعمل هناك جسر[١٨٥] . فذكرت البحارة أن هذا الموضع لا يمكن سده لكثرة كلفه ، وأنهم إن سدوه أضر ببلاد الجيزة ، وقوى الماء على جهة مصر ، وأضر وأتلف ما على النيل من الدور . فسفه الأمير منجك رأيهم ، ورد قولهم والتزم للأمراء بسده . فعادوا وقدروا مصروفه على الأمراء والأجناد والكتاب وأصحاب الأملاك ، وسائر الناس ، وكتبت أوراق من ديوان الجيش[١٨٦] بأسماء الأجناد والأمراء وعبر اقطاعاتهم . وفرض على كل مائة دينار درهم واحد ، وفرض على كل أمير من أمراء الألوف ما بين أربعة آلاف درهم إلى خمسة آلاف درهم ، وفرض على بقية الأمراء والطلبخانة والعشرات بحسبهم . ورسم أن يؤخذ من كل كاتب أمير مقدم مبلغ مائتي درهم ، ومن كل كاتب أمير طلبخاناه مائة درهم . وفرض على كل حانوت من حوانيت التجار والباعة درهم ، وعلى كل دار بالقاهرة ومصر وظواهرهما درهمان ، وعل كل بستان عشرة دراهم الفدان ، وبعضها أخذ منه عن كل فدان عشرون درهما ، وعلى كل حجر من حجارة الطواحين خمسة دراهم . وجبي من كل صهريج ماء بتربة أو مدرسة مابين عشرة دراهم إلى خمسة دراهم ، ومن كل تربة ما بين ثلاثة دراهم إلى درهمين . وصقعت الأملاك التي استجدت من الدور والبساتين وغيرها ، فيما بين بولاق إلى كوم الريش[١٨٧] ومنية السيرج ، والأحكار التي عمرت على الخليج الناصري[١٨٨] وبركة الطوابين المعروفة ببركة الرطلي[١٨٩] ، وقنطرة الحاجب[١٩٠] وأرض الطبالة[١٩١] ، وجامع حكر أخي صاروجا[١٩٢] وقيست كلها وأخذ عن كل ذراع خمسة عشر درهما ، وأخذ من أقمنة

الطوابين والفواخير . وطلب مباشرو أوقاف الشافعي وأوقاف المدارس الصالحية[193] والظاهرية[194] والمارستان[195] وسائر الأوقاف وألزموا بمال . وكتب بطلب الرهبان من الديارات بالأعمال ، وقرر على كل منهم ما بين المائتي درهم إلى المائة درهم ، وأن يؤخذ عن كل نخلة ببلاد الصعيد درهم ، وجبي من المتعيشين في القاهرة ومصر ما بين درهم كل واحد إلى عشرة دراهم ، ومن كل قاعة ثلاثة دراهم ، ومن كل طبقة درهمان ، ومن كل مخزن أو اصطبل درهم ، ومن كل فندق وخان بحسبه ، وقرر على ضامنه المغاني خمسة آلاف درهم .

وعمل موضع المستخرج من الناس خان مسرور[196] بالقاهرة ، وشاد المستخرج الأمير تلك . وعمل لكل جهة من هذه الجهات شاد وكاتب ، وعدة أعوان من الرسل وصيرفي .

فارتجت أحوال المدينتين وأعمالها ، وبطلت الأسباب لسعي الناس فيما عليهم . وتسلطت العرفاء والضمان وأصحاب الرباع والرسل على كل أحد فلم يبق رجل ولا امرأة حتى جبوا منه . وكان الواحد منهم يغرم للرقاص والصيرفي والشاد ، ويعطي أجرة الشهود الذين يشهدون عليه أنه قام بما عليه .

وشرع منجك في جمع الأصناف المحتاج إليها ، وضرب له خاما على جانب النيل بالروضة[197] . ونودي في الناس من أراد العمل فله درهم ونصف ، وثلاثة أرغفة خبز ، فاجتمع له خلائق ، وعمل لهم موضعا يستظلون فيه من حر الشمس ، ورفق منجك بهم في العمل . وأقام منجك عدة من الحجارين لقطع الحجارة من الجبل ونقلها إلى الساحل ، وحملها في المراكب لبر الجيزة ، لعمل جسر من الجيزة إلى المقياس . ورتب منجك عمل جسر آخر من الروضة إلى الجزيرة الوسطى[198] ، وأقام الأخشاب بجانبي كل جسر منهما ، وردم التراب والحجارة في وسطه مع الحلفاء ، ورتب جمال السلطان لقطع الطين من بر الروضة ورميه بوسط الجسر ، وأقام على كل جهة شادين ومستحثين[199] .

وأقام منجك الصارم شاد العمائر على العمل ، ورسم الا يتأخر عنه صانع
وألزم تجار مصر وغيرهم بنقل التراب إلى الجسر ، فكان الرجل منهم يغرم في نقل
التراب ما بين الخمسمائة إلى الألف درهم ، ورميت عشر مراكب مملوءة حجارة في
وسط جسر المقياس . ولم يزل العمل مدة أربعة أشهر ، أولها مستهل المحرم
وآخرها سلخ ربيع الآخر .

وكان منجك قد حفر أيضا خليجا تحت الدور من موردة الحلفاء إلى بولاق
فلما زاد النيل جرى الماء فيه ، ودخلته المراكب الصغار . ففرح الناس به ، وسروا
سرورا زائدا ، ونسوا ما نزل بهم من الغرامة والمشقة .

غير أن الشناعة قامت على منجك لكثرة ما جبي من الأموال العظيمة ، حتى
أراد بيبغا روس النائب منعه من ذلك ، فلم يقبل منه ، ولم يتم من العمل سوى
ثلثيه ، وقويت الزيادة ، فبطل العمل .

وكان القاع في هذه السنة أربعة أذرع ، ونودي في أول الزيادة بإصبعين ، ثم
بعشر أصابع ، ثم بخمسة عشر إصبعا ، ثم بثمان ، ثم بعشرين ، ولم تزل الزيادة
تقوى حتى غرقت المقاتي ، والتقى البحر برأس الخليج الذي استجد ، وجرى فيه
الماء ثم علا الماء على الجسر ، وكاد يقطعه .

فركب منجك ومعه والي الجيزة وخلائق من العامة والأمراء ، وردمه
بالتراب ، فاندفع الماء إلى جهة الميدان وزربية قوصون . فكان قياس جسر
الجزيرة الوسطى مائتي قصبة ، في عرض ثماني قصبات ، وارتفاع أربع قصبات ،
وطول جسر المقياس مائتين وثلاثين قصبة ، وعدة مارمي فيه من المراكب الحجر اثنا
عشر ألف مركب ، سوى التراب والطين ؛ وغرم عليه مالا يمكن حصره . ويقال
أنه جبي من الناس بسببه زيادة على ثلاثمائة ألف دينار ، فإن الرجل كان يفرض
عليه درهمان ، فيغرم فيما تقدم ذكره عشرة دراهم »(٢٠٠) .

وفي رجب سنة ٧٤٩هـ / تشرين الأول ـ اكتوبر سنة ١٣٤٨م « كثر سقوط

الدور التي على النيل ، وذلك أن ماء النيل كثرت زيادته في إبتداء أوانها حتى غرقت المقاتي كما تقدم ذكره ، إلى أن كان الوفاء في يوم الجمعة أول جمادى الأولى ، وهو ثامن مسرى . ثم ولت زيادته ، وتوقف أياما ؛ ثم نقص إلى يوم عيد الصليب خمس أصابع فقلق الناس قلقا زائدا . فمن الله بزيادته حتى رد ما نقصه ، وثبت على سبعة عشر ذراعا وثمان عشرة إصبعا . فشمل الري البلاد وانحط سعر الغلال .

فلما أخذ ماء النيل في الهبوط تساقطت الدور المجاورة للماء شيئا بعد شيء ، ثم سقط أحد عشر بيتا بناحية بولاق دفعة واحدة من شدة الفلفيلة ، فأن الماء لما عمل الجسر الذي تقدم ذكره اندفع على ناحية بولاق ، وقوي هناك حتى سقطت الدور المذكورة وسقط ما خلفها ، وذهب فيها مال كبير للناس في الغرق ونهب الأوباش ثم خرب ربع السنافي ، وقطعة من ربع الخطيري ، وعدة دور »[٢٠١] .

هذه الحادثة تظهر العناية المملوكية الكبيرة بالإصلاح الزراعي والإنشاءات العامة لمزيد من المنافع الاجتماعية . كما تبين أن السخرة كانت من أبرز مظاهر التعسف التي تميزت بها بعض فترات الحكم المملوكي ؛ إلا أن بعض الأمراء المماليك رفضوا هذا المبدأ لما فيه من استغلال الأقوام الضعيفة في تقديم خدمات مجانية في مختلف مجالات العمل العضلي الثقيل تحت وطأة ضربات سوط أصحاب الأمر والنهي . كذلك يتضح لنا أهمية مبدأ جمع الضرائب الإلزامية من جميع طبقات السكان كل حسب مقدرته المادية ووفق نسبة تلائم دخله السنوي بحيث لا يقع إجحاف في حق أي من الرعية بغض النظر عن مكانته في المجتمع وقيمة ممتلكاته ومخصصاته . علاوة على أخذ قدر معين من المال عن الحوانيت والقيساريات والدور والبساتين والطواحين وصهاريج الماء والترب والأحكار والبرك والقناطر وأملاك الوقف بمختلف أنواعها والمخازن والقاعات بدفع المقرر عليه من الضريبة للمساهمة في مشاريع الإصلاح الزراعي . وقد كان من نتيجة ذلك كله أن ظهرت روح

التمرد والثورة ضد التمادي في التسلط على أموال الخلق عن طريق العرفاء والضمان والوكلاء لتوفير الإمكانات اللازمة لإنجاز مثل تلك المشاريع الضخمة.

وعلى ذلك يمكننا أن نلخص بعض النتائج المترتبة على وقوع مثل هذه الظاهرة الاجتماعية :

١ ـ الاهتمام بعمل الجسور أو السدود للتحكم في توزيع ماء النيل إلى مختلف المناطق المعمورة والمزروعة .

٢ ـ استخدام النيل كمعبر استراتيجي مهم لنقل الغلات الزراعية من مختلف النواحي إلى المدن الرئيسية شمال مصر مثل القاهرة والفسطاط والاسكندرية .

٣ ـ التعسف في تسخير « العامة » في سبيل تنفيذ الإنشاءات العمرانية الضخمة التي تهدف إلى تأدية جميع أصناف الخدمات البناءة في إطار الصالح العام للمجتمع .

٤ ـ تعاون فئات الأمراء المماليك الأوليجاركية ذات المصالح الشخصية المتباينة من أجل تقديم المشورة المناسبة لإنجاز أي مشروع مطروح للتنفيذ .

٥ ـ وجد من بين الأمراء المماليك من كان حريصا على حماية العامة من عادة السخرة التي كثيرا ما مارسها بعض أصحاب السلطة ضد هذه الطبقة الضعيفة من رعايا سلطنة المماليك ، بل وكان هؤلاء الخيرون يرون فيما يمكن أن يقدمه الأمراء والأجناد والفلاحون من خدمات يستطيعونها غنى عن تسخير العامة ، فقد كانت تلك الطوائف في وضع مالي واجتماعي ملائم وميسور لدرجة أنه يتيح لهم فرصا مواتية لتقديم الإمكانات المطلوبة دون عسر أو مشقة أو ضرر .

٦ ـ الصرف ببذخ كبير في سبيل الإنجازات العديدة لتحقيق المنافع الشاملة

لفائدة الرعية على مختلف مستوياتهم ، بل كان المشرفون على تنفيذ تلك المرافق والانشاءات لا يترددون في اتخاذ الرأي الحاسم بما يمكن أن تتكبده الدولة من مبالغ باهظة حيث يساهم ذوو الموارد المالية العالية والمتوسطة في تمويل مثل تلك المشروعات كل حسب مقدرته على أن يتم ذلك بشكل عادل يتناسب تناسبا طرديا مع قيمة دخله المالي .

٧ ـ كان إنشاء الكثير من المشاريع الإصلاحية في الدولة علاجا ناجعا للقضاء على ظاهرة البطالة حيث يستخدم هؤلاء العاطلين عن العمل في إنجاز تلك الإنشاءات مقابل أجر زهيد ، فيكونون بذلك مصدرا لمتعة كبيرة وفائدة شاملة ، كما يتوفر لهم بذلك القوت اليومي المناسب ، إلى جانب قضاء وقتهم في المفيد فلا يشغلوا أنفسهم بما يكون به ضرر مادي وعطل فكري .

٨ ـ كانت تلك الإنشاءات العامة تحقق الكثير من صور المنفعة الشاملة لمختلف الطبقات الاجتماعية دون تمييز أو تفرقة .

٩ ـ عانت الفئات الشعبية المتوسطة الدخل مشقة كبيرة في دفع أضعاف المفروض عليها من نصيب المشاركة في تكاليف تلك المشاريع العديدة مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتشار التذمر بين الناس ضد تلك السياسة المجحفة .

١٠ ـ ارتباط مسألة حدوث ري الأراضي الزراعية من ماء النيل ارتباطا وثيقا بطبيعة سعر الغلال والحبوب ، فإذا وقع ري البلاد انحط سعر الغلال وإذا توقف النيل عن الزيادة وقت الفيضان ولم يتم ري الأراضي الزراعية ارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا مما يثير مشاعر الخوف والفزع عند الناس خشية وقوع المجاعة .

١١ ـ كان وقوع ظاهرة عدم الاستقرار سواء اقتصاديا أم اجتماعيا أم سياسيا سببا

أساسيا في حدوث النهب على يد الحرافيش والأوباش مما كان يهدد السلام العام والأمان الأسري حيث تنهب الدور والمنازل والأملاك الخاصة بسبب ضياع عنصر الاستقرار ، ومن هنا جاءت أهمية توفر طابع الطمأنينة الاجتماعية في جميع فترات الحكم المملوكي بغض النظر عن مدى بروز سمة القوة في طبيعة السلطة القائمة في أثناء هذه الحقبة أو تلك .

كذلك من مظاهر التعسف التي قاسى الناس منها تطاول قطاع الطرق على ممتلكاتهم وسلبهم حاجياتهم الخاصة ، مما كان له بالغ الأثر في انتشار الفزع بين الناس . ولكن بعض الأمراء المماليك هبوا لنجدة هؤلاء المظلومين وتخليصهم من تسلط قطاع الطرق حتى ولو بذلوا في سبيل ذلك إقطاعات واسعة تمنح كمكافآت لأولئك الذين يسخرون جهودهم للقبض على أولئك اللصوص حيث يذكر المقريزي أنه في مستهل جمادى الأولى سنة ٧٤٩هـ / آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٨م « ركب السلطان إلى الميدان على العادة ، ثم خرج إلى ناحية سرياقوس في أول جمادى الأولى ، وأقام بها أياما . فكثر تسلط السراق على الناس ، فوكل بهم الوزير منجك عرب بني صبرة بإقطاعات ، وندبهم للركوب في الليل ، ودركهم تلك الأراضي »(٢٠٢) .

(٤) الرشوة والارتشاء :

وفي فترات ضعف الحكم المملوكي شاعت عادة بيع الوظائف مقابل مبالغ مالية باهظة مما يعني احتمال تولي بعض الناس الذين قد لا يكونون أكفاء ، المناصب العليا في الدولة إلا أنهم قادرون على الدفع وشراء الوظائف الكبيرة . وربما يحرم من تلك الوظائف من كان يتمتع بكفاءة إدارية ومقدرة فكرية عالية حيث إنه لا يملك المال اللازم لتولية هذا المنصب أو ذاك المركز . ففي رجب سنة ٧٤٩هـ / تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٤٨م « قصد عدة من أطراف الناس باب

الوزير للسعي في الوظائف بمال ، فلم يرد أحدا ، وكثر طعن الأمراء فيه بسبب ذلك »[٢٠٣] .

وهذا يعني دون شك أن طوائف العامة غير القادرة على دفع المال اللازم للحصول على الوظائف المناسبة ستظل طوال حياتها محرومة من ممارسة أي نشاط في حقل العمل الرسمي ، في حين كان المقتدرون من الناس المستعدين ماليا على دفع الرشاوي الكبيرة مقبولين دون شرط في مثل تلك الوظائف حتى ولو كانوا غير مؤهلين ولا يتميزون بكفاءة معينة من أي نوع مما يوضح بشكل ظاهر بعض أسباب الفساد داخل أجهزة الدولة في سلطنة المماليك .

وكذلك حرص بعض المنتفعين من عدم استقرار الوضع السياسي على الاستفادة من جميع المصادر التي تتيح لهم فرصا مناسبة للربح الشخصي ، فمن ذلك على سبيل المثال تزييف النقد ، وسك عملة معينة من الفضة تضاف إليها نسب معينة من الرصاص والنحاس ، وطرحها في الأسواق على أنها فضة خالصة ، مما يتيح لهم تحصيل فوائد جمة خلال فترة زمنية وجيزة ، إلى أن يكتشف أمر هذه الفلوس المزيفة ، وتتم مصادرتها من الأسواق مع اتخاذ الإجراءات الملائمة لكشف حقيقة الوضع للناس ، وختم الفلوس الفضية بشعار الحكومة الرسمي . ومما لا شك فيه أن العامة هم اكثر الفئات تضررا من تزييف النقد إذ أنهم لا يملكون سوى ما يتعاملون به من الرزق اليومي لشراء حاجاتهم من القوت والكساء ، فيقعوا في مأزق التعامل التجاري اليومي بالنقد المزيف . علاوة على أن بعض أصحاب الحوانيت يمتنعون عن فتحها خشية أن يبيعوا بنقد مزيف ، فيتكبدوا خسائر فادحة ، مما يشل حركة النمو التجاري في السوق .

ففي ذي الحجة سنة ٧٤٩هـ / آذار - مارس سنة ١٣٤٩م « **توقفت الأحوال بالقاهرة ومصر ، وغلقت أكثر الحوانيت بسبب زغل الفلوس بالرصاص والنحاس** . فنودي ألا يأخذ من الفلوس إلا ما عليه سكة ، وبرد الرصاص

والنحاس الأصفر ، فمشت الأحوال »(٢٠٤) .

ويعتبر منهج « الضمان » الذي سار عليه السلاطين المماليك لهدف جمع الضرائب والمكوس من أكثر الأسباب التي كانت مصدرا لمعاناة العامة من الظلم والتعسف . لقد حرص « الضمان » بشكل رئيسي على تحصيل نصيبهم أولا من قيمة الضريبة المدفوعة ، وحيث إن هذا النصيب يزيد كثيرا على نسبة الضريبة المقررة حكوميا ، فإن هذا يعني معاناة العامة من شتى أصناف الظلم والغبن والألم . من ذلك على سبيل المثال « ضامن الجهات » الذي يلتزم بجمع الضرائب من جميع مصادر الأنشطة التجارية ، وكذلك أماكن بيع مختلف أنواع الأغذية . وحيث إن هذا النشاط غير القانوني والجائر « لضامن الجهات » يثير ضده الكثير من مشاعر الحنق والغضب ، فإنه يسعى دائما من أجل تأكيد علاقاته برجال السلطة وأصحاب المكانة العليا في الدولة كي يجد له نصيرا يقف إلى جانبه ضد الشكاوى التي يرفعها الناس عليه بسبب أساليبه الظالمة لتحصيل المنافع الخاصة والفوائد الشخصية ، إلى جانب ممارساته الخاطئة في حق الناس على مختلف طبقاتهم . فإذا حدث وشكاه أولئك المظلومون لدى مسئولي الدولة ، فإنه يلجأ إلى أصحابه الإداريين الذين يقفون إلى جانبه ، ويردون الشكوى عنه ، بل ويؤثرون في السلطان بحيث لا يستجيب لما يرفع إليه من العامة من دعاوى يطلبون فيها الرحمة والحماية . وهكذا يستطيع « ضامن الجهات » ممارسة كل ما يريد من طرق جائرة ، ومناهج ظالمة ، في سبيل زيادة دخله الخاص من ضريبة الجهات ذات الفعالية التجارية الحيوية ، دون أن يخشى شكوى مظلوم ، أو دعوى متظلم ، فإن أنصاره كفيلون بالدفاع عنه ، وعن جميع أساليبه الظالمة في حق الناس كافة ، والعامة بوجه خاص ؛ حيث إنهم يمثلون الطبقة الضعيفة في المجتمع المصري .

ومن حوادث سنة ٧٥١هـ / ١٣٥٠م يقول المقريزي :

« أهل المحرم والناس في بلاء عظيم من فأر السقوف ضامن الجهات ، فإنه

أحدث حوادث قبيحة في دار البطيخ ودار السمك وسائر المعاملات ، وزاد في ضرائب المكوس ، وتمكن من الوزير منجك تمكنا زائدا ، حتى كان يقول : « هذا أخي » وكثرت الشكاية منه ، ووقفت العامة فيه للسلطان ، فلم يتغير الوزير عليه »(٢٠٥) .

ونحن في حقيقة الأمر نعجب من ظاهرة وقوف « الوزراء » إلى جانب هذا الضامن أو الكفيل ، الذي يتعهد بجمع الضريبة الحكومية المقررة على جهة ، أو مادة ، أو نشاط خاصة إذا عرفنا أن أولئك الكفلاء كانوا يجرؤون على إتيان جميع الأساليب الجائرة لهدف تحصيل أضعاف الضريبة المفروض جمعها من أجل اقتناء مبلغ كبير يشبع رغبة الجشع عند أولئك الطامعين في حقوق الناس وأموالهم . فمن ناحية نحن نتوقع وقوف وزراء الدولة مع الشعب حيث إن واجبهم يتضمن السهر على راحة الرعية ، والدفاع عن حقوقها الشرعية ، وحاجاتها القانونية . ومن ناحية أخرى كان من واجب هؤلاء الوزراء رفض مبدأ حماية المعتدين على أموال الرعية ، إذ أن هذه الحماية الحكومية لأولئك المنتفعين ظلما وعدوانا على حساب ممتلكات العامة ومدخراتهم النقدية تعني تشجيعا غير مباشر للضمان أو الكفلاء في التمادي لممارسة الأساليب غير المشروعة ضد الرعية ، وحقوقهم المادية والمعنوية ، مما أدى إلى انتشار الكثير من صور الظلم والضرر والإجحاف على حساب الحقوق الاجتماعية لجميع الناس . بالإضافة إلى ذلك يصبح من المتعذر على أولئك المضطهدين ماديا ومعنويا اللجوء إلى المسئولين الحكوميين الرسميين للشكوى حيث لا يوجد من يستمع إلى شكواهم أو يحاول النظر فيها . ومن ثم ضاعت نداءات الاستغاثة التي طالب بها العامة رجال الحكومة السهر على راحتهم ، وحمايتهم من جور الضمان ، وأساليبهم الملتوية والظالمة ، واعتداءاتهم المتكررة على أموالهم ، لكي يتمكنوا من مواصلة العيش في ظل الاستقرار الاجتماعي ، والأمان السياسي والعدل القانوني .

وكان وجود العربان في النواحي البعيدة عن المناطق المعمورة سببا في ظهور

ثلاث صور للفوضى الإجتماعية :

أولا : محاولات التمرد المستمرة ضد الحكم المملوكي بسبب رفضهم لمبدأ الاستقرار كقاعدة أساسية تستوجبها طبيعة شرعية الحكم القائم في الدولة .

ثانيا : اعتداءاتهم على الأماكن المستقرة ونهب ما فيها من موجودات مادية نفيسة ، مما يثير حفيظة المسئولين الحكوميين الذين يجتهدون في تخريب الأراضي الزراعية الخاصة بالعربان وما عليها من سواقي وأهراء وشون وغير ذلك .

ثالثا : ممارسة العربان لعادة قطع الطرق على المسافرين وعابري السبيل حيث يتعرضون لهم بالسلاح ويسلبون جميع ما لديهم من مال وأشياء وبضائع ، مما يعني انتفاء عنصر الأمان والاطمئنان في طرق المواصلات الرئيسية بين الولايات المملوكية ، الأمر الذي قد يشل حركة النقل التجاري بين مختلف أقاليم سلطنة المماليك . وفي ظل هذه الفوضى الاجتماعية يتم القبض على العديد من أوباش العامة نتيجة شيوع ظاهرة النهب والسلب في نواحي البلاد ، فيذكر المقريزي أنه في يوم الخميس الرابع والعشرين من ربيع الآخر سنة ٧٥١هـ / الثالث من تموز- يولية ١٣٥٠م « خرج إلى الإطفيحية سبعة أمراء ألوف ، وعشرون أمير طلبخاناه ، وقت العصر بأطلابهم ، فيهم الوزير منجك والأمير طاز[٢٠٦] . وسبب ذلك أن الأمير عرب بن الشيخي كان بالاطفيحية مقيما بها ، فاستمال العرب حتى وثقوا به ، وأتاه منهم نحو عشرين رجلا ، فقبض عليهم وركب بهم إلى القاهرة ، وأوقفهم بين يدي النائب الأمير بيبغا روس ، **فأمر بهم فقيدوا وحبسوا** ، وأعاده النائب إلى الاطفيحية . فقبض الأمير عرب بن الشيخي على خمسة أخر وقيدهم ، فأتاهم ليلا عدة من العربان وفكوا قيودهم ، وكبسوا خيمته ، ففر إلى القاهرة ؛ ومالوا على موجوده وانتهبوه . فعظم ذلك على الأمراء ، وخرجوا إلى الاطفيحية . وقد بلغ العرب خبرهم ، فارتفعوا الى الجبال ، **فقبض الأمراء على نحو مائة من الأوباش وأهل البلاد ، وقطعوا جميع ما هناك من شجر المغلّ ، وخربوا**

السواقي ، وعادوا بعد ثلاثة أيام ، في يوم الثلاثاء تاسع عشريه . فعادت العربان بعد رجوع العسكر ، وأكثروا من قطع الطريق » .(٢٠٧)

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي استشرت عادة تطاول الأمراء الأجلاب على حقوق الناس ، وحرمانهم ممتلكاتهم ، ونساءهم ، وأموالهم ، نتيجة تمتعهم بالكثير من أسباب السلطة والقوة إلى درجة أنهم اعتبروا هذا التمادي في الاعتداء على الناس حقا يمارسونه حيثما يريدون وكيفما يشتهون دون أن يخشوا موقف السلطة الحاكمة .

ففي شهر رجب سنة ٧٦٨هـ / آذار - مارس سنة ١٣٦٧م « تفاحش أمر الأجلاب بحيث سلبوا الناس في الطرقات ، وهاجموا الحمامات على النساء ، وأخذوهن بالقهر ، وقصدوا أرباب الأموال بالأذى ، حتى شمل الخوف الناس » .(٢٠٨)

ولكن كبار الأمراء المماليك تكاتفوا من أجل محاربتهم ، وهزيمتهم ، ولإراحة الناس من شرهم وطمعهم « فلما كان يوم الثلاثاء حادي عشرينه ركب الأمير تغري برمش للحرب في جماعة كبيرة من الأجلاب ، فركب الأمراء لحربهم ، وقبضوا على تغري برمش المذكور ، وعلى الأمير أينبك البدري ، والأمير قرابغا العزي ، والأمير مقبل الرومي ، واسحق الرجبي ، وبعثوا بهم إلى الإسكندرية ، ووقبضوا أيضا عدة من الأجلاب ونفوهم من أرض مصر »(٢٠٩) .

وهكذا يظهر لنا بشكل واضح أن السلطة الحاكمة كانت - في بعض الأحيان - عندما تحظى بشيء من القوة تضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه النيل من الرعية أو خدمة مصلحته الشخصية على حساب ممتلكات الآخرين ، ومخصصاتهم ، فيكون في هذا الأسلوب مثالا لكل من يناشده فكره تحصيل المنفعة الخاصة مما يخص غيره من الخلق سواء أكان كبيرا أم وضيعاً ؛ أرستقراطيا أم عاميا .

(٥) الظلم الاجتماعي :

وفي يوم الأربعاء السادس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧٨٢هـ / آب ـ اغسطس سنة ١٣٨٠م « نودي بالقاهرة ومصر الا يلعب أحد بالماء في النوروز[٢١٠] . وهدد من لعب فيه بالماء ان يضرب ويؤخذ ماله ، فامتنع الناس فيه مما كانوا يفعلونه . ووجد أربعة من الناس يلعبون بالماء في يوم النوروز . فضربوا بالمقارع وشهروا »[٢١١] .

ولا شك أن حرمان العامة من أهل الذمة أن يمارسوا ألعابهم المعتادة في الأعياد الدينية يصور شكلا واضحا للتعسف الرسمي ضد العامة ، إذ أنه من حق هؤلاء أن يلهوا بأسباب المرح والبهجة في أعيادهم الدينية دون منع رسمي أوحظر حكومي . وإذا كان الغرض من هذا المنع هو وضع حد للمبالغات غير الخلقية التي يأتيها البعض من خلال المشاركة بهذه الألعاب ، فقد كان من الممكن وضع قيود قانونية لمنع مظاهر التجاهر غير المهذب ، وليس حرمان الجميع من الاستمتاع بأسباب اللعب البريء في مثل تلك الأعياد .

وقد تطورت نزعة تعسف أصحاب السلطة ضد العامة في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي بحيث أصبح من السهل على المعاصرين أن يشهدوا الكثير من مظاهر هذا التعنت الحكومي ضد هذه الطبقة الضعيفة ، من ذلك مثلا حرمانهم من ركوب الخيول العربية الأصيلة ، وكذلك منع المكارية « العوام » من تحميل حاجاتهم على ظهور الأكاديش ، وكأن وضعهم الاجتماعي المتواضع يقضي بحرمانهم من الحقوق العادية بحيث أصبحت إمتيازا مقصورا على الأمراء والأغنياء والتجار ؛ إذ يشير المقريزي ضمن حوادث سنة ٧٩١هـ / ١٣٨٩م إلى أنه « نودي أن العامة لا يركب أحد منهم فرسا أصيلا ، وأن المكاريه لا تحمل على أكديش حملا »[٢١٢] .

وعانى الشعب في سلطنة المماليك ، في أحيان كثيرة من مظاهر الظلم بجميع

صوره بهدف خدمة المنفعة الخاصة للسلطان . وعندما يعزم السلطان القيام بفريضة الحج ، فإن هذا يعني اقتطاع جزء كبير من أرزاق الناس من أجل توفير الحاجات اللازمة لسفر السلطان برفاهية زائدة حتى ولو كان في ذلك مضرة الفقراء ، وحرمانهم من أرزاقهم ، وأسباب قوتهم اليومي ، دون رحمة أو عطف أو شفقة ، مما أدى إلى ظهور مشاعر الحقد والحنق ضد أصحاب السلطة في أثناء فترات تلك المحن الإجتماعية . ولا شك أن عدم حصول الفقير على درهم قوته اليومي يعتبر أكثر مظاهر الظلم العلني قسوة وإجحافا ، حيث يعاني الفقراء من الجوع والألم والعرى ، لحساب المتعة السلطانية ، وتلبية متطلبات الرفاهية والكماليات . بل إنه حتى كون الهدف الرئيسي من هذا السفر دينيا لم يقلل من تمادي عتاة المتسلطين في سلب الناس أموالهم ، وأرزاقهم ، ودراهمهم القليلة وجميع أسباب معايشهم ، في سبيل إشباع الرغبات السلطانية .

ففي ذي الحجة سنة ٧٤٦هـ / نيسان ـ ابريل سنة ١٣٤٦م «ركب الأمير طقتمر الصلاحي[٢١٣] البريد ، ليوقع الحوطة على جميع أرباب المعاملات وأصحاب الرزق والرواتب بالبلاد الشامية من الفرات إلى غزة . وألا يصرف لأحد منهم شيئا ، وأن يستخرج منهم ومن الأوقاف وأرباب الجوامك ألف ألف درهم ، برسم سفر السلطان للحجاز ، ويشترى بذلك الجمال ونحوها ، مما يحتاج إليه السلطان في سفره . **فمنعت الرواتب من الفقراء وغيرهم ، بحيث لم يصرف لأحد منهم الدرهم الفرد ، فكثر ابتهالهم وتضرعهم إلى الله تعالى في الدعاء على من قطع أرزاقهم**»[٢١٤] .

ومن المؤكدأن في فساد الحكم أذى الرعية ، فإذا تمودي في ذلك اختلت موازين الأوضاع الإجتماعية المستقرة ؛ أما إذا كان السلطان سيء الخلق عديم الإحساس بالمسئولية ، فان هذا يعني دون شك هدر الدماء بغير وجه حق ، وسلب الأموال دون خوف ، واستباحة الحرمات من النساء والبيوت والممتلكات من غير خشية أو تردد . ومن ثم يؤدي هذا الحال غير المستقر إلى ظهور عوامل التوتر

والفوضى . ويزداد الوضع سوءا عندما يعتبر السلطان المملوكي حدوث مثل تلك المآسي أمرا عاديا لا يستحق المعالجة الفورية الحاسمة . بل إنه يمنح الإذن الكامل للجميع لعمل كل ما يرغبون فيه من لهو ولعب وتهتك حتى يبلغ الانحلال الخلقي بين العابثين أقصى درجات من التهتك والتفسخ . ومن ثم يترتب على ذلك ضياع حقوق الكثيرين من طلاب الرزق الحلال ، والعمل الطيب ، والحياة المستورة ، ففي ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ / حزيران - يونية سنة ١٣٤٦م « توجه السلطان إلى سرياقوس ،وأحضر عنده الأوباش ، فلعبوا باللبخة ، وهي عصى كبار حدث اللعب بها في هذه الدولة ، وقتل في اللعب بها جماعة ، فلعبوا بها بين يديه ، وقتل رجل رفيقه . فخلع على بعضهم ، وأنعم على كبيرهم بخبز في الحلقة . واستمر السلطان يلعب بالكرة في كل يوم ، وأعرض عن تدبير الأمور . فتمردت المماليك ، ووأخذوا حرم الناس ، وقطعوا الطريق ، وفسدت عدة من الجواري . وكثرت الفتن بسبب ذلك حتى بلغ السلطان ، فلم يعبأ بهذا ، وقال : « خلوا كل أحد يعمل ما يريد » .

فلما فحش الأمر قام الأمير أرغون العلائي فيه مع السلطان ، حتى عاد إلى القلعة وقد تظاهر الناس بكل قبيح ، ونصبوا أخصاصا في جزيرة بولاق والجزيرة الوسطانية التي سموها حليمة ، بلغ مصروف كل خص فيها من ألفين إلى ثلاثة آلاف درهم . وعمل كل خص بالرخام والدهان البديع ، وزرع حوله المقاتي والرياحين ، وأقام بها معظم الناس من الباعة والتجار وغيرهم ، وكشفوا ستر الحياء ، وبالغوا في التهتك بما تهوى أنفسهم في حليمة ، وفي الطَمية . وتنافسوا في أرضها حتى كانت كل قصبة قياس تؤجر بعشرين درهما ، فيبلغ الفدان الواحد منها بثمانية آلاف درهم ، ويعمل فيها ضامن يستأجر منها الأخصاص »(٢١٥) .

كذلك من صور الظلم الشعبي الذي شهده المجتمع المصري في سلطنة المماليك تلك الغارات العدوانية التي كان يشنها العربان ضد سكان الصعيد من الفلاحين والتجار حيث تنهب الغلال من الشون والأهراء ، وتسرق البضائع أثناء

نقلها عبر الطرق التجارية المعروفة ، بل يتجرأ بعض أولئك العربان في الاعتداء على المدن الرئيسية ونهبها مما يسبب في إثارة عوامل الفزع والخوف في تلك المناطق المعمورة من ذلك على سبيل المثال أنه في رجب سنة ٧٤٩هـ / تشرين الأول - اكتوبر سنة ١٣٤٨م « قدم الخبر بقتل الأمير طغية كاشف الوجه القبلي ، فيما بين عرك وبني هلال ، وقتل كثير من أصحابه ، وأخذ ما معهم . وشن العرب بعد قتله الغارات على البلاد ،وأمعنوا في نهب الغلال وقطع الطرقات ، وذلك بعد دخولهم سيوط ونهبها . فعيّن عشرة أمراء للتجريدة ، ثم تأخر سفرهم خوفا على الزرع »(٢١٦) .

وفي ربيع الأول سنة ٧٦٧هـ / تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٦٥م « قدم الخبر بكثرة فساد أولاد الكنز ، وطائفة العكارمة بأسوان ، وسواكن وأنهم منعوا التجار ، وغيرهم من السفر ، لقطعهم الطريق ، وأخذهم أموال الناس »(٢١٧) .

وعلاوة على هذا وذاك كان ضعف شخصية السلطان ، وعدم استطاعته ممارسة مقاليد الحكم ، وجميع شئون الإدارة الداخلية والعلاقات الخارجية في سلطنة المماليك من الأسباب الرئيسية التي تهيء فرصة مناسبة للأمراء المماليك الاوليجاركية للاستيلاء على زمام السلطة ، وحرمان السلطان من جميع حقوقه في تصريف أمور الدولة . ومن ثم يبذل هؤلاء الأمراء المماليك اهتماما كبيرا في تحقيق المنافع الخاصة ، والفوائد الشخصية ، حتى ولو كان ذلك على حساب إهمال مصالح البلاد ، وأهدافها العامة . وبالنتيجة أن يعم الفساد ، وتنتشر مظاهر الفوضى السياسية ، والفوارق الاجتماعية والفساد الاقتصادي ، مما يضر كثيرا غرض الاستقرار الشامل في المجتمع الإسلامي تحت ظل حكم السلاطين المماليك . بل إن ذلك الوضع كفيل بانتفاء كل عناصر الارتقاء الإنساني خاصة عند انتشار جميع صور الإنحلال الاجتماعي حيث تفقد الدولة مظاهر السلام والأمان والاطمئنان كما حدث في سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٨ - ١٣٤٩م إذ كانت سنة

كثيرة الفساد في عامة أرض مصر والشام ، من كثرة النفاق ، وقطع الطريق ، وولاية الوزير منجك جميع أعمال المملكة بالمال ، وانفراده وأخيه الأمير بيبغا روس النائب بالتدبير ، دون كل أحد »(٢١٨) .

ومن صور الظلم الشعبي كذلك وضع الرجل غير المناسب في منصب حساس يتحمل الكثير من أوجه المسئولية ، ونعني بوجه خاص الإشراف على وظائف الأوقاف المختلفة ، حيث إن أي خلل في أية جهة من هذا الجهاز المتشعب الفروع تتيح مجالا للعبث والفساد . ومن ثم تطلب الوضع وجود شخصية مناسبة ، ذات كفاءات متعددة ، بحيث تملك القدرة على تسيير جميع الشئون المتعلقة بهذا المنصب ، لكي يمكن لهذا الحقل أداء خدماته الإنسانية على أحسن وجه من أجل منفعة الصالح العام للمجتمع(٢١٩) . وتشير مصادر التاريخ المملوكي أنه كان يحدث أحيانا وصول بعض الجهلاء إلى تلك المناصب المهمة ، مما يعيق تحقيق المنافع الاجتماعية المرجوة من هذه المصادر الخيرية ، بل قد يؤدي سوء الحال إلى تعطيل القيام بالمساعدات الصغيرة ، الأمر الذي لابد أن يسيء إلى الهدف التعاوني الشامل لهذه الخلايا الوقفية . ومن نتائج سوء الإدارة في مجالات الوقف المتعددة التلاعب في الحسابات ، وسوء تدبير الفوائد المالية ، وعدم القدرة على استثمار ريع مصادر الوقف ضمن وسائل مدروسة ومخطط لها ، من أجل انجاز الهدف الرئيسي للاستثمار ألا وهو الربح الجيد ، والمنفعة الشاملة . ونتيجة لذلك تشل جميع مظاهر العون الخيري والإحسان الاجتماعي ، والمساعدة المادية ، مما يؤدي إلى انتفاء الغرض الجوهري من وجود الأوقاف في سد بعض متطلبات الرزق للمحتاجين . ومن هنا تأتي أهمية تولي مثل هذا المنصب الحيوي شخصية مؤهلة فكريا ، وإداريا ، وعلميا ، لكي يصبح بالإمكان القيام بواجبات الوقف ، ومسئولياته ، بجدارة وعلم بحيث يتيسر تحقيق عدد من الأهداف المرجوة ، من خلال الإشراف المنظم والدقيق على جميع منجزات الأوقاف . ويشير المقريزي إلى أنه في يوم الأحد الرابع عشر من محرم سنة ٧٥٢هـ / الحادي عشر من آذار ـ مارس

سنة ١٣٥١م « خلع على الضياء يوسف الشامي ، وأعيد إلى حسبة القاهرة ونظر المارستان عوضا عن ابن الأطروش ، بسفارة النائب الأمير بيبغا ططر[٢٢٠] حارس الطير ، لكلام نقله ابن الاطروش للوزير ابن زنبور ، فسبه وأهانه ، وتحدث في عزله وعود الضياء . فعرض الضياء حواصل المارستان ، فلم يجد بها شيئا ، وكتب بذلك أوراقا ، وأوقف الأمير بيبغا ططر حارس الطير النائب عليها . فنزل النائب معه إلى المارستان ، واستدعى القضاة وأرباب الوظائف بالمارستان ، وأحضر ابن الأطروش ، وطلب كتاب الوقف وقرأه ، حتى وصل فيه القارىء إلى قوله عن الناظر التعمم ، ويكون عارفا بالحساب وأمور الكتابة . فقال الضياء لابن الأطروش : « **قد سمعت ما شرطه الواقف فيك ، وأنت عامي مشهور ببيع الخرائط ، لا تدري شيئا مما شرطه الواقف** » . وناوله ورقة حساب ليقرأها ، فقام إليه بعض الفقهاء ، وقال : « هذا معه تدريس وإعادة ، وأنا أسأله عن شيء ، فان أجاب استحق المعلوم » . **وأخذته الألسنة من كل جانب ، فقال النائب :**

« **يا قوم ! هذا رجل عامي ، وقد أخطأ ، وما بقي الا الستر عليه** » .

فاعترف ابن الأطروش أنه لا يدري بالحساب ، وأنه عاجز عن المباشرة ، وألزم نفسه ألا يعود اليها أبدا ، باشهاد كتب فيه قضاة القضاة ونوابهم يتضمن قوادح شنيعة ، وما زال النائب بأخصامه حتى كفوا عنه . ثم قام النائب لكشف أحوال المرضى ، فوجدت فرشهم قد تلفت ، ولها ثلاث سنين لم تغير ، فسد النائب خلله وانصرف »[٢٢١] .

ومن الغريب حقا أنه على الرغم من معرفتنا جهل ابن الأطروش هذا بعلم الحساب ؛ إلا أننا نلاحظ أنه عقب عزله بعام تقريبا من وظيفة نظر المارستان المنصوري لأنه « لايدري الحساب ، وأنه عاجز عن المباشرة ؛ »[٢٢٢] تم تعيينه في منصب محتسب القاهرة ، مما يعرضه لسخرية العامة واستهزائهم . ومن ناحية أخرى يجعلنا نتساءل عن ماهية تلك السلطة الحاكمة التي تخول لرجل جاهل في علم الحساب القيام بمسئوليات وواجبات مثل هذه الوظيفة المهمة ، خاصة ما

يتعلق بالإشراف على عمليات البيع والشراء في الأسواق العامة ، والتدقيق في أسعار المواد الغذائية الضرورية ، ومراقبة جميع الوسائل التي تعطي للبائعين فرصة غش المشتري سواء في نوعية البضاعة ، أو مقدار الوزن ، أو السعر المحدد للبيع حسب التسعيرة الحكومية . وكل هذا يثبت وجود ظاهرة اجتماعية خطيرة ، كانت متفشية حقيقة في المجتمع المصري في ظل حكم بعض السلاطين المماليك . هي بيع الوظائف الإدارية الرئيسية في الدولة لمن يستطيع أن يدفع ثمنا أكبر ، بغض النظر عن طبيعة ما يتمتع به هذا المشتري من صفات شخصية ، أو كفاءات خاصة ؛ مما يؤدي - بشكل حتمي - إلى وصول بعض الأشخاص غير الأكفاء ، لتولي مراكز المسئولية في الدولة بدون علم ، أو خبرة . ومن ثم يظهر الإهمال تارة ، والفساد تارة أخرى ، الأمر الذي يعني بشكل مؤكد تخلخل الجهاز الإداري في الدولة نتيجة انعدام وجود المؤهلات العامة ، والقدرات الخاصة ، عند متولي الوظائف الإدارية ، والمراكز الرفيعة ، في سلطنة المماليك . في حين ظهر الاهتمام الكبير عند أصحاب السلطة في تحصيل أكبر قدر ممكن من المنافع المادية ، والمصالح الشخصية ، التي يبذلها طالبوا المراكز الرفيعة ، بدون تردد لهدف الرفعة المعنوية في المنزلة الاجتماعية .

ولعل أبلغ مثال على ما نقول أنه في شهر رمضان سنة ٧٥٣هـ / تشرين الأول - أكتوبر سنة ١٣٥٢م عندما « اتفق أن ابن الأطروش محتسب القاهرة مرّ بسوق الشرابشيين[٢٢٣] ، وابن أيوب الشرابيشي في حانوته . وكان أيوب هذا يعتريه جنون في بعض الأحيان فأخذ يسب المحتسب ويهزأ به ، ثم وثب إليه وألقاه عن بغلته ، وركب صدره . فما خلصه الناس منه إلا بعد جهد ، وأقاموه من تحت ابن أيوب ، وقد تباعدت عمامته وانكشف رأسه ، فطلع ابن الأطروش إلى الأمير قبلاي النائب[٢٢٤] ، وأخبره بما جرى عليه ؛ فأحضر الأمير قبلاي ابن أيوب ، وضربه وحبسه »[٢٢٥] .

كما يقول المقريزي إنه في السابع من شوال سنة ٧٨١هـ / آذار - نيسان سنة

١٣٧٩م خلع على محمد بن الجبلي واستقر في ولاية منفلوط، مقابل مال التزم بالقيام به من مظالم العباد »[٢٢٦] .

وفي أوائل سنة ٧٦٢هـ / ١٣٦٠م قبض على الوزير الصاحب فخر الدين ماجد بن خصيب[٢٢٧] بسبب ما أظهره في أثناء وزارته من الترفع والتكبر[٢٢٨] فإذا مضى إلى الصناعة بمدينة مصر ، نزل الناس من باب مصر ، وبقي هو وأخوه راكبين بمفردهما إلى الصناعة ، والناس جميعا مشاة »[٢٢٩] .

بالإضافة إلى ما كان يتعاطاه من أسباب الظلم والتعسف حيث « أقام في السجن والترسيم على ديون الناس مدة شهر »[٢٣٠] .

ومن الجدير بالذكر أننا نلاحظ أن البعض من فقراء العامة يحاول أن يقصد الوزراء وكبار المسئولين في الدولة لحل مشكلة ، أو النظر في قضية ، أو دراسة قصة ، أو شكوى . ولكن من ناحية أخرى كان بعض هؤلاء المسئولين يأنفون من النظر في شكاوى الفقراء أو قراءة ما يقدمونه من القصص ، بل كان يبلغ الأمر في بعض الأحيان أنه عندما يقدم الفقير قصة إلى الوزير يقوم الأخير بتمزيقها وطرد الشاكي من المجلس ،[٢٣١] مما يبين جانبا من أسباب الظلم الذي كان فقراء العامة يعانونه في أثناء هذه الحقبة .

وعلاوة على ذلك نعجب إذ نرى أنه كان محرما على العامة التحدث في الشئون السياسية[٢٣٢] ، حيث إن الحديث عن المواضيع المتعلقة بهذا المجال كان مقصورا على الأمراء المماليك الأوليجاركية القائمين بأمور السلطة والحكم ، في حين حرم الشعب في مصر والشام من اعتلاء مناصب المسئولية السياسية ، أو الاضطلاع بالإدارة الداخلية للدولة . ولعل السبب وراء ذلك التحريم أن بعض السلاطين المماليك كان حريصا على منع العامة من اطلاق الشائعات الكاذبة حول طبيعة الوضع الداخلي . ومن ثم اجتهد هؤلاء الحكام في العمل من أجل خدمة هدف الاستقرار الاجتماعي في البلاد ؛ واستتباب عناصر السلام ، والأمان ،

والاطمئنان ، بل والحيلولة دون إثارة عوامل الاضطراب الفكري ، والقلق النفسي بين مختلف طوائف الطبقات الاجتماعية .

كما يبدو أن الغوغاء من العامة كانت تهوى اطلاق الشائعات الزائفة عن تطور الأحوال الداخلية ؛ مما يشكل عقبة في طريق الاستقرار الشامل في البلاد . كذلك يظهر واضحا أن أصحاب السلطة يستخدمون الإرهاب كوسيلة ناجعة ، لها أثر عميق في بث مشاعر الخوف ، والفزع ، والرعب في نفوس العامة ، فيرتدون عن مزاولة ما اعتادوا عليه من بث الروايات الكاذبة عن قرب نشوب حرب ؛ أو احتمال حدوث فتنة ، مما يبين أن العامة كانوا بالفعل يمثلون طائفة مستضعفة ، سهلة القيادة ، خاصة أمام مظهر القوة المسلحة التي طالما استخدمها رجال السلطة ضدهم .

ففي آخر ذي القعدة سنة ٧٧٨هـ / نيسان ـ أبريل سنة ١٣٧٧م « أشيع بأن الأمراء تركب للحرب ، فرسم للأمير حسين ابن الكوراني[٢٣٣] والي القاهرة بقتل **جماعة لإرهاب العامة** . فأخرج عدة من خزانة شمايل[٢٣٤] قد وجب عليهم القتل ، وسمرهم ، ونودي عليهم : « **هذا جزاء من يكثر فضوله ، ويتكلم فيما لا يعنيه** » . ثم وسطهم تحت القلعة »[٢٣٥] .

بالإضافة إلى ذلك كان العامة عرضة لهجوم فجائي يشنه ضدهم رجال السلطة في البلاد نتيجة غضب الحكام ، حيث يكونون هدفا سهلا للمتسلطين والظالمين ، فينالهم الكثير من أصناف العذاب والظلم . وفي أوقات عدم الاستقرار الاجتماعي ، أو الاضطراب السياسي ، يحل بالعامة شتى أنواع الذل والهوان ، خشية أن يكونوا سببا في ذلك التوتر ، أو ربما يتحقق غرض الاستقرار الداخلي من خلال الوقيعة بهم ، ومعاقبتهم بالضرب حتى الموت . من ذلك مثلا ما حدث في ذي القعدة ٧٨٠هـ / شباط ـ فبراير سنة ١٣٧٩م « وجد الأمير الكبير برقوق ورقة فيها « أن غلام الله يريد أن يكبس عليك في صلاة الجمعة بمائتي عبد » . فطلب

غلام الله ورسم عليه وسجن بخزانة شمايل . ووقع التحرز بحيث أمر خطيب مدرسة السلطان في يوم الجمعة سابع عشرينه أن يعجل في الخطبة . وقبض على جماعة من العبيد وكثر الإرجاف بكبس الجوامع - في يوم الجمعة هذا - وقتل العامة ، فنودي بالأمان »(٢٣٦) .

(٦) الأوبئة والمجاعات :

وكان وقوع الوباء في دولة المماليك على الدوام إيذانا باقبال الناس على مزاولة الشعائر الدينية ، وبذل الأموال للفقراء ، والمساكين ، والمحتاجين ابتغاء رحمة الله عز وجل ، وتخفيفا من وطأة نتائج ذلك الحدث الوبيل . وتشير مصادر التاريخ المملوكي إلى الكثير من أخبار تلك الأوبئة . ومع تسليمنا بوجود عنصر المبالغة في سرد أنباء تلك الظواهر الاجتماعية ، إلا أنه يمكننا التأكيد أن نتائجها كانت في كثير من الأحيان وخيمة ، ومحزنة ؛ الأمر الذي كان يثير روح الجزع والخشية ، عند المعاصرين كما حصل على سبيل المثال في رجب سنة ٧٤٩هـ / تشرين الأول - أكتوبر سنة ١٣٤٨م « كثرت الأخبار بوقوع الوباء في عامة أرض مصر ، وتحسين جميع الأسعار ، وكثرة أمراض الناس بالقاهرة ومصر ، فخرج السلطان والأمراء إلى سرياقوس . فكثر الوباء حتى بلغ في شعبان عدد من يموت في كل يوم مائتي انسان ، فوقع الاتفاق على صوم السلطان شهر رمضان بسرياقوس »(٢٣٧) .

في سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م شهدت أرض مصر والشام « الوباء الذي لم يعهد في الإسلام مثله ، فانه ابتدأ بأرض مصر آخر أيام التخضير ، وذلك في فصل الخريف أثناء سنة ثمان وأربعين . وما أهل محرم سنة تسع وأربعين حتى انتشر الوباء في الإقليم بأسره ، واشتد بديار مصر في شعبان ورمضان وشوال وارتفع في نصف ذي القعدة .

وكان يموت بالقاهرة ومصر ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف إلى

عشرين ألف نفس ، في كل يوم . وعملت الناس التوابيت والدكك لتغسيل الموتى للسبيل بغير أجرة ، وحمل أكثر الموتى على ألواح الخشب وعلى السلالم والأبواب ، وحفرت الحفائر وألقوا فيها . وكانت الحفرة يدفن فيها الثلاثون والأربعون ، وأكثر . وكان الموت بالطاعون يبصق الإنسان دما ، ثم يصيح ويموت ؛ وعم مع ذلك الغلاء الدنيا جميعها .

ولم يكن هذا الوباء كما عهد في إقليم دون إقليم ، بل عم أقاليم الأرض شرقا وغربا وشمالا وجنوبا جميع أجناس بني آدم ، وغيرهم حتى حيتان البحر وطير السماء ووحش البر . . . .

ثم اتصل الوباء ببلاد الشرق جميعها ، وبلاد أزبك وبلاد اسطنبول وقيصرية الروم ، ودخل إلى انطاكية حتى باد أهلها . وخرج جماعة من جبال انطاكية فارين من الموت ، فماتوا بأجمعهم في طريقهم . . . .

. . . .

وعم الوباء بلاد الفرنج ، وابتدأ في الدواب ، ثم الأطفال والشباب ، فلما شنع الموت فيهم جمع أهل قبرص من في أيديهم من الأسرى المسلمين ، وقتلوهم جميعا من بعد العصر إلى المغرب ، خوفا أن يبيد الموت الفرنج ، فتملك المسلمون قبرص

. . . .

وشمل الوباء أيضا برقة إلى الإسكندرية ، فصار يموت بها في كل يوم مائة . ثم مات بالإسكندرية في اليوم مائتان ، وشنع ذلك حتى أنه صلى في يوم الجمعة بالجامع السكندري دفعة واحدة على سبع مائة جنازة . وصاروا يحملون الموتى على الجنويات والألواح . وغلقت دار الطراز(٢٣٨) لعدم الصناع ، وغلقت دار الوكالة(٢٣٩) لعدم الواصل إليها ، وغلقت الأسواق وديوان الخمس ، وأريق من الخمر ما يبلغ ثمنه زيادة على خمسمائة دينار . وقدمها مركب فيه إفرنج ، فأخبروهم أنهم رأوا بجزيرة طرابلس مركبا عليه طير يحوم في غاية الكثرة ، فقصدوه

فإذا جميع من فيه من الناس موتى ، والطير تأكلهم ، وقد مات من الطير أيضا شيء كثير ، فتركوهم ومروا ، فلما وصلوا إلى الإسكندرية حتى مات زيادة على ثلثيهم

وفشى الموت بمدينة دمنهور ، وتروجة ، والبحيرة كلها حتى عم أهلها ؛ وماتت دوابهم . فبطل من الوجه البحري سائر الضمانات ، والموجبات السلطانية .

وشمل الموت أهل البرلس ونستراوه ، وتعطل الصيد من البحيرة لموت الصيادين . وكان يخرج بها في المركب عدة من الصيادين لصيد الحوت ، فيموت أكثرهم في المركب ، ويعود من بقي منهم ، فيموت بعد عوده من يومه هو وأولاده وأهله .

وصارت الأموات على الأرض في جميع الوجه البحري . لا يوجد من يدفنها وعظم الوباء المحلة حتى أن الوالي كان لا يجد من يشكو إليه ؛ وكان القاضي إذا أتاه من يريد الإشهاد على وصيته لا يجد من العدول أحدا إلا بعد عناء لقلتهم ، وصارت الفنادق لاتجد من يحفظها .

وعم الوباء جميع تلك الأراضي ، ومات الفلاحون بأسرهم ، فلم يوجد من يضم الزرع . وزهد أرباب الأموال في أموالهم ، وبذلوها للفقراء . فبعث الوزير منجك إلى الغربية كريم الدين مستوفي الدولة ومحمد بن يوسف مقدم الدولة في جماعة ، فدخلوا سنباط وسمنود وبوصير وسنهور وأبشية ونحوها من البلاد ، وأخذوا مالا كثيرا لم يحضروا منه سوى ستين ألف درهم .

وعجز أهل بلبيس وسائر بلاد الشرقية عن ضم الزرع ، لكثرة موت الفلاحين ، وكان ابتداء الوباء عندهم من أول فصل الصيف ، وذلك في أثناء ربيع الآخر ، فجافت الطرقات بالموتى ، ومات سكان بيوت الشعر ودوابهم وكلابهم ، وتعطلت سواقي الحنا ، وماتت الدواب والمواشي وأكثر هجن السلطان

والأمراء . وامتلأت مساجد بلبيس[٢٤٠] وفنادقها وحوانيتها بالموتى ، ولم يجدوا من يدفنهم ، وجافت سوقها فلم يقدر أحد على القعود فيه ، وخرج من بقي من باعتها إلى ما بين البساتين . ولم يبق بها مؤذن ، وطرحت الموتى بجامعها ، وصارت الكلاب فيه تأكل الموتى ورحل كثير من أهلها إلى القاهرة .

وتعطلت بساتين دمياط وسواقيها ، وجفت أشجارها ، لكثرة موت أهلها ودوابهم ، وصارت حوانيتها مفتحة والمعايش بها لا يقربها أحد ، وغلقت دورها .

وقدم الخبر من دمشق بأن الوباء كان بها أخف مما كان بطرابلس وحماه وحلب ، فلما دخل شهر رجب . . . .

. . . .

. . . .

أخذفيهم الموت مدة شهر رجب ، فبلغ في اليوم ألفا ومائتي إنسان . وبطل اطلاق الموتى من الديوان ، فصارت الأموات مطروحة في البساتين وعلى الطرقات ، فنودي في دمشق باجتماع الناس بالجامع الأموي ، فصاروا إليه جميعا ، وقرأوا به صحيح البخاري في ثلاثة أيام وثلاث ليال ، ثم خرج الناس كافة بصبيانهم إلى المصلى ، وكشفوا رؤوسهم وضجوا بالدعاء ، وما زالوا على ذلك ثلاثة أيام فتناقص الوباء حتى ذهب بالجملة .

وابتدأ الوباء في القاهرة ومصر بالنساء والأطفال ، ثم في الباعة ، حتى كثر عدد الأموات . فركب السلطان إلى سرياقوس ، وأقام بها من أول رجب إلى العشرين منه ، وقصد العود إلى القلعة[٢٤١] ، وأشير عليه بالإقامة بسرياقوس وصوم رمضان بها . فبلغت عدة من يموت ثلاثمائة نفر كل يوم بالطاعون موتا وجبا في يوم أو ليلة ، فلما فرغ شهر رجب حتى بلغت العدة زيادة على الألف كل

يوم . وصار إقطاع الحلقة ينتقل إلى ستة أنفس في أقل من اسبوع ؛ فشرع الناس في فعل الخير ، وتوهم كل أحد أنه ميت .

وفي شعبان تزايد الوباء بالقاهرة ، وعظم في رمضان ، وقد دخل فصل الشتاء ، فرسم بالاجتماع في الجوامع للدعاء . وفي يوم الجمعة سادس رمضان نودي أن يجتمع الناس بالصناجق الخليفية والمصاحف عند قبة النصر(٢٤٢) ، فاجتمع الناس بعامة جوامع مصر والقاهرة ، وخرج المصريون إلى مصلى خولان(٢٤٣) بالقرافة ، واستمرت قراءة البخاري بالجامع الأزهر(٢٤٤) وغيره عدة أيام ، والناس يدعون الله تعالى ويقنتون في صلواتهم . ثم خرجوا إلى قبة النصر ، وفيهم الأمير شيخو والوزير منجك والأمراء ، بملابسهم الفاخرة من الذهب ونحوه ، في يوم الأحد ثامنه .

واشتد الوباء بعد ذلك حتى عجز الناس عن حصر الأموات . فلما انقضى شهر رمضان قدم السلطان من سرياقوس ، وحدث في شوال بالناس نفث الدم ، فكان الإنسان يحس في بدنه بحرارة ، ويجد في نفسه غثيان ، فيبصق دما ويموت عقيبه ، ويتبعه أهل الدار واحدا بعد واحد حتى يفنوا جميعا بعد ليلة وليلتين ، فلم يبق أحد إلا وغلب على ظنه أنه يموت بهذا الداء واستعد الناس جميعا وأكثروا من الصدقات ، وتحاللوا وأقبلوا على العبادة .

ولم يحتج أحد في هذا الوباء إلى أشربة ولا أطباء ، لسرعة الموت . فما تنصف شوال إلا والطرقات والأسواق قد امتلأت بالأموات ، وانتدبت جماعة لمواراتهم ، وانقطع جماعة للصلاة عليهم في جميع مصليات القاهرة ومصر . وخرج الأمر عن الحد ، ووقع العجز عن العدو ، وهلك أكثر أجناد الحلقة ، وخلت أطباق القلعة(٢٤٥) من المماليك السلطانية لموتهم .

وما أهل ذو القعدة إلا والقاهرة خالية مقفرة ، لا يوجد في شوارعها مار ، بحيث إنه يمر الإنسان من باب زويلة(٢٤٦) إلى باب النصر(٢٤٧) فلا يرى من يزاحمه

لكثرة الموتى والاشتغال بهم . وعلت الأتربة على الطرقات ، وتنكرت وجوه الناس وامتلأت الأماكن بالصياح ، فلا تجد بيتا إلا وفيه صيحة ، ولا تمر بشارع إلا وفيه عدة أموات ، وصارت النعوش لكثرتها تصطدم ، والأموات تختلط .

وصلى في يوم الجمعة بعد الصلاة على الأموات بالجامع الحاكمي(٢٤٨) من القاهرة فصفت التوابيت اثنين اثنين من باب مقصورة الخطابة إلى الباب الكبير . ووقف الإمام على العتبة ، والناس خلفه خارج الجامع .

وخلت أزقة كثيرة وحارات عديدة ، وصارت حارة برجوان(٢٤٩) اثنين وأربعين دارا خالية . وبقيت الأزقة والدروب بما فيها من الدور المتعددة خالية ، وصارت أمتعة أهلها لا تجد من يأخذها ، واذا ورث إنسان شيئا انتقل في يوم واحد عنه إلى رابع وخامس .

وحصرت عدة من صلى عليه بالمصليات خارج باب النصر وخارج باب زويلة ، وخارج باب المحروق(٢٥٠) وتحت القلعة ، ومصلى قتال السبع تجاه باب جامع قوصون ، في يومين ، فبلغت ثلاثة عشر ألفا وثمانمائة ، سوى من مات في الأسواق والأحكار ، وخارج باب البحر وعلى الدكاكين ، وفي الحسينية وجامع ابن طولون(٢٥١) ، ومن تأخر دفنه في البيوت . ويقال بلغت عدة الأموات في يوم واحد عشرين ألفا ، وأحصيت الجنائز بالقاهرة فقط في مدة شعبان ورمضان تسعمائة ألف ، سوى من مات بالأحكار والحسينية والصليبية ، وباقي الخطط خارج القاهرة ، وهم أضعاف ذلك . وعدمت النعوش ، وبلغت عدتها ألفا وأربعمائة نعش . فحملت الأموات على الأقفاص ودراريب الحوانيت وألواح الخشب ، وصار يحمل الاثنان والثلاثة في نعش واحد على لوح واحد .

وطلبت القراء على الأموات ، فأبطل كثير من الناس صناعاتهم ، وانتدبوا للقراءة أمام الجنائز ، وعمل جماعة من الناس مدراء ، وجماعة تصدوا لتغسيل الأموات ، وجماعة لحملهم ، فنالوا بذلك سعادة وافرة . وصار المقرىء يأخذ

عشرة دراهم ، وإذا وصل الميت إلى المصلى تركه وانصرف لآخر . وصار الحمال يأخذ ستة دراهم بعد الدخلة عليه إذا وجد ، ويأخذ الحفار أجرة حفر القبر خمسين درهما ، فلم يمتع أكثرهم بذلك ، وماتوا ....

وامتلأت المقابر من باب النصر إلى قبة النصر طولا ، وإلى الجبل عرضا . وامتلأت مقابر الحسينية إلى الريدانية ، ومقابر خارج باب المحروق والقرافة . وصار الناس يبيتون بموتاهم على الترب لعجزهم عن تواريهم . وكان أهل البيت يموتون جميعا وهم عشرات ، فلا يوجد لهم سوى نعش واحد ، ينقلون فيه شيئا بعد شيء . وأخذ كثير من الناس دورا وأثاثا وأموالا من غير استحقاق ، لموت مستحقيها ، فلم يتمل اكثرهم بما أخذ ومات ، ومن عاش منهم استغنى به .

وأخذ كثير من العامة إقطاعات الحلقة ، وقام الأمير شيخو والأمير مغلطاي أمير آخور بتغسيل الناس وتكفينهم ودفنهم .

وبطلت الأفراح والأعراس من بين الناس ، فلم يعرف أن أحدا عمل فرحا في مدة الوباء ، ولا سمع صوت غناء ؛ فحط الوزير من ضمان المغاني عن الضامنة ثلث ما عليها . وتعطل الأذان من عدة مواضع ، وبقي في المواضع المشهورة مؤذن واحد »[٢٥٢] .

من دراستنا لهذه التفاصيل الجزئية الخاصة بالوباء[٢٥٣] او الطاعون الذي تعرضت له سلطنة المماليك سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م يمكن أن نوجز بعض الملاحظات :

١ ــ شمل هذا الوباء الشنيع جميع أقاليم وولايات ومدن وقرى سلطنة المماليك بدون استثناء .

٢ ــ حدوث وفيات كثيرة نتيجة هذا الطاعون . وعلى الرغم من اعترافنا بوجود المبالغة في الأعداد المدرجة ضمن النصوص التي يرويها مؤرخو العصر

المملوكي ، إلا أننا نسلم بأن هذا الطاعون كان سببا في وفاة الكثيرين من المعاصرين .

٣ ـ وقوع ارتفاع واضح في أسعار جميع أنواع السلع في الأسواق .

٤ ـ تعرض الإنسان والحيوان والطير والنبات للفناء بسبب انتشار هذا الوباء المميت في جميع أنحاء البلاد .

٥ ـ شلل الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي في ظل حكم السلاطين المماليك ، وكذلك تشنج جميع مظاهر الانشطة الاجتماعية المختلفة .

٦ ـ تشبث الناس بالدين كمنقذ من الدمار والهلاك ، حيث أقبلوا على إقامة شعائر الشريعة الحنيفة ، مع الإكثار من الصدقات وأعمال الخير والإحسان رغبة في حلول الرحمة الربانية تنجدهم مما يقاسونه من العذاب والموت والفناء . إلى جانب الإقبال على تلاوة الآيات القرآنية الكريمة والصيام تقربا إلى الخالق عز وجل لكي يغيثهم .

وإلى جانب حصول مثل هذه الأوبئة الخطيرة في الدولة المملوكية ، فقد كان يحدث أحيانا أن يتعرض الناس لأمراض عامة ، إلا أنها غير مهلكة . ولكن يبدو أنها كانت تشل عجلة النشاط الإنساني اليومي مما يعيق حركة المساهمة الحضارية في ذلك المجتمع . وتدل من ناحية اخرى على عدم وجود الوعي الصحي الضروري للحيلولة دون تفشي هذه الأمراض ؛ وكذلك إهمال بذل العناية اللازمة كي تستمر المارستانات القائمة في تقديم العلاج الناجع ، والدواء المفيد ؛ الأمر الذي يدعونا أن نسجل نتيجة مهمة حول الوضع السياسي المعاصر وقتذاك ، وهي إهمال الحكام المماليك بذل الدعم المعنوي ، والرعاية المادية لتلك المراكز الاجتماعية كي تستمر في تقديم العون المطلوب منها نحو المرضى والسقماء . من ذلك أنه في محرم سنة ٧٦٢هـ / تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٣٦٠م كانت « **الأمراض الباردة فاشية في الناس ، وقد ساءت أحوالهم لطول مدة أمراضهم** »[(٢٥٤)] .

كذلك في جمادى الأولى سنة ٧٧٢هـ / كانون الأول ـ ديسمبر سنة ١٣٧٠م « كان الوقت خريفا ، **فكثرت الأمراض في الناس بالقاهرة** ، والوجه البحري . **وتجاوز عدد الأموات بالقاهرة ثمانين في كل يوم** »(٢٥٥) .

وأحيانا كانت هذه الأمراض البسيطة تشتد وتستفحل نتيجة الإهمال ، وسوء الإشراف ، وقلة العناية ، من الإداريين والمباشرين ، فتغدو أشبه ما يكون بالطاعون أو الوباء الخطير ، حيث يهلك بسببه أعداد كبيرة من الخلق في مختلف الولايات المملوكية . ففي جمادى الأولى سنة ٧٦٤هـ / شباط ـ فبراير سنة ١٣٦٣م « **فشت الطواعين والأمراض الحادة في الناس** بالقاهرة ومصر وعامة الوجه البحري ، **وتزايد حتى بلغ في شهر رجب عدة من يموت في اليوم ثلاثة آلاف** . ولم **نزل الأمراض بالناس إلى شهر رمضان** . وقدم الخبر بوقوع الوباء بدمشق وغزة وحلب ، وعامة بلاد الشام ، **فهلك فيه خلائق كثيرة جدا** »(٢٥٦) .

وعلاوة على ذلك نلاحظ أنه في ذي القعدة سنة ٧٨٢هـ / شباط ـ فبراير سنة ١٣٨١م « كثر الوباء بالإسكندرية ، فمات في كل يوم ما ينيف على مائة وخمسين إنسانا ، وتمادى إلى أثناء ذي الحجة »(٢٥٧) .

وعندما تفرغ الخزانة السلطانية ، ويحس السلطان بالحاجة الضرورية للنقد من أجل سد بعض المدفوعات الفورية ، كان يلجأ إلى المباشرين فيعملون على قطع بعض المرتبات العينية ، أو مصادرة أموال الأغنياء(٢٥٨) .

وكان الناس يأتون من كل مكان لبيع القمح في « ساحل القلة » في بولاق الذي كان بمثابة سوقا رابحة لهذا المحصول تحت رعاية مشرفين حكوميين ، كما كان الفلاحون يحضرون من الأرياف إلى ساحل القلة لشراء القمح ، وفي حالة حدوث مجاعة يهاجر هؤلاء الفلاحون في طوائف كبيرة إلى القاهرة حتى تكاد القرى تخلو منهم . ونتيجة لذلك كانت ثورات الفلاحين نابعة من رغبتهم في التساوي بسادتهم من ذوي الطبقة الاستقراطية ، وما كانوا يتمتعون به من امتيازات خاصة تلك

الأكوام الكبيرة من القمح المخزون في الأهراء ، أو تلك الأراضي الزراعية المترامية الأطراف [٢٥٩] .

وقد استمرت مطالب العامة رغم أنهم يكونون الطبقة الضعيفة مثل ثورتهم سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩م ، بتغيير والي القاهرة مما يدل على رغبتهم في التمتع بأحوال أفضل في ذلك المجتمع [٢٦٠] .

ويبدو أن العامة في بعض النواحي كانوا فعلا يعانون من عدم توفر الرعاية الاجتماعية التي تهيء لهم شيئا من أسباب الراحة والأمان ، من ذلك على سبيل المثال أنه في ليلة الجمعة الخامس من رمضان سنة ٧٧٠هـ / العشرين من نيسان ـ أبريل سنة ١٣٦٩م « هبت بالقاهرة وأعمالها رياح عاصفة ، سقط منها نخيل كثيرة ، وأعالي عدة من الدور ، وغرقت سفن متعددة ، **فهلك تحت الردم جماعة من الناس** ، وكان أمرا مهولا عامة تلك الليلة »[٢٦١] .

(٧) المصادرات :

بالإضافة إلى ذلك كان العامة عرضة للمصادرة في أي وقت ؛ فما أن تصل بعض الشخصيات إلى مناصب السلطة حتى تبدأ في تحصيل المنفعة على حساب هذه الطبقة الضعيفة ، فتحدث سلسلة طويلة من المصادرات ؛ إلى جانب الكثير من مظاهر الظلم والتعسف ، والسخرة . ولا ينتهي ذلك إلا بزوال هذه الشخصية إما بالوفاة ، أو السجن ، أو الاغتيال فيرتاح العامة مما يقاسونه ، بل ويبالغون في اظهار راحتهم هذه علنا في شوارع العاصمة ، كما حدث عندما قتل الشجاعي سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٤م إذ « رفع رأس الشجاعي على رمح وطيف بها القاهرة ومصر ، ولم يدعوا زقاقا حتى طافوا بالرأس فيه ، وجبوا عليه مالا كثيرا . وفي الناس من كان يضرب الرأس بالمداسات ، ومنهم من يصفعه ويسبه ، وصاروا يقولون : « هذه رأس الملعون الشجاعي » . وسرّ كثير من الناس لموته ، فانه أكثر من المصادرات ،

ونوع الظلم والعسف أنواعا » . [٢٦٢]

كذلك من صور التعسف ما حدث في عام ٧١٦هـ / ١٣١٦م حيث « قطعت أرزاق المرتزقة من أرباب الرواتب لاستقبال المحرم ، وعوضوا على جهات أجودها نستراوة ، فصارت سنتهم ثمانية أشهر . وتولى ذلك الصاحب سعد الدين محمد بن عطايا ، والسعيد مستوفي الرواتب . ومنع شهر المحرم ، وصولح من له راتب بثلث المدة ـ وهي شهران وثلثا شهر ـ ؛ وأحيلوا على المطابخ ، وثمنّت عليهم قطارة ، فحصل من كل دينار سدسه . ونزل بالناس من ذلك شدّة ، وحصلت ذلك للحرم والأيتام ، وسماها الناس سعد الذابح وسعد بلع ، وشافوهما بكل مكروه »[٢٦٣] .

وعلاوة على ذلك يقول المقريزي :

« وفي هذا الشهر (صفر سنة ٧٣٣هـ /تشرين الأول ـ أكتوبر سنة ١٣٣٢م) كثرت مصادرات النشو للناس : فأقام من شهد على التاج اسحاق[٢٦٤] أنه تسلم من المكين الترجمان صندوقا فيه ذهب وزمرد وجوهر مثمن ، فرسم لابن المحسني بعقوبة موسى[٢٦٥] بن التاج اسحاق حتى يحضر الصندوق . وطلب النشو ولاة الأعمال وألزمهم بحمل المال ، وبعث أخاه لكشف الدواليب بالصعيد وتتبّع حواشي ابن التاج اسحاق ، فقدم قنغلي والي البهنسا ، وقشتمر والي الغربية ، وفخر الدين إياس متولي المنوفية ، وعدة من المباشرين ، فتسلمهم ابن هلال الدولة ليستخلص منهم الأموال » . [٢٦٦]

وعلاوة على ذلك كله يشير المقريزي إلى أنه في عام ٧٣٣هـ / ١٣٣٣م « طلب النشو تجار القاهرة ومصر ، وطرح عليهم عدة أصناف من الخشب والجوخ والقماش بثلاثة أمثال قيمته ، وركب إلى دار القند ، واعتبر أوزان القنود الواصلة إلى الأمراء من معاصرهم وغيرها ، وكانت شيئا كثيرا » . [٢٦٧]

وقد لعب النشو هذا دورا كبيرا في حقل توفير المنفعة المادية للسلطان حتى ولو

كان ذلك على حساب مصالح الناس الشخصية والخاصة على حد سواء . وتستطرد مصادر التاريخ المملوكي في شرح الكثير من صور سوء سيرة ناظر الخاص في السنوات الأخيرة من عهد الناصر محمد بن قلاون ؛ حيث تفانى في سلب الناس أموالهم ، وهدر حقوقهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

ففي عام ٧٣٤ هـ / ١٣٣٣م « انبسطت يد النشو ، واشتدت وطأته وأخذ في التدبير على ابن هلال الدولة ، ورتّب عليه أنه أخذ من مال السلطان جملة ، وأنه أهمل في المحافظة على أمور السلطان ، وأن ما ضاع بسببه من مال السلطان كثير ، وأنه تواطأ مع أولاد التاج اسحاق على مال السلطان . وندب النشو لتحقيق ذلك أمين الدولة بن قرموط المستوفي والشمس بن الأزرق ناظر الجهات وقرر مع السلطان إقامة لؤلؤ لاستخلاص الأموال ، وطلب المباشرين للمحاققة ؛ فجمعهم السلطان . فبرز قرموط وجبه ابن هلال الدولة بأنه أهمل الأمور ، وبرطل بالأموال ، ونحو هذا من القول ، فأثر كلامه في نفس السلطان ، وصرف المباشرين ، وبعث إلى ابن هلال الدولة يأمره بأن يلزم بيته . وخلع على الأكز ، واستقر شاد الدواوين عوضا عن ابن هلال الدولة ، وخلع على بدر الدين لؤلؤ الحلبي(٢٦٨) ليكون مستخلص الأموال ، وخرجا إلى دار الوزارة بالقلعة ، وطلبا الضمان والكتاب والمعاملين وأرباب الوظائف . ورتبت على ابن هلال الدولة أوراق بما أهمله وفرط فيه ؛ وطلب وصودر هو وجميع ألزامه ؛ وقبض على مقدم الدولة خالد بن الزراد(٢٦٩) ومن يلوذ به ، فحملوا الأموال . وخلع على ابن صابر ، واستقر مقدم الدولة . واشتد لؤلؤ على أهل حلب وأهل مصر ، وعسفهم وتجاوز المقدار في عقوبة المصادرين ، خصوصا أولاد التاج اسحاق »(٢٧٠) .

كذلك في شوال سنة ٧٣٥ هـ / حزيران - يونية سنة ١٣٣٥ م « كثر شغف السلطان بمملوكه ألطنبغا المارديني(٢٧١) شغفا زائدا ورقاه ، فأحب أن ينشيء له جامعا تجاه ربع الأمير سيف الدين طغي خارج باب زويلة ، واشترى عدة دور من ملاكها

برضاهم . فانتدب السلطان لذلك النشو ، فطلب أرباب الأملاك وقال لهم : « الأرض للسلطان ولكم قيمة البناء » ، وما زال بهم حتى ابتاعها منهم بنصف ما في مكاتيبهم من الثمن ، وكانوا قد أنفقوا في عمارتها بعد مشتراها جملة ، فلم يعتد لهم منها بشيء »[٢٧٢] .

بالإضافة إلى ذلك « في يوم الأربعاء سابع عشر ربيع الأول (٧٣٦ هـ / تشرين الثاني - نوفمبر سنة ١٣٣٥ م) عزل الأمير سيف الدين بغا[٢٧٣] عن الدوادارية ، واستقرعوضه سيف الدين طاجار المارديني[٢٧٤] ، ثم أخرج بغا عن امرة عشرة بصفد ، في ليلة الجمعة سادس ربيع الآخر . وسببه أن بعض تجار قيسارية جهاركس طرح عليه النشو ثيابا بضعفي قيمتها كما هي عادته ، فرفع قصة للسلطان على يد بغا ، وأحضره بغا بين يديه فشكا حاله . فاستدعى السلطان النشو بحضور التاجر ، وقال له : « كم تشكو الناس منك ! اسمع ما يقول هذا عنك من طرح القماش عليه بأغلى الأثمان » ، فقال : « ياخوند ! هذا ما يشتكي من أمر القماش ، لكنه عليه للسلطان مبلغ ثلاثين ألف دينار ،وقد هرب مني وأنا أتطلبه . وهذا المبلغ من إرث جارية تزوجها التاجر - وهي من جواري الشهيد الملك الأشرف خليل - ماتت عنده ، وخلفت نحو مائة ألف دينار وما بين جواهر وغيرها ، فأخذ الجميع ولم يظهر السلطان على شيء » . ثم التفت النشو إلى التاجر وقال له : « بحياة رأس السلطان ! ما كنت متزوجا بفلانة ؟ » - يعني الجارية المذكورة - فقال « نعم ! » فأمره السلطان أن يسلمه لابن صابر المقدم حتى يستخلص منه المال ، فأخذه ابن صابر وشهره بالقاهرة ، وعاقبه بالقيسارية مرارا حتى أخذ منه مبلغ خمسين ألف درهم »[٢٧٥] .

وزيادة على ذلك يذكر المقريزي أنه في عام ٧٣٦ هـ / ١٣٣٦ م « اشتدت وطأة النشو على الناس ، وابتكر مظلمة لم يسبق إليها : وهي أنه ألزم أهل الصاغة ودار[٢٧٦] الضرب ألا يبتاع أحد منهم ذهبا ، بل يحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ، ليصك بصكة السلطان ويضرب دنانير هرجة ، ثم تصرف بالدراهم ؛

فجمع من ذلك مالا كبيرا للديوان . ثم تتبع النشو الذهب المضروب في دار الضرب ، فأخذ ما كان منه للتجار والعامة ، وعوضهم عنه بضائع ، وحمل ذلك كله للسلطان . وانحصر ذهب مصر بأجمعه في دار الضرب ، فلم يجسر أحد على بيع شيء منه في الصاغة ولا غيرها . ثم أن السلطان استدعى منه بعشرة آلاف فاعتذر عنها فلم يقبل عذره ونهره ، فنزل النشو وألزم أمين الحكم بكتابة ما تحت يده من مال الأيتام ، وطلب منه عشرة آلاف دينار قرضا في ذمته ، فدله على مبلغ أربعمائة ألف درهم لأيتام الدواداري تحت ختم بهاء الدين شاهد الجمال ، فأخذها منه وعوضه عنها بضائع . ثم بعث النشو إلى قاضي القضاة تقي الدين محمد بن أبي بكر بن عيسى الأخنائي(٢٧٧) المالكي في تمكينه من مال أولاد الأمير أرغون(٢٧٨) النائب ، وهو ستة آلاف دينار ، وكانوا تحت حجره ، فامتنع وقال : « السلطان ما يحل له أخذ مال الأيتام » ، فرد عليه : « فإن السلطان إنما يطلب المال الذي سرقه أخوك من خزانة الخاص حيث كان ناظرها ، فإن الحساب يشهد عليه بما سرقه من الخزانة ، وقام من فوره إلى السلطان ، ومازال به حتى بعث إلى القاضي يلزمه بحمل المال الذي سرقه أخوه من الخزانة ، ويقول له : « أنت ايش كنت من مملوكي ؟ » فلم يجد قاضي القضاة بدا من تمكين النشو من أخذ المال » .(٢٧٩)

من هذا التتبع التاريخي لبعض مظاهر الظلم في سلطنة المماليك يمكننا أن نلخص بعض النتائج التي ترتبت على ذلك ، والتي توضح جزءا من الحقائق الكامنة وراء حوادث التعسف الاجتماعي الذي عانته الكثير من طوائف سكان المجتمع المصري إبان هذه الحقبة :

١ ــ المصادرة وسيلة ناجعة من أجل تمويل الخزانة السلطانية بالأموال الطائلة لسد جميع احتياجات البلاط السلطاني .

٢ ــ شمل الانتعاش التجاري في أسواق القاهرة بيع منتجات الريف في المراكز التجارية المزدهرة في المدن الرئيسية حيث كان يتحصل للحكومة نسبة من قيمة العائدات المالية في شكل ضرائب يدفعها كل من له دور في عمليات

بيع وشراء هذه المنتوجات الريفية المحلية .

٣ ـ عادة تخزين كميات كبيرة من المواد الغذائية الرئيسية في مخازن واسعة تحت إشراف حكومي منظم من أجل توفير اللازم من القوت اليومي وقت الأزمات الاقتصادية حيث يتم توزيعها على الناس بشكل عادل ومتساوى حتى تنفرج الحالة وتعود الأوضاع إلى شكلها الاعتيادي .

٣ ـ العناية البالغة بزراعة الأراضي الزراعية الخصبة لسد حاجة السكان من المواد الغذائية الضرورية مثل القمح والذرة والفول والعدس وغير ذلك تحقيقا لهدف الكفاية الاقتصادية الذاتية داخل المجتمع الإسلامي تحت ظل السلاطين المماليك .

٥ ـ دأب العامة في أثناء المحن الاجتماعية وأزمات نقص الغذاء في الأسواق ، مع الارتفاع الهائل في الأسعار على الثورة ضد السلطة ومطالبتها بتوفير الغذاء الضروري بثمن معقول ومحتمل بحيث يستطيع الفقير شراءه بأقل تكلفة . كذلك اعتادوا ممارسة الانتفاضة الشعبية من أجل حدوث التغيير الإداري الذي يرغبون في الجهاز الوظيفي للدولة خاصة ما يتعلق بشخصية الوالي أو المشرف أو النائب .

٦ ـ الرغبة الصادقة عند الحكام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي الداخلي من أجل السلام والأمان الشامل في سلطنة المماليك لخدمة غرضي الاطمئنان السياسي والازدهار الاقتصادي ، ومن هنا جاء حدوث البادرة الحكومية السريعة لتحقيق مطالب العامة .

٧ ـ معاناة العامة من عقوبة المصادرة الجماعية لكل ما يملكون من غال ورخيص لصالح المنفعة الشخصية لأصحاب السلطة مما يصور أقسى صور الظلم والتعسف . وقد كان من نتيجة ذلك تكرار حدوث ثورات العامة ضد الحكم المملوكي في سبيل وضع حد لتلك السلسلة الطويلة من مظاهر تطاول رجال الدولة ضد حقوق العامة .

٨ ـ مزاولة العامة لكثير من مظاهر المرح البسيط واللهو البريء مما يعطي إنموذجا

واضحا لبساطة حياتهم الاجتماعية ، وتواضع أساليب التعبير الصادق لفرحهم العميق في المناسبات الدينية ، والأعياد الشعبية وأوقات الحوادث السعيدة .

٩ ـ التزام الدولة بتوفير مرتبات الوقف المنتظمة للمحتاجين والفقراء والمساكين حيث يتم تسجيلهم في أرشيف « ديوان الوقف » ، كما يسجل الأيتام في « ديوان الأيتام » . وبذلك يتحصل لكل هؤلاء مرتب شهري يساعدهم على العيش الكريم دون مد اليد للسؤال ، ولكن كان يحدث أحيانا أن تقطع هذه المساعدات الشهرية نتيجة طمع كبار رجال السلطة فيها من أجل إنفاقها لصالح البلاط السلطاني ، مما يثير حنق وغضب أولئك المحتاجين خاصة الأرامل والأيتام .

١٠ ـ تمادى بعض الشخصيات الإدارية الكبيرة في كثير من الأحيان بمصادرة الأغنياء من رجال الدولة مثل النواب والولاة وحكام الأقاليم ورؤساء الدواوين والمباشرين بهدف توفير الأموال الطائلة في الخزانة السلطانية وبالتالي إرضاء الرغبة المادية الشديدة عند الحكام لجمع المال واقتناء النفائس .

١١ ـ تعرض تجار المدن الرئيسية في سلطنة المماليك لظاهرة المصادرة الشاملة من آن لآخر حيث يتكبدون الكثير من الخسائر المادية الجسيمة . بالإضافة إلى إجبارهم في بعض الأحيان على شراء البضائع السلطانية بثلاثة أضعاف ثمنها العادي ، فيتكلفوا أموالا طائلة مقابل القليل من السلع التجارية مما يبين أبعاد التطاول السلطاني ضد رغبات التجار الأغنياء ، كما تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر الشنيع وتحيق بهم الخسائر الفادحة .

١٢ ـ عانى كبار رجال الدولة من سطوة أولئك المقربين من السلطان حيث يعملون على التدبير للايقاع بهم ؛ فيتم القبض عليهم ، ومصادرة أملاكهم وأموالهم بل تشمل المصادرة أهلهم ، وأقرباءهم وأخصاءهم ، وكل من يلوذ بهم .

وفي بعض الأوقات يتعرض المصادرون للعقوبة الشديدة في سبيل استخلاص كل قرش يملكونه، مع التحقيق الدقيق حول جميع أنشطتهم السابقة في شئون الإدارة والمباشرة .

١٣ ـ حظي بعض المماليك السلطانية بحب السلطان وعطفه الزائد ، مما كان له بالغ الأثر في الإغداق عليهم بالهدايا النفيسة ، والمبالغ الطائلة مع الحرص الشديد على تشييد المراكز الدينية بأسمائهم ، وتخصيص الأوقاف العديدة والواسعة للإنفاق عليها بسعة ووفرة إكراما لخاطر أولئك الأخصاء .

١٤ ـ عانى بعض أرباب الأملاك من تسلط أصحاب السلطة على عقاراتهم ، إذ كانوا يرغمون قسرا على بيعها بنصف ثمنها أو حتى أقل من ذلك بكثير ، فلا يجدوامناصا من بيعها بالقيمة المطروحة خشية من فقدها بدون مقابل ، خاصة أن باب الشكوى للحكومة مغلق حيث إن السلطاننفسه طرف في القضية المعروضة .

١٥ ـ اعتاد كبار أصحاب السلطة طرح مختلف أنواع البضائع السلطانية على التجار لشرائها بأضعاف قيمتها المتداولة في الأسواق . وقد زاد الطين بلة أن أولئك التجار كانوا مرغمين على شراء تلك السلع بالثمن المعروض بدون رفض أو مساومة ، وإلا تستخدم ضدهم عادة ابتزاز المال بتهديد المرء بالفضيحة فلا يجد بدا من الرضوخ ، وشراء البضاعة المعروضة بالثمن المطروح دون مراجعة أو تردد ، مما يوضح مدى شناعة أسلوب تسلط الحكام ضد الرعية . ومن جانب آخر حرص أولئك الظالمون على مزاولة هذه الوسيلة الدنيئة ضد من يعرفون عنه سابقة أخلاقية يمكن استغلالها كنقطة ضعف ضده ، فيصبح ذلك التاجر لعبة سهلة بين أيديهم يستغلونها كيفما يشاؤون لتحصيل فوائد جمة ومنافع كثيرة ، وارباح طائلة ، دون أن يتكلفوا سوى القليل من البضائع .

١٦ ـ كان رجال الدولة المشرفون على المصالح الخاصة للسلطان لا يترددون في

الاستيلاء على ذهب الرعية وأموالهم في سبيل تلبية الحاجات الشخصية للسلطان ، دون أن يفكر أولئك العتاة في وضع أيديهم على أموال الأمراء المماليك الاوليجاركية خوفا من أن يحدث لهم مالا يحمد عقباه . ومن ثم كان أهل البلاد من التجار والعامة هدفا مستمرا لتسلط هؤلاء الأشرار الذين لا يألون جهدا في ارتكاب المعاصي لأجل تحقيق ولو قدرا بسيطا من الفوائد الخاصة للسلطان . لقد كان غرض تحصيل المنافع الشخصية للحاكم المملوكي محورا فعالاً لجهود هؤلاء الاداريين المسئولين عن خدمة المقاصد السلطانية الخاصة والعامة على حد سواء ، حتى ولو كلفهم هذا ارتكاب سلسلة طويلة من المظالم والأضرار تحقيقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة في سبيل مصلحة السلطان ، ومنفعة الخزانة السلطانية .

وفي عام ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م « صادر النشو جماعة من أرباب الدواليب بالوجه القبلي وأخذ محتسب البهنسا وأخيه مائتي ألف درهم وألف إردب غلة » .[٢٨٠] ولم يقتصر الوضع على ذلك حيث نجد أنه في عام ٧٣٧هـ/ ١٣٣٦ م « طرح النشو الفدان القلقاس على القلاقسية بألف ومائتي درهم ، وصادر السماسرة ، وأخذ عدة مخازن للتجار ، وأخرج ما فيها من البضائع وطرحها بثلاثة أمثال قيمتها ، وعوض أربابها سفاتج على الخشب والبوري . فكان منها مخزن فيه حديد قومه بخمسين ألف درهم على المارستان ، فأبى الأمير سنجر الجاولي[٢٨١] ناظر المارستان أن يأخذه ، فألزمه السلطان بأخذه للوقف فأخذه ، ووزن ثمنه » .[٢٨٢]

وعلاوة على ذلك يشير المقريزي إلى أنه في عام ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م « استأذن الأمير ملكتمر الحجازي والأمير يلبغا اليحياوي[٢٨٣] السلطان في المسير إلى الاسكندرية بطيور السلطان الجوارح ، ليتصيدا في البرية . فرسم للنشو بتجهيزها ، فخاف من دخولها إلى الاسكندرية أن يبلغهما عنه من أعدائه ما إذا نقلاه للسلطان تغير عليه . فعرف النشو السلطان أن مراكب التجار قد وصلت ،

وانه يحتاج إلى السفر حتى يأخذ ما عليها للديوان ، وقوم أيضا بخدمة الأميرين ، فاذن له في السفر ، فسافر من ليلته . وبدا للسلطان أن يبعث الأمير بشتاك بالطيور - ومعه الأمير قماري[٢٨٤] أمير شكار، والأمير الطنبغا الماردينى -، ويعوض يلبغا والحجازي بركوب النيل في عيد الشهيد[٢٨٥] فسافر الأمراء الثلاثة . وكان عيد الشهيد بعد يومين ، فركب يلبغا والحجازي المراكب في النيل للفرجة ، وخرجت مغاني القاهرة ومصر بأسرها ، وتهتكوا بما كان خافيا مستورا من أنواع اللهو ، وقد حشر الناس للفرجة من كل جهة . وألقى الأمراء للناس في مراكبهم من أنواع الأشربة والحلاوات وغيرها ما يتجاوز الوصف ، فمرت ثلاث ليال بأيامها كان فيها من اللذات وأنواع المسرات مالا يمكن شرحه .

ولمـا قدم الأمراء بالطيور إلى ظاهر الاسكندرية أخرج النشو إلى لقائهم عامة أهلها بالعدد والآلات الحربية ، وركب إليهم حتى عبروا المدينة ، فكـان يومـا مشهودا . ثم خرجوا بعد يومين ، وقد قدم النشو لهم من الأسمطة وأنواع القماش ما يليق بهم.وأخذ النشو في مصادرة أهل الاسكندرية ، وطلب عشرة آلاف دينار من الصيارفة قرضا في ذمته ، وطلب من ثلاثة تجار عشرة آلاف دينار ، ثم أنه غرم ابن الربعي المحتسب بها خمسة آلاف دينار ، سوى ما ضـرب عليه الحـوطة من موجوده ، وضربه ضربا مبرحا وسجنه ، فمات بعد قليل في السجن ، ثم عـاد النشو إلى القاهرة »[٢٨٦].

ومن جانب آخر نلاحظ حالة استثنائية تتضمن الكثير من ملامح هذا العصر المليء بالمتناقضات ففي عام ٧٣٨ هـ / ١٣٣٨ م شفع الأمير موسى بن مهنا[٢٨٧] في لؤلؤ وغيره من المصادرين ، فرسم السلطان لشاد الدواوين بكتابة اسمائهم -وكانوا خمسة وثلاثين رجلا ، ومنهم قرموط وأولاد التاج - فأفرج عنهم ما خـلا قرمـوط وأولاد التاج »[٢٨٨].

ولكن من ناحية أخرى يسترعي نظرنا تطاول النشو ضد موظفي الدولة كما

حدث في عام ٧٣٩ هـ / ١٣٣٩ م عندما « جلس النشو في قاعة الصاحب[٢٨٩] بالقلعة ، وضرب يعقوب مستوفي الجهات بالمقارع ، وألزمه بمال كثير ؛ وألزم جميع مباشري الدولة من الكتاب والشهود والشادين بحمل معاليمهم المقررة لهم عن أربعة أشهر ، واحتج عليهم بأنهم أهملوا مال السلطان ، فاستعاد من الجميع جوامك أربعة أشهر ، وقطع عليق جميع الأمراء والدواوين وبعض الخاصكية ، وطلب أرباب الأموال من أهل النواحي ، وأوقع الحوطة على موجودهم ، ولم يدع من يشار إليه بغنى أو زراعة إلا وألزمه بمال ، حتى مشى على والي المحلة ، فإنه بلغه عنه أنه جمع مالا كثيرا ، فعاقبه وأخذ منه ثلاثين ألف درهم . وكتب النشو لجميع الولاة بشراء الشعير ، ودفع عنه ثلاثة دراهم الإردب ، وعن الحمل التبن درهما فشكا الجند ذلك ، فلم يلتفت السلطان إليهم . . . .

وفيها كثرت مصادرة النشو للناس من أهل مصر والقاهرة والوجه القبلي والوجه البحري ، حتى خرج في ذلك عن الحد ، واذعر الناس على اختلاف طبقاتهم »[٢٩٠] .

وعلى ذلك يمكننا أن نستنتج بعض الملاحظات التي توضح شيئا من المظاهر التي اتسمت بها هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك :-

١ - طمع السلطان المملوكي ومباشريه في أموال الأيتام إذ يتم مصادرتها لصالح « خزانة الخاص » ؛ في حين يعوض أصحابها ببعض السلع والبضائع . وفي أحيان أخرى تحدث المصادرة دون تعويض بدعوى أن للسلطان حقاً في ذلك المال لسبب أو لآخر لا يعجز المباشر الإداري عن تقديمه ؛ فيكون في ذلك منفذا قانونيا لأصحاب السلطة لمصادرة تلك الأموال التي تخص الأيتام . بل إن تلك الحجة تكون عادة مدعومة بقوة كبيرة من ناحيتي القانون والسلطة بحيث يعجز القضاة عن الحيلولة دون فعاليتها ، أو منع إجراءات المصادرة ، وحماية أموال اليتامى المساكين ، مما يوضح أبشع رغبات الطمع المادي في

أموال الآخرين .

٢ ـ لم تقتصر عمليات المصادرة الحكومية على سلب الأموال ، وإنما شمل ذلك أيضا العقارات والممتلكات والغلال بأنواعها بحيث يغرم المصادر كل ما يملك من مال وغلة ، فيحرم من كل شيء على يد أصحاب السلطة دون أن يردهم عن فعل ذلك رادع ديني أو قانوني . كما تضمنت قوائم المعاقبين بالمصادرة المباشرين الماليين مثل المحتسب والضامن والوكيل وغيرهم ؛ مما يدل على عدم الثقة مطلقا بأمانتهم ، أو صدق نواياهم ، أو سلامة جهودهم لخدمة البلاد .

٣ ـ مزاولة السلطة أسلوب شراء الغلال والحبوب والخضراوات وجميع أنواع البضائع والسلع والمواد الخام من المزارعين والتجار بسعر منخفض ، إذ تتم عملية الشراء جملة مقابل ثمن بخس لا يعادل ربع القيمة المستحقة ، مما يكبد أصحابها الكثير من الخسائر الفادحة . ومن جانب آخر لا يملك هؤلاء التجار حق رفض بيع هذا الانتاج الزراعي أو المواد التجارية حيث يأخذها المباشر الإداري للمصالح السلطانية باسم الحكومة قسرا لا اختيارا ، حتى ولو اضطره ذلك إلى استخدام القوة ، فلا يملك هؤلاء جميعا سوى الرضوخ . وعلاوة على ذلك كان المباشرون لا يتورعون عن استغلال أموال الأوقاف في سبيل تحقيق الربح المادي الوفير للسلطان المملوكي .

٤ ـ جرى العرف في سلطنة المماليك على اقتطاع نصيب الديوان السلطاني من التجارة التي تقدم الثغر وهي ما تزال في المراكب قبل إنزالها على رصيف الميناء ؛ إذ يختار مباشر المصالح السلطانية منها ما يناسب احتياجات البلاط من الغالي والنفيس . وعلاوة على ذلك يمارس ناظر الخاص نشاطه المعهود في الثغر بمصادرة أهله من التجار والعامة على حد سواء ، بما يتلاءم مع جشع المطالب السلطانية .

٥ ــ اعتاد رجال البلاط المملوكي ، وعلى رأسهم السلطان نفسه الاقتراض من تجار البلاد للصرف على مباهج حياتهم الخاصة ، مما يفسر التبذير الفاحش في الصرف على مختلف أنواع المتع والملذات لدى أصحاب السلطة . وقد كان هذا الوضع غير العادي سببا في حاجة هؤلاء المسئولين المستمرة للاقتراض من تجار البلاد دون تردد أو حياء .

٦ ــ المشاركة الاجتماعية المنسجمة بشكل تام ومتكامل بين المسلمين وأهل الذمة ، حيث يحتفل الجميع معا في المناسبات الدينية الخاصة بكل طائفة دون تعصب ، فنجد المسلمين يشاركون ، ويحتفلون بأعياد النصارى مثل « عيد الشهيد » بالملابس الجديدة ، ومختلف أصناف الطعام والشراب والحلوى . بل حرص الأمراء المماليك أيضا على الاحتفال مع أهل الذمة في أعيادهم الدينية والتمتع بأنواع المرح والمسرات ؛ مما يعطينا صورة صادقة للتلاحم الإنساني بين مختلف الطوائف الدينية في المجتمع المصري في ظل حكم السلاطين المماليك .

٧ ــ عانى المباشرون الإداريون في سلطنة المماليك من تسلط كبار نظار الشئون المالية الذين كانوا يتقصون أخطاءهم من أجل الإيقاع بهم ، ومصادرة أموالهم وكافة ممتلكاتهم لصالح « خزانة الخاص » ؛ الأمر الذي كان يهيء موردا ثابتا منتظما للمصروفات السلطانية المتزايدة باستمرار نتيجة البذخ الكبير في الصرف على أسباب الرفاهية المملوكية بالبلاط السلطاني . وقد شمل هذا القصاص القاسي عددا كبيرا من موظفي الشئون المالية في سلطنة المماليك مثل المحتسبين ، والوكلاء ؛ والسماسرة وغيرهم ؛ مما كان له بالغ الأثر في الإساءة إلى سمعة السلطان بين صفوف كبار الموظفين ، وكذلك الضرر بشعبيته بين رعاياه من التجار والعامة معا .

٨ ــ تمتع مباشروا المصالح السلطانية الخاصة بحماية السلطان شخصيا ؛ إذ كان لا

يتردد في الدفاع عنهم أمام جميع الفئات سواء الأمراء أو العامة . فضلاً عن استخدامهم جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة . في سبيل تهيئة الفرص لهم لمتابعة مصالحه العديدة في جميع مجالات العمل سواء كان تجاريا ، أم استثماريا ، أم تعسفيا مغتصبا بقوة السلطة والنفوذ . ومن ثم يظهر بوضوح أن السلطان لا يعني سوى بمتعته الشخصية . ومقدار الربح المادي الذي يجنيه ، ولا يكترث قيد أنملة بالأسلوب الذي يراه لتحقيق من أجل تحصيل هذه الفائدة . وكانت المصادرة من أكثر الطرق المستخدمة لهدف تحقيق المنفعة المادية للسلطان .

٩ ـ اقتران عقوبة المصادرة دائما بسجن الشخص المصادر كنوع من القصاص الشامل جزاء الذنب الذي اقترفه ، إذ يلقى به في السجن ، وتصادر جميع أمواله وممتلكاته وعقاراته ، بل يشمل هذا العقاب في الكثير من الأحيان أهله وأقرباءه . ومن ثم درج على إعداد قوائم رسمية يعدها ناظر الخاص حيث تعرض على السلطان للتصديق الرسمي عليها . وبالتالي يبدأ في تطبيق ذلك القصاص المؤلم ضد أولئك المذنبين في الحال ، باستثناء الحالات التي يشفع فيها بعض أهل الخير ، فيأمر السلطان بالإفراج عن السجين ، ورد القليل مما صودر من ماله إليه .

١٠ ـ مزاولة الحكومة نوعا من التسلط القوي ضد موظفي الدولة مثل المستوفين ، والكتاب والشهود ، والشادين ، حيث يجبرون على الاستغناء عن مرتباتهم المستحقة لهم عن عملهم طيلة عدد من الشهور بحجة أنهم أهملوا القيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم مما أضر بمصالح السلطان .

ويذكر بعض مؤرخي العصر المملوكي أنه في سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م « قدم أبو بكر (٢٩١) بن السلطان من الكرك باستدعاء ، ومعه هدية قيمتها نحو مائتي ألف درهم ، بعد ما أخذ أموال الناس بها على سبيل القرض ، وكان يقتل من

يمتنع عليه ويصادره ، فمات جماعة من الناس تحت العقوبة »(٢٩٢) .

وفي ربيع الآخر سنة ٧٥١ هـ / حزيران - يونية سنة ١٣٥٠ م « وقف جماعة من الأجناد ، **وشكوا في الولاة طمعهم وفساد البلاد** ؛ فأنكر الأمراء على الوزير منجك **سيرة ولاة الأعمال** ، وتعرضوا لهم بأنهم ولوا بالبراطيل ، **فاحتاجوا إلى نهب أموال الناس** . وأخذ الأمير شيخو في الحطّ على مقدمي الدولة ، وأنكر كثرة ما أنفقه ابن يوسف في حجته ، وأن ذلك جميعه من مال السلطان . فقام الأمراء في مساعدة شيخو ، وعددوا ما يشتمل عليه ابن يوسف من لعبه ولهوه وانهماكه في اللذات . فلم يجد الوزير بدا من موافقتهم على عزل الولاة ومسك المقدمين أحمد بن أبي زيد ومحمد بن يوسف ، فقبض عليهما ، وألزما بحمل المال . وطلب ابن سلمان متولي المنوفية ، وألزم بمال ، واستقّر عوضه ابن قنغلي ، واستقر في ولاية الشرقية ابن الجاكي ، وعزل أسندمر منها »(٢٩٣) .

كما اعتادت بعض طوائف العامة على مزاولة طقوس باطلة يمكن اعتبارها أعرافا متوارثة ، ولكنها في الحقيقة أمراض اجتماعية جاهد رجال الدين من أجل القضاء عليها في سبيل تطهير المجتمع من التقاليد الفاسدة ، والعادات المضرة . من ذلك ما يرويه المقريزي حيث يقول إنه في سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م « أظهر ابن تيمية الإنكار على الفقراء الأحمدية فيما يفعلونه : من دخولهم في النيران المشتعلة ، وأكلهم الحيات ، ولبسهم الأطواق الحديد في أعناقهم ، وتقلدهم بالسلاسل على مناكبهم ، وعمل الأساور الحديد في أيديهم ، ولفهم شعورهم وتلبيدها . وقام في ذلك قياما عظيما بدمشق ، وحضر في جماعة إلى النائب ؛ وعرفه أن هذه الطائفة مبتدعة ؛ فجمع له ولهم ؛ الناس من أهل العلم ، فكان يوما مشهودا كادت أن تقوم فيه فتنة ؛ واستقر الأمر على العمل بحكم الشرع ونزعهم هذه الهيئات »(٢٩٤) .

ومن جانب آخر اجتهد بعض المسئولين في تطبيق مبادىء الشريعة الحنيفة من أجل خدمة خير المجتمع المسلم ؛ يقول المقريزي :

« وفيــه (ذي القعـدة عــام ٧٢٣هـ / ١٣٢٣ م) قـدم الأمـير بكتمـر الحسامي[٢٩٥] من دمشق فولى الاسكندرية وتوجه إليها ، فأراق الخمور بها ، ومنع من بيعها ، وجعل أجرة النقيب نصف درهم ، وتثبت في البينات ، وحمل الناس على الأمور الشرعية . فاستخفوا به وطمعوا فيه ، وكثر فسادهم ، فأحدث عليهم غرامات يقومون بها إذا تبين الحق عليه ، فكان الرجل إذا شكا يجبي منه من مائتي درهم إلى ما دونها ؛ وضرب جماعة منهم فخضعوا له »[٢٩٦] .

وزيـادة على ذلـك « استقر في يـوم الجمعة ثـالث عشرى رمضـان (سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م) الأمير سيف الدين قدادار[٢٩٧] في ولاية القاهرة ، عوضا عن علم الدين سنجر الخازن[٢٩٨] - نقل إليها من ولاية البحيرة -،ففتك في العامة، ومنع من الخمور وأراقها ، فعظمت مهابته »[٢٩٩] .

كذلك احتوى تاريخ هذه الحقبة صورا للفساد الذي زاوله العامة في سبيل هدف الطمأنينة النفسيةالتي جاهـدوا من أجل تـأمينها داخـل مجتمعاتهم الأسـرية الصغيرة ، من ذلك مثلا أنه في يـوم الأحد السـابع عشـر من ربيع الأول سنة ٧٤٤ هـ / الحادي عشر من آب - أغسطس سنة ١٣٤٣م « اتفق بظاهر القاهرة أمر اعتنى بضبطه ، وهو أنه كان بناحية اللوق[٣٠٠] كوم يعرف بكوم الزبل يأوي إليه أهل الفسوق من أوباش العامة ، فأخذ بعضهم منه موضعا ليبني له فيه بيتا ، فشرع في نقل التراب منه ، فبينما هو يحفر إذ ظهر فخار فيه مكاتيب دار كانت في هذه البقعة وتدل على أنه كان به أيضا مسجد ، ورأى آثار البنيان . فأشاع بعض شياطين العامة - وكان يقال له شعيب - ، أنه رأى في نومه أن هذا البنيان على قبر بعض الصحابة رضي الله عنهم ، وأن من كراماته أنه يقيم المقعد ويرد بصر الأعمى ، وصار يصيح ويهلل ويظهر اختلال عقله . فاجتمعت عليه الغوغاء ، وأكثروا من الصياح ، وتناولوا تلك الأرض بالحفر حتى نزلوا فيها نحو قامتين ، فإذا مسجد له محراب . فزاد نشـاطهم ، وفرحـوا فرحـا كبيرا ، وبـاتوا في ذكـر ونسبيح وأصبحوا وجمعهم نحو الألف إنسان فشالوا ذلك الكوم ، وساعدهم النساء ، حتى

أن المرأة كانت تشيل التراب في مقنعها . وأتاهم الناس من كل أوب ، ورفعوا معهم التراب في أقبيتهم وعمائمهم ، وألقوه في الكيمان ، بحيث تهيأ لهم في يوم واحد مالا تفي مدة شهر بنقله .

وحفر شعيب حفرة كبيرة ، وزعم أنها موضع الصحابي ، فخرج إليه أهل القاهرة ومصر أفواجا ، وركب إليه نساء الأمراء والأعيان ، فيأخذهن شعيب وينزلهن تلك الحفرة لزيارتها ، وما منهن إلا من تدفع الدنانير والدراهم .

وأشاع شعيب أنه أقام الزمني ، وعافى المرضى ، وردّ أبصار العميان ، في هذه الحفرة ، وصار يأخذ جماعة ممن يظهر أنه من أهل هذه العاهات ، وينزل بهم إلى الحفرة ، ثم يخرجهم وهم يسبحون « الله اكبر الله اكبر » ، ويزعمون أنهم قد زال ما كان بهم . فافتتن الناس بتلك الحفرة ، ونزلت أم السلطان لزيارتها ، ولم تبق امرأة مشهورة حتى أتتها .

وصار للناس هناك مجتمع عظيم بحيث يسرج به كل ليلة نحو مائتي قنديل ، ومن الشموع الموكبية شيء كثير . فقامت القضاة في ذلك مع الأمير أرغون العلائي والأمير الحاج آل ملك النائب ، وقبحوا هذا الفعل ، وخوفوا عاقبته ، حتى رسم لوالي القاهرة أن يتوجه إلى مكان الحفرة ويكشف أمرها ، فإن كان فيها مقبور يحمل إلى مقابر المسلمين ويدفن به سرا ، ثم يعفى الموضع فلما مضى إليه ثارت به العامة تريد رجمه ، وصاحوا عليه بالإنكار الشنيع حتى رماهم الجند بالنشاب ، فتفرقوا . وهرب شعيب ورفيقه العجوي ، وما زال الحفارون يعملون في ذلك المكان إلى أن انتهوا فيه إلى سراب حمام ، ولم يجدوا هناك قبرا ولا مقبورا فطموه بالتراب ، وانصرفوا . وقد انحلت عزائم الناس عنه ، بعدما فتنوا به ، وضلوا ضلالا بعيدا ، وجمع شعيب ورفيقه كثيرا من المال والثياب شيئا طائلا »[٣٠١] .

ويلفت انتباهنا ما حصل مثلا في السادس من ربيع الأول سنة ٧٨٠هـ /

حزيران - يونية سنة ١٣٧٨م إذ قبض على الحاج سيف مقدم الدولة ، ونقل إلى دار الوالي حيث عوقب حتى التزم بدفع مائة ألف دينار ، كذلك تم أخذ جميع أمواله من مراكب بحرية ودواليب وعقار . ومن ثم يعتبر تسليم من يصادر لوالي القاهرة استثناء حيث لم يعهد قبل ذلك حدوث مثل هذا الأمر ، وكان « **لا يتعدى حكم الوالي العامة وأهل الجرائم منهم** ؛ وأما الأجناد والكتاب ، وأعيان التجار ، فلا تمتد يده إلى الحكم فيهم ، ويرجع أمرهم إلى نائب السلطان »(٣٠٢) .

وفي ظل هذا الحال غير المألوف نتيجة انعدام الوعي الاجتماعي كانت الفرصة ملائمة لانتشار الشائعات الزائفة ، والروايات الباطلة ، والحكايات الاسطورية ، إذ يظهر أن العامة وجدوا في تبادل هذا وذاك شيئا من العزاء والتفريج النفسي مما كانوا يقاسونه على يد أصحاب السلطة الظالمين ، من ذلك مثلا أنه في العشرين من جمادى الآخرة سنة ٧٨٠هـ / أيلول - سبتمبر سنة ١٣٧٨م « قدم الخبر بأن رجلا بدمشق من آحاد العامة مات بالمارستان فغسل ، وكفن ، وأرخى في قبره بمقبرة باب الفراديس ، فعندما أضجع بالقبر عطس ، فأخرج ، وعوفي ، وحدث الناس بما جرى له ، وعاش بعد ذلك نحو ثلاث سنين »(٣٠٣) .

ومن ثم يمكننا أن نسجل بعض ملامح الحياة الاجتماعية التي عاشها العامة في أثناء هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر في ظل الحكم المملوكي :

١ - تمادي الدولة في أوقات الحاجة للمال في مصادرة أرباب الأموال في جميع المدن والنواحي . أما أصحاب الاراضي الزراعية المنتجة فقد أجبروا على بيع محاصيل أرضهم بالجملة مقابل ثمن بخس ؛ بل إنهم منعوا من الشكوى للسلطان الذي لم يجد بأسا في رفض الاستماع إلى شكواهم . وقد أدى ذلك كله إلى انتشار روح الحقد والكراهية بين الناس ضد السلطة . وزيادة على ذلك شاعت عادة اقتراض السلطان المملوكي المال من الناس ، فإذا رفض أحدهم تلبية الطلب السلطاني عوقب بالقتل . كما أن الرغبة في المال دفعت

انتشار بيع الوظائف الإدارية العليا في الدولة مثل الولاية والنيابة والحسبة ، حيث وليها من كان لا هم له سوى الانغماس في الملذات . إلى جانب الاهتمام بسلب الناس أموالهم تعويضا لنفسه عما غرمه في سبيل شراء المنصب . ويستمر هذا الوضع السيء حتى ينبري أهل الخير في الحط على ولاة السلطة إهمالهم لشئون الإدارة حتى وصلت إلى ذلك الحال المزري ، فتبدأ حركة إصلاح واسعة النطاق تشمل عزل أولئك العابثين .

٢ ـ وجد في سلطنة المماليك من عمل مجتهدا في سبيل تطبيق مبادىء الشرع الحنيف لهدف الاستقرار الاجتماعي الداخلي ، في ظل تعاون المواطن الصالح ، والوقوف في وجه التيارات العرفية الهدامة ، والممارسات غير الأخلاقية ، مما كان له جميل الأثر على تطور المجتمع الإسلامي . ولكن البعض من هؤلاء المصلحين اشتط في الفتك بالعامة لدرجة الإساءة إلى سيرة أعمالهم الحميدة التي حرصوا على إنجازها خدمة للبلاد .

٣ ـ توسيع نطاق دائرة صلاحيات الوالي حيث أصبح من حقه محاسبة كبار رجال الدولة ؛ إذ يجري التحقيق معهم في منزله ، ثم يصدر الحكم ضد المتهم بالسجن والمصادرة ، وكأن الوالي يمثل الجهاز القضائي الحامي لمصالح الدولة حتى ولو اقتضى الوضع مصادرة كبار شخصيات الجهاز الوظيفي في البلاط السلطاني لمنفعة « خزانة الخاص » .

ومن الحوادث التي وقعت خلال هذه الفترة وتثير فعلا التساؤل والاستفهام ما وقع في محرم سنة ٧٨١هـ / نيسان ـ أبريل سنة ١٣٧٩م إذ تم تعيين شخص « من **أطراف العامة لتقدمة الدولة** »(٣٠٤) . مما يدل على أن بعض الوزراء كان يستعين بجماعة من « العوام » في بعض الأحيان النادرة ، ليس من أجل مصلحة الدولة ، وإنما في سبيل الحصول على مبلغ معين من المال حصل الاتفاق عليه مسبقا . ويظهر أنه نتيجة لمثل هذا الإجراء حدث في يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة

٧٤٤هـ / الحادي عشر من آب ـ اغسطس سنة ١٣٤٣م « قدم الخبر بكثرة الفساد والمجاهرة بالخمور ، وأنواع الفسوق بدمشق ، وقلة حرمة نائبها الأمير طقزدمر الحموي(٣٠٥) ، وتغلب مماليكه وتهكمهم عليه وسوء سيرتهم ، فكتب بالإنكار عليه »(٣٠٦) .

كذلك في يوم الأحد السابع من شوال سنة ٧٦٨هـ / حزيران ـ يونية سنة ١٣٦٦م بلغ الأمير أسندمر(٣٠٧) أن بعض كبار الأمراء المماليك قد اتفقوا على الفتك به وبالأجلاب الذين كانوا بمثابة ساعده الأيمن وبهم يجول ويصول . فاجتهد من أجل الوقيعة بهم ، واستعد لمحاربتهم حتى كان اللقاء مع الأمراء ، واقتتلوا فهزمهم بمن كان قد دبر معهم من اليلبغاوية في الليل قبض الأمراء أو قتلهم . وثبت الأمير الجاي اليوسفي(٣٠٨) والأمير أرغون ططر(٣٠٩) ، وقاتلا أسندمر إلى قبيل الظهر ، فلما لم يجد معينا ولا ناصرا انكسرا إلى قبة النصر ، وانفض الجمع بعدما قتل الأمير ضروط الحاجب ، وجرح الأمير قجماس والأمير أقبغا الجلب(٣١٠) ، وكثير من الأجناد والعامة ، فقبض الأمير أسندمر على الأمير قجماس ، والأمير أقبغا الجلب والأمير اقطاي ، والأمير قطلوبغا جركس (٣١١)،وهؤلاء أمراء ألوف . وقبض من أمراء الطلبخاناة على قرابغا شاد الأحواش . واختفى كثير من الأمراء . ومرت مماليك أسندمر وطائفة من الأجلاب في خلق كثير من العامة ، فنهبوا بيوت الأمراء ، فكانت هذه الواقعة من أشنع حوادث مصر وأعظمها فسادا »(٣١٢) .

ونتيجة لذلك كله يمكننا أن نلقي الضوء على بعض خصائص الوضع الإداري وعلاقته بالحياة الاجتماعية في أثناء هذه الفترة :

١ ـ وصول بعض العامة إلى المناصب العليا في الدولة !؟ فهل يعني ذلك إعط... الفرصة للكفاءات الوطنية للمساهمة في خدمة المجتمع والدولة ؟ أم ان هذ... يتضمن مدلول بيع الوظائف العليا في الجهاز الإداري ، بحيث كان في مقدور « العامي » ارتقاء المناصب الرفيعة إذا كان يملك الثمن المناسب وعلى ...

يقتصر الوضع على أولئك الأغنياء المقتدرين ماليا ؛ فيرغبون في المنصب الرفيع من أجل التشريف ، والمهابة ، وسمو المكانة .

٢ ــ اعتلاء بعض الشخصيات الهزيلة المراكز العليا في الدولة مثل النيابة والوزارة ، مما يؤدي إلى حدوث حالة من التسيب الواضح في شئون البلاد ، وانفلات زمام الأمور ، وانتشار أسباب الفساد الخلقي والوظيفي ، الأمر الذي يتطلب المعالجة السريعة ، وتعيين شخصية تتميز بالكفاءة والمقدرة لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها اللازمة .

٣ ــ في غياب سلطان مملوكي ، قوي الشكيمة ، شديد العزم ، سريع البديهة والمبادرة ، يصبح المجال فسيحا للأحزاب المملوكية كي تتنافس وتتطاحن ؛ مما يسبب اضطرابا اجتماعيا ، وفوضى سياسية ، وضياعا أمنيا ، حتى تظهر تلك الشخصية القوية القادرة على مسك زمام الأمور ، وإعادة الوضع إلى نصابه الطبيعي .

إذن فقد حرم العامة في المجتمع المصري في ظل حكم السلاطين المماليك من الرعاية الاجتماعية المتمثلة في تأمين الأمان والسلام والاستقرار والطمأنينة للفرد كي يتسنى له العيش الكريم دون الحاجة لمد اليد للسؤال طلبا للمساعدة والمعونة ؛ بل لقد عانى العامة في كثير من الأحيان من الاهمال ، وقلة الاعتبار ، مما كان سببا رئيسيا في رفضهم لذلك الوضع السيء ، وإعلانهم عن هذا الرفض بالتمرد والثورة ضد السلطة .

ولكن أصحاب السلطة الذين لم يكترثوا سوى لجمع الأرباح المادية ، وجني المنافع الشخصية والفوائد الخاصة ، اجتهدوا في مواجهة هذا الرفض العلني بالشدة والصرامة والقسوة ، مما أعطى فرصة لظهور التلاطم العنيف بين التيارات المتناقضة المتناحرة . ومن هنا ظهر دور كبار قضاة القضاء الإسلامي الذين حرصوا على

إرساء أسباب الاستقرار الاجتماعي داخل حدود المجتمع لما فيه خير الفرد والجماعة .

غير أن هذه الجهود الإنسانية السلمية لم تكن علاجا جذريا للوضع الاجتماعي المتأزم . ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتغييرات أساسية توفر لعامة الناس حاجتهم الشديدة لحياة كريمة ، تشتمل على جميع عناصر العدل الاجتماعي ، والأمن السياسي ، والاطمئنان النفسي ، للفرد والأسرة على حد سواء ؛ بل وعلى مستوى جميع الطبقات الاجتماعية .

وهكذا وجدت عوامل ثورات العامة ضد السلاطين المماليك في سبيل حياة أفضل . ولا شك أن العنصر الأساسي لحركات التمرد تلك التي زاولها العامة بشكل شبه مستمر في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي هو الحصول على الخبز بسعر مناسب لا يكون سببا في معاناتهم ازمة اجتماعية مؤلمة . إذن فقد كانت العوامل الاقتصادية المرتبطة بالرزق عنصرا فعالا في حصول ثورات العامة ضد الحكم المملوكي .

كما يمكن اعتبار عدم توفر الرعاية الاجتماعية الضرورية للفرد في ظل الحياة الكريمه عاملا مؤثرا في استفحال شدة حركات التمرد الثوري ضد السلطة والقائمين على تأمين مظاهر الحكم المملوكي .

وعلاوة على ذلك يمكن اعتبار ظاهرة اختفاء العدل الاجتماعي بين فئات الطبقات الاجتماعية الدنيا محورا أساسيا لتفشي تيارات التذمر الشعبي الحاد ضد المسئولين الإداريين ، الأمر الذي أحدث أحيانا بعض التغييرات الإدارية على مستوى الولاه ،والمباشرين ، والكشاف ، في الأقاليم المملوكية . ولعل أبلغ صور تلاشي مبدأ العدل الاجتماعي في الجهاز الإداري ظاهرة شراء المناصب الوظيفية العليا مقابل دفع مبالغ باهظة طلبا للتشريف والرفعة ، مما كان له أعمق الأثر في تأجج حركات التمرد الشعبي ضد كبار المسئولين الإداريين .

وزيادة على ذلك كان الكبت الاجتماعي ، والقيود الصارمة ، التي فرضها كبار أصحاب السلطة ضد العامة ، لدرجة منعهم من التحدث في الأمور السياسية ، والشئون الإدارية ، عنصرا مباشرا في توسيع نطاق دائرة الرفض الشعبي ، لذلك الحظر الاجتماعي القاسي ، والمطالبة بإصرار كبير على ضرورة حصول الفرد على الحرية الاجتماعية المهمة التي تتيح له فرصة إبداء الرأي ، ومناقشة الأمور المتعلقة بوضعه الاجتماعي دون خوف ، أو خشية . وربما كانت ظاهرة منع الفرد من العامة التحدث عما يعانيه من مشاكل في حالته الاجتماعية عاملا سببيًا فعالا في ظهور تيار الاستنكار الشعبي ضد هذا الحصار الاجتماعي الشديد الذي فرضه الحكام المماليك ضد حرية الفرد الفكرية في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة .

ونتيجة لذلك يمكن القول إن المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، تعددت واستفحلت إلى حد كبير جعل العامة يتفقون ـ بدون خطة مسبقة ـ على الاستنكار ، والرفض ، والثورة ضد الحكام المماليك في سبيل حدوث التغييرات الأساسية اللازمة من أجل حصول الفرد على العناصر الرئيسية التي تهيء له فرصة العيش الكريم في ظل تطبيق مبادىء الشريعة السمحاء .

وكان العامة يجدون في مشاهدة الاستعراضات العسكرية البرية والبحرية تفريجا عن نفوسهم مما كانوا يعانونه في بعض الأحيان من أسباب الظلم والغبن والعسر والاضطهاد من ذلك ما حدث في محرم سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م عندما « نزل السلطان والأمراء لمشاهدة ذلك ، واجتمع من العالم مالا يحصيهم إلا الله تعالى ؛ وبلغ كراء المركب الذي يحمل عشرة أنفس إلى مائة درهم ، امتلأ البران من بولاق إلى الصناعة بالناس ، حتى لم يوجد موضع قدم خال . ووقف العسكر على بربستان الخشاب ، وركب الأمراء الحراريق إلى الروضة . وبرزت الشواني للعب كأنها في الحرب ، فلعب الأول والثاني والثالث ، وأعجب الناس بذلك إعجابا زائدا ، لكثرة ما كان فيها من المقاتلة والنفوط وآلات الحرب »[٣١٣] .

وفي يوم الاثنين الثاني من رجب سنة ٧٤٣هـ / السادس من كانون الأول ـ ديسمبر ١٣٤٢م « أنعم على خمسة بإمريات عشرة ، ونزلوا إلى المدرسة المنصورية(٣١٤) على العادة بالقاهرة ، **فكان يوما مشهودا** »(٣١٥) .

ويشير المقريزي إلى المعاناة التي لقيها العامة نتيجة رغبتهم الشديدة في الفرجة على مختلف الأنشطة الأميرية التي كان أصحاب السلطة يزاولونها في الميدان الكبير(٣١٦) ؛ من ذلك قوله أنه « في يوم السبت ثاني عشر رجب (سنة ٧٥٥هـ / آب ـ أغسطس سنة ١٣٥٤م) ركب السلطان إلى الميدان الكبير المطل على النيل ، بعد كسر الخليج على العادة ، وعاد من آخره إلى القلعة ، ثم ركب السلطان السبت الثاني إلى الميدان ، وأقام به ومعه الأمير شيخو ، والأمير طاز ، والأمير صرغتمش ، وبقية الأمراء الخاصكية . وعمل السلطان به الخدمة في يومي الاثنين والخميس ، كما تعمل بالإيوان في القلعة(٣١٧) ، ولم يتقدمه أحد إلى مثل هذا .

وكانت العامة في طول إقامته بالميدان لا يبرحون على الحيطان للفرجة هناك ، وتجمّع منهم عالم عظيم ، ونصبت هناك أسواق كثيرة ، فصاروا يخوضون فيما لا يعنيهم ويتكلمون في الليل بكل فاحشة ، في حق كبراء الدولة ، ويقولون ليسمع السلطان : « قم اطلع قلعتك ، ما جرت بذا عادة ، واحترس على نفسك ؛ وإياك تأمن لأحد » فلما كثر هذا وشبهه من كلامهم ، وسمعه منهم الأمراء اشتد حنقهم ، وأمروا مماليكهم فركبوا ، وأوقعوا بهم ضربا بالدبابيس والعصي ، فمروا هاربين ، وألقوا أنفسهم في البحر ، وتفرقوا في كل جهة . فقبض منهم جماعة ، وأسلموا لوالي القاهرة ، ورسم له بأن يتتبع غوغاء العامة حيث كانوا ، فهاجم أماكنهم ، وقبض على جماعة كثيرة وسجنهم . فاظهر النصارى الشماتة بهم ، وتجاهروا بأن هذا عقوبة من الله لهم بما فعلوه معهم . فشق هذا على الأمراء ، وأمروا بأن يفرج عنهم حتى لا يشمت بهم أهل الكفر ، فأطلقوا ، وخرج عدة منهم إلى الأرياف(٣١٨) .

ومن ناحية أخرى كان الملل القاسي الذي صاحب حياة العامة سببا رئيسيا في نظرتهم إلى الكثير من الأمور على نحو فكاهي يتضمن معاني الطرافة والهزل ، من ذلك على سبيل المثال أنه في صفر سنة ٧٧٧هـ / تموز - يولية سنة ١٣٧٥م وجد في قصر الحجازية(٣١٩) بالقاهرة عمودان عظيمان تحت الردم ، فأمر بسحبهما إلى مدرسة السلطان الأشرف شعبان التي ابتدأ بعمارتها سنة ٧٧٠هـ /١٣٦٨م ، ثم أخذ يضيف إليها بعض الأجنحة الجديدة الفخمة من أجل توسيعها . ولكن العمودين كانا ثقيلا الوزن ، كبيرا الحجم ، وعجزوا عن شحطهما لكبرهما ، فانتدب ابن عايد رايس الخلافة ، واليه أمر الحراقة السلطانية لذلك ، وعمل حركات هندسية فانجرا مع تلك الحركات بطول شارع القاهرة إلى تحت القلعة حيث العمارة ، في عدة أيام ، **كان للعامة فيها اجتماعات بطبولهم وزمورهم ، وقالوا من نزهاتهم في جر العامود غناء تداولته ألسنتهم عدة سنين ، واقترحوا بالاسكندرية قماشا سموه جر العامود ، للبس النساء ، من الحرير ، فلما وصل** العمودان إلى العمارة انكسر أكبرهما نصفين »(٣٢٠) .

كما كان نزول الأمراء إلى الميدان ، ومد الأسمطة الجليلة من الأمور التي اعتبرها الناس مناسبة ممتعة تستحق الفرجة ، فيخرج « الناس لمشاهدة ذلك »(٣٢١) .

وعندما كان بعض أهل الجرائم يعاقبون بالتسمير في الخشب ويسار بهم فوق الجمال في شوارع القاهرة ، كانت الناس تقف للفرجة عليهم ،(٣٢٢) ويكثر « دعاء العامة »(٣٢٣) على المجرمين حقدا عليهم .

غير أن القضاة من أهل البلاد تمتعوا باحترام السلاطين والمماليك وتكريمهم ، وهو الشيء الذي كان له عميق الأثر في نفوس العامة ، وتقديرهم لكبار القضاة من أهل وطنهم .

وفي يوم الأربعاء الثاني والعشرين من صفر سنة ٧٨١هـ /أيار - مايو سنة

١٣٧٩م قدم قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم ابن جماعة[٣٢٤] من القدس ، وطلع القلعة لمقابلة السلطان الذي خلع عليه وأحسن لقائه ، واستقر في قضاء القضاة على عادته في الأيام الأشرفية . ونزل وفي خدمته من أمراء الدولة ثلاثة عشر أميرا ، منهم دوادار السلطان . وركب معه قضاة القضاة وأعيان الناس ، وأشعلت القاهرة لنزوله بالشموع والقناديل ، **وكان يوما عظيما إلى الغاية في كثرة جمع الناس لمشاهدته** »[٣٢٥] .

(٨) النتائج :

وهكذا نستطيع ايضاح جانب من السمات التي اتصفت بها الحياة الاجتماعية البسيطة التي عاشها العامة خلال هذا العهد :

١ ــ اقتصرت أسباب الترفيه عند العامة على مشاهدة الاستعراضات العسكرية الرسمية البرية ، والبحرية ـ إلى جانب المشاركة في جميع المناسبات الدينية ، والأعياد الخاصة بكل طوائف المجتمع ، حيث لم يكترث السلاطين المماليك بتوفير مظاهر الفرجة والمتعة للعامة ؛ في حين أسرفوا في الانفاق على مختلف صور التسلية واللذة والأنس في البلاط السلطاني . كذلك كان حدث تأمير بعض المماليك مناسبة طيبة يتسابق العامة إلى التفرج على مراسيم الاحتفال بها ، إذ يصطفون بمحاذاة الشوارع الرئيسية التي يمر بها الأمراء في طريقهم من القلعة إلى المدرسة المنصورية . وكان الميدان الكبير هو مقر الاحتفالات الرسمية في جميع المناسبات الحكومية ، والشعبية . كما كان هذا الميدان بالنسبة للعامة بمثابة المنبر الحر الذي يتيح لهم مجالا ملائما لنقد الأوضاع الشاذة في نظام الحكم والقائمين على جميع أنشطته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . وقد كان هذا الوضع غير العادي سببا في سخط الأمراء ضد العامة ، ومعاقبتهم بشدة وقسوة تثير الشفقة عند بعضهم ، والشماتة عند البعض الآخر . ومن ناحية أخرى كان إيقاع

العقاب بالمجرمين أمام الملأ سببا رئيسيا لتجمع العامة ومزاحمتهم لبعضهم البعض من أجل الفرجة والشماتة .

٢ ــ حظي القضاة في العصر المملوكي باحترام السلاطين الذين بالغوا في تقديرهم وبذل العطاء الجزيل لهم ، والاجتهاد في سبيل المحافظة على سمو مكانتهم في البلاط والمجتمع معا ؛ مما أدى إلى تمتعهم بالكثير من أسباب الحفاوة والتبجيل .

٣ ــ البساطة الواضحة التي ميزت الحياة الاجتماعية للعامة خلال هذه الفترة الزمنية من تاريخ سلطنة المماليك ، حيث كانت وسائل الترفيه محدودة ، وأساليب المتعة مقيدة ومراقبة بشدة وصرامة ، إلى جانب صعوبة ارتيادهم مراكز التعليم والثقافة ، مما أدى إلى انتشار الجهل والخزعبلات بين فئاتهم المختلفة .

وعلى ذلك فإنه يمكننا من تتبع هذه الظواهر الاجتماعية أن نتبين بعض الملاحظات لخصائص هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك :

١ ــ وصول بعض المسئولين من ذوي الضمائر الميتة إلى المناصب الإدارية العليا مما يعني ضياع كثير من الأهداف المهمة نتيجة التسابق لتحقيق الأغراض الخاصة .

٢ ــ حرص فئة من الأمراء المماليك الكبار على رفع الظلم عن العامة بمحاولة مشورة السلطان أن يتخذ إجراءات حازمة مع كل من تسول له نفسه استغلال ضعف العامة .

٣ ــ وجود طائفة من العامة المحتاجين « مرتبين في الصدقات » حيث دأبوا على الحضور شهريا إلى القلعة للحصول على تلك الإعانة الشهرية لأجل القوت اليومي .

٤ ـ كانت المساجد هي الأماكن الآمنة التي يستطيع فيها الضعفاء والمظلومون التصريح عما في نفوسهم مما يعانونه من الظلم والاضطهاد بحرية تامة دون خوف الوقوع في يد الأقوياء المتسلطين إذ توفر لهم في مراكز العبادة تلك الحرية الفكرية والاطمئنان النفسي والأمان المعنوي .

٥ ـ كان وقوع الظلم من الأسباب الرئيسية التي طالما أدت إلى الالتحام الارستقراطي ـ الشعبي بين الأمراء المماليك الاوليجاركية والعامة حيث عمل الطرفان كهيئة متحدة في سبيل الصالح العام المشترك .

٦ ـ كان من السهل كثيرا الإساءة إلى سمعة السلطان الحاكم نتيجة سوء تصرف بعض كبار المسئولين الإداريين في الدولة إذ أن تحقيق العديد من المنافع الشخصية والفوائد الخاصة للسلطان يحجب عنه رؤية الوسائل المختلفة التي عملها هؤلاء لهدف الوصول إلى إنجاز تلك الأغراض المادية الجليلة وكسب رضى السلطان .

٧ ـ رغم وفرة ما يستطيع بعض أولئك الطغاة تحقيقه لصالح الخزانة الخاصة ، إلا أنه سريعا ما ينكشف خداعهم أو أساليبهم الملتوية الظالمة ، فيقعون في يد العدالة ويلقون الجزاء المؤلم .

٨ ـ استفحال حدوث ظاهرة التآمر السياسي ضد شخص السلطان الجالس على كرسي الحكم في سلطنة المماليك إما لتحقيق أغراض شخصية بحتة ، وإما لقصد الانتقام الشخصي من السلطان صاحب الكلمة العليا في الدولة .

٩ ـ اهمية منصب نظر الخاص في تسيير الشئون الداخلية في سلطنة المماليك ، الأمر الذي له بالغ الأثر في تغيير جوهر الوضع الإداري في المجتمع المملوكي سواء على المستوى الحكومي ام الشعبي .

١٠ ـ استخدام المصادرة المالية كعقوبة متعارف عليها في الجهاز الحكومي الإداري

حيث يتعرض المذنب لمصادرة جميع ممتلكاته من عقار ومال ومخصصات فيجرد من كل ما يملك .

١١ ـ وصول رسائل مجهولة المصدر إلى يد السلطان الحاكم توضح بعض النواحي السيئة في المجتمع يعتبر دليلا يؤكد احتمال وجود تعاون غير مباشر بين كبار الأمراء داخل القلعة وعامة الشعب خارج أسوارها من أجل المنفعة المشتركة ضد جماعة المنتفعين على حساب مصالح كلتا الجماعتين .

١٢ ـ انعدام الثقة بين حاكم الدولة من ناحية وطائفة الأمراء المماليك من كبار أصحاب المسئوليات كان من الأسباب الرئيسية التي تحدث جوا من الاضطراب والشك والتوتر في العلاقات بين الطرفين مما يعرقل سير عجلة العمل المثمر لخدمة المصلحة العامة .

١٣ ـ ارتباط حالة النشاط الاقتصادي في البلاط بطبيعة العلاقة القائمة بين الحاكم والأمراء المماليك ، إذ أن توتر تلك الرابطة كان يسبب تشنج حركة التبادل التجاري كنتيجة طبيعية لتوتر الوضع السياسي الداخلي .

الهوامش

١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٤٣ ، انظر كذلك بدائع ، جـ١ ، ص ١٤٦ .
٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٤٢ ـ ٤٤ .
٣) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧ .
٤) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٢ .
٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٤٦ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٣ ، ١١٥ ، ١٣١ ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٤٣ .
٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٥٢ .
٧) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٩٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٦٥ .
٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٦ .
٩) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٩٥ ، قارن ، النجوم ، جـ١١ ، ص ١٢٢
١٠) السلوك ، جـ١ ، ص٩٠٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٣٣ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٤٣ .
١١) السلوك ، جـ١ ، ص ٩١٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥
١٢) السلوك ، جـ١ ، ص ٩١٤ ـ ٩١٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٧٦ .
١٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠
١٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ١٧٣ .
١٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٢١٥ .
١٦) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٥١٢ ـ ٥١٣ .
١٧) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٥١٢ .
١٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .
١٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤١ .
٢٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦١٦ ؛ قارن ، النجوم ، جـ٨ ، ص ١٣٣ ـ ١٣٥
٢١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧ .
٢٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٦٨
٢٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤١ .
٢٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩ .
٢٥) انظر ترجمته ، الدرر ، حـ٢ ، ص ٣٣٤
٢٦) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٢٥ .

٢٧) السوك جـ٢ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٨ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٦٢ ـ ٧٢ ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٥١٢ ـ ٥١٧ .
٢٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ١٥ ـ ١٨ .
٢٩) السلوك ، جـ٢ ، ص ٢٢٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .
٣٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .
٣١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٢٤ .
٣٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٢٩ .
٣٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .
٣٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ .
٣٥) السلوك ، جـ٢ ، ص٣٩٠ .
٣٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٩٩ ، قارن ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ٥٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص١٧٨ ـ ١٧٩ .
٣٧) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٢٣ ـ ٤٢٥ .
٣٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص٣٩٢ ـ ٣٩٣ .
٣٩) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٦٢٢ .
٤٠) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .
٤١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٩١٨ .
٤٢) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧ .
٤٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣١٤ ـ ٣١٥ .
٤٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .
٤٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .
٤٦) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٢٤ .
٤٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ؛ ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .
٤٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٤٦ ـ ٢٦٤ .
٤٩)) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .
٥٠) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٦ .
٥١) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٤ .
٥٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٦ ـ ٤٠ .
٥٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ٩٢١ ـ ٩٢٧ .
٥٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٢٠ .
٥٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ١٣١ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ ، ١٨٥ ، ١٩٣ .
٥٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٨ .
٥٧) انظر ترجمة ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٥ .

٥٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .
٥٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٤ .
٦٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .
٦١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٩ .
٦٢) انظر ترجمته ، الدرر جـ ١ ، ص ٤١٦ ـ ٤١٧ .
٦٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣٨ ـ ٤٠ ، ١٩٢ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٥ .
٦٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٦٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٨٢ ، ١٢٤ ـ ١٢٨ ، ١٩٠ .
٦٥) انظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .
٦٦) انظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .
٦٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٩٠
٦٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٥٥ ـ ٦٢ .
٦٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٧٥ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ص ٩٣ .
٧٠) انظر ترجمته ، الدرر ،جـ١ ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .
٧١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٧٧ .
٧٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٧٧ .
٧٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٣٧ .
٧٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٩ ـ ١٢١
٧٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٢٠ ، ١٢٧
٧٥) انظر ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٦٧ .
٧٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧ .
٧٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ ، انظركذلك ، النجوم ، جـ ٩ ص ١٢٤ ـ ١٢٨ .
٧٨) انظر ، الخطط ؛ جـ ٢ ؛ ص ١٧٠ .
٧٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .
٨٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٧٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٤ ، ١٩١ ـ ١٩٢ .
٨١) انظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٦ .
٨٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٨٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .
٨٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٩ .
٨٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤ .
٨٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٠ ـ ١٢
٨٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٦٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٩٣ .

٨٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .
٨٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ ، قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٥ .
٨٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٩ .
٩٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ .
٩١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣١٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٩٢ .
٩٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣١٤ ـ ٣١٦ .
٩٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٣٥ .
٩٤) السلوك ؛ جـ ٢ ، ص ٣٦١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١١ ـ ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ـ ١٣٣ ، ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .
٩٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٦١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٩ .
٩٦) انظر ترجمته، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤ .
٩٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٢ .
٩٨) السلوك ، جـ٢ ، ٣٧١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .
٩٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٥٧ .
١٠٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٧٢ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ـ ١٣٥ .
١٠١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٧٤ .
١٠٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص١١٠ .
١٠٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ، ١١٧ ـ ١١٨ .
١٠٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٨٣ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٥ ، ٣٢٣ .
١٠٥) Poliak. A.N.,les Révoltes populaires en Egypte AL. Époque des Mamelouks ET Leurs causes Économiques. ABSTRACTA ISLAMICA. Cinquième serie (1932-34), P.252.
١٠٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٥٩ ـ٣٦٠ .
١٠٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٨٥ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٧ ـ ١١٩ .
١٠٨) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٨٦ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .
١٠٩) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .
١١٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ ، قارن النجوم ، جـ٩ ، ص١١٥ .
١١١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٠٠ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٥ .
١١٢) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٠٨ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣١ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٦٩ .

١١٣) السلوك ، جـ٢ ، ص٤٠٩ ، قارن النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣١ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٦٩
١١٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤١٢ ، قارن ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٦ ، ١٣١ ـ ١٣٢
١١٥) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٨٧ ـ ٨٩ .
١١٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤١٣ ـ ٤١٤ ، قارن النجوم ، جـ٩ ، ص ١١٣ ـ ١١٨
١١٧) Lapidus. The grain Economy of Mamluk Egypt. Journal of the Economic And Social History of the Orient. Vol. XII. Leiden 1969. pp.3.6.

١١٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٤٧٢ .
١١٩) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٢٣ .
١٢٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠ .
١٢١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
١٢٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤٢٨ .
١٢٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٣٢ .
١٢٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

Poliak. A.N. Les Révoltes populaires en Egypte A L'Epoque des Mamelouks ET Leurs Causes Économiques. ABSTRACTA ISLAMICA. Cinquième serie (1932-34). p. 252.

١٢٥) السوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٥ .
١٢٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٩ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ص ١٣١ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ .
١٢٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٤ .
١٢٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .
١٢٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .
١٣٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ٨ ـ ٩ .
١٣١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ .

١٣٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ ـ ٤٩١ .
١٣٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ .
١٣٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .
١٣٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٦٠ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠
١٣٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٣١

١٣٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٧٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

١٣٨) Lapiadus. The grain Economy of Mamluk Egypt. Journal of the Economic and Social History of the Orient. vol. XII. Leiden 1969. p.4.

١٣٩) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

١٤٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

١٤١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣١ ـ ١٣٤ .

١٤٢) السلوك ، جـ٢ ، ص٤٧٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٥ .

١٤٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٧ .

١٤٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

١٤٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٣٣ .

١٤٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٨ .

١٤٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ ، انـظر كذلـك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ، بدائع ، جـ١ ، ص١٧٠ .

١٤٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

١٤٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

١٥٠) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

١٥١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

١٥٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٨٢ .

١٥٣) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

١٥٤) السلوك ، جـ٢ ، ص٤٨٠ ـ ٤٨١ ، انـظر كذلـك ، النجـوم ، جـ٩ ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٧٠ .

١٥٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٨٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

١٥٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٨٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

١٥٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٨٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ج ص ١٤١ .

١٥٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٨٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ص ١٤٢ .

١٥٩) عن هذا المنصب يقول القلقشندي : « أن صاحبها يتحدث مع الوزير في كل ما يتحدث فيه ، ويشاركه في الكتابة في كل ما يكتب فيه ، ويوقع في كل ما يوقع فيه الوزير تبعا له ، وإن كان الوزير صاحب سيف ، كان ناظر الدولة هو المتحدث في أمر الحسبانات ، وما يتعلق بها والوزير مقتصر على النظر والتنفيذ » انظر ، صبح ، جـ٤ ، ص ٢٩ .

١٦٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٦٦ .

١٦١) البزدار او البازدار « وهو الذي يحمل الطيور الجوارح المعدة للصيد على يده . وخص بإضافته الى الباز الذي هو أحد أنواع الجوارح دون غيره لأنه هو المتعارف بين الملوك في الزمن القديم » . انظر ، صبح ، جـ٥ ، ص ٤٦٩ .

١٦٢) مقدم الدولة ، « وهو الذي يتحدث على الأعوان والمتصرفين لخدمة الوزير » انظر ، صبح ، جـ٥ ، ص ٤٦٨ .

١٦٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٠٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ٦١ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

١٦٤) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢١٢ .

١٦٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

١٦٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٣٧٦ .

١٦٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٥٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٩ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

١٦٨) Poliak. Op. Cit. P.252.

١٦٩) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٢٤ .

١٧٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٣٧٣ .

١٧١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٧٠ .

١٧٢) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ٤١٧ - ٤١٨ .

١٧٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣٢٤ .

١٧٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٨٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٢٢ .

١٧٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٩٦ .

١٧٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٩٥ - ٦٩٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٢٣ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٨٤ .

١٧٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٩٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٢٤ .

١٧٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٨٥ .

١٧٩) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦١ .

١٨٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٢ .

١٨١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٢ - ٧٦٣ .

١٨٢) انظر ، ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

١٨٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

١٨٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

١٨٥) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٦٧ - ١٦٩ .

١٨٦) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٩١ - ٩٥ .

١٨٧) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٣٠
١٨٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٤٥
١٨٩) انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ١٦٢
١٩٠)انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ١٥١
١٩١)انظر،الخطط ، حـ٢ ، ص ١٢٥ ـ ١٢٦
١٩٢)انظر ،الخطط ، جـ٢ ، ص ٣١٥ .
١٩٣)انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .
١٩٤)انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .
١٩٥)انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٨ .
١٩٦)انظر،الخطط ، جـ٢ ، ص ٩٢ .
١٩٧) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ١٧٧ ـ ١٨١ .
١٩٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٨٦ .
١٩٩) Brinner, William M., The Significance of the Harafish and their Sultan, vol.vi, Leiden 1963,p.199.
٢٠٠) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٣ ـ ٧٦٦ .
٢٠١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٩ ، قارن ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٩١ .
٢٠٢) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٨ .
٢٠٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٦٩ .
٢٠٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٧١ .
٢٠٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨١٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢١٧ .
٢٠٦) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٣١٤ ـ ٣١٥ .
٢٠٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨١٩ .
٢٠٨) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٤١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٤٢ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .
٢٠٩) السلوك ، جـ٣ ، ص١٤١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٤٢ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .
٢١٠) انظر ، صبح ، جـ٢ ، ص ٤١٩ ، مدخل ، جـ٢ ، ص ٤٩ ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٦٩ .
٢١١) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٩٤ .
٢١٢) السلوك ، جـ٣ ، ص ٦٧٣ ، قارن ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٣٤٦ ، ٣٦٠ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٣ .
٢١٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ٣٢٥ .
٢١٤) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٩٧ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٢٤ ؛ بدائع ، جـ١ ،

ص ١٨٤ .
٢١٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٠٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ؛ بدائع ، جـ١ ، ص ١٨٤ .
٢١٦) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٧٠ .
٢١٧) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٠٩ .
٢١٨) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٧٢ ؛ قارن بدائع ، جـ١ ، ص ٢٢٢ .
٢١٩) Lapidus, Op. Cit., P.4.
٢٢٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٤٤ .
٢٢١) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨٣٥ - ٨٣٦ ، قارن بدائع ، جـ١ ، ص ١٨٤ .
٢٢٢) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨٣٦ .
٢٢٣) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ٩٨ - ٩٩ .
٢٢٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٢٨ .
٢٢٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٨٧٦ .
٢٢٦) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٦٨ ، قارن ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٨٤ .
٢٢٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٣ ، ص ٣٦١ .
٢٢٨) السلوك ، جـ٣ ، ص ٥٨ .
٢٢٩) السلوك ، جـ٣ ، ص ٥٩ .
٢٣٠) السلوك ، جـ٣ ، ص ٥٩ ، قارن ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٠٩ .
٢٣١) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٤٨ .
٢٣٢) C.F.Brinner, op. cit., p.197.
٢٣٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ٢ ، ص ١٥٢ .
٢٣٤) انظر الخطط ، جـ٢ ، ص ١٨٨ .
٢٣٥) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٠٧ ، قارن ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٧٨ ، ١٤٨ ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٣٩ .
٢٣٦) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٤٧ . قارن النجوم ، جـ١١ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص٢٤٤ - ٢٤٥ .
٢٣٧) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٧٠ ، انظر كذلك ، النجوم ،جـ١٠، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٩١ .
٢٣٨) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٠٩ - ٤١٣ .
٢٣٩) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص٤٥٠ - ٤٥١ .
٢٤٠) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .
٢٤١) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٠١ - ٢٠٧ .

٢٤٢) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٣٣ .
٢٤٣) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٥٤ ـ٤٥٥ .
٢٤٤) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧ .
٢٤٥) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ .
٢٤٦) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١ .
٢٤٧) انظر الخطط ، جـ١ ، ص ٣٨١ .
٢٤٨) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٢ .
٢٤٩) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٣ ـ ٤ .
٢٥٠) انظر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٨٣ .
٢٥١) انظر ، الخطط ، ، جـ٢ ، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .
٢٥٢) السلوك ، جـ٢ ، ص ٧٧٢ ـ ٧٨٣ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١٠ ، ص ١٩٥ ـ ٢١٣ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

٢٥٣) C.F.Lapidus, op.. cit., p.8.

٢٥٤) السلوك ، جـ٣ ص ٥٨ ؛ انظر كذلك ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣١١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٠٨ .
٢٥٥) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٩٠ .
٢٥٦) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨١ ـ ٨٢ .
٢٥٧) السلوك ، جـ ٣ ، قارن بدائع ، جـ ١ ، ص ٢٥٤ .

٢٥٨) Poliak (A.N). "Les Revoltes Populaires en Égypte A L,Époque Des Mamelouks Et Leurs Causes Economiques, "ABSTRACTA ISLAMIC.Cinquieme Serie (1932—34). p. 252.

انظر كذلك ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٠٩ .

٢٥٩) Poliak (A.N.) . "Les Revoltes populaires en Egypte A L'Epoque Des Mamelouks Et Leurs Causes Economiques", ABSTRACTA ISLAMIC. Cinquieme Serie (1932—34). p.261.

٢٦٠) Poliak (A.N.). "Les Revoltes Populaires en Egypte A L'Epoque Des Mamelouks Et Leurs causes Economiques".ABSTRACTA ISLAMIC. Cinquieme Serie (1932—34). p.267-268.

انظر كذلك ، بدائع ، جـ١ ، ص ٢٢٦ .
٢٦١) السلوك ، جـ٣ ، ص ١٧١ .

٢٦٢) السلوك ، جـ١ ، ص ٨٠٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٤٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ .
(٢٦٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٢٦٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٨١ .
(٢٦٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .
(٢٦٦) السلوك ، جـ ٢، ص ٣٥٨ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣٢٤ .
(٢٦٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٦٠ ، قارن ، النجوم ، ص ١١٦ .
(٢٦٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .
(٢٦٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٧١ .
(٢٧٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٠ ، قارن النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٦ ـ ١١٨ ، ١٣٦ ، ٢٨٩ .
(٢٧١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٧ .
(٢٧٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٨٥ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٢ ـ ١١٣ .
(٢٧٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٢ ـ ١٣ .
(٢٧٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ .
(٢٧٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، قارن ،النجوم، جـ ٩ ، ص ١١٦ .
(٢٧٦) انظر ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .
(٢٧٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٧ .
(٢٧٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٤ .
(٢٧٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٦ ـ ١١٩ .
(٢٨٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٠٨ ، انظر كذلك ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٩ .
(٢٨١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .
(٢٨٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠ .
(٢٨٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢١٢ ـ ٢١٣ .
(٢٨٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤١ .
(٢٨٥) انظر ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٦٨ ـ ٧٠ .
(٢٨٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢ .
(٢٨٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٥٤ .
(٢٨٨) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٥ .
(٢٨٩) انظر ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .
(٢٩٠) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٦٩ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، قارن : بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .
(٢٩١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٨ .

(٢٩٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٩٢ ، قارن ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١١٠ ـ ١١١ ، ١٤٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٧٦ .

(٢٩٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨١٨ ـ ٨١٩ ، قارن ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٢٩٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٦ ، انظر كذلك النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٢٩٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢١ .

(٢٩٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥٠ .

٢٩٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

٢٩٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٨ .

٢٩٩) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥٦ .

٣٠٠) انظر الخطط ، جـ ٢ ، ص ١١٧ ـ ١١٨ .

٣٠١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٩ ـ ٦٥٠ ؛ قارن ، بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

٣٠٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٣٠ .

٣٠٣) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٣٨ .

٣٠٤) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٦٨ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ١٦٤ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

٣٠٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .

٣٠٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٩ ؛ قارن ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢١١ .

٣٠٧) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٣ .

٣٠٨) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٣٣ .

٣٠٩) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٢ .

٣١٠) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٤١٩ .

٣١١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

٣١٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ ؛ انظر كذلك النجوم ، جـ ١١ ، ص ٤٢ ـ ٤٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢١ .

٣١٣) السلوك ، جـ١ ، ص ٩٢٨ ، انظر كذلك ، النجوم جـ٨ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٦ .

٣١٤) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٢ .

٣١٥) السلوك ، جـ٢ ، ص ٦٣٠ ، قارن ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٧٧ ـ ١٧٩ .

٣١٦) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

٣١٧) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

٣١٨) السلوك ، جـ٢ ، ص ٩٢٧ ـ ٩٢٨ .

٣١٩) انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٧١ .

٣٢٠) السلوك ، جـ٣ ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٦٧ ، ٧٠ .

٣٢١) السلوك ، جـ٣ ، ص ٤٤١ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ٢٣٥ ، ٢٥٩

٣٢٢) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ١١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ، ٢١٣ ، ٢٣٥ .

٣٢٣) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٦٤ ، انظر كذلك ، النجوم ، جـ٨ ، ص ٤٦ ، بدائع ، جـ١ ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

٣٢٤) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ١ ، ص ١٨ - ١٩ .

٣٢٥) السلوك ، جـ٣ ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

قائمة الإختصارات

الارقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

ارشاد	السخاوي	١٢
اغاثة	المقريزي	١١١
الألباب	الصفدي	١٩
الألطاف	ابن عبد الظاهر	٩١
الالمام	النويري	١١٨
انباء	ابن حجر	٥٣
انتصار	ابن دقماق	٦٠
بحرية	حسن	٥٦
بدائع	ابن اياس	٤١
البداية	ابن كثير	١٠٧
البدر	العيني	٢٣
بيان	المقريزي	١١٠
تاج	الزبيدي	٦٩
تالي	الصقاعي	٢٠ ، ٨٠
تبر	السخاوي	٧٣
تتمة	ابن الوردي	١١٩
تحفة	ابن بطوطة	٤٤
تذكرة	ابن حبيب	٧

الضوء	السخاوي	٧٢
الطالع	الادفوي	٣٩
العبر	ابن خلدون	٥٧
عجائب	الجبرتي	٤٩
عصور	حسن	٥٥
عيون	ابن شاكر	١٦
فتح الباري	ابن حجر	٥٤
فوات	ابن شاكر	٧٦
كشف	الظاهري	٨١
لسان	ابن منظور	١١٥
مآثر	القلقشندي	١٠٣
مالك	الصفدي	١٨
المجتمع المصري	عاشور	٨٥
المختصر	ابو الفداء	٩٧
مدخل	ابن الحاج	٥١
مرآة	اليافعي	٣٦ ، ٢٠
مسالك	العمري	٢٢
مصر	مغلطاي	٣٢
معيد	السبكي	٧١
المقدمة	ابن خلدون	٥٨
ملوك	ابن الفرات	٩٩
المنهل	ابن تغري بردى	٤٦
مورد	ابن تغري بردى	٤٧
ناصر	الشجاعي	١٧

المصادر والمراجع

أولا ـ مصادر مخطوطة :

الإسنوي عبد الرحمن بن الحسن (ت ٧٧٢هـ / ١٣٧٠م)

١ ـ الكلمات المهمة في مباشرات أهل الذمة، مخطوط بالمتحف البريطاني .Or 11581

ابن إياس محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م)

٢ ـ جواهر السلوك في أخبار الخلفاء والملوك، مخطوط كيمبرج Qg.74، مخطوط دار الكتب ٦٢٠٣ ف ٦٤٨

البلوي خليل ابن عيسى

٣ ـ تاج المفارق في تحلية علماء المشارق « رحلة البلوي »، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2286

ابن تغري بردى أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م)

٤ ـ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، مخطوط ببرلين 9462

٥ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ج ٥ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2072

ابن حبيب الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ /١٣٧٧م)

٦ ـ درة الأسلاك في دولة الأتراك مخطوط اكسفورد March 223

٧ ـ تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، مخطوط المتحف البريطاني Add. Rich 7335

ابن دقماق إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩هـ /١٤٠٦م)

٨ ــ الجوهر الثمين في تاريخ الخلفاء والسلاطين، مخطوط اكسفورد Digby Or. 28

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٨م)

٩ ــ ذيل تاريخ الإسلام، مخطوط شستر بيتي 1400

١٠ ــ كتاب العبر في التواريخ، مخطوط اكسفورد Digby Or,15

١١ ــ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، مخطوط المتحف البريطاني 1558

السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م)

١٢ ــ ارشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للاعلام بترجمة السخاوي مخطوط ليدن 1106

١٣ ــ ذيل دول الإسلام، مخطوط اكسفورد 349, 611

١٤ ــ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام مخطوط برلين 6463

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ /١٥٠٥م)

١٥ ــ كتاب ماروراه الواعون في أخبار الطاعون مخطوط كيمبرج (8) Or 172

ابن شاكر محمد بن أحمد الكتبي (ت٧٦٤هـ /١٣٦٣م)

١٦ ــ عيون التواريخ مخطوط كيمبرج Add 2923، ج ٧ مخطوط بدار الكتب المصرية ١٤٩٧ تاريخ ، ج١٢ مخطوط مصور بالجامعة العربية ٣٤٥ /٣ تاريخ

الشجاعي شمس الدين (ت٧٤٥هـ / ١٣٤٤م)

١٧ ــ تاريخ السلطان الملك الناصر محمد وبنيه، مخطوط برلين 9833 .

الصفدي الحسن بن عبد الله (القرن ٨هـ / ١٤م)

١٨ ــ نزهة المالك والمملوك، مخطوط المتحف البريطاني Or. 6267

الصفدي خليل بن أيبك بن عبد الله (ت٧٦٤هـ /١٣٦٣م)

١٩ ــ تحفة ذوي الألباب في من حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 5827

الصقاعي فضل الله بن أبي بكر (ت ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)

٢٠ ــ تالي كتاب وفيات الأعيان، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2061

العليمي مجير الدين عبد الرحمن (ت٩٢٧هـ / ١٥٢١م)

٢١ ــ تاريخ المعتبر في أنباء من عبر، مخطوط المتحف البريطاني Or.1544

العمري ابن فضل الله (ت٧٤٩هـ / ١٣٤٩م)

٢٢ ـ مسالك الابصار، مخطوط أيا صوفيا 3417 ، ج ٤

مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2325, 2328

العيني محمد بن أحمد (ت٨٥٥هـ /١٤٥١م)

٢٣ ــ تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر، مخطوط المتحف البريطاني Add. 22360

٢٤ ــ كتاب عقود الجمان في أخبار أهل الزمان، مخطوط كيمبرج Qq.176

ابن قاضي شهبه أبو بكر أحمد بن محمد (ت٨٥١هـ / ١٤٤٨م)

٢٥ ــ الإعلام بتاريخ الإسلام، مخطوط اكسفورد Marsh 143

الكرمي مرعي بن يوسف بن أبي بكر (ت١٠٣٣هـ /١٦٢٣م)

٢٦ ــ نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين، مخطوط شستر بيتي 4907, 10

مجهول ؟

٢٧ ــ تاريخ السلاطين والعساكر
مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1705

مجهول ؟

٢٨ ــ تاريخ جواهر السلوك في سياسة الخلفاء والملوك، مخطوط المتحف البريطاني Or. 6854

مجهول ؟

٢٩ ــ تاريخ الدولة التركية (٦٥٠ ـ ٨٠٥هـ / ١٢٥٢ ـ١٤٠٢م)، مخطوط كيمبرج Qq.147

مجهول ؟

٣٠ ــ تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية، مخطوط كيمبرج Qq.65

مجهول ؟

٣١ ــ نزهة الانسان في ذكر الملوك والأعيان، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1769

مغلطاي ابراهيم (عاش في النصف الاول من القرن ٨هـ / ١٤م)

٣٢ ــ تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب، مخطوط برلين 9835

المنصوري ركن الدين بيبرس (ت٧٢٥هـ / ١٣٢٥م)

٣٣ ــ زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، مخطوط المتحف البريطاني 23325, 11

ابن منكلي محمد بن محمد (ت٧٨٤هـ / ١٣٨٢م)

٣٤ ــ الأحكام المملوكية والضوابط الناموسية، مخطوط دار الكتب المصرية ٢٣ فروسية

النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت٧٣٢هـ /١٣٣٢م)

٣٥ ــ نهاية الأرب في فنون الأدب، مخطوط مصور دار الكتب المصرية ٥٤٩ معارف عامة الأجزاء ١٩ ـ ٣٠

اليافعي أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت٧٦٨هـ /١٣٦٧م)

٣٦ ــ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان وتقلب أحوال الانسان، مخطوط أكسفورد Marsh 176

اليونيني موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م)

٣٧ ــ ذيل مرآة الزمان، مخطوط مصور الجامعة العربية ٢٥٧ /٢ تاريخ، ج٤

وثائق

٣٨ ــ وثيقة دير القديسة كاترين جبل سيناء رقم ٣٣ ، ٣٤ .

ثانيا ـ مصادر مطبوعة :

الإدفوي أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب (ت٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)

٣٩ ـ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد تحقيق سعد محمد حسن القاهرة ، ١٩٦٦م

ابن الأكفاني محمد بن ابراهيم (ت٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)

٤٠ ـ نخب الذخائر في أحوال الجواهر تحقيق أ . م . الكرملي القاهرة ، ١٩٣٩م .

ابن اياس محمد بن أحمد (ت٩٣٠هـ /١٥٢٤م)

٤١ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦م

الباشا حسن

٤٢ ـ الألقاب الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

٤٣ ـ الفنون الإسلامية والوظائف ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦م .

ابن بطوطه محمد بن عبد الله (ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)

٤٤ ـ تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار القاهرة ، ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م .

ابن تغرى بردى أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م)

٤٥ ـ حوادث الدهور في مدى الايام والشهور جزئين تحقيق وليام بوبر لوس انجلوس ، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٢م

٤٦ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٥٦م

٤٧ ـ مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة . باشراف ج . د . كارليل طبعة اوروبا ، ١٧٩٢م

٤٨ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٢ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦م

الجبرتي عبد الرحمن (ت١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م)
٤٩ ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الأول تحقيق حسن محمد جوهر وآخرين الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

ابن الجيعان : يحيى بن شاكر (ت ٨٨٥هـ /١٤٨٠م)
٥٠ ـ التحفة السنية باسماء البلاد المصرية باشراف د . مورتز القاهرة ، ١٨٩٨م

ابن الحاج محمد بن محمد (ت ٧٣٧هـ / ١٣٣٦م)

٥١ ـ المدخل ٤ اجزاء ، القاهرة ، ١٩٢٩م
ابن حجر : أحمد علي (ت٨٥٢هـ /١٤٤٩م)
٥٢ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦م
٥٣ ـ انباء الغمر في أبناء العمر جزءان ، حيدر آباد ، ١٩٦٧م
٥٤ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣ جزء ، القاهرة ، ١٣١٩هـ / ١٩٠٩م

حسن علي ابراهيم
٥٥ ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني القاهرة ، ١٩٦٤م
٥٦ ـ تاريخ المماليك البحرية القاهرة ، ١٩٦٧م .

ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت٨١٨هـ /١٤٠٦م)
٥٧ ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ٧ أجزاء ، بيروت ، ١٩٦٥م .
٥٨ ـ المقدمة القاهرة ، طبعة دار الشعب .

دراج أحمد

٥٩ ـ المماليك والفرنج القاهرة ، ١٩٦١م

ابن دقماق : إبراهيم بن محمد (ت٨٠٩هـ /١٤٠٦م)

٦٠ ـ الانتصار لواسطة عقد الأمصار جزءان في كتاب واحد القاهرة ، ١٨٩٣م

الدواداري : أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (معاصر للناصر محمد بن قلاون) كنز الدرر وجامع الغرر

٦١ ـ ج ٨ الدرة الزكية في اخبار الدولة التركية تحقيق و . هاريمان ، القاهرة ١٩٧١م

٦٢ ـ ج ٩ الدر الفاخر في سيزة الملك الناصر تحقيق هـ . ر . رويمر ، القاهرة ١٩٦٠

الذهبي شمس الدين محمد بن احمد الشافعي (ت٧٤٨هـ /١٣٤٨م)

٦٣ ـ العبر في خبر من غبر ٥ أجزاء ، الكويت ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦م

٦٤ ـ خلاصة تهذيب الكامل في اسماء الرجال تحقيق أ . أ . الخزرجي القاهرة ، ١٣٢٢هـ /١٩٠٤م

٦٥ ـ كتاب دول الإسلام جزءان ، حيدر آباد ، ١٣٣٧هـ /١٩١٨م

٦٦ ـ سير أعلام النبلاء ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢م

٦٧ ـ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام ٦ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٦٨ ـ ١٣٦٩هـ / ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م

٦٨ ـ تذكرة الحفاظ ٤ أجزاء ، حيدر أباد ، ١٨٩٧م .

الزبيدي محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ /١٧٩١م)

٦٩ ـ تاج العروس من جواهر القاموس طبع منها ١٦ جزء ، الكويت ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦م

زيتير شتين :

٧٠ ـ تاريخ سلاطين المماليك نشرة كارل ف . زيتير شتين ليدن ١٩١٩م

السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب

٧١ ـ معيد النعم ومبيد النقم طبعه داود ولهلهم موهر من ليدن ١٩٠٨م

السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ /١٤٩٧م)

٧٢ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٢ جزء ، القاهرة ، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥هـ /١٩٣٤ ـ ١٩٣٦م

٧٣ ـ التبر المسبوك في ذيل السلوك القاهرة ١٨٩٦م

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ /٥٠٥م)

٧٤ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة جزءان . تحقيق م . أ . إبراهيم، القاهرة ، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م

٧٥ ـ تاريخ الخلفاء تحقيق م . م .عبد الحميد، القاهرة ، ١٩٦٤م

ابن شاكر محمد بن أحمد الكتبي (ت٧٦٤هـ /١٣٩٣م)

٧٦ ـ فوات الوفيات والذيل عليها،٤ اجزاء ، تحقيق احسان عباس، بيروت ١٩٧٤م

الشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م)

٧٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، جزءان ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م) .

الصفدي : خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ /١٣٦٣م)

٧٨ ـ إمارة دمشق في الإسلام دمشق ، ١٩٥٥م
٧٩ ـ الوافي بالوفيات ٨ أجزاء ، ١٩٣١ - ١٩٧١م نشرة Bibliotheca Islamic

الصقاعي : فضل الله بن أبي الفخر
٨٠ ـ تالي كتاب وفيات الاعيان، تحقيق جاكلين سوبله دمشق ١٩٧٤م

الظاهري : خليل بن شاهين (ت٨٧٢هـ /١٤٦٨م)
٨١ ـ زبدة كشف الممالك، تحقيق بول ريفز باريس ١٨٩٤م

عاشور : سعيد عبد الفتاح
٨٢ ـ العصر المماليكي في مصر والشام القاهرة ، ١٩٦٥م
٨٣ ـ مصر في عصر دولة المماليك البحرية القاهرة ١٩٥٩م
٨٤ ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني القاهرة ، ١٩٧٠م
٨٥ ـ المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك القاهرة ، ١٩٦٢م .
٨٦ ـ أوربا العصور الوسطى ، الجزء الأول ، التاريخ السياسي، القاهرة ، ١٩٦٦م .
٨٧ ـ بعض أضواء جديدة على العلاقات ، بين مصر والحبشة في العصور الوسطى . مقالة في المجلة التاريخية المصرية - العدد الرابع عشر ٦٦ -١٩٦٧م .

عبد السيد : حكيم أمين
٨٨ ـ قيام دولة المماليك الثانية القاهرة ، ١٩٦٦م

ابن عبد الظاهر : محيي الدين أبو الفضل عبد الله (ت٦٩٢هـ /١٢٩٢م)
٨٩ ـ تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور تحقيق م . كامل

القاهرة ، ١٩٦١م

٩٠ ــ الروض الزاهر في سيرة الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، بحث دكتوراه ، لندن ، ١٩٦٠ .

٩١ ــ الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية . ليبزج ، ١٩٠٢ .

العريني : الباز

٩٢ ــ المماليك بيروت ، ١٩٦٧م

ابن العماد : عبد الحي أحمد (ت١٠٨٩هـ /١٦٧٩م)

٩٣ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٣١ ـ ١٩٣٢م

العمري : ابن فضل الله (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م)

٩٤ ــ التعريف بالمصطلح الشريف القاهرة ١٨٩٤م

عنان : محمد عبد الله

٩٥ ــ مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية القاهرة ، ١٩٦٩م .

العيدروسي عبد القادر ابن الشيخ بن عبد الله (ت ١٠٣٨هـ /١٦٢٩م)

٩٦ ــ كتاب تاريخ النور السافر بغداد ، ١٩٣٩م

ابو الفدا : إسماعيل بن علي (ت٧٣٢هـ /١٣٣١م)

٩٧ ــ المختصر في أخبار البشر ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م

٩٨ ــ تقويم البلدان، تحقيق م . رينود ، م . سلان باريس ، ١٨٤٠م .

ابن الفرات : محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ /١٤٠٥م)

٩٩ ـ تاريخ الدول والملوك ج ٨ ، تحقيق قسطنطين زريق وآخرين . بيروت ١٩٣٩م .

ابن أبي الفضائل : مفضل

١٠٠ ـ النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ج٢ ، ٣ ، تحقيق أ . بلوشيه باريس ، ١٩٢٨م .

فهمي : نعيم زكي

١٠١ ـ طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب . القاهرة ، ١٩٧٣م .

ابن الفوطي عبد الرزاق بن احمد (ت٧٢٣هـ /١٣٢٣م)

١٠٢ ـ الحوادث الجامعة . تحقيق مصطفى جواد بغداد ١٩٣٢م .

القلقشندي : أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ /١٤١٨م)

١٠٣ ـ مآثر الانافة في معالم الخلافة ،٣ أجزاء ، تحقيق عبد الستار احمد فراج الكويت ، ١٩٦٤م .

١٠٤ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٤ جزء ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩٢٢م .

ابن القيم : شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ / ١٣٥٠م)

١٠٥ ـ أحكام اهل الذمة دمشق ، ١٩٦١م .

كازانوفا : بول

١٠٦ ـ تاريخ ووصف قلعة القاهرة ، ترجمة وتقديم أحمد دراج ، مراجعة جمال محرز ، القاهرة ١٩٧٤م .

ابن كثير : إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ / ١٣٧٣م)

١٠٧ ــ البداية والنهاية ١٤ جزء ، ١٩٣٢م .

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري (ت٤٥٠هـ / ١٠٥٧م)

١٠٨ ــ الأحكام السلطانية،الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

مسعد : مصطفى

١٠٩ ــ الإسلام والنوبة في العصور الوسطى . القاهرة ـ ١٩٦٠م .

المقريزي : أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ /١٤٤٢م)

١١٠ ــ البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب،تحقيق م . عابدين القاهرة ، ١٩٦١م .

١١١ ــ إغاثة الأمة بكشف الغمة،حمص ، ١٩٥٦م .

١١٢ ــ الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام،القاهرة ، ١٨٩٥م .

١١٣ ــ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار « الخطط المقريزية » جزءان ، القاهرة ، ١٨٥٥٣م .

١١٤ ــ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .

ج ١ ، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة . ج ٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور القاهرة ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١م .

ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ /١٣١١م)

١١٥ ــ لسان العرب ٢٠ جزء ، طبعة بولاق .

موسى : محمد يوسف

١١٦ ــ ابن تيمية القاهرة ، ١٩٦٢م

النويري : أحمد بن عبد الوهاب (ت٧٣٢هـ /١٣٣٢م)

١١٧ ــ نهاية الأرب في فنون الأدب، ١٨ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٣ - ١٩٣١م .

النويري : محمد بن قاسم بن محمد النويري الاسكندراني (توفي بعد سنة ٧٧٥هـ /١٣٧٢م)

١١٨ ــ كتاب الإلمام بالاعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الاسكندرية، تحقيق اتيين كومب، عزيز سوريال عطيه، ٦ أجزاء حيدر آباد ، ١٩٦٨ - ١٩٧٣م .

ابن الوردي : عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٩م)

١١٩ ــ تتمة المختصر في أخبار البشر، جزءان ، القاهرة ، ١٨٦٨م .

اليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨هـ / ١٣٦٧م)

١٢٠ ــ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤ اجزاء حيدر آباد ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ / ١٩١٨ - ١٩٢٠م .

ياقوت : شهاب الدين بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ /١٢٢٩م)

١٢١ ــ معجم البلدان ٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٦م .

اليوزبكي : توفيق سلطان

١٢٢ ــ تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، الموصل ، ١٩٧٥م .

References

I) Books:

Arberry, A.J.
The Chester Beatty library, A. Handlist of the Arabic Manuscripts, 7 vols., Dublin 1955-64.

Arnold, Thomas W.
The Caliphate, London, 1965.

Ashtor, Eliyaho.
Histoire des prix et des salaries dans L'Orient Medieval, Paris, 1969.

Atiye, Aziz Suryal.
(1) Crusade, Commerce and Culture, London, 1962.
(2) Egypt and Aragon, Leipzig. 1938.
(3) The Crusade in the later Middle Sges, London 1938.

Ayalon, David.
L'Esclavage du Mamelouk, Jerusalem. 1951.

Balog, Paul.
The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1964.

Barron, Salo Wittmayer.
A Social and Religious History of the Jews, vols. iii New York, 1957.

Brockelmann, Carl.
Geschichte der Arabischen litteratur, 2 vols. Leiden, 1943-44 and sup. 3 vols, Leiden, 1937-42).

Budge, Sir Ernest Alfred Thompson Wallis.
A History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, 2 vols, London 1928.

Burbidge, P.G.
Notes and References, Cambridge, 1952.

Campbell, G.A.
The Crusades. London, 1935.

Canard, Marius,
Byzance et les Arabes. Vols. i. ii. Paris. 1935.

Cook, M.A.
Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day. London. 1970.

Dubnov, Simon.
History of the Jews, 5 vols. translated from the Russian fourth definitive revised edition by Moshe Spiegel. South Brunswick, New Jersery. 1967-1973.

Dunlop, D.M.
Arab Civilization to A.D. 1500. London. 1971.

Esposito, Mario,
Itinerarium Symonis Semonis Ab Hybernia Ad Terrum Sanctum. Dublin. 1960.

Fischel, Walter Jospeh.
Jews in the Economic and political life of Medieval Islam, London. 1937.

Geddes, Michael.
Church History of Ethiopia, London, 1696.

Gibb, H.A.R.
Studies on the civilization of Islam, London, 1962.

Glubb, Sir John.
A short History of the Arab peoples, London, 1969.

Goitein, S.D.
(1) A Mediterranean Society, 2 vols, University of California Press, 1967.
(2) Jews and Arabs, New York, 1955.
(3) Studies in Islamic History and institutions, Leiden, 1966.

Graetz, H.
History of the Jews, 5 vols, ed. and trans., by Bella Lowy, London, 1892.

Al-Hajji, Hayat Nasser.
The Internal Affairs in Egypt. During the third reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun Kuwait, 1978.

Hans, Ernst,
Die Mamlukischen Sultansurkunden des Sinai-Klosters, Wiesbaden, 1960.

Hasan, Yusuf Fadl.
The Arabs and the Sudan. Edinburgh, 1967.

Hautecoeur, Louis and Gaston weit.
Les mosquees du Caire, 2 vols. Paris, 1932.

Heyd, Uriel,
Studies in Islamic History and Civilization, Jerusalem, 1961.

Heyd, Wilhelm.
Hist.due Commerce de levant au Moyen Age, 2 vols, Leipzig, 1885.

Hill, Sir George,
A History of Cyprus, 4 vols. Cambridge, 1972.

Holt, P.M., A.S. Lambton and B. Lewis.
The Cambridge history of Islam, Vol. 1 Cambridge, 1970.

Howorth, Sir Henry,
History of the Mongols, 4 vols, London, 1876-1927.

Iorga, Neculai.
(1) Brēve Historie de la Petite Armenie. L' Armenie Clicienne Conferences et recit historique, etc, Paris, 1030.
(2) Notes et extraits pour servir a 'L' Histoire des Croisades nu xve Siecle, Paris, 1899.
(3) Philippe de Mezieres (1327-1405) et la Croisade au XIVe Siecle, Paris, 1896.
(4) Relations entre L'Orient et L'Occident au Moyen age, Paris, 1923.

Kammerer, A. Albert,
Le Rêgime et la status des Etranger en Egypt.
Tom 15, Cairo, 1929.

Lammens, Henri,
Petite historie de Syrie et du Liban, Paris, 1930.

Lane-Poole- Stanley.
(1) The Art of the Saracens in Egypt, London, 1888.
(2) The Mohammadan Dynasties, Paris , 1925.
(3) Social life in Egypt, London, 1883.
(4) The Story of Cairo, London, 1902.

Lapidus, Ira Marvin.
Muslim Cities in the later middle Ages, Harvard Univ. Press, Cambridge, Massachusetts , 1967.

Larrivaz, Felix.

Les Saintes Prērēgrination de Bernard de Bryedenbach (1483), Cairo, 1904.

Lewis, Bernard.
A Handbook of diplomatic and political Arabic, London, 1947.

Lewis, Bernard, and P.M. Holt.
Historians of the Middle East, London. 1962.

Little, Donald presgrave,
An introduction to Mamluk Historiography, Wiesbaden. 1970.

Lopez, Robert, and Irving Raymond.
Medieval trade in the Mediterranean World, London, 1955.

Maclear, George Frederick,
A History of Christian Missions during the Middle Ages, London, 1863.

Mas Latrie, J.M.J.L.
(i) Traites de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chretiens avec les Arabes d'Afrique septentrionale au moyen age Paris, 1866; Supplements, 1872.
(ii) Tresor de Chronologie, d'Histoire et de Geographie pour l'etude et l'emploi des documents du moyen age, Paris, 1889.

Maspero, Jean.
Histoire des Patriarches d'Alexandrie, Ouvrage revu et publié par G. Wiet, Paris, 1923.

Mayer, Hans Aberhard,
The Cursades, trans. John Gillingham, London, 1972.

Muir, Sir William,
(1) The Caliphate, its rise, decline and fall, Edinburhg, 1915.
(2) The Mameluke or slaves Dynasty of Egypt, Amsterdam, 1968.

Poliak, A.N.
Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, London, 1939.

Popper, W.
Egypt and Syria under the Circassian Sultans 1382-1468 A.D. Systematic notes to Ibn Taghri Birdi's chronicles of Egypt, 2 vols., Berkeley and Los Angeles. 1955-1957.

Wuatremere, E.

Memoire sur l'Egypt Hist. de Sultan Mamlouks de l'Egypte, 2 vols. Paris, 1837-1845.

Rabie, Hassanein.
The financial system of Egypt, A.H. 564-741 A.D. 1169-1341, London, 1972.

Rosenthal, Franz.
A History of Muslim Historiography, Leiden, 1968.,

Russel, M.
Nubia and Abyssinia, Edinburgh, 1833.

Sauvaget, J.
Introduction a l'histoire de l'Orient Musulman: elements de Bibliographie, Paris, 1961.

Shaw, Stanford J.
The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798 Princeton, New Jersey, 1962.

Scanlon, George T.
A Muslim Manual of war, on the Military Arts, Cairo, 1961.

Schafer, Barbara.
Beiträge zur mamlukischen Historiography nach dem Tode al-Malik al- Nasir mit einer Teiledition der Chronik Sams ad- Din as- Suga'is, Freiburg im Bersgau 1971.

Setton, Kenneth M.
A History of the Crusade, Vol.ii, The later Crusades 1189-1311, ed. by Lee Wolfe and Harry W. Hazar, London, 1962.

Somogyi, Joseph de,
A Short History of Oriental trade, Georg Olms Hildesheim, 1968.

Stubbs, William.
(1) Lectures on European History, London, 1904.
(2) Seventeen lectures on Mediaval and Modern History, Oxford, 1900.

Tamrat, Taddesse.
Church and states in Ethiopia 1270 - 1527 Oxford, 1972.

Thenaud, Jean,
Le voyage D'outreemer (Egypte, Mont Sinay, Palestine 1512), Paris, 1884.

Thomas, Georg Martin,
Diplomatarium Veneto-levantium 1330-1350. vol. 5, Venice 1880.

Toussoun, Omar Prince,
(1) Mémoire sur les finances de l'Egypte depuis les pharaons jusqu'a nos jours(Mem, de l'Inst, d'Egypte, 6), Cairo, 1924.
(2) Mémoire sur l'histoire du Nil, 3 vols. (Mem, del'Inst d'Egypte, 8-10) Cairo, 1925.
(3) Mémoire sur les anciennes branches du Nil (mem. de l'Inst, d'Egyypte, 4) Cairo. 1922.
(5) Atlas tarikhi li asfal al-ard (historical atlas of lower Egypt from the first century of Hijra to A.H. 1353 (1934) Cairo, 1934.

Trimingham, Johm Spencer.
Islam in Ethiopia, London, 1952.

Tritton, A.S.
The Caliphs and their non-Muslim subjects, Oxford. 1930.

(ii) **Encyclopaedias and articles in periodicals.**

The Encyclopaedia of Islam, iv vols. first edition, Leiden 1913. Second edition, Leiden 1960-in progress.

Ashtor, E.
(1) "Débat sur l'évolution economic-sociale de l'Egypte a la fin du moyen age, a propos d'un livre recent", J.E.S.H.O., xii (1969), pp, 102-109.
(2) "Some unpublished sources for the Bahri period" Studies in Islamic history and civilization, (Scripta Hierosolymitana, ix), Jerusalem, 1961, pp. 11-30.

Ayalon, David.
(1) "The Muslim city and the Mamluk military aristocracy" Proceeding of the Israel Academy of Sciences and Humanities. ii (1968), pp. 217-259.
(2) "Notes on the Furusiyya exercises and games in the Mamluk Sultanate". Studies in Islamic history and civilization (Scripta Hierosolymitana, ix) Jerusalem, 1961. pp. 31-62.
(3) "The plague and its effects upon the Mammluk Army" J.R.A.S. 1964. PP. 67-73.
(4) "The system of payment in Mamluk military society", J.E.S.H.O. i(1958), pp. 37-65.
(5) "Studies on the structure of the Mamluk army". B.S.O.A.S. xv (1953), pp 203-228, 448-476, xvi (1954). pp. 57-90.
(6) "Studies on the transfer of the Abbasid caliphate from Baghdad to Cairo", Arabica. 7(1960), PP. 41-59.
(7) "The wafidia in the Mamluk kingdom", Islamic Culture, XXV (1951), pp. 89-104.

Bosworth, C.E.
"Christian and Jewish religious dignitaries in Mamluk Egypt and Syria : Qalqashandi's information on their hierarchy, titulature, and appointment", I.J.M.E.S., iii, (1972), pp. 59-74, 199-216.

Brinner, W.M.
"The murder of Ibn an-Nasu: social tensions in fourteenth century Damascus", J.A.O.S., lxxii (1957), pp. 207-210.

Dols, Michael W.
"Plague in early Islamic history". J.A.O.S. xciv (1974) pp.371-383.

Fischel, Walter J.
"The spice trade in Mamluk Egypt. A contribution to the economic history of medieval Islam" J.E.S.H.O., i (1958), pp. 157-74).

Goitein, S.D.
"New light on the beginnings of the Karim merchants", J.E.S.H.O., i (1958), pp, 175-184.

Haig, Sir Wolseley.
"Five Questions in the History of the Tughluq Dynasty of Dihli", J.R.A.S. (1922), pp. 319-372.

Holt, P.M.
"The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-8/1296-9)", B.S.O.A.S. xxxvi (1973), pp. 521-532.

Labidus, I.M.
"The grain economy of Mamluk Egypt", J.E.S.H.O., xii (1969). pp. 1-15.

Perlmann, M.
"Notes on Anti-Christian propaganda in the Mamluk Empire", B.S.O.A.S., X (1940-42), pp. 843-861.

Poliak, A.N.
(1) "Le caractere colonial de l'état mamelouk dans ses rapports avec la Horde d'or" Revue des etudes islamiques,ix (1935), pp. 231-248.
(2) "Some notes on the feudal system of the Mamluks", J.R.A.S. (1937), pp. 97-107.

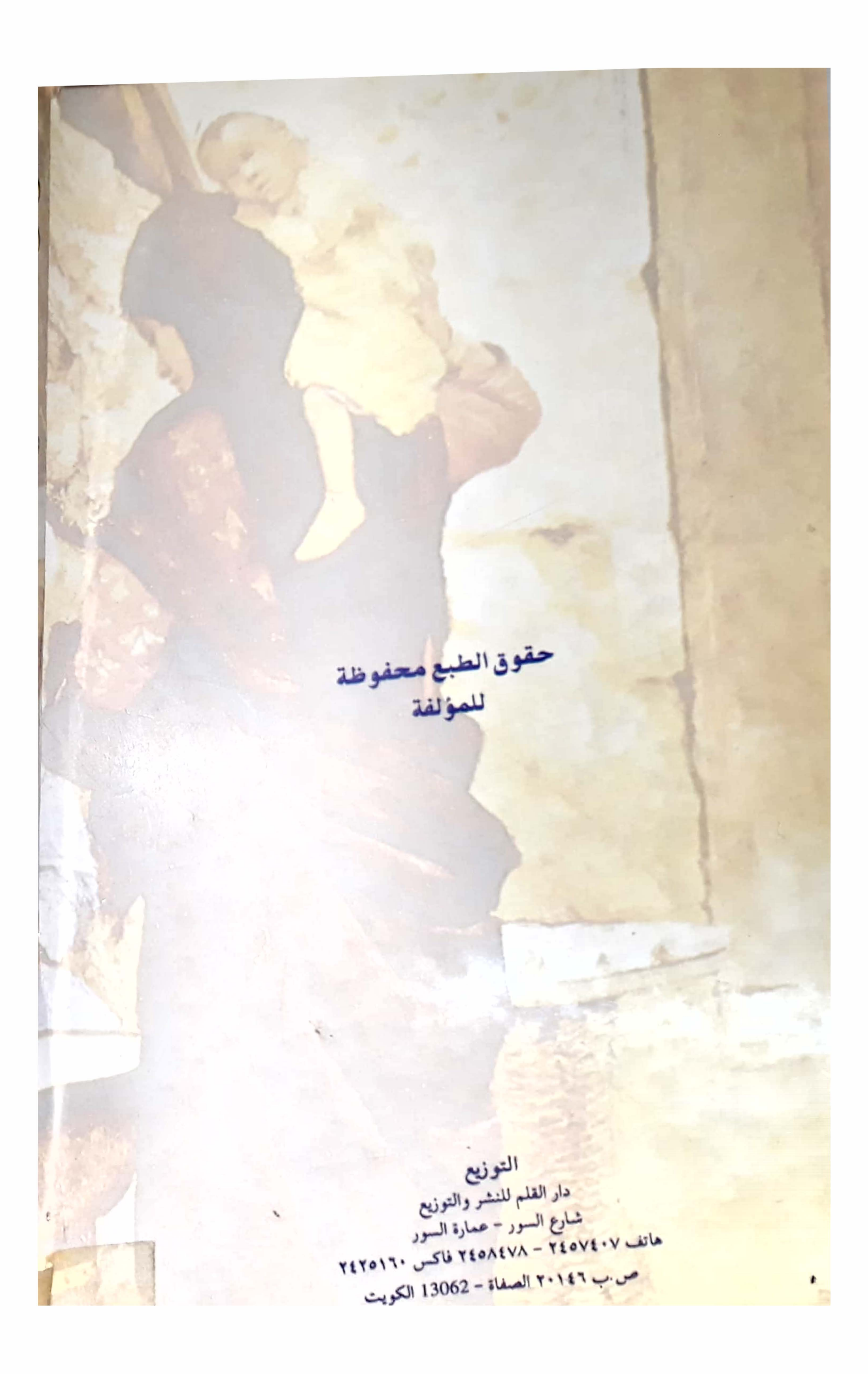
Sauvaget, J.
Decrets mamelouke de Syria", B.E.O. ii (1932), pp. 1-52 iii (1933), pp. 1-29; xii (1947-8), pp. 5-60).

Stern, S.M.
"Petitions from the Mamluk period". B.S.O.A.S., xxix (1966), pp. 233-76.

Vermenlen, U.
"Some remarks on rescript and Nasir Muhammad B.Qala'un on the abolition of taxes and the Nusaryis (Mamlaka of Tripoli), 717/1317)".
Orientalia Lovaniensa periodica, i(1970), pp. 195-201.

Wansbrough, J.
"Venice and Florence in the Mamluk commercial privileges", B.S.O.A.S., xxviii (1965), pp. 483-523.

Wiet, G.
(1) "Le relations egypto-abyssines sous les Sultans Mamlouks". Bulletin De La Societe D'Archeologie Copte, iv (Cairo, 1938), pp. 115-140.
(2) "Un refugie Mamlouk a la cour mongolo de Pese". Melanges D'orientalism offerts a Hentri Masse (Teheran, 1963), pp. 388-404.
(3) "Les marchands d'epices sous les Sultans mamlouks Cahiers d'histoire Egyptienne, vii, (1955). pp. 81-147.



التوزيع
دار القلم للنشر والتوزيع
شارع السور - عمارة السور
هاتف ٢٤٥٧٤٠٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ فاكس ٢٤٢٥١٦٠
ص.ب ٢٠١٤٦ الصفاة - 13062 الكويت